المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

رقم التسجيل: VR.3373.6289.B

المركز الديمقراطي العربي
مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center
Strategic, Political & Economic Studies

إتجاهات سياسية

مجلة علمية دولية دورية محكمة متخصصة

إتجاهات سياسية" دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "ألمانيا –برلين. "
وهي مجموعة من التقارير والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية التي تعنى بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

تعتمد مجلة " إتجاهات سياسية " على تقصي الحقائق وتقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة والإشراف على ما يصلها من تقارير وتحليلات حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية والإعلام والقانون، من الجامعات العربية ذوي الخبرة.

العدد الثالث، آذار 2018

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center
Strategic, Political & Economic Studies

JOURNAL OF POLITICAL TRENDS

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by
The Democratic Arabic Center
Germany-Berlin
It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717

Second issue, March 2018

المدير العام للمركز الديمقراطي العربي

أ .عمار شرعان

رئيس التحرير

د. سامي الوافي

مساعد رئيس التحرير

أ.بن عيسى صفاء

أ. فراس قصاص

مدير التحرير:

د. ايلاف راجح هادي

أ. علي عدنان محمد حسن

President of the Democratic Arabic Center

Mr.Ammar Sharaan

Editor-In-Chief

Dr. Sami louafi

Assistant Editor in Chief

Ben-Issa Safa

Firas Kassas

Managing Editors

Dr. Elaf Rajih Hadi

Ali Adnan Mohammed Hasan

اللجنة العلمية:

- أ.د. سليم كاطع علي – باحث في الشؤون الدولية – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد- العراق
- أ.د. أكرم فرج الربيعي – باحث وأكاديمي.
- أ.د.حسينة شرون، جامعة محمد خيضر ، بسكرة - الجزائر.
- سعادة السفير بلال المصري – سفير مصر السابق لدي أنجولا وساوتومي والنيجر.
- د.إبراهيم الرفاعي، جامعة المنار ، تونس.
- د.رابح خرايفي ، جامعة جندوبة، تونس.
- د. معمر سلامة . جامعة الأمير محمد بن فهد، المملكة العربية السعودية.
- د.أمحمدي بوزينة آمنة، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف- الجزائر.
- د.مصطفى خواص، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.
- د.عائشة عباش، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- د. قريمس عبد الحق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل- الجزائر.
- د.عمراني كربوسة . جامعة محمد خيضر . بسكرة ، الجزائر.
- د.حموم فريدة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل- الجزائر.
- د. عشي علاء الدين، جامعة تبسة ، الجزائر.
- د.أمين البار ، جامعة تبسة ، الجزائر.
- د.أمهيد المجبري، باحث في القانون العام ، ليبيا.
- د. علي حسن أبو بكر يونس, جامعة بن غازي، ليبيا.
- د. فتحي بلعيد أبورزيزة، الجامعة الأسمرية، ليبيا.

Scientific Committee

- Prof. Ali Salim Kata , a researcher in international affairs , Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Iraq.
- Prof. Akram Faraj al-Rubaie , researcher and educator.
- Prof. Saad El-Haj Ben-Jakhdal, Ibn Khaldoun University, Algeria.
- Prof. Hussaina Sheroun, Mohammed Khaydar University, Biskra, Algeria.
- Egyptian Ambassador Bilal ,former ambassador to Egypt have Angola, Sao Tome and Niger.
- Dr. Ibrahim Rifai, University of Manar, Tunisia.
- Dr. Rabah Khreifa - University of Jendouba , Tunisia
- Dr. Muammar Salama ,Prince Mohammed bin Fahd University, Saudi Arabia .
- Dr. Amhamdi Bouzina Amna, University of Hassiba Ben Bouali, Chlef - Algeria.
- Dr. Aisha Abach , University Alger 03– Algeria.
- Dr. Mustafa Khawas, National High School of Political Sciences, Algeria.
- Dr. Grims Abdul Haq ,University of Jijel – Algeria.
- Dr.amrani Karboussa ,University Mohamed KHIDER - Biskra –Algeria.
- Dr. Achi Aladdin , Tebessa University – Algeria.
- Dr. Amin El Bar, Tebessa University – Algeria.
- Dr. Humoum Farida, Mohamed Seddik Ben Yahia University, Jijel, Algeria.
- Dr. Amhedy Mohamed Amhedy- Researcher in Public Law – Libya.
- Dr. Ali Hassan Abu Bakr Younis, Benghazi University, Libya.
- Dr. Fathi Belaid Abourziza, University of Asmaria, Libya.

فهرس العدد

الإفتتاحية رئيس التحرير	01
التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية د. فريدة حموم	02
شرعية العمليات الاستشهادية الفلسطينية في مواجهة المستوطنات الإسرائيلية د.امحمدي بوزينة أمنة	12
مؤتمر الكويت و سياسة الحياد المتوازن للحكومة العراقية د. إيلاف راجح	32
النموذج التركي في تمدين الدولة التسلطية د. إيمان دني د.أمين البار	39
الدعاية السياسية للحركة الصهيونية وابعادها الاستراتيجية أ. قاسم حسين السعدي	51
العُنف الجهادي. محاولة في الفهم أ.محمّد كشت	90
علاقة الدولة بالمجتمع في المغرب العربي: مظاهر التأزم ومتطلبات الإصلاح. د. بن عمراوي عبد الدين	103
وضع القوات الأجنبية والمجموعات المسلحة في سورية حسب القانون الدولي أ. قتيبة قاسم العرب	126
صراع النفوذ الإقليمي السني-السني في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي د. صادق حجال	131
دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي بالظاهرة الإرهابية. أ. حنان خرباشي	139
يقظة الشعبوية أ. سيدي محمد حيماد	147

الكلمة الإفتتاحية

د.سامي الوافي

شهدت الآونة الأخيرة أزمات سياسية خانقة مست العديد من الدول ، أزمات أثرت على الخارطة السياسية للعالم و قلبت موازين القوى العسكرية و الإقتصادية ، لنشهد ميلاد قوى جديدة و ننتقل إلى نظام دولي جديد يختلف أيما إختلاف عما كان سائدا طيلة حقبة طويلة من الزمن . و يرى العديد من المفكرين إن الأزمات التي يعيشها العالم اليوم هي نتاج تضارب مصالح الدول و هو ما إنعكس في صورة حروب بالوكالة ، أزمات إقتصادية أدت إلى إنهيار إقتصاد دول بأكملها ، ألاف المشردين و اللاجئين حول العالم .كما أسفرت من ناحية أخرى على تحالفات جديد منها ما هو معلن ومنها ما إتسم بالسرية إختلفت إستراتيجياتها في تطويع العالم تحقيقا لمبتغياتها و أهدافها .

إن مانسعى إليه كهيئة تحرير لمجلة إتجاهات سياسية هو نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية و الإقليمية في صيغة أكاديمة تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي من خلال تحليلات عميقة و حيادية. هذا تماشيا و رؤية المركز و توجهاته ، إذ نتطلع إلى التميز و الإنفراد ونلتمس موقعا بين كبريات المجلات السياسية بإختيارنا بعناية فائقة المواضيع التي يتضمنها كل عدد و التي نعرضها وجوبا على الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة و التي جمعت نخبة من الرتب العلمية و الصحفية و الديبلوماسية لتقدير المقالات و التقارير الواردة إلينا من مختلف الدول العربية، و هذا في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى قارئنا الكريم.

يسعدنا تلقى إقتراحاتكم التي تسهم في تطوير المجلة

التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية

د. فريدة حموم
أستاذة محاضر أ
قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل.الجزائر

الملخص:

أثار الهجوم العسكري التركي في 20 جانفي 2018 على عفرين، أو ما سمي بعملية "غصن الزيتون" النقاش من جديد حول شرعية التدخل العسكري التركي في سوريا، والذي بدأ سنة 2016 بعملية "درع الفورات" بحجة مكافحة الإرهاب الدولي، و تأمين الحدود التركية السورية، وضمان الأمن القومي التركي. فيهدف هذا المقال دراسة التبريرات التي قدمتها أنقرة لتأكيد شرعية تدخلها في سوريا واستمرار عملياتها الهجومية العسكرية .

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي التركي، التدخل العسكري، سوريا، تركيا، الإرهاب الدولي.

Résumé :

L'attaque militaire turque sur Afrin ou l'opération « Rameau d'olivier » lancée le 20 janvier 2018 a soulevé la question de la légitimité de l'intervention militaire turque en Syrie, entamée en 2016 avec l'operation «Bouclier de l'Euphrate» sous prétexte de combattre le terrorisme international, et d'assurer sa sécurité nationale.

Cet article examine les éléménts justificatifs qu'a donné Ankara pour affirmer la légitimité de son intervention en Syrie et la poursuite de ses opérations militaires offensives.

Mots clée : Sécurité nationale, Intervention militaire, Syrie, Turkie, Terrorisme international.

مقدمة

أرسى المجتمع الدولي وبشكل خاص بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نظاما دوليا يمنع لجوء الدول إلى الحرب والقوة في العلاقات الدولية حفاظا على السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال حضر اللجوء للقوة العسكرية في علاقات الدول فيما بينها، وتسوية نزاعاتها بطرق سلمية، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة سمح في حالتين إستثنائيتين باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، وهما حالتي الدفاع الشرعي عن النفس، ووجود تهديد للسلم و الأمن الدوليين، إلا أن بعض الدول تتحجج بوجود تهديد الجماعات الإرهابية، واضطرارها للدخول في حرب إستباقية لقيامها بتوظيف قواتها المسلحة، وهو ما قامت به تركيا حين تدخلت عسكريا في سوريا من خلال عملية'درع الفورات،" واليوم من خلال إطلاق عملية جديدة تحت تسمية" غصن الزيتون،" وهو الأمر الذي يعيد الحديث مرة أخرى عن قانونية وشرعية التدخل التركي في سوريا، وحتى في العراق، والسؤال المطروح هو: **ما مدى شرعية التدخل التركي العسكري في سوريا؟**

تهدف هذه الورقة البحثية دراسة مدى شرعية التدخل التركي في سوريا، وتحليل التبريرات القانونية التي قدمتها تركيا للدفاع عن تدخلها العسكري، واستمرار عملياتها العسكرية. وسنحاول الإجابة عن التساؤل من خلال التطرق للعناصر التالية:

I. التكييف القانوني للتدخل العسكري التركي في سوريا.

1. حق الدفاع الشرعي عن النفس.

2. محاربة الإرهاب الدولي.

3. الحرب الإستباقية و الحرب الوقائية.

II. شرعية التدخل العسكري التركي في سوريا.

1. ظوابط اللجوء للقوة المسلحة في العلاقات الدولية.

2. مدى توافق التدخل العسكري التركي مع قواعد القانون الدولي.

I. التكييف القانوني للتدخل العسكري التركي في سوريا

1. حق الدفاع الشرعي عن النفس

يستند الأتراك في تبريرهم لتدخلهم العسكري في سوريا على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي". تمنح هذه المادة حق الدفاع الشرعي عن النفس، والذي يبقى قائمًا للدولة التي يتعرض أمنها لاعتداء حقيقي أو وشيك الوقوع، وكل ما يترتب عليها في هذا المقام هو إبلاغ مجلس الأمن بالتدابير التي إتخذتها إستعمالًا لحق الدفاع عن النفس[1].

في 24 أوت من عام 2016، بدأت عملية "درع الفورات"، ودخلت دبابات الجيش التركي الأراضي السورية قرب مدينة جرابلس الحدودية، بهدف مساندة قوات مشتركة من مختلف فصائل المعارضة السورية في توغلها داخل الأراضي السورية، إنطلاقا من الأراضي التركية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بعد أن استطاعت قوات المعارضة وبدعم من الطيران والمدفعية الرتكية طرد تنظيم الدولة من بلدة الراعي الحدودية الاستراتيجية، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة كونها المنطقة التي تتم من خلالها عمليات التهريب المختلفة لصالح التنظيم من وإلى تركيا[2].

بدأ في 20 جانفي 2018 الهجوم على عفرين، أو الذي أطلق عليه تسمية عملية "غصن الزيتون" على المواقع التابعة لقوات سوريا الديمقراطية المحيطة بمدينة عفرين السورية في ريف حلب الشمالي. وشددت رئاسة الأركان التركية على أن العملية تجري في إطار حقوق تركيا النابعة من القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن حول مكافحة الإرهاب، وحق الدفاع الشرعي عن النفس المشار إليه في المادة 51 من إتفاقية الأمم المتحدة، مع احترام وحدة الأراضي السورية.[3]

تؤسس بذلك تركيا تدخلها العسكري على حقها في الدفاع عن النفس المسموح به قانونا للدول وفق ما ينص عليه الميثاق الأممي، فهي لم تخل بالمبدأ العام القاضي بعدم اللجوء للقوة المسلحة في علاقات الدول فيما بينها، ما دام الإستثناء مطروح في حالتها لأنها تدافع عن نفسها إزاء الهجمات الإرهابية التي تنطلق أساسا من الأراضي السورية، ولا تهدف من تدخلها المساس بوحدة سوريا أو الإستلاء على جزء من أراضيه. فعمليتي درع الفورات و غصن الزيتون ، كانتا بسبب دفاع تركيا عن نفسها.

2. محاربة الإرهاب الدولي

تعتبر تركيا نفسها جزء من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق وسوريا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يضم نحو 60 دولة عضو في الأمم المتحدة، وتم إنشاؤه بدعم من مجلس الأمن الدولي. وهناك العديد من القرارات التي أصدرها المجلس تحث الدول على بذل كل الجهود الممكنة لمحاربة الإرهاب، ومن هذه القرارات: 2170، و2178 و2195 لعام 2014 و2199، 2214، 2249، 2253لعام 2015، و2309، 2322 لعام 2016.

ودعت الفقرة 5 من القرار 2249 لعام 2015 جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة على الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، وتكثيف وتنسيق جهودها الرامية إلى منع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم الدولة وجبهة النصرة، وسائر الجماعات الإرهابية على النحو الذي يعينه مجلس الأمن وفقًا للقانون الدولي. إلى جانب وجود إتفاقية موقعة بين الحكومة التركية والنظام السوري منذ عام 1998 وهي إتفاقية "أضنة" الأمنية، التي منحت الجيش التركي بموجبها الحق في التوغل داخل الأراضي السورية لمكافحة الإرهاب الذي كان يستهدف الأمن القومي التركي حينذاك، والمتمثل في نشاط عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي كان ينشط بقوة على الأراضي السورية.

يعني هذا أن ما تقوم به الحكومة التركية مغطى قانونيًا بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي، الجهة المخولة دوليًا بحفظ السلم والأمن الدوليين وحماية الدول الأعضاء في هذه المنظمة الأممية[4]. وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في كلمة له أمام البرلمان في 2016، على أن الهدف من العمليات العسكرية كان"إقامة منطقة أمنية خالية من المنظمات الإرهابية، وبمساحة حوالي خمسة آلاف كيلومتر. فليست لتركيا أية نوايا توسعية في سوريا، وإنما هدفها هو محاربة الإرهاب الدولي الذي يتخذ من شمال سوريا موقعا له لضرب أمن واستقرار تركيا والمنطقة ككل.

3. الحرب الإستباقية والحرب الوقائية

تتشارك تركيا مع سوريا شريط حدودي يبلغ طوله 822كلم، أي حوالي 511 ميلا، يبدأ من محافظة اللاذقية، وصولا إلى محافظة الحسكة، ومرورا بمحافظات إدلب وحلب والرقة. وبسبب التهديدات الأمنية القادمة من وراء الحدود فوّض البرلمان التركي القوات المسلحة التركية إستخدام القوة في سوريا والعراق، ومنحها صلاحية إتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود أخطار متعلقة بالأمن القومي التركي، كما أجاز للجيش مواصلة مهماته العسكرية في البلدين لعام إضافي، ما سمح له بالتحرك خارج حدود بلاده إلى غاية نهاية أكتوبر 2017. ويقيّم التدخل التركي على أنه خطوة دفاعية إستباقية لابد منها لحماية وحدة و أمن تركيا.

تنطوي تحت هذا الهدف الإستراتيجي أهدافا أمنية أخرى، لأن تطهير المنطقة من تنظيم الدولة مع إقامة منطقة تعزله عن الأراضي التركية سيساهم في تعزيز الأمن الداخلي التركي، الذي يستهدفه تنظيم الدولة بالعديد من العمليات الإرهابية(تفجير غازي عنتاب، تفجيرات مطار أتاتورك الإنتحارية، تفجير السلطان أحمد).[5] فتدخل تركيا العسكري في سوريا إجراء دفاعي إضطراري لحماية الأمن القومي التركي.

وجاءت العملية العسكرية التركية في إدلب، في إطار عملية درع الفورات في أكتوبر 2017، وباتفاق مسبق بين تركيا وروسيا وإيران لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

✓ إحتواء الكنتون الكردي القائم في منطقة عفرين على الحدود التركية، وقطع الطريق أمام توسعه جنوبا باتجاه محافظة إدلب، ومنها البحر المتوسط، بحجة محاربة تنظيم هيئة تحرير الشام. وتتخوف تركيا من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدفع قوات من وحدات حماية الشعب الكردي، الجناح العسكري للحزب الديمقراطي الكردي(الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني) الموجودة في عفرين للتوجه إلى إدلب بحجة القضاء على هيئة تحرير الشام والسيطرة عليها، في تكرار لسيناريو الرقة ومنبج وغيرها من المناطق التي تمدد فيها الأكراد بدعم أمريكي في شمال سوريا وشرقها. فهي عملية تهدف لمنع قيام إتصال لمناطق الأكراد جغرافيا، ومنع إحتمال قيام دولة كردية على امتداد حدودها الجنوبية مع سوريا.

✓ منع سيطرة القوات النظامية السورية على إدلب، والتدخل العسكري التركي فيها يلغي احتمال قيام النظام السوري المدعوم عسكريا من روسيا وإيران بالهجوم على إدلب، والحفاظ بذلك على آخر محافظة تسيطر عليها قوات المعارضة السورية. فالنظام السوري يسعى إلى حل عسكري للصراع، ودخوله إدلب يعني القضاء على إمكانية التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

✓ إقامة منطقة آمنة، ومنع تدفق اللاجئين إلى تركيا بسبب قيام مواجهات عسكرية في محافظة إدلب كما حدث في حلب والرقة. فإدلب تحوي ما يزيد عن مليوني لاجئ سوري، بالإضافة لعدد سكانها الذي يقارب بدوره المليونين، وتركيا تأوي من جهتها ما يقارب ثلاث ملايين لاجئ سوري.[6]

نجد أن تركيا إستبقت بالهجوم حفاظا على أمنها واستقرار حدودها، فهي لا تريد تعاضم قوة الأكراد لمنع قيام دولة كردية على حدودها، ولا تريد تنامي قوة النظام السوري بما يضعف موقف المعارضة السورية في المفاوضات، كما لا تريد تدفق موجة جديدة من اللاجئين السوريين إلى داخل أراضيها. فبعملها العسكري الإستباقي هذا تريد تكرار ماقامت به في جرابلس وإنشاء المنطقة الآمنة، بعد قيام المعارضة السورية وبدعم تركي في إطار عملية درع الفورات من تحريرها من داعش عام 2016، مما يعني أن سيطرة الأكراد أو هيئة تحرير الشام على الحدود بين البلدين يعد تهديدا أمنيا خطيرا لا يجب التساهل معه، وهو ما دفع تركيا إلى التدخل عسكريا في إدلب، وبعدها في عفرين.

II. مدى شرعية التدخل العسكري التركي في سوريا.

1. ظوابط اللجوء للقوة المسلحة في العلاقات الدولية.

يعد لجوء الدول للقوة العسكرية في العلاقات الدولية أحد مسببات الحروب الدولية و العالمية، مما دفع بالمجموعة الدولية إلى محاولة تنظيم توظيفها وحصرها في حالات معينة. لذا أرست الدول مجموعة من المبادئ القانونية الضابطة لتوظيف القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

أ. مبدأ عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية.

تمنع الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء في المنظمة الأممية اللجوء للتهديد، و استعمال القوة في علاقاتها ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة،إذ تنص على أنه" يمتنع أعضاء

الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة." كما تنص الفقرة 7 منها، على عدم جواز تدخل منظمة الأمم المتحدة في الشؤون التي تعد من صميم إختصاصات الدولة داخليا.

بالمقابل هنالك حالتين يجيز فيهما القانون الدولي للدول توظيف القوة المسلحة في علاقاتها مع غيرها، أي وجود حالتين يكون فيهما إستخدام القوة العسكرية عملا شرعيا، و هما:

➢ **حالة الدفاع الشرعي عن النفس**: تم التأكيد على حق الدفاع الشرعي عن النفس الفردي أو الجماعي في المادة 51 من الميثاق الأممي، و التي تسمح بتوظيف القوة المسلحة دفاعا عن عدوان مسلح ضد إقليم الدولة. ويقصد بالدفاع الشرعي في مفهومه القانوني، القيام بتصرف غير مشروع دولياً للرد على تصرف غير مشروع وقع ابتداء، وفي كلتا حالتي الفعل ورد الفعل، يتم باستخدام القوة المسلحة. ويستهدف الدفاع الشرعي دفع أو رد الخطر الجسيم من قبل المعتدي، والعمل على إيقافه لحماية أمن الدولة وحقوقها الأساسية.[7]

ولإمتلاك حق الدفاع الشرعي عن النفس لابد من توفر ثلاثة شروط:

✓ حدوث العدوان المسلح: عرَّفت المادة الأولى من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974/12/14 العدوان بأنه 'إستخدام القوة المسلحة'، كما يعد العدوان أحد شروط اللجوء إلى تطبيق المادة 51. و للقول بوجوده لابد من:

- حدوث عدوان مسلح غير مشروع.
- أن يكون العدوان حالا ومباشرا.
- أن يكون العدوان موجها ضد سلامة دولة عضو في الأمم المتحدة أو استقلالها السياسي، أو أن يكون من شأنه إعاقة حق شعبها في تقرير مصيره.[8]

✓ توفر شروط الدفاع:

- أن يكون الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد العدوان.
- أن يكون الدفاع موجها إلى الدولة المعتدية.
- أن يكون الدفاع ذو صفة مؤقتة.
- التناسب: أي مدى تناسب الوسيلة المستخدمة في الدفاع مع الوسيلة المستخدمة في الإعتداء أو مع فعل العدوان، ويعني هذا تناسب الوسيلة التي تستخدمها الدولة ضحية العدوان في الدفاع عن نفسها مع فعل العدوان.

✓ رقابة مجلس الأمن على ممارسة حق الدفاع:

إن ممارسة الدولة لحقها في الدفاع الشرعي يخضع لرقابة مجلس الأمن كونه الجهاز المخول حفظ السلم والأمن الدوليين، وهي رقابة تأتي في فترة لاحقة على وقت إستعمال الدفاع الشرعي.

➢ **تدابير الأمن الجماعي للمحافظة على السلم و الأمن الدوليين**: وذلك تحت راية الأمم المتحدة، إذ يسمح الميثاق الأممي بتطبيق القمع بحسب ما ينص عليه الفصل السابع، و وفق تدابير الأمن الجماعي عند تهديد السلم و الأمن الدوليين أو الإخلال به أو وقوع عدوان، و يعد مجلس الأمن الأداة التنفيذية للأمم المتحدة، و المسؤول الأول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، و قمع العدوان، و إنزال العقوبات، شريطة حصول التهديد للسلم و للأمن الدوليين أو الإخلال به.

وحسب المادة 39 من الميثاق الأممي فإن مجلس الأمن هو من يقرر فيما إذا وقع تهديد للسلم الدولي، ووجود حالة إخلال بالسلم الدولي، ووجود عمل من أعمال العدوان. وبعد أن يقرر المجلس وجود حالة مما أشير إليه في

المادة 39 يبدأ باتخاذ خطوات وقائية، تتمثل بالدعوة إلى إزالة الحالة التي تهدد السلم والأمن من خلال الوسائل السلمية، فإن لم تؤدي لنتيجة يتخذ حينئذ خطوات عقابية لإزالة الأسباب المهددة للسلم والأمن الدوليين.[9]

ب. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

التدخل هو" تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى من دون أن يكون لهذا التعرض مسوَغ أو سند قانوني، والغرض منه يكون غالبا رغبة دولة قوية في إملاء سياسة معينة أو طلب معين من دولة أضعف منها."[10]

إن تساوي الدول من الناحية القانونية يعني تساويها في الحقوق والواجبات مما يؤدي كنتيجة حتمية إلى عدم تدخلها في شؤون غيرها. ويقصد بعدم التدخل، عدم اللجوء إلى استخدام الإكراه أو المساس بالحقوق السيادية من قبل دولة ما ضد غيرها من الدول، لذا فالتدخل لا يقتصر على استخدام القوة المسلحة، و إنما يمتد لجميع أشكال الضغط السياسي، والاقتصادي، والمالي، وغيره.[11] فالتدخل عمل غير شرعي لتناقضه مع مبدأ السيادة القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت أي مبرر كان.

ويعتبر التدخل مصطلحا سياسيا قانونيا غامضا، يتخذ كغطاء لنوايا وأهداف الدول القوية للتدخل في شؤون الدول الضعيفة أو الأقل قوة منها، فهو تعرض إستبدادي من قبل دولة في شؤون دولة أخرى بقصد فرض إملاءات معينة عليها.[12] فنجد بذلك أن الدول القوية تلجأ إلى توضيف قوتها في حالة ما إذا تعرضت مختلف مصالحها للخطر أو التهديد.

2. مدى توافق التدخل العسكري التركي مع قواعد القانون الدولي.

حددت تركيا حدودها الجنوبية مهددا أمنيا لها، مما دفعها للتدخل في سوريا ضمانا لأمنها القومي، وقد أسست تدخلها بوجود حالة تستدعي دفاعها عن النفس، و بضرورة محاربة الإرهاب، وكنتيجة للحالتين الأولى والثانية قامت بالحرب الإستباقية، فما مدى توافقها مع ضوابط اللجوء للقوة المسلحة السابقة الذكر.

أ. إنتهاك مبدأ عدم اللجوء للقوة في العلاقات الدولية.

- **حالة الدفاع الشرعي عن النفس**

رغم أن تعريف العدوان في 1974 قد أهمل في المادة الأولى منه ذكر التهديد، واقتصر على إستخدام القوة المسلحة، فهذا لا يعني إجازته أو إباحته، حيث أن العبارة "أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة،" دلالة واضحة على عدم شرعيته بإعتباره منافيا لهذه المقاصد، خاصة منها المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ولكونه خطوة أو مقدمة أولى في سياق التوجه الفعلي نحو استخدام القوة المسلحة. ويرى الدكتور صالح جواد كاضم أنه كان جديرا بواضعي تعريف العدوان، إعتبار التهديد بإستخدام القوة المسلحة جزءا منه، أو شكلا من أشكاله، لأن التهديد يؤدي إلى نفس نتائج الإستخدام الفعلي للقوة.[13]

للقول بصحة الدفاع الشرعي عن النفس الفردي أو الجماعي لابد من تحقيق بعض شروط العدوان، والمتمثلة أساسا في وجود عدوان مسلح فعلي من قبل دولة أخرى، وأن يكون الرد العسكري هو الحل الوحيد لرد العدوان ومتناسبا معه. ونجد في حالة سوريا وتركيا أن القوات المسلحة السورية لم تقم بأي عدوان مسلح ضد تركيا، والتدخل التركي جاء بعد إتهام تركيا لتنظيمات إرهابية بالتواجد في الأراضي السورية واتخاذها مقرا وقاعدة خلفية لها لتنفيذ العمليات الإرهابية داخل الأراضي التركية، ولو قامت الدول بالتدخل عسكريا في كل دولة ترى أنها تأوي تنظيمات إرهابية تهدد أمنها بحجة الدفاع عن النفس لاشتعلت العديد من الحروب .

وصحيح أن المادة 2 فقرة4 من ميثاق الأمم المتحدة تمنع استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها بما يمس الوحدة الإقليمية أو الإستقلال السياسي للدول، وتركيا وإن صرحت مرارا أن تدخلها العسكري لا

يستهدفهما بل على العكس من ذلك فهي لا تريد تقسيم سوريا وقيام كيانات جديدة بدليل أنها تتخوف من سيطرة الأكراد على جرابلس وعفرين وتدخلها كان بهدف منع قيام دولة كردية إلا أن هذا لا يعني أن تدخلها في سوريا فعل شرعي بل يبقى رغم ذلك مخالق لأحكام القانون الدولي الذي يمنع التدخل في دولة أخرى.

- **الحرب ضد الإرهاب**

بلغت التهديدات الإرهابية ضد تركيا ذروتها نهاية عام 2015 وبداية عام 2016، مع إعلان تنظيم داعش الجهاد ضد تركيا وتحضيره لتحرير القسطنطنية (اسطنبول) بما يشير لنيته بنقل عملياته العسكرية إلى عمق الأراضي التركية ردا على الغارات التي ينفذها الطيران التركي ضد مواقع التنظيم شمال سوريا، والسماح لطائرات التحالف الدولي باستخدام القواعد العسكرية التركية لشن الغارات على مواقعه، واستهداف القذائف الصاروخية للتنظيم المدن الحدودية التركية(غازي عنتاب، كلس)، بالإضافة إلى الهجمات الانتحارية التي وقعت في أنقرة وإسطنبول.[14]

لقد صرح الناطق الرسمي المساعد لوزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر (Mark TONER) في أفريل 2017 ، أن أنقرة أقدمت على القيام بضربات جوية ضد مواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني في سوريا والعراق، دون التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية أو التحالف الدولي الذي يحار ب داعش، في حين أكد الرئيس التركي إعلام تركيا لكل الشركاء بما فيهم روسيا وأمريكا وإقليم كردستان العراق قبل القيام بالضربات، مضيفا أن تركيا لن توقف نشاطاتها العسكرية في شمال العراق وسوريا قبل القضاء على كل الإرهابيين.

تؤسس تركيا هجماتها العسكرية على حجة محاربة الإرهاب، لكن حتى وإن كانت جزءا من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في سوريا والعراق والذي أنشأ بدعم من مجلس الأمن، فهذا لا يعطيها الحق في التحرك كما تشاء وشن ضربات هجومية دون التنسيق مع باقي الأطراف في التحالف واستهداف المدنيين، صحيح أن التنضيمات الإرهابية في سوريا تهدد الأمن التركي لكن لا يجب أن تكون حجة لأنقرة لتحقيق أهداف ومصالح تتعدى مجرد القضاء عليها.

رغم أن الهدف الأساسي المعلن للتدخل التركي في سوريا هو محاربة داعش، إلا أنه من المعلوم أن أنقرة تسعى إلى منع الأكراد من فرض تواصل جغرافي على طول حدودها الجنوبية، بين المناطق التي يسيطرون عليها في الحسكة في أقصى الشمال السوري وعفرين في أقصى الغرب، وبالتي منعهم من إقامة حكم ذاتي مستقل على حدودها الجنوبية. وقد صرح رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم في يوم 26 أوت 2016 ، أن القوات التركية ستبقى في سوريا ما يلزم من الوقت لتطهير كل المنطقة الحدودية.

إن إنتشار القوات التركية في إدلب يهدف في الحقيقة إلى منع "وحدات حماية الشعب" الكردية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية من توسيع سيطرتها في شمال سوريا، والتي تعتبرها أنقرة إمتدادا لحزب العمال الكردستاني الذي يشن تمردا مسلحا بجنوب شرق تركيا منذ عام 1984.[15]

- **الحرب الإستباقية أو الوقائية**

الحرب الوقائية هي توجيه الضربات مبكرا عند إكتشاف نوايا لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائل هجومية أو لا، في حين أن الحرب الإستباقية هي القيام بتوجيه الضربات ضد قوات الخصم التي تمّ نشرها فعلا في أوضاع هجومية إستعدادا لهجوم فعلي، فيتم إستباق الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية ضد هذه القوات لإحباط هجومها المتوقع، فكلا الحربين تعتمدان على نوايا الطرف الآخر سواء قام بإضهارها من خلال تحرك عسكري أو تصعيد سياسي أم لم يظهرها.[16]

ولا توجد في الدراسات القانونية لتعريف مباشر ومستقل للدفاع الوقائي، إذ تكون الإشارة إليه دائما في نطاق الدفاع عن النفس، حيث يعبر عنه بأنه الدفاع عن النفس ضد تهديد باستخدام القوة، أو أنه دفاع عن

النفس في مواجهة تهديد وشيك متوقع، أو ينتظر وقوعه مستقبلا، ويعرفه إيال بنفنيزيتي(Eyal BENVENISITI) بأنه الحق في الهجوم إذا كان هنالك هجوم وشيك، لا يمكنك إيقافه ما لم تجابه بهذا الأسلوب الإستباقي.[17]

من دوافع تركيا للتدخل عسكريا في سوريا هو حماية نفسها من حرب مستقبلية لا تقع فقط على حدودها مع سوريا وإنما حتى داخل تركيا نفسها، فهي تسعى لمنع ميليشيات الحماية الشعبية الكردية السورية من إقامة كيان كردي متصل على طول الحدود، وهو ما سيشجع بعض أكراد تركيا للطالبة بالإنفصال وإقامة دولة كبرى للأكراد، تضم أكرادها وأكراد سوريا والعراق وإيران، لذا تركيا تدافع عن مبدأ وحدة الأراضي السورية والعراقية رغم تدخلها في كلا الدولتين. كما تهدف تركيا إقامة منطقة آمنة على طول حدودها مع سوريا خالية من التنظيمات الإرهابية سواء المنتمية لداعش أو الموالية لحزب العمال الكردستاني، وهو ما حققته من خلال عملية درع الفورات في جرابلس وإدلب وتريده اليوم في عفرين من خلال عملية غصن الزيتون.

شكلت حدود المنطقة المنتزعة من تنظيم الدولة الإسلامية في إطار عملية درع الفورات عمليا حدود المنطقة الآمنة التي طالما دعت إليها تركيا بهدف منع قيام إتصال جغرافي بين مناطق سيطرة الوحدات الكردية شرقي البلاد بمنطقة عفرين، ورغم إنتهاء عملية درع الفورات رسميا في مارس 2017 إلا أن أنقرة أعلنت بعد شهر بقاءها العسكري في شمالي سوريا بهدف المحافظة على أمنها القومي ومنع قيام كيانات غير مرغوب فيها،[18] وهو ما دفع بتركيا في شهر جانفي الحالي إلى إطلاق عملية غصن الزيتون في عفرين.

ب. إنتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

أقام الجيش التركي في أكتوبر 2017 مراكز مراقبة في محافظة إدلب السورية من أجل إنشاء منطقة لخفض التوتر هدفها وقف المعارك في هذا القطاع الذي يسيطر عليه الإرهابيون بعد الإتفاق على لإنشائها مع روسيا و إيران. وقال نور الدين جانيكلي أن العمليات ستستمر في إدلب حتى وقف التهديدات القادمة من سوريا.[19] وهي منطقة خفض التوتر الرابعة في إدلب والتي تم إقرارها في محادثات أستانة السورية بجولتها الرابعة بين الدول الضامنة لوقف إطلاق النار في سوريا (روسيا، إيران وتركيا).

وبينما يعتبر النظام السوري كل من إيران وروسيا حليفتين له وسمح لهما بالتدخل عسكريا في سوريا، فقد إعتبر الإتفاقيات بشأن مناطق خفض التوتر لا تعطي الشرعية على الإطلاق لأي وجود تركي على الأراضي السورية، فهو وجود غير شرعي، مما يجعل تدخله في الشؤون الداخلية لسوريا في الأساس عمل غير شرعي، وإن كانت تركيا لا تعترف بنظام بشار الأسد إلا أنه يبقى رئيس سوريا.

إنتهكت تركيا بتدخلها العسكري في سوريا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فما يحدث في سوريا هي حرب أهلية مسلح وتركيا طرف مساند للمعارضة الجهة المقاتلة ضد النظام القائم، الذي سمح بتدخل روسيا وإيران قصد المساعدة علة القضاء على الإرهابيين مما يجعل تدخلهما مؤسس قانونا في حين رفض وبشدة تدخل تركيا، واعتبره عدوان خارجي مسلح. كما أكدت الأمم المتحدة في ميثاقها، وفي العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو من مجلس الأمن على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت أي عذر كان، مع ضرورة إحترام سيادة الدول، وتساويها في الحقوق والواجبات.

ليس فقط المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول فهنالك العديد من القرارات الأممية التي تصب في نفس الإتجاه مثل القرار 2131 الصادر عن الجمعية العامة في 1965 ، وهو إعلان "عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسادتها،" حيث نصت الفقرة الأولى منه على أنه ليس لأية دولة حق التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة. كما جاءت الفقرة الخامسة من القرار 32/155 في 1977، وهو إعلان" تعميم وتدعيم الإنفراج الدولي"مؤكدة

على امتناع الدول عن التهديد بالقوة أو استعمالها، والتزامها في علاقاتها مع الدول الأخرى بمبادئ التساوي في السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم جواز إنتهاك حرمة الحدودالدولية، وعدم جواز حيازة وإحتلال أراضي الدول الأخرى بالقوة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية دون غيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام حقوق الإنسان.[20]

الخاتمة

نصل في الأخير للقول بأن التدخل التركي العسكري في سوريا مبني على أهداف أمنية واستراتيجية تتعلق بالأمن القومي التركي، من خلال العمل على تطهير شمال سوريا من تنظيم داعش، وإضعاف الجماعات الكردية المسلحة وإنشاء شريط حدودي آمن، مع ضمان عدم قيام حزب العمل الكردستاني و التنظيمات الإرهابية الأخرى بهجمات دموية وانتحارية في عمق تركيا. فتحركها نابع من المصالح العليا لتركيا، أوليس هدف كل دولة هو تحقيق أمنها وضمان استقرارها كهدف إستراتيجي تسخر له كل الوسائل وتتبع لأجله كل السبل؟ وهو ماقامت به تركيا في سوريا.

لقد أقيمت عدة محاولات لشرعنة التدخل التركي، لكنه يبقى رغم ذلك مخلا بأسس وقواعد القانون الدولي، الذي ينص على احترام سيادة الدول، وعدم اللجوء للقوة المسلحة في علاقات الدول إلا في حالات محددة، ووفق شروط معينة لا تتوفر في التدخل التركي في سوريا. ويبقى النقاش قائما حول مدى امتلاك الحكومة السورية للسيادة، فهي دولة فاشلة، عاجزة من جهة على ضمان أمن مواطنيها، ومن جهة أخرى على منع قيام التنظيمات الإرهابية ومساسها بأمن الدول المجاورة لها.

الهوامش

[1]- وسام الدين العكلة،""التدخل العسكري التركي في سوريا ما بين القانون والسياسة والمتطلبات الإنسانية،" مقال نشر في 2017/04/10، تاريخ التصفح2017/09/07، من الموقع:

http://www.turkpress.co/node/30872

[2]-مركز برق للأبحاث والدراسات، " التدخل العسكري في سورية: الأسباب، والأهداف والتحديات،" تاريخ التصفح 2017/09/15، من الموقع:

http://barq-rs.com/barq/الأسب-،سورية-في-التركي-العسكري-التدخل/

[3]- الناتو يعلن موقفه من عملية "غصن الزيتون"، تاريخ النشر: 201087/01/21، تاريخ التصفح: 2018/01/22، من الموقع:

http://orient-news.net/ar/news_show/144766/0الناتو-يعلن-موقفه-من-عملية-غصن-الزيتون/

[4]- وسام الدين العكلة،**مرجع سابق الذكر**.

[5]- مركز برق للأبحاث والدراسات، **مرجع سابق الذكر**.

[6]- خالدالخطيب،"التدخل التركي في إدلب كتمهيد للمسار السياسي في سوريا" في المكز العربي للأبحاث، تاريخ التصفح 2017/11/28، من الموقع:

http://www.almodon.com/arabworld/2017/10/17/التدخل-التركي-في-إدلب-ترتيبات-العملية-التركية-وأهدافها

[7]- محمد يونس الصانع،" حق الدفاع الشرعي وإباحة استخدام القوة في العلاقات الدولية"، **الرافدين للحقوق**، مجلد 9 السنة 12، عدد 34، 2007، ص 179.

[8]- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، **الدفاع الوقائي في القانون الدولي**،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011،ص 84.

[9]- **المرجع نفسه**، ص ص 105-106.

[10]- كمال حمّاد، **النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**، كفرنبخ (لبنان): الدار الوطنية للدرايات والنشر والتوزيع،1998، ص ص 34-35 .

[11]- باسيل يوسف باسيل،" سيادة الدولة في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، **دراسات إستراتيجية**، العدد 49،أبو ضبي ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2001م، ص 99.

[12]- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، **مرجع سابق الذكر**، ص 55.

[13]- **المرجع نفسه**، ص 101.

[14]-وسام الدين العكلة، **مرجع سابق الذكر.**

[15]-"الجيش التركي ينتشر في محافظة إدلب السورية"، تاريخ التصفح 2017/11/08، من الموقع:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/10/14/الجيش-التركي-ينتشر-في-محافظة-إدلب-السورية

[16]- محمد سعادي، **قانون المنظمات الدولية: منظمة الأمم المتحدة نموذجا**، الجزائر: دار الخلدونية، 2008، ص 87.

[17]- عبد العزيز رمضان علي الخطابي **مرجع سابق الذكر** ، ص ص 24-25.

[18]- "الجزيرة: التدخل العسكري التركي في "عفرين" سيكون عبر محاور أربعة"، تاريخ التصفح، في 2018/01/16، من الموقع:

https://www.turkpress.co/node/44256

[19]- " الجيش التركي يقيم ' مراكز مراقبة' في إدلب"، تاريخ التصفح:2017/12/12، من الموقع:

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2017/10/13/العملية-العسكرية-التركية-في-إدلب-تبدأ-قافلة-تدخل-سوريا.html

[20]-غسان مدحت خير الدين، **القانون الدولي الإنساني: التدخل الدولي**، الأردن، دار الراية للنشر والاتوزيع، 2012، ص ص69-72.

شرعية العمليات الاستشهادية الفلسطينية في مواجهة المستوطنات الإسرائيلية

الدكتورة امحمدي بوزينة أمنة

أستاذة محاضرة صنف (أ)

كلية الحقوق والعلوم السياسية-

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر

ملخص

تعتبر العمليات الاستشهادية نوع خاص جداً من العمليات العسكرية، ولا نتجاوز في القول، إذا قلنا أنها أحدثت توازنا للرعب بينها وبين أحدث وأخطر الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل في مواجهة الفلسطينيين، ذلك أن تأثير هذه العمليات كبير، فقد عملت على إيجاد نوع من التوازن مع الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل رغم خطورتها وآثارها المدمرة، إلا أن تلك العمليات لم تحظى بالترحيب خاصة بعد الجدل الذي برز بين مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني وفصائله الوطنية حول شرعية العمليات الاستشهادية الفلسطينية، خصوصا تلك الموجهة ضد المستوطنات الإسرائيلية التي وإن كانت من الناحية الشكلية تعتبر أهداف مدنية، لكنها تعد أهدافاً غير بَرِيْئَةٌ من النّاحية التقنية، أخذاً في الاعتبار ظروف وملابسات إقامتها، ومنّ هنا يذهب البعض إلى أنّ العمليات الاستشهادية الفلسطينية في مواجهة المستوطنات الإسرائيلية عمل مشروع.

الكلمات الدالة: العمليات الاستشهادية، الاستيطان الإسرائيلي، المقاومة الفلسطينية.

Abstract:

Martyrdom operations is a very special type of military operations, and beyond to say, if we say that it brought about a balance of terror between the latest and most dangerous weapons used by Israel against the Palestinians, so that the effect of these large operations, has worked to find some kind of balance with weapons used by Israel, despite its seriousness and its devastating effects, but these processes have not given special welcome after the controversy that has emerged between the various Palestinian people, sectors and factions national about the legitimacy of the Palestinian martyrdom operations, especially those directed against Israeli settlements, which, though technically considered civilian targets, but it is targets is innocent of the technical terms, taking into account the circumstances of her stay, and some people here go to the Palestinian martyrdom operations in the face of Israeli settlements work project.

Key words: international terrorism, martyrdom operations, the resistance factions, the Palestinian resistance.

مقدمة

نشأ وتطور المجتمع الفلسطيني في ظروف إستثنائية ميزت بالاستعمار والاحتلال، هذه التركة شوهت بناه المجتمعية والاقتصادية، وبالتالي أفرزت معها منظومة اجتماعية واقتصادية ونضالية مرتبطة بوجود حالة من الصراع على الأرض والوجود الإنساني عليها، واستهدف الجسد الفلسطيني تحت عناوين عدة: القتل، التعذيب، السجن، النفي، العزل، القمع، الامتهان للكرامة، التطويع لإرادة المحتل ولقوانينه...الخ، واستخدمت معه جميع أساليب تكنولوجيا التعذيب، باعتبار أن الجسد الفلسطيني هو رمز لوجود صاحب الحق في هذه الأرض، واستخدمت تقنيات التعذيب بما يتلائم مع حالات التمرد والثورة.

نظراً لاغتصاب الكيان الإسرائيلي لفلسطين وللحروب العدوانية والتوسعية والاعتداءات المتكررة على الأراضي الفلسطينية، ونظراً لأن إسرائيل ارتكب ومازالت ترتكب جرائم الإبادة الجماعية وعملت على تدمير المنازل والأحياء والقرى والمدن والمنشآت الزراعية والصناعية والمدارس الآهلة بالمدنيين في المدن والقرى والمخيمات، ونظراً لعدم قيام الأمم المتحدة بدورها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف الإرهاب الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، ونظراً لاستمرار إسرائيل بجلب الملايين من المستوطنين وترحيل الفلسطينيين، إزاء هذا كله لم يبقى أمام الشعب الفلسطيني، إلا اللجوء إلى العمليات الاستشهادية للوقوف أمام حروب إسرائيل العدوانية والاستيطانية.

إذ أصبح من المؤكد، أنّه يوجد إجماع شبه دّولي على إدانة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وممارسات قواته الإجرامية ضدّ السكان المدنيين، ورفض إسرائيل المستمر الخضوع لقواعد الشّرعية الدّولية وقرارات هيئة الأمم المتحدة[1]، من هنا حاولنا البحث في مشروعية العمليّات الاستشهاديّة في مواجهة المستوطنات الإسرائيلية، من باب إحقاق الحق ونُصرة المظلوم، وإنزال من جاد بنفسه، وضحّى بدمه، وبذل روحه رخيصةً في سبيل ربّه ووطنه.

فقد استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تحافظ على إستراتيجيتها العسكرية في ضرب العدو الصهيوني في العمق من خلال العمليات الاستشهادية - السلاح الأول للمقاومة - بعد الفشل الذريع لعملية السور الواقي التي انهارت دون أن تحقق أهدافها الخبيثة وأثبتت تلك العمليات أن رهان العدو الصهيوني فشل في إطالة عمر حالة الهدوء المؤقت التي عاشها الكيان الصهيوني.

لذا نتساءل عن مدى اعتبار العمليات الّتي تنفذها حركات المقاومة الفلسطينية في فلسطين اتجاه المستوطنات الإسرائيلية، أعمالاً مشروعة؟، وهل تعتبر المستوطنات أهداف مدنية بَرِيْئَةٌ لا يجوز استهدافها بعمليات المقاومة المسلّحة؟.

للإجابة على التساؤلات السابقة، وللوقوف على تكييف شرعية العمليات الاستشهادية الفلسطينية اتجاه المستوطنات الإسرائيلية، ارتأينا التعرض للنقاط التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعمليات الاستشهادية الفلسطينية.
- المبحث الثاني: ضوابط شرعية العمليات الاستشهادية الفلسطينية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعمليات الاستشهادية الفلسطينية

تعمدت إسرائيل القيام بالخلط من الناحيتين المفاهيمية والعملية بين الإرهاب والمقاومة، وبين ما هو مشروع وما هو غير مشروع، والذي سبقه الخلط الفعلي بين ما هو مدني وما هو غير ذلك، وبين ما هو مبرر وما هو غير مبرر، في قائمة طويلة من الأحداث التي وثّقت عبر العشرات أو المئات من المؤلفات التي رصدت ذلك [2]، وعلى هذا المنوال تم استغلال العمليات الاستشهادية الفلسطينية والعنف الذي تتسم به عملياتها لتشبيهه بالعنف الإرهابي والربط بينهما وبين الإرهاب، وهذا ما أثر سلبا على صورة المقاومة الفلسطينية وكانت له تداعياته ونتائجه على المستوى الفلسطيني والعالمي، وعليه سوف نتعرض لتعريف العمليات الاستشهادية وأشكالها من خلال المطلب الأول، على أن نقف في المطلب الثاني على تداعيات العمليات الاستشهادية ونتائجها على القضية الفلسطينية.

المطلب الأوّل: تعريف العمليّات الاستشهاديّة وأشكالها

سوف نشير من خلال هذه النقطة إلى تحديد المقصود بالعمليات الاستشهادية ثم نشير إلى بعض الأشكال التي وضعها الفقه للتدليل على تلك العمليات وإطار شرعيتها.

الفرع الأول: المقصود بالعمليات الاستشهادية

العمليات الاستشهادية أو الفدائية كما يسميها البعض، نوع خاص جدا من العمليات العسكرية، ووسيلة من وسائل قتال العدو التي تكلف العدو خسائر فادحة خاصة في الأرواح، إذ تتميز بأنها في الغالب عملية فردية تطوعية تهدف إلى تدمير الخصم عن طريق التضحية بحياة منفذ هذا النوع من العمليات في أن واحد، أي الفدائي هو الإنسان الذي يقدم حياته فداء من أجل وطنه أو من أجل إنقاذ إنسان معين أو أشياء معينة[3].

ويقوم الأستاذ أحمد صدقي الدجاني بتعريف الاستشهاد والاستشهادي على النحو التالي:" الاستشهاد فعل يقع في دائرة الجهاد في سبيل الله، وتعبير في سبيل الله يتضمن الذود عن الوطن والعرض والمال، والعمل لانتصار القيم العليا التي نزل بها الوحي الإلهي، لتكون كلمة الله هي العليا.

ويتميز الاستشهاد عن أفعال أخرى تقع في دائرة الجهاد بأن الاستشهادي يكون قد وضع نصب عينيه الشهادة في سبيل الله، فهو طالب الشهادة، وقد عزم على أن يقاتل العدو إلى أن يقتل فيكون شهيدا، ووارد أن يلتحم بسلاحه وأدواته التي يستخدمها لضرب العدو فيغدو جزءا منها، وهذا هو حال الاستشهادي الذي يفجر سيارة مفخخة، فالسيارة من أدواته والمتفجرات من سلاحه، وهو أيضا حال الاستشهادي الذي يجعل الحزام الناسف نطاقا له وسلاحا ويفجر نفسه "[4].

وكانت العديد من تجارب الشعوب في أغلب دول العالم، قد عرفت ما يشابه هذا النوع من العمليات سواء في إطار العمليات الحربية للقوات العسكرية النظامية والجيوش التقليدية المتجابهة أو في إطار عمليات المقاومة الشعبية لقوات الاحتلال[5].

وهي بصورها العصريّة نمط من أنماط المقاومة الحديثة، عُرفت بعد اكتشاف المتفجّرات في العصر الحديث، واشتهرت بعد أن أصبحت من وسائل ما يُعرف بحروب العصابات، وسُبِق المسلمون إلى استعمالها، حيث عُرِفت في الحرب الأهليّة الأمريكيّة وحَرب أمريكا في فيتنام واليابان، وأنحاء أخرى من العالم قبل أن يستعملها المسلمون الذين

لجئوا إليها لقلّة البدائل والوسائل المتاحة في أيديهم، وعدَم تمكنّهم من الصمود والوقوف في وجوه الأعداء بإمكانيّاتهم المحدودة، مؤثرين بالإقدام عليها ميتة العزة والكرامة في سبيل الله، على العيش في ذل وهوان[6]، وقد شهد مطلع القرن الحالي ميلا متزايدا من قبل العديد من التنظيمات خاصة الإسلامية بالاعتماد على هذا النوع من العمليات، سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد العالمي.

وتبدو العمليات الاستشهادية في صدارة وسائل المقاومة التي يحيد البعض في انتقادها واستنكار تنفيذها، فهي الأكثر عرضة للهجوم لدى بعض الساسة والقوى والفعاليات التي يتناقض برنامجها وسياساتها مع برنامج المقاومة أو دوائر تصعيده، لإعتبارات شتى وخلفيات متعددة[7]، مع أن العمليات الاستشهادية ليست إرهابا في أغلب الأحوال، ولكنها عملية نضال مشروعة تتم ضد المحتل الغاصب، ولا نتجاوز في القول، إذا قلنا أنه أحدثت توازنا للرعب بينها وبين أحدث وأخطر الأسلحة وصدقت مقولة الشيعة -أن الدم غلب السيف- ولا ينكر فضلها أحد على أرض الواقع في فلسطين المحتلة إلى حين، حيث يقدم الشبان الفلسطينيين الذين يلجئون إلى هذا الأسلوب[8].

وقد كانت تلك العمليات في فلسطين بداية مقصورة على الجناح العسكري لحركة حماس والجهاد الإسلامي، لكن في وقت لاحق انتهجت كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح هذا النمط من المقاومة ضد إسرائيل عقب انتفاضة الأقصى لعام 2000 [9].

وعلى الرغم من أن العمليات الاستشهادية شكلت متغيرا مهما وتحولا جذريا في المقاومة الفلسطينية لاسيما الإسلامية، ولكنها شكلت تحديا كبيرا أيضا للمقاومة على مستوى الممارسة، ففي حين يراها بعض الفقهاء والمتخصصون في القانون الدولي على أنها نوع من أنواع الجهاد المشروع تراها الدول الغربية أعمال انتحارية وإرهابية[10]، وهذا ما برز بوضوح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فهذه العمليات خلفت العديد من النتائج والتداعيات من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، ووظفت في بعض الأحيان لخدمة سياسة إسرائيل لتنفيذ مخططاتها والتغطية على عملياتها الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني تحت ذريعة الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب الفلسطيني[11].

ذلك أن انتفاضة الأقصى تميزت بكونها انتفاضة العمليات الفدائية الاستشهادية، هذه الأخيرة التي كان من أبرز نتائجها غير المحسوبة، أنها تزامنت مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة، لتعطي الانطباع بوحدة الحال بين الأمريكيين والإسرائيليين[12]، كما أثارت العمليات الاستشهادية جدلا وخلافاً سياسياً داخل السلطة الوطنية الفلسطينية وبين صفوف الشعب الفلسطيني وتنظيماته المختلفة، حول جدوى الاستمرار في تلك العمليات ومدى تأثيرها من الناحية التكتيكية والسياسية والأخلاقية في الداخل الإسرائيلي ولدى الرأي العام العالمي[13]، فقد اعتقد البعض أن سبل الكفاح المسلح أمام الشعب الفلسطيني ضاقت منذ سنوات، إلى حد أنه لم يبق لديه سوى التضحية بفلذات الأكباد في عمليات، قد تصيب هدفها وقد لا تصيب، ولكنها تنتهي دوماً بموت منفذها[14].

وتجب الإشارة أن تأثير هذه العمليات كبير، فقد عملت توازن مع الأسلحة التي يستخدمها الصهاينة رغم خطورتها وآثارها المدمرة[15]، وقد كانت تلك العمليات مقصورة في السابق على الجناح العسكري لحركة حماس والجهاد الإسلامي، لكن في وقت لاحق انتهجت كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح هذا النمط من المقاومة ضد إسرائيل عقب قيام انتفاضة الأقصى لعام 2000[16].

كما شكلت العمليات الاستشهادية متغيرا مهما وتحولا جذريا في المقاومة الفلسطينية، لاسيما المقاومة الإسلامية، وأحد أهم وسائل الانتفاضة، ولكنها شكلت تحديا كبيرا أيضا للمقاومة على المستويين الفكري والممارسة، وهذا على ضوء المتغير الأهم والذي دخل على الانتفاضة وهو أحداث 11 سبتمبر 2001، فهذه العمليات خلفت العديد من النتائج والتداعيات من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، ووظفت في بعض الأحيان لخدمة سياسة إسرائيل لتنفيذ مخططاتها والتغطية على عملياتها الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني تحت ذريعة الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب الفلسطيني[17].

الفرع الثاني: تصنيف العمليات الاستشهادية وأنواعها

بداية ينبغي التمييز بين نوعين من العمليات الفدائية، النوع الأول: وتفرضه ضرورات عملية بحتة، تستهدف تدمير أهداف ذات طبيعة عسكرية محددة للعدو، أما النوع الثاني فهو الذي تستهدف فيه العمليات قتل إصابة أكبر عدد ممكن من المدنيين سواء كانوا تابعين لدولة أم حكومة ،مشتركة في النزاع، بشكل مباشر أو غير مباشر، أم حتى ممن ليس لهم علاقة به وتصادف وجودهم في موقع هذه العمليات الانتحارية .

وفيما يطلق على النوع الأول اسم العمليات الانتحارية "الفدائية"، إن النوع الثاني الذي يستهدف المدنيين، يطلق عليه في الغالب اسم العمليات الانتحارية "الإرهابية"، وقد انسحبت تسمية" الانتحاري" على العمليات التي جرى اعتمادها على نطاق واسع في السنوات الأولى من الانتفاضة الفلسطينية (2000/9/28 – 2003 /9/29)، رغم احتدام الجدل والخلاف من منطلقات متباينة: أخلاقية وسياسية وعسكرية، حول ما إذا كانت هذه العمليات الفلسطينية تندرج في نطاق ما تسمى العمليات الانتحارية "الإرهابية"، أم أنها تندرج في إطار الحق المشروع للمقاومة، والرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي تستهدف المواطنين والمدنيين الفلسطينيين؟[18].

وعليه تتوزع هذه العمليات تبعا للمعايير التالية: المستهدفون من العملية، عدد المشاركين، التكتيك المستخدم، الوسائط المعاونة، نوع المواد المستخدمة.

أولا: العمليات الاستشهادية حسب المستهدفين منها، وهي تنقسم إلى ما يلي:

1.عمليات فدائية انتحارية تستهدف العسكريين الأفراد والجماعات، والوسائط الحربية والمواقع والأهداف العسكرية.

2.العمليات التي تستهدف المواطنين المدنيين.

ثانيا: العمليات الاستشهادية حسب عدد المشاركين في العملية، وهي تنقسم إلى ما يلي:

1.عمليات انتحارية فردية، ولا يشارك فيها وينفذها سوى فرد واحد فقط.

2.عمليات انتحارية ثنائية أو جماعية، ويشارك في تنفيذها أكثر من فرد واحد في الوقت ذاته، أو بفارق زمني متتابع على الموقع ذاته، أو على مواقع أخرى مختلفة أو متباعدة ولكن في إطار عملية واحدة.

ثالثا: العمليات الانتحارية حسب التكتيك المستخدم في تنفيذ العملية، وهي تنقسم إلى ما يلي:

1. عمليات تعتمد التفجير الذاتي.

2. عمليات تعتمد الاشتباكات بالأسلحة النارية حتى الموت.

3. عمليات تعتمد الاصطدام-الانفجار.

ثالثا: العمليات الاستشهادية حسب الوسائط المعاونة في تنفيذ العملية، وهي تنقسم إلى ما يلي:

وهي العمليات التي تستخدم فيه وسائط المعاونة لنقل وحمل مساعدة الانتحاري أو الانتحاريين مثل الطائرات، والسيارات والزوارق والدواب ووسائل أخرى.

رابعا: العمليات الاستشهادية حسب نوع المواد المستخدمة في تنفيذ العملية، وهي تنقسم إلى ما يلي:

1.عمليات انتحارية بدائية، وتستخدم فيها المتفجرات من الجيل الأول المصنع بطرق بدائية، وتكون قدرته التدميرية ضعيفة أو محدودة.

2.عمليات الاستشهادية تستخدم الجيل الثاني من المتفجرات المعرفة TATP، والتي يضاف قالبها المسامير، وقطع معدنية حادة لزيادة الإصابة والخسائر[19].

3.عليات الانتحارية تستخدم المتفجرات ذات القدرة التدميرية العالية مثل RDX أو C4.

4.العمليات الانتحارية التي تعتمد على استخدام مواد غير متفجرة، ولكنها تنفجر بالاصطدام أو الاشتعال (بنزين، غاز ، ذخائر وغيرها).

المطلب الثاني: تداعيات العمليات الاستشهادية على القضية الفلسطينية

رغم أن العمليات الاستشهادية هي إحدى أدوات القوة التي بات يمتلكها الشعب الفلسطيني في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، خاصة بعد أن تمكنت من إيجاد نوع من توازن الرعب بين الطرف[20]، مع ذلك، أثارت العمليات الاستشهادية جدلا وخلافاً سياسياً داخل السلطة الوطنية الفلسطينية وبين أفراد الشعب الفلسطيني وكذا من قبل بعض المحللين والمفكرين السياسيين، تركز ذلك الخلاف حول جدوى الاستمرار في تلك العمليات ومدى تأثيرها من الناحية التكتيكية والسياسية والأخلاقية في الداخل الإسرائيلي ولدى الرأي العام العالمي[21].

من هذا المنطلق، ترتبت عنها نتائج ذات أثر سلبي على القضية الفلسطينية، نوجزها في النقاط التالية:

1. ساهمت العمليات الاستشهادية في تقويض أمن الإسرائيليين ورفعت من تكلفة الاحتلال من الناحيتين البشرية والاقتصادية، لكن تكلفتها الفلسطينية كانت أيضا فادحة من الناحيتين البشرية والاقتصادية، إذ استطاعت إسرائيل بذريعة مواجهة العمليات الاستشهادية توجيه ضربات واسعة وموجهة للقيادات وعائلات الاستشهاديين، قوضت شبكة القيادات الفلسطينية وألحقت ضررا هائلا في البنى التحتية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

2. على الصعيد الدولي، كان للعمليات الاستشهادية نتائج سلبية، فهي مثلا، أضرت بشرعية المقاومة الفلسطينية المسلحة حتى في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، إذ لم يعد الرأي العام الغربي يميز بين العمليات الاستشهادية التي تقع داخل الخط الأخضر وتلك التي تقع في الضفة والقطاع المحتلين، وبينما كان ثمة قبول دولي لعمليات المقاومة

الفلسطينية ضد الاحتلال[22]، شوشت العمليات الاستشهادية على هذا القبول، وصعبت من تفهم الرأي العام الدولي لعدالة المقاومة الفلسطينية وعدالة قضيتها[23].

من جهة ثانية، استطاعت إسرائيل أن تشكك بشرعية أهداف الفلسطينيين على المستوى الدولي وبمصداقية قيادتهم، إذ استغلت هذه العمليات للترويج إلى أن الهدف الحقيقي من ورائها لا يقتصر على التخلص من الاحتلال، وإنما يستهدف زعزعة أمن إسرائيل والقضاء عليها لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر2011 التي استطاعت إسرائيل استغلالها لعكس الصورة، واضعة نفسها موضع الضحية[24]، زد على ذلك وصف قطاع غزة بالإقليم المتمرد، كما عملت إسرائيل على وضع حربها ضد الفلسطينيين في سياق الحرب الدولية ضد الإرهاب[25]، وذلك لتدمير المجتمع الفلسطيني ماديا ومعنويا وعزل قياداته والقضاء على كيانه السياسي باعتباره كيانا إرهابيا[26]، ووصف حركات المقاومة الفلسطينية بالحركات الإرهابية، كما اتهمت غزة بأنها تحتوي على تنظيم قاعدة أخر[27].

3. عملت العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل على تعقيد الموقف الفلسطيني على المستوى الدولي ووضعته في خانة العمل الإرهابي وهو ما استغلته إسرائيل في تبرير جرائمها أمام الرأي العام الدولي، وفي الوقت ذاته فسرت هذه العمليات التباين في الموقف الفلسطيني واختلاف الرؤى السياسية نحو طبيعة العمل المقاوم سياسيا وعسكريا، فتبني بعض الجهات الفلسطينية لهذه العمليات دون أي اعتبار للموقف السياسي الفلسطيني الرسمي، يشير بوضوح إلى حالة الفوضى في الصف الفلسطيني والى انحسار الدور التنسيقي على الصعيد السياسي، مما أثر سلبا على الموقف الفلسطيني دوليا[28].

4. نجحت إسرائيل على الصعيد الدولي– عبر ديناميكيتها السياسية وآلتها الإعلامية- في استغلال العمليات الاستشهادية لوصم عمليات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، بغرض التشويش على عملها وتقويض شرعيتها، كما نجحت في إظهار الصراع مع الفلسطينيين، كأنه صراع بين طرفين مسلحين ومتكافئين، ووصل الأمر إلى درجة أن إسرائيل استطاعت عكس الصورة، واضعة نفسها في موقع الضحية، في حين ظهرت صورة الشعب الفلسطيني بوضعية المعتدي[29]، وقد تمكنت إسرائيل عبر توصيفها هذا من تغطية ممارساتها الإرهابية والتدميرية ضد الفلسطينيين، إضافة إلى أنها بررت استمرار احتلالها لأراضيهم ومحاولتها شطب كيانهم الوطني ذلك بمقولة الدفاع عن النفس، كما قامت بالتنصل من عملية التسوية برمتها، بحجة أنه لا يوجد شريك فلسطيني، مدعية أن هدف الفلسطينيين لا يقتصر على التخلص من الاحتلال، بل يستهدف أيضا زعزعة أمن إسرائيل والقضاء عليها[30].

ولقد بلغ الخلط والمغالطة بين الإرهاب وأعمال المقاومة الفلسطينية، إلى الحد الذي دأبت فيه السلطات الإسرائيلية والمسؤولون الأمريكيون إلى إطلاق وصف الإرهاب على جميع صور أعمال المقاومة التي توجه من جانب أفراد المقاومة الفلسطينية نحو أهداف إسرائيلية، بل حتى أعمال المقاومة التي توجه نحو أهداف عسكرية بحتة مثل وحدات الجيش الإسرائيلي والحواجز العسكرية التي يقيمها الجيش الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية المحتلة، تم وصفها بالعمل الإرهابي، ومن هنا فقد شاع إطلاق وصف أعمال الإرهاب أيا كانت الأهداف التي توجه إليها، خاصة منذ انطلاق انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000، وبوجه خاص منذ بدء العمليات الاستشهادية[31].

5. مكنت العمليات الاستشهادية الولايات المتحدة الأمريكية، من التمسك بذريعة شن هجوم دبلوماسي مكثف على الجانب الفلسطيني والدول العربية في وقت كان يفترض فيه أن يحدث العكس، وأن يتم الوصول إلى مرحلة التفاوض على القضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين، وهو الأمر الذي لو أدركته التنظيمات الفلسطينية المختلفة وفي ظل قراءة

دقيقة لمكونات البيئتين الإقليمية والدولية، لأمكن الخروج من الأزمة بأقل قدر من الخسائر، فالمؤكد أن الأولوية في ذلك الوقت، كانت لتكون وجوب الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم السماح للولايات المتحدة بتجريم مفهوم الكفاح المسلح ووضعه في دائرة الإرهاب، وبعد ذلك يمكن ترتيب الأوراق الفلسطينية على النحو الذي يسمح بأخذ زمام المبادرة من جديد.

ولعل خطورة الاستجابة الدولية الواسعة لمطالب شارون، لا تكمن بالإعلان عن بعض القوى كقوى إرهابية ومطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بتفكيكها تحت ذريعة ضرب البنية التحتية للإرهاب، إنما الخطر الأكبر أن القضية الفلسطينية أصبحت، وفي ظل هكذا مناخ ومطالب، قضية إرهاب وعنف وليست قضية تحرر وطني، وتم استبعاد خيار الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني الذي كان ولفترة قريبة العنوان الرئيسي للتحركات السياسية الدولية والإقليمية، مما أضطر شارون وغيره لتقديم أفكار محددة حول الدولة الفلسطينية[32].

6. كان للخلاف بين الأطراف الفلسطينية انعكاس سلبي على المقاومة الفلسطينية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ لم تتم دراسة أبعاد تلك الأحداث وتأثيرها على القضية، ولذلك فإن الإصرار على الاستمرار في العمليات الاستشهادية، لم يؤدى فقط إلى الإضرار بالفلسطينيين، وإنما إلى الإضرار بإستراتيجية المقاومة المسلحة التي انتهجتها الأذرع العسكرية (كتائب القسام، كتائب الأقصى، وكتائب العودة والفصائل الأخرى) ضد المستوطنين والعسكريين الإسرائيليين، مما أدى إلى وضع الشعب الفلسطيني وقيادته في حالة دفاعية لا يحسد عليها، إذ تغيرت أولويات معالجة القضية الفلسطينية بالنسبة للأطراف الدولية من الحاجة لمعالجة جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمتمثل في إنهاء الاحتلال ودعم الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، إلى ربط هذا الدعم والتأييد باستحقاقات داخلية فلسطينية من أهمها الإصلاح الداخلي ومكافحة الإرهاب، وذلك للتهرب من المطالبة بإنهاء الاحتلال وتأكيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة[33].

7. كما أن تكلفتها الفلسطينية كانت فادحة من الناحيتين البشرية والاقتصادية، إذ استطاعت إسرائيل بذريعة مواجهة العمليات الاستشهادية توجيه ضربات واسعة وموجهة للقيادات وعائلات الاستشهاديين قوضت شبكة القيادات الميدانية الفلسطينية، وألحقت ضررا هائلا في البنى التحتية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، فقد رأى البعض أن إسرائيل نجحت في إحضار الفلسطينيين للميدان الذي تتفوق فيه، أي إلى الصراع في الميدان العسكري، مما أفرغ المقاومة من بعدها الشعبي الجماهيري، فزادت العمليات الاستشهادية من كلفة المقاومة وخلقت توترا كبيرا داخل فلسطين، وساهم هذا التوتر غير المحسوب وغير المنظم في التقصير من نفس المقاومة في صراع؛ يفترض أنه طويل ومعقد.

8. عملت العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل على تعقيد الموقف الفلسطيني على المستوى الدولي ووضعته في خانة العمل الإرهابي، وهو ما استغلته إسرائيل في تبرير جرائمها أمام الرأي العام الدولي، وفي الوقت ذاته فسرت هذه العمليات التباين في الموقف الفلسطيني واختلاف الرؤى السياسية نحو طبيعة العمل المقاوم سياسيا وعسكريا، فتبني بعض الجهات الفلسطينية لهذه العمليات دون أي اعتبار للموقف السياسي الفلسطيني الرسمي، يشير بوضوح إلى حالة الفوضى في الصف الفلسطيني والى انحسار الدور التنسيقي على الصعيد السياسي، مما أثر سلبا على الموقف الفلسطيني دوليا.

ففي حين اعتمدت حركة فتح وإلى حد ما الجبهتين الشعبية والديمقراطية احتضان عمليات المقاومة المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة الموجهة ضد العسكريين والمستوطنين الإسرائيليين، بما يتناسب مع هدف تقويض الاستيطان ودحر الاحتلال، انتهجت حركتا حماس والجهاد الإسلامي التركيز على خط العمليات الاستشهادية ضد الإسرائيليين داخل الأراضي المحتلة عام 1948[34].

9. على الصعيد الفلسطيني، يرى البعض في العمليات الاستشهادية وسيلة عنيفة تندرج في إطار الكفاح المسلح الذي نبذته منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، واختارت طريق المفاوضات والتسوية بديلاً له، وأن تلك العمليات تترك آثاراً سلبية على النضال الوطني الفلسطيني، فيما يرى البعض الآخر أن العمليات الاستشهادية، بما تحمله من مشاهد عنف وآلام، وخاصة تلك التي تستهدف المدنيين تقدم صورة مقلوبة وعكسية لحقيقة الإنسان الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال وتكرس البغض والكراهية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتشوه صورة النضال الفلسطيني أمام الرأي العالمي الذي ينبغي الحرص على كسبه في إطار المعركة الإعلامية مع دولة الاحتلال[35].

كما أن استمرار العمليات الاستشهادية في إطار سياسة التصعيد التي انتهجها شارون ضد الشعب الفلسطيني واعتماده لسياسة الاغتيالات لاستدراج ردود مقابلة، كان يدرك مدى عمقها وتأثيرها على الرأي العام الإسرائيلي، كان له نتائجه السلبية على القضية الفلسطينية في ظل مناخ بات يعتبر القضاء على الإرهاب هدفا جديدا، وأصبحت مكافحة الإرهاب أساسا للشرعية الدولية الجديدة ومعيارا لها، وبدلا من أن يكون في صف المتهمين بالإرهاب، فقد أصبح في صف المعتدى عليه، وأخذ يطالب بدور متزايد وبدعم وغطاء دولي للقضاء على حركة الشعب الفلسطيني وتقويض منجزاته وضرب خيار الاستقلال الوطني لديه تحت هذه الذريعة.

كما جعلت العمليات العسكرية والجهادية داخل الخط الأخضر الإسرائيلي، المقاومة الفلسطينية تظهر كحركة إرهابية وصور المحتل الإسرائيلي النضال الفلسطيني بكونه مجرد إرهاب في أعين العالم، وبخاصة العالم الغربي بعد الحملة العالمية ضد ما يسمى بالحرب على الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، واستغلال إسرائيل لهذه الأحداث لوسم النضال الفلسطيني بالإرهاب، وتجنيد العالم للوقوف ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني، ناهيك عن الدمار الذي يلحق بالمجتمع الفلسطيني وبنيته التحتية من قبل قوات الاحتلال بعد كل عملية بذريعة الرد على العمليات الاستشهادية، ولذا ينبغي أن تقتصر تلك العمليات ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الغربية وقطاع غزة، فتركيز الضربات في الضفة والقطاع بعمليات قوية ومتلاحقة، يمكن أن يحقق نتائج ايجابية لصالح النضال الفلسطيني[36].

خلاصة القول، أنه ومهما يكن الجدل الدائر حول فاعلية العمليات الاستشهادية الفلسطينية في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من الانتقادات والتنديدات التي توجه لتلك العمليات بأشكالها المتنوعة، على أنها تؤدي إلى خسارة التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية، وتدفع جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى توسيع عدوانه على الشعب الفلسطيني والتنكيل به، إلا أنه مما سبق يتضح لنا طبيعة الأثر والجدوى التي حققتها العمليات الاستشهادية، فبنظرة موضوعية، يمكن القول أن تلك العمليات استطاعت أن تؤثر على المحتل الإسرائيلي وأن تخلق في الوقت نفسه حالة من التوازن النسبي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة مع التفوق الهائل للقوات الإسرائيلية على حركات المقاومة الفلسطينية، بحيث مكنت الشعب الفلسطيني ولأول مرة من التأثير في إسرائيل، بما يوازي قدرة إسرائيل على التأثير على الشعب الفلسطيني، مما يقطع بأهمية هذا الأسلوب، وضرورة التمسك به، وحيوية استخدامه، في مواجهة الهجمات الصهيونية التي تستهدف الشعب الفلسطيني[37].

ويؤكد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في معرض دفاعه عن العمليات الاستشهادية في برنامج بثته قناة الجزيرة الفضائية أن العمليات الاستشهادية حسب تعبيره هي شكل من أشكال المقاومة، بل من أفضل أشكال وأعظمها تأثيرا، وبأن كثيرا من علماء الأمة قد أفتوا بجوازها واعتبروها من أعمال الجهاد والمقاومة، فإذن المقاومة والجهاد هي خيار من الناحية الدينية والشرعية والوطنية والسياسية، ومن حيث الواقع فهو ضروري للتخلص من الاحتلال، وقد اختارت فصائل المقاومة هذا الطريق استنادا إلى هذه الدوافع جميعا، فهؤلاء المجاهدون والاستشهاديون، يقومون بذلك كرد فعل على العدوان والرد على الاحتلال وبحافز الدفاع عن ذاته وعن نفسه، فهذا الإنسان الذي يقتل غازيا جاء محتلا هو لا يقتل إنسانا غير مقاتل . بل يقتل من اخذ أرضه وهدم بيته وشرده[38].

بهذا نصل إلى أنه، وفي إطار التأكيد على شرعية العمليات الاستشهادية، فإنها لابد أن تتوافق مع الشروط القانونية والإنسانية، فلو وجهت مثل تلك العمليات نحو سلطات الاحتلال ومنشأته العسكرية وقواته المسلحة وكل من يقدمون المساعدة للاحتلال وألحقت بهم أضرار مادية وبشرية، فإن العمل يعد مشروع يدخل ضمن المقاومة المشروعة، بينما لو وجهت نحو المدنيين العزل الذين لا علاقة لهم بالنزاع، حتى وإن كانوا ينتمون إلى الدولة المحتلة بالجنسية أو الانتماء الوطني، فإن هذه الأعمال تخرج عن نطاق المشروعية التي أقرتها القوانين والأعراف وحتى الشريعة الإسلامية، وقد تعطي صورة مشبوهة عن حركات المقاومة الفلسطينية.

ومع اعتراضنا في بعض الأحيان على مثل تلك العمليات لكونها في بعض الحالات تجاوزت الهدف المطلوب من وراء اللجوء إليها، وخاصة في السنوات التالية لانتفاضة الأقصى وبالخصوص تلك التي قامت بها قوات حركة حماس، إلا أنه فضلا عن الأدلة الشرعية على جواز العمليات الاستشهادية، فإن الواقع العملي أثبت أن العمليات الاستشهادية قد حققت أهدافها المرجوة من وراء استهداف العدو الإسرائيلي، وبثت الرعب فيه، ومثلت متغيرا هاما طغى على واقع المقاومة الفلسطينية وأن عشرات المعارك لم تحقق ما حققته عملية استشهادية واحدة من خسائر مادية ومعنوية للمحتل الإسرائيلي[39]، هذا ما سنؤكده من خلال التعرض للمبررات التي تدعم اللجوء إلى العمليات الاستشهادية الفلسطينية، على أن نعرض بعد ذلك لبحث شرعية تلك العمليات في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

المبحث الثاني: ضوابط شّرعية العمليات الاستشهادية الفلسطينية

قبل البحث في شّرعية العمليات الاستشهادية الفلسطينية، يجب أولاً تحديد المقصود بالمدنيين الأبرياء في إسرائيل ومدى شّرعية قيام المقاومة الفلسطينية باستهدافهم، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تواجه طرفاً لا يمكن التمييز بين مقاتليه ومدنييه كما هو الحال مع الاحتلال الإسرائيلي.

المطلب الأول: المقصود بالمدنيين في إسرائيل

لتوضيح وجهة نظرنا أكثر، ينبغي علينا الإجابة على التساؤل التالي الّذي مفاده، من هو المدني ومن هو العسكري في إسرائيل؟

مما سبق، يظهر لنّا أنّ المدني هو الّذي لا يشارك في القتال ولا يجوز قتله، وهو يشمل عادة النّساء والأطفال والشيوخ الكبار ورجال الدين والفلاح المشغول بأرضه أمّا المحارب فهو الّذي يشارك عادة في القتال ولو لّمْ يشارك في المعركة القائمة، فالمعد للقتال والمستعد له عند الحاجة إليه (أي ما يعرّف بالاحتياطي) يُعتبر عسكريا حتّى ولو لّمْ يخرج إلى المعركة وسواء كان رجلاً أم امرأةً؛ فقد أكدّ الفقهاء على أنّ من كان أهلا للقتال يقتل سواء خرج إلى ساحة المعركة أم

لّمْ يخرج، وكذلك يُعتبر من العسكريين كلّ من له رأي في الحرب فهو يعين المحارب بتوجيه رأيه وخططه ولما يقدّمه من مشورة للقوات المشاركة في القتال.

لكنّ قبل البحث في شّرعية عمليات المقاومة الفلسطينية، يجب أولاً تحديد المقصود بالمدنيين الأبرياء في إسرائيل ومدى شّرعية قيام المقاومة الفلسطينية باستهدافهم، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تواجه طرفا لا يمكن التميز بين مقاتليه ومدنييه كما هو الحال مع الاحتلال الإسرائيلي، لتوضيح وجهة نظرنا أكثر ينبغي علينا الإجابة على التساؤل التالي: من هو المدني ومن هو المقاتل في إسرائيل؟، وذلك حتّى نحدّد مدى انتهاك قوات المقاومة الفلسطينية لقاعدة عدم استهداف المدنيين عند القيام بعملياتها ضدّ قوات الاحتلال الإسرائيلي، قصد تكييف مدى شّرعية العمليات الّتي تقوم بها قوات المقاومة الفلسطينية.

للوقوف على ذلك، ينبغي التعرض لوضعية الأشخاص المفترض فيهم أنّهم من المدنيين، ونقصد بذلك النّساء ورجال الدين اللّذين في الأصل يُعتبران من المدنيين الّذين لا يجوز التعرض لهم بالقتل، لكن بالنظر إلى إسرائيل نجد أنّ هاتين الفئتين تعتبران من القوات العسكريّة بالجيش الإسرائيلي[40]، فإسرائيل ثكنة عسكريّة الإناث والذكور فيها يُعتبرون في عداد الجيش الإسرائيلي أو احتياطي الجيش ويمكن أنّ يتمّ تجنيدهن على نحو إلزامي في أية لحظة[41]، وهي البلد الوحيد في العالم الّذي فرض تدريبا عسكرياً على النّساء، لذا فإنّ نسبة النّساء الإسرائيليات المجندات بصفة نّظامية تقارب نسب الرجال ومنّ لّمْ تكن من النّساء قادرة على حمل السّلاح نّظاميا في الجيش الإسرائيلي فهي احتياطية، تدعى إلى الانضمام لصفوف الجيش عند الحاجة ومن ثمّ فهي متدربة مستعدّة للمشاركة في المعارك[42].

إذا كان هذا هو موقع المرأة ودورها في الكيان الإسرائيلي؛ فلا شك في أنّه دور عسكري بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي ما دامت المرأة إذا شاركت في القتال، تعتبر عسكريّة لا مدنية؛ فإنّه يجوز قتلها، وكذلك إذا ما حاولت أو عملت على إفساد المسلمين، فإنّها تقتل كما يقتل المقاتل، ورأينا كيف أمر الرسول ﷺ :((برمي امرأة تكشفت على المسلمينّ يوم الطائف)) [43].

أمّا الشيخ والفلاح، فإنّهم يقيمون على الأراضي الفلسطينية تطبيقا لسياسة الاستيطان الّتي انتهجتها إسرائيل، بهدف تهجير الفلسطينيين واستبدالهم بمستوطنيّن أحضرتهم من كافّة بقاع العالم، بل أنّ هؤلاء مستعدونّ لقتل ودفع الفلسطينيين خارج أراضيهم إذا تطلب ذلك، فهو وإنّ لّمْ يخرج إلى ساحة المعركة، وبالرجوع إلى أقوال الفقهاء المسلمين على أنّ الصائل المسَلَّم إذا لّمْ يدفع، إلاّ بالقتل جاز قتله[44]، ويدل على هذا ما وردّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنّه قال: جاء رجل إلى رسول ﷺ، فقال: يا رسول الله أرأيت إنّ جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه مالك، قال: أرأيت إنّ قاتلني، قال: قاتله، قال: أرأيت إنّ قتلني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إنّ قتلته؟[45]، قال: هو في النار.

فإذا كان الصائل المسلم، إنّ لّمْ يدفع إلاّ بالقتل قتل، ولو قصد أخذ القليل، فكيف إذا كان المغتصب عدوا؟ وكيف إذا كان هذا العدُّو يهودياً وأشدّ النّاس عداوة لله والمؤمنين؟؛ وبالتالي فإنّ الشيوخ والفلاحين، يجوز قتلهم؛ لأنهم مغتصبون لأرض فلسطين وهم مستعدون للقتال، بل أنّ مجيء هؤلاء إلى فلسطين، كان من أجل الحرب والقتال واغتصاب الأرض والاعتداء على أهلها.

في حين أن الأحبار –رجال الدين من اليهود- هم الأشدّ حقدا وتأليباً على الفلسطينيين، فهم أول من يطالب بإخراج المسلمين من فلسطين، وهم الّذين يهرعون إلى اقتحام ساحات المسجد الأقصى من حين إلى حين، مطالبين بهدمه لإظهار هيكلّ سليمان المزعوم، كما يطالب الحاخامات اليهود بوجوب تّحرير أرض إسرائيل من المسلمينّ الغاصبين[46]، بل أنّ كلّ ما يعدُّ له اليهود من خطط عسكريّة، ويسعون إلى تحقيقه وكلّ إخراج للمسلمين من ديارهم أو تضييق عليهم أو مصادرة لأراضيهم؛ إنّما يفعلونه تنفيذا لأقوال حاخاماتهم[47]، من هذا المنطلق أنّ أحبار اليهود؛ وإنّ لّمْ يُكوِّنوا مقاتلين، فإنّهم يشجعون على الاستيطان وقتل الفلسطينيين وإبادتهم، ويؤلبون حكومتهم على التوسّع وبكلّ الوسائل على حساب الفلسطينيين[48].

أمّا الأطفال، فإنّهم يبقون مدنيين؛ ولا يجوز التعرض لهم بالقتل قصدا؛ إلاّ أنّ يقاتل؛ ومن ثمّ لا يجوز لأفراد المقاومة الفلسطينية أنّ يستهدفوا هؤلاء، وفي هذا الإطار نلاحظ أنّ حركات المقاومة الفلسطينية لّمْ تقم يوما بتوجيه عملياتها ضدّ روضة للأطفال أو سيارة لنقل طلبة المدارس وأماكن العبادة، وهذا يدل على أنّ عملياتها كأصل عام لا تستهدف المدنيين الأبرياء خاصة الأطفال منهم[49]، إلاّ أنّه لابدّ من الإشارة إلى أنّ تنفيذ أفراد المقاومة الفلسطينية لعملية استشهادية قد يتصادف خلالها وجود بعض الأطفال وتعذر عليهم تمييزهم أو لّمْ يكن لهم علم بتواجدهم؛ فإنّ ذلك لا يؤثر على شّرعية العملية؛ لأنّه لّمْ يكنّ يقصد من ورائها استهدافهم وإنّما قتلوا بالخَطَأ أو كنتيجة للضرورة العسكريّة[50].

المطلب الثاني: شّرعية عمليات المقاومة الفلسطينية اتجاه المستوطنات

لابدّ بداية من العودة إلى ظروف نشأة المستوطنات الإسرائيلية؛ فقد قام المحتل الإسرائيلي بسلب أرض الشّعب الفلسطيني وتشريده وجعله بلا مأوى، وأحل محله أشخاص أتى بهم من كافّة بقاع العالم، والّذين يشكلون متحف حي لكلّ الأعراق المكونة للجنس البشري الّذي يعتنق الديانة اليهوديّة أو له جذور إسرائيلية[51]، وذلك، بهدف اصطناع الشّعب الإسرائيلي كأحد عناصر دولة إسرائيل[52]، هذا ما يتأكدّ من خلال الاطلاع على قرارات الأمم المتحدة الّتي أدانت باستمرار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لاسيما قضية المستوطنات، واعتبرتها مخالفة للمادة (23) من اتفاقية لاهاي لعام 1907 وكذا المادة (6/49) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الّتي تحظّر على المحتل أنّ ينقل السكان المدنيين إلى الأراضي الّتي يحتلها[53]؛ فقد حرصت على التأكيد على خطورة الموقف الّذي تنتهجه إسرائيل فيما يتعلّق بالمستوطنات على عملية السلام وإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي[54]، كما أكدّت أنّ الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين انتهاك جسيم لأحكام القانون الدّولي وخاصة المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تعد الاستيلاء ومصادرة الأرض عملا غير مشروع ويشكل خرقا خطيراً[55]، بل سبق وأنّ ذهبت في معرض رفضها لسياسة الاستيطان الإسرائيلي إلى حدّ تكييف ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية أنّها جرائم حرب، كما نصت على نفس المعنى المادة (85) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977[56].

وقد تناولت محكمة العدل الدولية قضية المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، وأرست بالتالي السابقة القضائية الأولى في هذا الشأن، حيث خلصت إلى أن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) تمثل خرقا للقانون الدولي، ولا يقتصر هذا الحكم على حظر ترحيل السكان أو نقلهم بالقوة، وإنما يحظر أيضا أية تدابير تتخذها القوة القائمة بالاحتلال من أجل تنظيم أو تشجيع نقل أجزاء من سكانها إلى الأراضي المحتلة.

كما تضمن ميثاق روما الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، نصا يحدد في المادة 8/ ب جرائم الحرب التي تشتمل من ضمن أفعال أخرى: "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها"[57].

ويلحظ من هذا النص :"أنه توسع في تحديد جريمة الاستيطان، إذ لم يعتبر فقط نقل أجزاء من السكان المدنيين لدولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة، بل أضاف إلى ذلك تجريم إبعاد أو نقل السكان الأصليين داخل أرضهم أو خارجها، وأشار النص إلى تجريم فعل نقل المدنيين بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يشمل ما تقوم به إسرائيل والوكالات المرتبطة بها مثل الوكالات المرتبطة بها مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي من تقديم حوافز للمستوطنين للانتقال إلى الأراضي المحتلة، حيث تقدم لهم قروض ميسرة ويقدم لهم الجيش الأسلحة والحماية ويمنحون خصومات على الضرائب وتعتبر هذه الحوافز نوعا من الضغط أو التأثير غير المباشر للاستيطان[58].

كما نشير في هذا الإطار نشير إلى موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي أصدرت قرارا في مؤتمرها الرابع والعشرين، من أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تتعارض مع المادتين 27 و49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 [59].

كما تجب الإشارة إلى الرأي الذي قدمه أستاذ القانون الدولي في جامعة نيويورك، ثيودور ميرون، حيث قال:"أن المستوطنات الإسرائيلية المدارة في الأراضي المحتلة تخل بالنصوص الصريحة في اتفاقية جنيف الرابعة"، وأكد أن تحريم إقامة المستوطنات هو تحريم صريح وليس مشروطا بالمقاصد والبواعث أو أهداف نقل المدنيين، وقصد منه منع استعمار الأراضي التي تم احتلالها من قبل مواطني الدولة الغازية.

وبالتالي فإن المستوطنات في فلسطين غير مشروعة دوليا والمستوطنين اليهود هم جزء من جريمة حرب، وبالتالي فهم لا يعتبرون مدنيين ولا المستوطنات أهداف مدنية[60]، فهم بمثابة مقاتلين باعتبارهم يحملون السلاح بشكل دائم وظاهر للعيان، وهم جزء من عمليات الاستيطان التي تمارسها إسرائيل في فلسطين، مع أن الاستيطان أمر غير قانوني طبقا لأحكام المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تحظر على المحتل أن يهجر السكان المدنيين إلى الأراضي التي يحتلها[61]، كما نصت على نفس المعنى المادة 85 من البرتوكول الإضافي الأول لعام1977[62]، وبالتالي يعتبرون أهداف مشروعة للمقاومة الفلسطينية ولا يمكن أن نسمي الأعمال الاستشهادية أو الفدائية التي يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون بالإرهاب، لأن الفدائي له هدف مشروع يسعى إلى تحقيقه وهو تحرير الوطن، حتى لو أفنى نفسه فداء له[63].

ويرى البعض أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وإن كانت تعد أهدافا مدنية وفقا للناحية الشكلية وبصورة مجردة عن الظروف المحيطة بها، وبالتالي لا يجوز مهاجمتها ولكن هذه المستوطنات من الناحية التقنية لا تعد أهدافا غير بريئة، أخذا في الاعتبار ظروف وملابسات إنشائها وإقامتها، ومن جهة ثانية يذهب البعض إلى أن الهجوم على مستوطن إسرائيلي مسلح أو غير مسلح لا يعد عمل غير مشروع أيضا، لأنه واستنادا إلى نصوص اتفاقية جنيف لعالم 1949 والبرتوكول الإضافي الأول لعام 1977، أن مجرد قيام السلطة المحتلة بنقل سكانها المدنيين إلى المنطقة المحتلة يحرم المستوطنين المنقولين من صفة البراءة المفترضة فيهم.

كما يستند هذا الرأي إلى أن الغالبية العظمى من المستوطنين يحملون أحدث الأسلحة الخفيفة التي تزودهم بها سلطات الاحتلال الصهيوني، بزعم أنها للدفاع عن النفس ضد هجمات الإرهابيين والمحاربين العرب[64]، ولأن هؤلاء

المستوطنين قد فقدوا صفة البراءة التي توجب حمايتهم وعدم استهدافهم، فإن أنصار هذا الرأي يذهبون إلى أن هؤلاء المستوطنين يصبحون أهدافا مدنية غير بريئة، وتعد مهاجمتهم واستهدافهم أمرا مباحا لأفراد المقاومة الفلسطينية.

كما أن سلطة الاحتلال الإسرائيلية نفسها، تعترف بأن قطاعا كبيرا من الشعب الإسرائيلي يتكون من رجال الاحتياط في الوحدات العسكرية، وكثير منهم يحمل السلاح الذي يقلل من إمكانية شن هجمات إرهابية ناجحة ضدهم[65].

من ناحية أخرى إن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، ليس في حقيقة الأمر سوى حلقة في سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، تلك الاعتداءات التي بدأت قبل إعلان الدولة الإسرائيلية عام 1948 [66]، بارتكاب أبشع المجازر والمذابح، التي لم يكن الهدف منها سوى حمل الشعب الفلسطيني على النزوح عن فلسطين وتركها للقادمين الجدد، والحق أن الشعب الفلسطيني لم يتقاعس في يوم من الأيام عن الدفاع عن دياره، ولكن المؤامرات الدولية حالت بينه وبين التحرر[67]، بل إن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل وتعذيب وانتهاك للحرمات وإزهاق للأرواح من خلال التصفية الجسدية لأفراد المقاومة، هو الإرهاب بأبشع صوره.

وفي تقديرنا، أن العمليات العسكرية والجهادية داخل الخط الأخضر الإسرائيلي، قد جعلت المقاومة الفلسطينية تظهر كحركة إرهابية وجعلت النضال الفلسطيني مجرد إرهاب في أعين العالم، وبخاصة العالم الغربي بعد الحملة العالمية ضد ما يسمى بالإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، واستغلال إسرائيل لهذه الأحداث لوسم النضال الفلسطيني بالإرهاب، وتجنيد العالم للوقوف ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني، ناهيك عن الدمار الذي يلحق بالمجتمع الفلسطيني وبنيته التحتية من قبل قوات الاحتلال بعد كل عملية بذريعة الرد على العمليات الاستشهادية.

ولذا ينبغي أن تقتصر تلك العمليات ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الغربية وقطاع غزة، فتركيز الضربات في الضفة والقطاع بعمليات قوية ومتلاحقة، يمكن أن يحقق نتائج ايجابية لصالح النضال الفلسطيني، من تفجيرات كبرى ودموية[68].

ومن جانب أخر وبالرجوع إلى بحث هذه المغالطات، فإنه وبالبحث في العمليات الاستشهادية التي تمارسها بعض أفراد المقاومة الفلسطينية، فإن أول ما يلفت الانتباه في نشاطها في ظل انتفاضة الأقصى لعام 2000 هو ذلك الحرص على توجيه أعمال المقاومة نحو الأهداف العسكرية، فالعمليات الاستشهادية لحركة حماس أثناء الانتفاضة جاءت في سياق إجراءات تكتيكية وليست نهجا ثابتا للمقاومة المسلحة، ولكنها وسيلة وليست أمرا مقدسا، ونلحظ هنا ما صرح به الشيخ حسن يوسف قيادي في الضفة الغربية ومتحدث باسم حماس، عندما قال:" العمليات الاستشهادية ليست هدفا، ولكنها وسيلة، وهي ليست أمرا مقدسا، بل يمكن إعادة النظر فيها، ولكن ما هو المقابل؟ هل هو إنهاء العدوان الإسرائيلي ضدنا؟، أصول المشكلة تكمن في الاحتلال"[69].

لكن مع ذلك تبقى العمليات الاستشهادية هي السلاح الوحيد المتبقي والمتوفر أمام الشعب الفلسطيني لمواجهة أشرس أنواع الاستعمار الاستيطاني وأشرس دولة عنصرية وإرهابية في العالم، وتظهر ضرورتها وأهميتها بالنظر إلى استمرار ممارسة إسرائيل لهمجيتها ووحشيتها وفي تصعيدها للقتل والاغتيالات والإبادة والتدمير، بدلا من القضاء على الأسباب التي تدعو إلى الاستشهاد وإنهاء الاحتلال وتدمير المستعمرات وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لذلك لا يجوز على الإطلاق القبول بموقف العدو الإسرائيلي من أفراد المقاومة الفلسطينية باعتبارهم انتحاريين أو إرهابيين،

فالإسرائيليون هم الإرهابيون وليس هؤلاء الأبطال الذين يدافعون عن وطنهم وحقوق شعبهم وأمتهم وعن مقدساتهم ويتصدون لأسوأ صور الإرهاب[70].

كما أنه ولما كانت الضرورة تقدر بقدرها، فإن العمليات الاستشهادية التي يقوم بها أبناء فلسطين لا تعد إرهابا حسب العديد من الآراء، لأنها الوسيلة الوحيدة أمام شعب أعزل لتحقيق ضرورة أسمى وهي الاستقلال الوطني، فضلا عن ذلك، فإنه حتى باستعمال الوسائل المتطورة، لا يمكن أن يكون المدنيين بمعزل عن العمليات العسكرية، في وقت أضحت المدن والقرى ساحات للمعارك، وهي الطائفة- أي المدنيين- التي عجزت اتفاقيات جنيف الأربعة من حمايتها واقعيا، بالرغم من تخصيص الاتفاقية الرابعة برمتها لحماية هذه الطائفة[71].

لذلك أكد مؤتمر علماء الإسلام الذي انعقد في بيروت في جانفي عام 2002، أن فلسطين كلها من النهر إلى البحر أرض عربية– إسلامية، وأن العمليات الاستشهادية ضد العدو الإسرائيلي هي عمليات مشروعة، ورفض المؤتمر رفضا قاطعا لوائح الإرهاب الأمريكية، واعتبر البند الرابع من البيان الصادر عن المؤتمر، أن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال والعدوان بكل أشكالها هي حق مشروع، ونص البند الخامس على أن العمليات الاستشهادية التي ينفذها المجاهدون ضد العدو الإسرائيلي هي عمليات مشروعة[72].

أما بالنسبة إلى العمليات الفدائية التي تقودها بعض الفصائل الفلسطينية ضد المدنيين في إسرائيل، يجب النظر إليها في إطار الإدراك الحقيقي والعميق للقضية الفلسطينية في ظل انعدام توازن القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وعمليات التنكيل الواسعة التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين بشكل متواصل وهجومي، وليست كتائب المقاومة مسؤولة عن تصرفات الأفراد الذين تضطرم في نفوسهم مشاعر المقاومة في وجه جيش الاحتلال، عندما يبادرون بالقيام بعمليات يستهدفون من وراءها المدنيين الإسرائيليين[73].

ومع ذلك لا يخلو الأمر من مشاكل، فهناك مشاكل حول المدنيين، وبالتالي يبرز التساؤل حول من هم المدنيين الأبرياء في إسرائيل، خاصة إذا كانت الدولة التي توجه أعمال العنف ضدها مثل فلسطين تواجه طرفا لا يمكن التمييز بين مقاتليه ومدنييه، كما هو الحال مع الاحتلال الإسرائيلي؟.

الخاتمة

نخلص في الأخير، إلى أنه تعتبر العمليات الاستشهادية مثلها مثل المقاومة المسلحة عمل مشروع، لكن حتى تبقى تلك العمليات محتفظة بشرعيتها، يجب أن توجه عملياتها كأصل عام اتجاه الأهداف العسكرية للعدو دون المدنية، إذ يجب أن تتوافق العمليات الاستشهادية الفلسطينية مع الشروط القانونية والإنسانية، فلو وجهت مثل هذه العمليات نحو سلطات الاحتلال ومنشأته العسكرية وقواته المسلحة وكل من له علاقة بها، ممن يقدمون يد المساعدة للاحتلال، فإنها تبقى ضمن المقاومة المشروعة، التي تواجه ما يتعرض إليه الشعب الفلسطيني من إرهاب، بينما لو وجهت هذه الأعمال الاستشهادية نحو المدنيين العزل الذين لا علاقة لهم بالنزاع، فحق حركات التحرر في المقاومة لا يعني السماح بقتل المدنيين، فلا يجوز قتل أي فرد مدني تحت أي ظرف كان، وهذا مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان، وينبغي في جميع الأوقات التمييز بين المدنيين والمحاربين وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا يجب أن يصبح المدنيين في أي حال من الأحوال أهدافا للعمليات المسلحة، وهذه القاعدة تنطبق أيضا على العمليات الاستشهادية ضد المدنيين الإسرائيليين.

على أنَّه قبل أن نختم بحثنا، سنعرض ما توصلنا إليه من نتائج وملاحظات التي حاولنا من خلالها الوقوف على عمق الإشكالية ومختلف الأسباب التي أدت إلى قيامها، وذلك سعيا للتأكيد أنها إشكالية تم إحاطتها بعوامل مصطنعة من قبل بعض الدول التي حاولت أن تكرس وجهة نظرها وتفرضها على المجتمع الدولي والشرعية الدولية، وذلك ما يبرز من خلال الوقوف على نتائج الدراسة على النحو التالي:

1. العقبة أمام الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، عقبة سياسية وليست قانونية، وهذا ما يبرز من خلال الوقوف على التحيز الأمريكي لإسرائيل، والغطرسة الإسرائيلية التي تستخدم القوة بكافّة أشكالها غير الشرعية بما في ذلك الإرهاب لمنع الشعب الفلسطيني من التّحرر والحصول على استقلاله.

2. لم تبذل القيادة الفلسطينية وجميع فصائل المقاومة جهوداً معتبرة سواء على المستوى الإعلامي أو القانوني وحتى السياسي لتبرز حقيقة المقاومة الفلسطينية ومدى شرعية الأعمال التي تمارسها مختلف حركاتها، ومن ثم تميزها عن المنظّمات الإرهابية خاصة بعد التطورات التي عرفها المجتمع الدولي على ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001، بالإضافة إلى عدم قدرة فصائل المقاومة الفلسطينية بالاتفاق على نهج معين لمقاومة الاحتلال جعلها تقع ضحية للترويج الإعلامي الإسرائيلي الّذي نجح نسبياً في تكريس وجهة نظره التي تكيف أعمالها بالإرهاب في محاولة منه للخلط بين المقاومة المشروعة والإرهاب وإدخال حركات المقاومة في دائرة الإرهاب غير المشروع، وبالتالي التأثير سلباً على صورة المقاومة الفلسطينية.

3. حتى تبقى تلك العمليات محتفظة بشرعيتها، يجب أن توجه عملياتها كأصل عام اتجاه الأهداف العسكرية للعدو دون المدنية، فلا يجوز استهداف المدنيين وممتلكاتهم بتلك العمليات، إلا إذا كان استهدافها نتيجة تعذر التمييز بين المدنيين والعسكريين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية أو لم يكن لهم علم بتواجد مدنيين في الأماكن التي توجه إليها تلك العمليات، فمثل هذا التجاوز لا يؤثر على شرعية العملية، لأن العملية لم يكن يقصد من ورائها استهداف المدنيين الأبرياء، وإنما قتلوا بالخطأ، أو كنتيجة للضرورة العسكرية.

4. يجب أن تتوافق العمليات الاستشهادية الفلسطينية مع الشروط القانونية والإنسانية، فلو وجهت مثل هذه العمليات نحو سلطات الاحتلال ومنشأته العسكرية وقواته المسلحة وكل من له علاقة بها، ممن يقدمون يد المساعدة للاحتلال، فإنها تبقى ضمن المقاومة المشروعة، التي تواجه ما يتعرض إليه الشعب الفلسطيني من إرهاب، ولذلك يشار إلى الاستشهاديين بالمقاومين، لما يجدونه من هلع ورهبة في نفوس العدو المحتل، بينما لو وجهت هذه الأعمال الاستشهادية نحو المدنيين العزل الذين لا علاقة لهم بالنزاع، حتى وإن كانوا ينتمون إلى الدولة المحتلة بالجنسية أو الانتماء الوطني، فإن هذه الأعمال تخرج عن نطاق المشروعية التي أقرتها القوانين والأعراف وحتى الشريعة الإسلامية، وقد تعطي صورة مشبوهة عن حركات التحرر المقاومة.

وبهذا نصل إلى أنه وفي إطار التأكيد على شرعية العمليات الاستشهادية، فإنها لابد أن تتوافق مع الشروط القانونية والإنسانية، فلو وجهت مثل هذه العمليات نحو سلطات الاحتلال ومنشأته العسكرية وقواته المسلحة وكل من له علاقة به، ممن يقدمون يد المساعدة للاحتلال وألحقت بهم أضرار مادية وبشرية، تعد عملا مشروعاً يدخل ضمن المقاومة المشروعة، بينما لو وجهت نحو المدنيين العزل الذين لا علاقة لهم بالنزاع، حتى وإن كانوا ينتمون إلى

الدولة المحتلة، فإن هذه الأعمال تخرج عن نطاق المشروعية، وقد تعطي صورة مشبوهة عن حركات التحرر، على أنه تجب الإشارة أن العمليات الاستشهادية وإن كانت تُحدث نكايةً بالعدو كبيرةً، فتهلك المحاربين وتدمرهم وترعب من نجا منهم؛ إذ تجعله يعيش في قلق ووسواس.. لا يهنأ له بال، ولا يرتاح له فكر، لأنه لا يدري من أين ستأتيه الضربة، إلا أنه من المستحسن أن يُلجأ إلى هذه الوسيلة كآخر حل، حينما تنعدم الوسائل التي يجب أن يُعدَّها المسلمون قبل مباغتة العدو لهم.

الهوامش

[1]- أمين محمد دبور، القضية الفلسطينية، (د.ط)، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، فلسطين، 2010، ص 139.

[2]- عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير، دار الحرية، القاهرة، 2004، ص16.

[3]- هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 203. أنظر أيضا: إسماعيل عبد اللطيف الأشقر ومؤمن محمد غازي بسيسو، "العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية (2000/9/28-2004/12/31م)"، سلسلة انتفاضة الأقصى (6) ، المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة - فلسطين، يناير2005، ص 37.

[4]- حنان السقاط، بين الاستشهاد والإرهاب، منشورات الزمن، فاس، المغرب، 2004، ص 129. أنظر أيضا: فرهاد خسرو خافار، الأصوليون والعمليات الاستشهادية، معهد الدراسات الإستراتيجية، ترجمة جهيدة لاوند، الطبعة الأولى، بغداد-، أربيل- بيروت، 2007، ص 14.

[5]- هيثم عبد السلام محمد، المرجع السابق، ص 203.

[6]- ***أحمد عبد الكريم نجيب، الدلائل الجليّة على مشروعية العمليّات الاستشهاديّة، محاضرة ألقاها أستاذ الحديث النبوي وعلومه في كلّية الدراسات الإسلاميّة بسراييفو، والأكاديميّة الإسلاميّة في زينتسا ومدرّس العلوم الشرعيّة في معهد قطر الديني سابقاً، دَبْلِن (إيرلندا) في غرّة صفر الخير عام 1423هـ الموافق للخامس عَشَر من أبريل (نيسان) عام 2002م، ص 4-5، منشورة على الموقع التالي:***
http://www.saaid.net/Doat/Najeeb/2.htm

[7]- تغريد كشك، "ظاهرة العمليات الانتحارية التفجيرية جدل مستمر"، الحوار المتمدن، العدد 1933، بتاريخ 2007/6/1، ص 05، منشور على الموقع التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98357

[8]-Bernard Ravenel, Pour une critique politique du terrorisme, confluences Méditerranée, N° 43, Automne 2002, pp 94- 95.

[9]-Christian Chocquet, Le Terrorisme n’est pas la Guerre, préface Eric Del becque et Jean Louis Esquiviez, librairie Vuibert, paris, Jun 2008, p 22.

[10]-ولكن مع ذلك يجب أن نشير إلى أن معظم الفقهاء المسلمين، قد أفتوا باعتبار أنه هناك فرق كبير بين المنتحر والاستشهادي، فالعمل الاستشهادي يتحرك في ساحة الجهاد من أجل حفظ الدين والوطن، فمن يقوم بعمليات فدائية وبطولية هي أبعد ما يكون عن الانتحار،فلم يحدد الإسلام لنا آلية معينة في ممارسة العمل الجهادي، فكما أن الجندي المسلم عندما يندفع إلى القتال في المعركة وهو يظن ظنا قويا بأنه سوف يقتل فإذا قتل اعتبر شهيدا، لأنه قتل في سبيل الله، فكذلك عندما تحتاج المعركة الجهادية الشرعية إلى عملية تفجير يتحول فيها الجندي المسلم إلى قنبلة متفجرة في العدو تلحق به ضررا على المستوى المادي أو على المستوى السياسي بحيث تشارك في إضعافه أو هزيمته، فإن هذا الجندي يكون شهيدا، لأنه قتل وهو يقاتل في سبيل الله، أما المنتحر فيقتل نفسه من أجل نفسه، في حين أن الاستشهادي يقدم نفسه فداء لوطنه ودينه، فالشباب الذين يدافعون عن أرضهم وأمتهم ليسوا منتحرين، بل أبعد ما يكونون عن الانتحار، وإنما هم شهداء حقا .
أنظر: الشيخ محمد حسين فضل الله، "الفرق بين الاستشهاد والانتحار"، ورد في شبهات حول العمليات الاستشهادية، سلسلة قضايا أمة (2)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء-المغرب، 1423هـ/2002، ص 23- 24.

(11)- ثابت محمد العمود، مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين "حركة حماس نموذجا"، سلسلة الرسائل العلمية، الطبعة الأولى، مركز الإعلام العربي، مصر، 2009، ص 357.

وحول هذا الموضوع (العمليات الاستشهادية) أنظر: ماجد كيالي، الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية، المرجع السابق، ص 43-45.

(12)-Bernard Ravenel, op- cit, p 95.

(13)- ماجد كيالي، "الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية"، ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (13)، العدد (52)، خريف 2002، ص 51.

(14)-Fred Holliday, « New World, But the same old disorder», the observer, 10 march 2002.
See: http://www.tni.org/archives/holliady/dosorder.htm

(15)- السيد مصطفي أحمد أبو الخير، العمليات الاستشهادية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، نشر في 9 أيار 2009، ص 02، على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.radicaljustice.com

(16)-Christian Chocquet, op- cit, p 22.

(17)- ثابت محمد العمود، المرجع السابق، ص 357.

(18)- محمد حمزة، العمليات الانتحارية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، مؤلف جماعي تحرير محمد أشتيه، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمي ووزارة الثقافة طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2010، ص 376.

(19) - نفس المرجع، ص 377.

(20)- هيثم أبو غزلان، لماذا يختارون الاستشهاد؟ الاستشهاديون قرار واع وعمليات مؤثرة، شبكة الأنترنت للإعلام العربي، 17 أيار 2003، ص 01، على الموقع التالي:

www.arabic media network.htm.

(21)- ماجد كيالي، "الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية"، المرجع السابق، ص 51.

See also; Fred Holliday, « New World, But the same old disorder», the observer, 10 march 2002.
at: http://www.tni.org/archives/holliady/dosorder.htm

(22)- ماجد كيالي، "الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية"، المرجع السابق، ص 50.

(23) -Lansiné Kaba, Allahou Akbar Islam, Terrorisme et Tolérance (un perspective africaine), préface de Souleymane Bachir Diague, présence africaine, paris, p 120.

(24)- علي سمور، "الحلول الأمريكية وجدار الحقائق"، شؤون الأوسط، العدد (108)، بيروت، خريف 2002، ص 202.

(25) -Christian Chocquet, op- cit, p 15.

(26)- تغريد كشك، " ظاهرة العمليات الانتحارية التفجيرية جدل مستمر"، الحوار المتمدن، العدد 1933، بتاريخ 2007/6/1، ص 05، منشور على الموقع التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98357

(27)- علي سمور، المرجع السابق، ص 202.

(28)- تغريد سمير كشك، إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، رسالة ماجستير في الدارسات الدّولية، كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين، تاريخ المناقشة 1 جوان 2006، ص 138.

(29)- ماجد كيالي، "الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية"، المرجع السابق، ص 51.

(30)- ثابت محمد العمود، المرجع السابق، ص 373.

(31)- صلاح الدين عامر، حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، السلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، مصر، 2009، ص 23- 24.

(32)- تغريد سمير كشك، المرجع السابق، ص 119، 121.

(33)- نفس المرجع، ص 117، 139.

[34]- نفس المرجع، ص 131، 138.

[35]- م. إسماعيل عبد اللطيف الأشقر ومؤمن محمد غازي بسيسو، المرجع السابق، ص 38.

[36]- منيب عبد الرحمن شبيب، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991- 2002)، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003، ص 202- 203.

[37]- السيد مصطفي أحمد أبو الخير، المرجع السابق، ص 04 .

[38]- خالد مشعل، الظاهرة الاستشهادية، برنامج حوار مفتوح- قناة الجزيرة الفضائية، 2002/6/29.

[39]- نواف هايل تكروري، العمليات الاستشهادية في الميزان الفقهي، مركز الإعلام العربي، سلسلة كتاب القدس (23)، الطبعة الأولى، الجيزة- مصر، 2003، ص 13.

[40]- حنان السقاط، المرجع السابق، ص 200-201.

[41]- يوسف القرضاوي، « شّرعية العمليات الاستشهادية في فلسطين المحتلة»، مجلة الإصلاح، المجلد (375)، أوت 1997، ص 44.

[42]- نواف هايل تكروري، المرجع السابق، ص 14.

[43]- كما أنّ المرأة الإسرائيلية، توظف لفتنة أبناء المسلمين وإفسادهم وإبعادهم عن دينهم، وتّعمل على إسقاط الشباب في براثن عمالة الاحتلال من خلال الجنس وغيره، فهي مستغلة أبشع استغلال لإفساد الشباب الفلسطيني، الأمر الّذي هو أنكى بالفلسطينيين من السّلاح وهي تفعل ذلك وفق مخطط مدروس، بل أنّ هذه المهمة معتبرة عند اليهود البديل الأفضل للقتال، حيث يقول أحد قادتهم: « لا ترهقوا أنفسكم في قتال الفلسطينيين؛ فإنّ كأساً وغانية يدمران في أمتهم أكثر من ألف مدفع ودبابة». أنظر: تقرير معلومات حول الجيش الإسرائيلي (2000- 2012)، إعداد قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2013، ص 06. أنظر أيضا: نواف هايل تكروري، المرجع السابق، ص 14.

[44]- نواف هايل تكروري، المرجع السابق، ص 201-202.

[45]-صحيح مسلم بشرح النّووي: كتاب الإيمان- باب الدليل على أن من قصد مال غيره بغير حق كان القاصد مهدور الدم، رقم (225)، ص 215.

[46]- جاء على لسان أحد الحاخامات اليهود "أكوك"، عشية عدوان جوان عام 1967؛ إذ قال: أنّه بكى، عندما اتّخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني لعام 1947، وذلك عندما كان جميع اليهود يرقصون ويحتفلون بالقرار، وصرخ بالحضور قائلا: "أين نابلس؟ أين أريحا؟ أين نهر الأردن، إنّها جميعا لنا".

[47]- حيث جاء فيها: "إذا لّم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الّذين يتبقون منهم أشواكا في أعينكم ومناخس في جوانبكم".

[48]- نواف هايل تكروري، المرجع السابق، ص 206- 208.

[49]- غازي حسين، الاحتلال الإسرائيلي وشّرعية المقاومة والعمليات الاستشهادية، (د.ط)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007، ص 34.

[50]- يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص 44.

[51]- Christian Chesnot et Joséphine Lama, Palestiniens 1948- 1998 (Génération Fedayin: De la Lute Armée à autonomie), édition autrement- collection mémoires, N°52, paris, 1998, p 9.

[52]- خولة محي الدين يوسف، حق مقاومة الاحتلال في ضوء المتغيرات الدّولية المعاصرة، بحث علمي مقدم لنيل درجة الدبلوم في القانون الدّولي، جامعة دمشق، كلية الحقوق، سوريا، 2004، ص 134.

[53]- عبر عن هذا الموقف مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في أكثر من ثلاثين قرار، أكدّت جميعها على أن الأراضي الفلسطينية هي أراضي محتلة وبالتالي تخضع لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949؛ وأن إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة باحترام المبادئ والقواعد القانونية العرفية الخاصة بالقانون الدّولي الإنساني، وبالتالي يحرم عليها إقامة المستوطنات فيها.

[54]- فعلى سبيل المثال، طالبت الجمعية العامة إسرائيل من خلال قراراها رقم (2851) الصادر في 20 ديسمبر 1971 بوجوب الكف فوراً عن جميع التدابير والإجراءات غير المشروعة الّتي تمارسها في الأراضي المحتلة بما في ذلك الإجراءات الخاصة بإنشاء المستوطنات في هذه الأراضي، توطئة لترحيل السكان العرب وإسكان المهاجرين اليهود محلهم، وقد شددت الجمعية العامة على هذا الموقف من جانبها في عدّة قرارات لاحقة،، مثلا: القرار رقم (3005) في 15 ديسمبر 1972، القرار رقم (3092) في ديسمبر 1973، والقرار رقم (3240) في 29 نوفمبر 1974، وقرار الجمعية العامة رقم (68/82) الدورة (68) الصادر في 11 ديسمبر 2013 المتعلّق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي أكدّت من خلاله على: "... أن قيام السلطات القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي الّتي تحتلها يشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة والأحكام ذات الصلة بالموضوع من القانون العرفي بما في ذلك الأحكام المدونة في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف...".

[55]- عبد الرحمن محمد علي، « الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقاً لمعاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدّولية في لاهاي»، دراسة منشورة ضمن كتاب إسرائيل والقانون الدّولي، تّحرير عبد الرحمن محمد علي، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، 1432هـ/2011م، ص 339.

[56]- عمر محمود سليمان المخزومي، مفهوم الإرهاب في القانون الدّولي وتميزه عن الكفاح المسلّح، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدّولية بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1997، ص 122.

[57]- أمحمدي بوزينة أمنة، الحماية القانونية للمدنيين في الأقاليم المحتلة (دراسة لحالة العراق)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 97.

[58]- أنيس فوزي قاسم، الاستيطان والقانون الدّولي»، دراسة منشورة ضمن كتاب الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين (دراسة إستراتيجية وقانونية) ، التقديم والتحرير والمراجعة، صالح أبو الإصبع وأحمد سعيد نوفل، أعمال ندوة بمناسبة احتفالية جامعة فيلادلفيا بالقدس عاصمة الثقافة العربية منشورات جامعة فيلادلفيا، دار البركة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص 80.

[59] - W.T.Malison &S.V. Malison,The Palestine problem in international law and world order, 1986, p 240.

[60]- محمد عزيز شكري وأمل يازجي، الإرهاب الدّولي والنّظام العالمي الرّاهن، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002، ص 27.

[61]- إذ نصت المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على أنه:" لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".

[62]- بالرجوع إلى المادة 85 من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة في فقرتها الرابعة نجدها تنص على ما يلي: "تعد الأعمال التالية، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة المحددة في الفقرات السابقة وفي الاتفاقيات، بمثابة انتهاكات جسيمة لهذا الملحق"البروتوكول"، إذا اقترفت عن عمد، مخالفة للاتفاقيات أو الملحق "البروتوكول: أ- قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها أو ترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها، مخالفة للمادة 49 من الاتفاقية الرابعة"، حيث يعد هذا الفعل إنتهاكا جسيما للبرتوكول إذا أقترف عن عمد.

[63]- محمد عيد الخربوطلي"، «المقاومة الفلسطينية ليست إرهاباً»، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، العدد الثالث والثلاثون، السنة الحادية عشرة، ربيع 2009، ص 192- 193.

[64]- عبد الفتاح سعد منصور، النظرية العامة لتعريف الإرهاب (دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة في ضوء الاتجاهات الفقهية والتشريعات والمواثيق الإقليمية والدّولية) ، د.ط، دار الكتب والوثائق القومية، جمهورية مصر العربية، 2011-2012، ص 389- 390.

[65]-Benjamin Netanyaho, terrorism :how the west can win, Mass Market Paperback, April 1987, p 10.

[66]- أمين محمد دبور، المرجع السابق، ص 118.

[67]- حسام أحمد هنداوي، "« حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد»، المجلة المصرية للقانون الدّولي، إصدار الجمعية المصرية للقانون الدّولي، العدد السابع والأربعون، مصر، 1993، ص 116.

[68]- منيب عبد الرحمن شبيب، المرجع السابق، ص 202- 203.

[69]- ثابت محمد العمود، المرجع السابق، ص 357.

[70]- غازي حسين، المرجع السابق، ص 40.

[71]- رقية عواشرية، "الأمن الدولي وتحديات ظاهرة الإرهاب"، مجلة الأحياء، العدد السادس، 2002، ص 362.

[72]- غازي حسين، المرجع السابق، ص 37.

[73]- نواف هايل تكروري، المرجع السابق، ص 15.

مؤتمر الكويت و سياسة الحياد المتوازن للحكومة العراقية

د. إيلاف راجح

الملخص:

وضعت الحكومة العراقية أهمية بالغة لدور المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد أزمة داعش لاسيما في عملية إعادة الإعمار و تسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم التي كانت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، حيث وضعت الحكومة العراقية في سلم اولوياتها دبلوماسية حيادية و متوازنة في ظل بيئة إقليمية مضطربة. و بهذا الصدد، تظهر الحاجة إلى تنظيم فعاليات دولية مشتركة لتحشيد الدعم الدولي و نقله إلى مستويات جديدة تتناسب و طبيعة الظروف في المرحلة الحالية. و يأتي مؤتمر الكويت لإعادة أعمار العراق ضمن المبادرات العراقية المشتركة مع الحلفاء و الاصدقاء لتعزيز الجهود في محاربة الإرهاب و دعم الاستقرار في المنطقة. حيث راهنت الحكومة العراقية على نجاح هذا المؤتمر تعبيرا عن الموقف الثابت للمجتمع الدولي في دعم العملية السياسية في العراق.

سيلقي هذا المقال الضوء على مخرجات مؤتمر الكويت و المواقف المحلية و الدولية من هذه المخرجات و مستوى انعكاساتها على سياسة الحياد المتوازن التي تبنتها الحكومة العراقية تجاه القضايا الإقليمية و الدولية.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر الكويت، أعمار العراق، القروض و المنح الدولية، سياسة الحياد المتوازن.

Abstract:

So much light had been shed over the Kuwait international conference for reconstructing Iraq. The importance of this conference comes from the collective need to support Iraq in the war against terrorism. Terrorism is a global phenomenon that should be addressed collectively and from this reality the international community stands up to back up Iraq in its just war. The Iraqi government believes that to secure stability and security in the regional arena peaceful approach should be honored. To this end, the Prime Minister Haider alabadi adopted the policy of positive neutrality. Thus, the outcomes of this conference are taken into consideration as signs of success to Baghdad's policy. In this sense, this article sheds light on the outcomes of Kuwait international conference, the domestic and regional positions towards the outcomes, and tests the prospect of Baghdad's neutral policy towards the regional issues.

Key words: Kuwait international conference, reconstructing Iraq, the policy of positive neutrality, the war on terror.

المقدمة:

انعقد مؤتمر الكويت الدولي لدعم عملية إعمار العراق للمدة 12-14/شباط 2018 والذي شارك فيه ممثلوا 76 دولة، 2000 شركة، و 107 منظمة دولية حكومية وغير حكومية فضلاً عن 51 صندوقاً تنموياً. و إنعقد المؤتمر في ظل ترقب دولي و محلي عراقي لظروف إنعقاده ونوع المساهمات التي سيخرج بها والتي تعد إنعكاساً لمدى التقدير الذي يكنه المجتمع الدولي للجهود الكبيرة التي بذلها العراق حكومة وشعباً في محاربة الإرهاب. حيث قارن كثير من الخبراء بين المخرجات المتوقعة لهذا المؤتمر و بين مؤتمر المانحين في مدريد الذي انعقد في 2003 والذي وصلت فيه قيمة المساهمات المالية الى 53.3 مليار دولار امريكي.

و في تصريحات سبقت المؤتمر أكد وزير التخطيط العراقي الدكتور سلمان الجميلي إن الكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار تبلغ 88.2 مليار دولار، مضيفاً إن "تمويل عمليات إعادة الإعمار سيكون عبر ثلاث مسارات، الأول من خلال الموازنات الإستثمارية وبرامج تنمية الأقاليم، والثاني من خلال المنح والقروض الدولية التي ستعلن عنها الدول المانحة خلال مؤتمر الكويت والثالث من خلال فتح آفاق الاستثمار".

و طرح الوفد العراقي مسارات الحكومة العراقية للمرحلة المقبلة تهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى عراق آمن ومستقر، وتتمثل هذه الخطط بخمسة مسارات أساسية هي: خطة إعادة الإعمار لعشر سنوات اعتبارا من هذا العام، وخطة التنمية الخمسية 2018 — 2022 واستراتيجية التخفيف من الفقر للمدة ذاتها، فضلاً عن استراتيجية تطوير القطاع الخاص لغاية عام 2030.

❖ **مخرجات مؤتمر الكويت:**

بلغ حجم التعهدات المالية التي أعلنتها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المشاركة في مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق، نحو 30 مليار دولار، وهو مبلغ لم يتجاوز نصف حاجة العراق التي قدرها مسؤولون حكوميون بأكثر من 88 مليار دولار لإعادة إعمار المدن التي دمرتها الحرب على كيان "داعش" الإرهابي.

و تعد مساهمات تركيا والولايات المتحدة الأبرز في المؤتمر على الرغم من الإنتقادات التي توجهت للولايات المتحدة لكون مساهمتها (البالغة قرضاً بقيمة 3.5 مليار دولار) لاتعبر عن حجمها الطبيعي في المجتمع الدولي ولا تعكس مدى التزامها المفترض تجاه العراق في حربه ضد الإرهاب. وأغلب المساهمات و التعهدات المالية جاءت من منطقة الشرق الأوسط وتحديداً من الدول العربية و بما يقارب 6 مليار دولار و كالآتي (الكويت 2 مليار، السعودية 1.5 مليار، قطر مليار دولار، الإمارات 500 مليون دولار، الصندوق الأجتماعي العربي 1.5 مليار). بينما تتلخص المساهمات الاوربية بما يقارب 3 مليار دولار من أبرز المساهمين فيها بريطانيا التي تعهدت بتخصيص مليار دولار على شكل ائتمان صادرات على مدى 10 سنوات (إجمالي 10 مليارات دولار)، وتعهدت ألمانيا بمساعدات بقيمة 350 مليون يورو تقدم للعراق في 2018، وإيطاليا 260 مليون يورو على شكل قروض ميسرة.

و تعد مساهمة البنك الدولي الأبرز من حيث المنظمات الدولية حيث تعهد البنك بتخصيص 6 مليار دولار على شكل قرض سيادي. كما تعهد رئيس البنك الدولي جيم يونج كيم، بسعيه لزيادة المبلغ. كما لم يخلو المؤتمر من مساهمات المنظمات غير الحكومية والتي تعهدت بتقديم 330 مليون دولار على شكل مساعدات للعراق. و بهذا الصدد، وقعت الحكومة العراقية مع البنك الدولي على مشروعين بقيمة 510 مليون دولار مخصصين لتحسين الظروف المعيشية للعراقيين. ويضاف المشروعان إلى برنامج تنمية يموله البنك الدولي وقيمته 750 مليون دولار. وترتفع بذلك قيمة تمويلات البنك الدولي في العراق إلى 4,7 مليارات دولار.

❖ **الموقف العراقي من مخرجات مؤتمر الكويت:**

صرح رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي "إن مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق حقق نجاحاً باهراً وان حكومتة لم تكن تتوقع ان تحصل على هذا الحجم من الدعم المالي متعهداً بإتخاذ اجراءات "فوق العادة" لضمان وصول الأموال الى هدفها". مشيراً الى ان كثافة المشاركين في المؤتمر عكس نتائج طيبة من حيث قيمة التعهدات المالية التي خرج بها المؤتمر، مؤكداً على إن نجاح المؤتمر جاء دليلاً على قدرة الحكومة العراقية في كسب ثقة المجتمع الدولي لتتمكن من تحقيق قاعدة انطلاق ثابتة لعلاقات أكثر متانة و إزدهاراً مع الدول الأخرى. و يرى دولة رئيس الوزراء ان ثقة المجتمع الدولي متأتية من حرص الحكومة العراقية على إتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من الفساد وفي مجال الاصلاح المالي.

و يعزى السيد العبادي عدم قدرة الدول على زيادة مساهماتها الى المشاكل و الأزمات الإقتصادية التي تشهدها معظم دول العالم بما فيها الدول الخليجية. و أعلن السيد العبادي عن حرص الحكومة على المباشرة منذ آذار 2018 في اجراءات التفاوض مع الشركات العالمية والوطنية لبدء التعاقد معها بخصوص الفرص الاستثمارية.

بالمقابل صرح معالي وزير الخارجية الدكتور ابراهيم الجعفري أن ما خرج به مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق لم يكن بحجم الطموح إلا انه يعد بداية جديدة للمرحلة المقبلة من عملية إعادة الإعمار. كما شكر معاليه الدول والجهات المساهمة و أكد على تطلع الحكومة للحصول على المزيد من المساعدات من دول العالم التي تقف بجانب العراق في حربه العادلة ضد الإرهاب. و على أثر هذه الحرب تعرضت البنى التحتية (مشاريع الماء والكهرباء والمؤسسات الصحية والتعليمية والمؤسسات الخدمية) في المحافظات الشمالية والغربية، إلى دمار كبير على مدى ثلاث سنوات من القتال.

بالمقابل جاءت بعض الآراء التي ترى بأن نتائج المؤتمر لم تلبِ الطموح العراقي لاسيما و التحديات الإنسانية الكبيرة يعاني منها العراق. حيث صرحت عضو لجنة الإستثمار في البرلمان العراقي نجيبة نجيب إن "مؤتمر المانحين في الكويت خطوة مهمة، لكن نتائج المؤتمر لم تكن بمستوى الطموح الذي خططت له الحكومة، و إن العراق لم يحصل سوى على جزء بسيط من التبرعات المالية، والباقي قروض مالية ملزمة السداد بفوائد محددة". و تؤكد هذه الآراء على إن المساهمات المالية من المؤتمر لن تتمكن من تلبية الخطة الإستثمارية لهذا العام بسبب المعوقات الروتينية و مخاوف الفساد. و في هذا السياق، وجه النائب في البرلمان العراقي، جاسم جعفر البياتي انتقاداً لمؤتمر الكويت واصفاً اياه

بمعرض للمشاكل يمنح المقابل صورة سلبية عن العراق، معزياً النتائج المحدودة للمؤتمر إلى هذه الصورة و الى حالة عدم التنظيم التي إتصف بها الوفد العراقي. كما انتقد النائب عن ائتلاف دولة القانون جاسم محمد جعفر، موعد المؤتمر مشيراً إلى ضرورة عقده في ظل الحكومة التي ستنتج عن انتخابات آيار القادم.

رداً على هذه الآراء جاءت تصريحات السيد عبد الزهرة الهنداوي - المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط العراقية - إن "العراق حدد حاجته هذا العام بنحو 23 مليار دولار، للبدء بمشاريع إعادة الإعمار والإستقرار والتنمية". مؤكداً على إن المؤتمر قد حقق اهدافه الرئيسة المتمثلة بجذب الإستثمارات الأجنبية، حيث طرح الوفد العراقي خلال مؤتمر المانحين في الكويت، أكثر من 200 فرصة استثمارية في قطاعات مختلفة منها الأسمدة والبتروكيمياويات، وقطاع النقل من السكك الحديد والمطارات والأنفاق والطرق السريعة، إضافة إلى قطاع السكن. من جهته، أعلن وزير النفط جبار لعيبي أن العراق ينوي زيادة إنتاجه النفطي بنحو 2.3 مليون برميل ليصل إنتاجه اليومي بحلول العام 2020 إلى سبعة ملايين برميل يومياً. ويملك العراق حاليا القدرة على إنتاج خمسة ملايين برميل، إلا أنه ينتج 4.7 ملايين برميل التزاماً بإتفاق خفض الإنتاج الموقع بين الدول النفطية في منظمة "أوبك" وخارجها.

❖ **أسباب تراجع مخرجات المؤتمر:**

1- الفساد: سعت الحكومة العراقية في المؤتمر الى طمأنة واستقطاب المستثمرين في القطاع الخاص من خلال التأكيد على إتخاذ الحكومة للإجراءات الضرورية للحد من الفساد. و أكد دولة رئيس الوزراء على إصرار الحكومة لضمان بيئة شفافة تجاه عمال الشركات الأجنبية مع تقديم الضمانات الكفيلة بتسهيل نشاطهم في العراق. و بهذا الصدد، يحتل العراق المرتبة 166 من بين 176 دولة على لائحة البلدان الأكثر فسادا بحسب آخر لائحة أصدرتها منظمة الشفافية الدولية.

2- الحرب ضد الإرهاب: دعا وزير الخارجية الأمريكي، في اجتماع في الكويت للتحالف الدولي ضد كيان داعش إلى مواصلة الحرب على الجماعة المتطرفة بعد الإنتصارات الأخيرة في العراق وسوريا. إلا أنه حذر من أن انتهاء العمليات العسكرية الكبرى ضد التنظيم "لا تعني هزيمته نهائياً". و مع تحرير 98 بالمئة من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش إلا ان خطره مازال قائماً الأمر الذي يدعو بعض الشركات الأجنبية إلى التأني قبل الإستثمار في السوق العراقية.

3- عدم الإستقرار السياسي والذي يشتمل في جانب كبير منه الى حالة غياب العمل الوطني المشترك من جميع الفرقاء السياسيين، بسبب حالة الإختلاف في الرؤى السياسية لاسيما على صعيد السياسة الخارجية من جهة، فضلاً عن حالة التنافس بين الأحزاب السياسية حيث أكد عدد من الخبراء إلى وجود بعض الأطراف السياسية التي تؤكد على ان المؤتمر يعد داعية انتخابية للسيد العبادي. بالمقابل يرى المجتمع الدولي ان الحكومة العراقية يجب ان تكون بعيدة عن تأثيرات بعض القوى الإقليمية و تحديداً ايران، لذلك فإن

بعض الدول تربط مستوى علاقتها بالعراق مع مدى قرب بغداد من طهران. علماً إن ايران لم تساهم مالياً في المؤتمر.

❖ **الموقف الأممي من مؤتمر الكويت:**

طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس المجتمع الدولي بتقديم الدعم "بالسياسة والموارد للعراق على أثر التضحيات الكبيرة التي قدمها العراق حكومة وشعباً في محاربة الإرهاب بالنيابة عن العالم اجمع. حيث صرح بالقول: "العالم مدين لكم جراء نضالكم ضد التهديد العالمي الذي فرضه تنظيم "الدولة الإسلامية"، مضيفاً "حان الوقت لإظهار امتناننا الخالص والتعبير عن تضامننا مع الشعب العراقي." بينما أكد مدير المشرق في البنك الدولي سارون جاكومار على ان البنك كان يتطلع لعقد هذا المؤتمر وشارك بصورة فاعلة في التحضيرات مع الحكومة الكويتية. مؤكداً على ان الجهود المبذولة في التحضير للمؤتمر تكللت بالنجاح عبر شراكة القطاع الخاص التي ظهرت جليا عبر الحضور و المشاركة الفاعلة.

و في سياق الدعم الأممي صرح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اخيم شتاينر ان مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق يمثل فرصة مهمة للعراق و أكد من جهته على إن المجتمع الدولي ينتظر من الحكومة العراقية توظيف هذه المساعدات لتقديم الدعم العاجل للنازحين بسبب العنف مما يتيح لهم فرصة عودتهم لمناطقهم الأصلية، مبيناً ان مؤتمر الكويت سيعزز مشروع إعادة الإستقرار في العراق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي تبلغ قيمته 800 مليون دولار أميركي. وأضاف إلى ان البرنامج لا يزال في بدايته إلا أنه ساهم بتنفيذ 1880 مشروعاً انمائياً في مدن عراقية مستعادة من كيان داعش الإرهابي حيث نجح البرنامج في إعادة 3 مليون نازح الى منازلهم بعد ثلاثة اشهر فقط من انتهاء العمليات العسكرية.

كما أعلن حلف شمال الأطلسي خلال اعمال المؤتمر على رغبته لإرسال فريق تدريبي جديد للعراق أكبر من الفريق الحالي و لمدة أطول لتقديم الدعم الضروري للقوات العراقية. و تأتي هذه التطورات في ظل رغبة التحالف الدولي لمحاربة داعش للحفاظ على الزخم المتحقق في مجال محاربة الإرهاب من جهة و للحفاظ على الطابع الحيادي في سياسة العراق الخارجية في محاولة من الولايات المتحدة و حلفائها لإبعاد العراق اكبر قدر ممكن من دائرة النفوذ الإيراني.

الإستنتاجات:

وصف المستشار الأقدم في الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدكتور عبد الهادي الركابي مؤتمر الكويت الدولي لأعمار العراق بأنه نجاح باهر للدبلوماسية العراقية، معتبراً انعقاد المؤتمر من حيث المبدأ نجاح حقيقي للدبلوماسية العراقية التي تمكنت من الحصول على دعم دولي كبير و ملحوظ في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه العراق. و من خلال المعطيات المذكورة اعلاه يؤكد البعض على نجاح المؤتمر في تغطيته خطة الإستثمار العراقية القريبة الأجل لاسيما للعام 2018، بينما تعطل المؤتمر عن تقديم الدعم المالي للخطة البعيدة المدة ولمدة عشر سنوات و بواقع 88

مليار دولار. و من الملاحظ إن المشاركين في مؤتمر الكويت من الدول و القطاع الخاص تتخوف من عاملين رئيسين و هما حالة عدم الإستقرار السياسي في العراق و اثره على الوضع الإقليمي من جهة و من غياب البيئة الشفافة التي تمكن المانحين و المستثمرين الأجانب من العمل في العراق بصورة منتظمة وبدون مشاكل قانونية و إدارية. كما لايمكن إهمال الجانب الأمني حيث تتخوف الشركات من عدم قدرة المؤسسات الأمنية العراقية على منع الجماعات المسلحة من إستهداف مشاريعها او فرقها العاملة في العراق.

مع هذه الملاحظات يعد هذا المؤتمر محطة مهمة للإنطلاق نحو عملية إعادة الإعمار للعام 2018 لاسيما في المناطق المحررة من سيطرة كيان داعش الإرهابي حيث تؤكد الوفود المشاركة على انها تضع في اولوياتها الوضع الإنساني للنازحين أثناء إتخاذ قرار المساهمة في المؤتمر.

كما سيكون للمؤتمر ضغوطاً على الحكومة العراقية الحالية و القادمة ايضاً بسبب رغبة المجتمع الدولي لرؤية إجراءات حقيقية عل أرض الواقع في مجال محاربة الفساد وعملية الإعمار الأمر الذي يتطلب جهوداً جبارة و خلال وقت زمني قصير مع توفير الإطار القانوني الشامل لعمل الحكومة العراقية الأمر الذي يتطلب تعاوناً كبيراً بين الحكومة و البرلمان من جهة و بين الفرقاء السياسيين من جهة اخرى لتوفير بيئة مستقرة. كما لا تقتصر هذه الضغوطات على المستوى الوطني بل ستشتمل على السياسة الخارجية العراقية و طبيعة المواقف التي ستتخذها في القضايا الإقليمية و الدولية لاسيما تجاه إيران و حزب الله حيث تعد هذه الملفات الأكثر تعقيداً على المستوى الإقليمي مع رغبة جميع الأطراف للمس سياسة عراقية متوازنة و أكثر فاعلية تجاه جميع الأطراف. و من الجدير بالملاحظات إن مواقف الإدارة الأمريكية تجاه قضايا العراق قد تنأثر بصورة كبيرة بسياسة الإحتواء الي تنتهجها تجاه إيران و أذرعها في المنطقة مثل الحوثيين و حزب الله (حسب الإدراك الأمريكي) و قد تتصاعد تدريجياً حدة المطالب الأمريكية تجاه العراق في المرحلة المقبلة و لعدة أسباب اهمها عدم رغبتها في إستفزاز الرأي العام العراقي و تصعيد الموقف العام ذو الطابع السلبي من الولايات المتحدة الأمر يضع الحكومة العراقية تحت ضغوطات كبيرة لاسيما في ظل الظرف الحالي الذي يشهد ترقباً لهوية الحكومة العراقية المقبلة، فضلاً عن رغبة الإدارة الأمريكية في الإبقاء على مستوى معقول من الضغوطات على الحكومة العراقية لضمان تبنيها لسياسة متوازنة و بعيدة قدر الأمكان عن ايران لاسيما.

خاتمة

ختاماً يمكن القول إن مستوى الحضور و التمثيل في مؤتمر الكويت والنتائج التي تمخضت عنه يعكس مدى نجاح الدبلوماسية العراقية في الحفاظ على زخم ايجابي لسياسة الحياد المتوازن التي انتهجتها الحكومة العراقية في ظل رئاسة الدكتور حيدر العبادي منذ ايلول 2014، حيث تمكنت الحكومة العراقية بالتنسيق مع دولة الكويت الشقيقة من تنظيم هذا المؤتمر و ضمان حضور و مشاركة عدد كبير من الدول المهمة و المؤثرة في المجتمع الدولي فضلاً عن مشاركة المنظمات الدولية و القطاع الخاص. و أكد المشاركون على حرصهم الكبير في دعم عملية الإعمار في العراق و عكسوا مدى ثقتهم في قدرة العراق على تبني سياسة حيادية معتدلة تجاه جميع الاطراف الإقليمية و الدولية دون الإنخراط في سياسة المحاور و عدم المشاركة في تفاعلات الصراعات الدائرة بل على العكس أعربت الدبلوماسية

العراقية على حرصها الدائم للمشاركة في تقريب وجهات النظر و التوصل الى حلول سلمية تضمن حقوق الجميع و توثق الإستقرار الإقليمي. حيث جاءت المواقف العراقية تأكيداً على النهج الدستوري و السلمي الذي تنتهجه الحكومة العراقية في عملية صنع القرار والتي تحرص على ضمان الإعتدال في تبني سياسة خارجية تحقق مصالح العراق من جهة و تحترم حقوق و مصالح الدول الأخرى من جهة اخرى.

النموذج التركي في تمدين الدولة التسلطية

د. إيمان دني
أستاذة محاضرة قسم "ب"
د.أمين البار
أستاذ محاضر قسم "ب"
جامعة تبسة الجزائر

الملخص:

استطاعت حكومة العدالة والتنمية وبأساليب سلمية وشرعية قانونية تنحيت المؤسسة العسكرية وإبعادها عن الحياة السياسية وإعادتها إلى دورها الطبيعي ، وبالرغم من أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية كان مخول قانونا بموجب دستور 1986 ، إلى حكومة العدالة والتنمية استطاعت بطرق سلمية قانونية أن تسلبها هذا الحق ، واستطاعت أن تنقل تركيا من الدولة ذات الطابع العسكري إلى دولة مدنية ، تتمتع بكل مقومات الأنظمة الديمقراطية ، وتكون بذلك قد أعطت نموذجا ناجحا للانتقال السلمي من الأنظمة الشمولية التسلطية إلى أنظمة مدنية ديمقراطية ، حري بالدول العربية الاقتداء به وإتباعه.

Abstract :

The Government of Justice and Development, with peaceful methods and legal legitimacy, had disbanded the military establishment and removed it from political life and returned it to its normal role. Although the military's intervention in political life was legally authorized by the **1986** Constitution, the Government of Justice and Development was legally able to rob it of this right, To transfer Turkey from a military state to a civilian state that enjoys all the elements of democratic regimes and has thus given a successful example of a peaceful transition from authoritarian totalitarian regimes to democratic civil regimes.

مقدمـة:

في العقدين الأخيرين من الزمن طرأت العديد من التغيرات والتبدلات في موازين القوى بمنطقة الشرق الأوسط ، بعد تراجع وحدات إقليمية في المنطقة مثل : **إيران** في فترة الحصار الذي كان مفروضا عليها بسبب برنامجها النووي ، والعراق بعد الحرب التي شنتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر ، والحرب التي أعلنتها على الإرهاب واستعانتها بتركيا في حربها الإستراتيجية، وهذه العوامل وعوامل أخرى ساعدت تركيا على العودة إلى منطقة الشرق الأوسط كموازن إقليمي قوي بعد شراكته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وشيئا فشيئا ، استطاعت تركيا المتعطشة إلى القيادة والزعامة أن تفتك مكانة إقليمية ودواية لا بأس بها ، وهذا النجاح الذي استطاعت أن تحققه تركيا ، لا يقتصر على الجانب الخارجي الإقليمي والدولي فحسب ، فهو امتداد للنجاحات التي استطاعت أن تحققها حكومة العدالة والتنمية على المستوى الداخلي فاستطاعت أن تعالج العديد من المشكلات الجوهرية والأساسية التي يعاني منها المجتمع التركي من أزمة هوية ، وصراع الأقليات ... إلخ ، وكذلك تدخل المؤسسة العسكرية وهيمنتها على الحياة السياسية.

وعليه نطرح التساؤل المحوري التالي:

- ✓ **كيف استطاعت تركيا أن تنتقل إلى الدولة المدنية وتبعد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية ، وتعيدها إلى دورها الدفاعي؟**

وتفرع عن التساؤل المحوري مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ✓ **كيف أثرت طبيعة نشأت الدولة التركية على الحياة السياسية.**
- ✓ **ما هي مراحل تطور العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا.**
- ✓ **ما هي الآليات التي وظفتها حكومة العدالة والتنمية في الانتقال المدني السلمي.**

بالنسبة لأهمية الموضوع وأهدافه:

- ✓ تنبع أهمية الموضوع من كونه يعالج نموذج ناجح للانتقال السلمي من نظام تسلطي ، إلى نظام ديمقراطي مدني ، حيث حققت تركيا نجاحا واضحا بهذا الصدد واعتبرت تجربة لفتت إليها أنظار المهتمين بتجارب التحولات الديمقراطية.
- ✓ أما الهدف من دراسة الموضوع يكمن في محاولة تفكيك التجربة التركية ،والوقوف على الآليات التي وظفتها تركيا في مواجهة نفوذ المؤسسة العسكرية ،وكيف استطاعت بعد قرون من الزمن أن تعيدها إلى الثكنات وتمنعها عن الحياة السياسية ، بغيت الاستفادة وتقديم نموذج يمكن الاقتداء به في عملية الانتقال من الأنظمة التسلطية إلى الأنظمة الديمقراطية المدنية.

أولا : الدولة التسلطية، ومفهوم تمدين الدولة .

1-مفهوم الدولة التسلطية:

تعبر عن أنظمة الحكم التي أطلقت عليها عدت مسميات منها ، الشمولية أو الأمنوقراطية أو التوليتارية ، وهي تطلق على الدول التي تحتكر مصادر القوة والسلطة داخل المجتمع ، وتسيطر وتهيمن على مختلف مكونات وتركيبات المجتمع من أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني وتجعلها امتدادا وتعبيرا عنها وعن سلطتها، وغالبا ما تسيطر في هذا النوع من الأنظمة المؤسسة العسكرية التي تعد أقوى مؤسسة في الدول التسلطية، وبالتالي يكون نظام الحكم فيها هو الحكم العسكري.

2- مفهوم تمدين الدولة:

نقصد بتمدين الدولة ، الانتقال بها من الشكل التسلطي الشمولي والعسكري إلى الحكم المدني ، الذي يتميز بمقومات الدولة الديمقراطية من حرية الرأي والتعبير ، والتعددية الحزبية والسياسية ، وكذلك التداول السلمي على السلطة.

ثانيا : طبيعة نشأة الدولة التركية.

يرتبط معنى تركيا الحديثة بمؤسس الجمهورية **مصطفي كمال أتاتورك** ، الذي لعب دور مهم في جمعية الاتحاد والترقي ، وسنختصر محطات تاريخ تركيا الحديثة كما يلي[1] :

قاد **مصطفي كمال أتاتورك** المقاومة في منطقة الأناضول بعد الإنزال اليوناني في أزمير وانهزام القوة العثمانية للغزو الايطالي لليبيا سنة **1919** وإقرار الإمبراطورية العثمانية لهزيمتها في الحرب العالمية الأولي وسيطرة النفوذ البريطاني على العاصمة اسطنبول ، كل هذه جعل من **مصطفى** بطلا حيث قام بتحويل أنقرة إلى مقر قيادة له وتأسيسه لمجلس الوطني الكبير كبرلمان للقوي المنخرطة في المقاومة وتأسيسه حكومة موازية لحكومة اسطنبول حيث في جانفي/ **1921** وضع المجلس الوطني لوثيقة عرفت بالوثيقة الدستورية " القانون الأساسي ".

- ✓ أكتوبر **1923** تم اختيار أنقرة عاصمة وإلغاء السلطنة وأعلنت تركيا جمهورية.
- ✓ مارس **1924** قرر المجلس الوطني إلغاء الخلافة وكل المؤسسات المرتبطة بها.
- ✓ بروز مقاومة داخل المجلس وداخل تركيا لهذا القرار خاصة في مناطق الأناضول الشرقية وهنا منع كمال الأحزاب وإقامة حزب واحد وهو حزب الشعب الجمهوري.
- ✓ **1928** تم إلغاء من دستور بان الإسلام هو دين الدولة.
- ✓ 1937 إدخال مبادئ التي ترتكز عليها تركيا الحديثة وهي الجمهورية ، الإصلاح ، العلمانية ، الشعبوية.
- ✓ **1938** وفاة **كمال أتاتورك** وتولي **عصمت اينونو** هذا الأخير سمح بالتعددية الحزبية وبروز أحزاب وسيطرة **مندريس** في الانتخابات التشريعية ما بين **54-57** أو ما يعرف بالجمهورية الثانية أين ميزه التحالف مع

الغرب وانفتاحه على التعبيرات الإسلامية داخليا حيث انضمت إلي الحلف الأطلسي وبناء أول قاعدة عسكرية واعتراف بإسرائيل في سنة **1949**.

كما تم تأسيس حلف بغداد الذي انضمت إليه وفي سنة **1960** قام العسكر بانقلاب على الحزب الديمقراطي وتولي **جمال جورسيل** واعدم **مندريس** ، وفي سنة **1961** وضع دستور جديد للبلاد الضامن للنظام العلماني وتأسيس مجلس الأمن القومي الذي أصبح يتحكم في كل شئ.

أعقبها توقيع اتفاقية مع اللجنة الأوروبية في سنة **1963** ، في سنة **1971** حيث تدخل الجيش وأطاح **بسليمان ديميرل** ، في سنة **1974** اجتاحت تركيا القسم الشمالي لقبرص بعد قيام المجلس القومي اليوناني بانقلاب ،في **1979** تأسس حزب العمال الكردستاني وزيادة موجة العنف السياسي وفي سنة **1980** قام الجيش بالانقلاب أخر، وفي سنة **1982** تم وضع دستور جديد وانتخاب **كنعان ايفرين** رئيس للجمهورية التركية اثر استفتاء شعبي ، في سنة **1987** تقدمت تركيا بطلب للانضمام للاتحاد الأوروبي ، في سنة **1989** تم اختيار **تور غوت اوزال** رئيسا لتركيا، وفي **1993** **تولي ديميرل** السلطة بعد وفاة **اوزال** ، **1995** فوز حزب **الرفاه** الإسلامي فوزا في الانتخابات وتولي **نجم الدين اربا كان** رئاسة الوزراء وهو أول رئيس وزراء ذو توجه إسلامي في تركيا العلمانية ، في **1998** تم حظر حزب **الرفاه** الإسلامي لمناهضته للعلمانية وتولي **بولند أجاويد** رئاسة الحكومة ، **1999** تم اعتقال عبد الله أوجلان ، ودخول حزب الفضيلة الإسلامي للبرلمان كخليفة لحزب **الرفاه** ، **2000** تولي **سيزر** الرئاسة ودخول تركيا في أزمة اقتصادية حادة اثر تأزم المواقف داخل النظام التركي ولجوء إلي صندوق النقد الدولي وتأزم العلاقات مع فرنسا اثر مصادقة على مجازر الأرمن وكذلك حظر حزب **الرفاه** الإسلامي **وتعديل 20 مادة** في الدستور من اجل التحضير للانضمام إلي الاتحاد الأوروبي**2002** الانتخابات التشريعية التي فاز بها **حزب العدالة** ، تولي رئاسة الحكومة على **طيب اردوغان** ، بعد الفوز في الانتخابات التشريعية وتولي **عبد الله غول** رئاسة الجمهورية ويعتبر أول رئيس ذو توجه إسلامي يتولي رئاسة الجمهورية في تركيا.

وعليه نقول أن الدولة نشأت في تركيا نشأة تسلطية عسكرية علمانية ، وهذا ما انعكس فيما بعد على تجارب التحول الديمقراطي التي عاشتها تركيا ، أين كانت المؤسسة العسكرية تتدخل في كل مرة لإحباط العملية الانتقالية للسلطة ، فبقيت السلطة في تركيا رهينة الفكر والإيديولوجية الكمالية والمؤسسة العسكرية لفترة طويلة من الزمن.

ثالثا : علاقات المدنية – العسكرية قبل حكومة العدالة والتنمية:

يعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجماً وكفاءة ، إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي، وتقدر ضخامة القوة العددية المسلحة التركية بـ **1.206.700** جندي منهم **639** ألف من القوات العاملة و**380** ألف من الاحتياطي و**180** ألف من القوات شبه العسكرية (درك و حرس وطني)،[2] وهي ثامن أكبر جيش عالمياً من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والانجليزي مجتمعين (دون احتساب الاحتياط التركي **380** ألفا).[3]

ولم تكن المؤسّسة العسكرية في تركيا بمعزلٍ عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها ، ولبيان أهمية تلك الإصلاحات لابدّ لنا في البداية من توضيح دور المؤسّسة العسكرية في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب **العدالة وللتنمية إلى الحكم.**

قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بمجموعة من الإنقلابات العسكرية المباشرة**** وهي:[4]

- **انقلاب 27 ماي 1960** .
- **انقلاب 12 مارس 1971.**
- **انقلاب 12 سبتمبر 1980.**

وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحاً متقدماً عن خطاب **أربكان** في الطابع البراغماتي ومتصالحاً مع المؤسسة العسكرية والجمهورية **الأتاتوركية**.

وتستمد المؤسسة العسكرية مكانتها المتميزة، من قوة الوضع السياسي والمؤسساتي الذي تتمتع به بموجب الدستور التركي، ومن خلال القنوات التي تمارس بواسطتها نفوذها، في عملية صنع القرار السياسي بصورة قانونية، وتتدخل المؤسسة العسكرية في تركيا في الحياة السياسية، من خلال مؤسستين: مجلس الأمن القومي، والمكتب الحكومي لإدارة الأزمات، والذي يرأسه الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وتتساوى صلاحياته إلى حد ما بصلاحيات رئيس الوزراء، كما يملك صلاحية إصدار القرارات الملزمة في حالات الطوارئ[5].

وبتراكم كل تلك السلطات والصلاحيات، أصبحت المؤسسة العسكرية التركية قوة تسيطر وتدير السلطة السياسية من خلف الستار، وفاعلاً أساسي لا يمكن تجاهله عند دراسة تحليل طبيعة النظام السياسي في تركيا.

واتجهت المؤسسة العسكرية إلى اعتبار الإسلام السياسي تهديداً مباشراً للأمن القومي لجهة سعيه لتقويض مبادئ الجمهورية وعمله على تغيير طبيعة الدولة والمجتمع ثم بنائها وفق الشريعة ، وقد اعتبر رئيس الأركان **إسماعيل حقي كاراداي** في **أيلول/ سبتمبر 1997** أن الإسلام أمسى التهديد رقم واحد في تركيا.

وكانت المؤسسة العسكرية بعد انقلاب **1980** قد استخدمت الإسلام السياسي لمواجهة اليسار الراديكالي في البلاد ، ولكن نظرتها إليه تغيرت الآن، وفي **أيلول/ سبتمبر 1997** أشار الجنرال **غوفين إيركايا** أحد قادة الأركان الذين هندسوا انقلاب عام **1997** ضد حزب **الرفاه** ، إلى أن **الإسلام السياسي** أمسى خطراً يجب التنبه له وقطع السبيل أمامه ، وقال : "لقد كان استخدام الاسلام ضد اليسار خطأً".

وعليه نقول أنه من الواضح أن الفترة التي سبقت حكومة العدالة والتنمية ، كانت فيها السلطة المطلقة في تسيير وتوجيه الحياة السياسية في تركيا بيد المؤسسة العسكرية وذلك بموجب الدستور التركي ، الذي يعتبر المؤسسة العسكرية حامية العلمانية التركية ، والمبادئ الأتاتوركية.

- ✓ **العلاقات المدنية العسكرية : 1997 – 2002.**

كانت نقطة التحول البارزة في مسار تطور **الإسلام السياسي** في السياسة التركية هي عندما أصبح حزب **الرفاه** برئاسة **نجم الدين أربكان** شريكاً رئيسياً في حكومة حزب **الطريق الصحيح** برئاسة **تانسو تشيلر** ، ثم عند ترؤسه الحكومة وكان ذلك مثار قلق في تركيا ، وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية أن التحالف مع حزب **الرفاه** يشكل تهديداً جدياً لمبادئ الجمهورية والعلمانية ، غير أنها أرادت أن تبقى مراقباً للوضع، [6]ولكن مجلس الأمن القومي مارس

ضغوطاً شديدة من أجل تنفيذ مجموعة إجراءات ومطالبات خاصة بتطهير المؤسسات من الأصوليين الإسلاميين وتطبيق قرارات تؤكد علمانية الدولة.

وأعطى المجلس للحكومة مهلة حتى **كانون الأول/ ديسمبر 1996**، وتركزت ملاحظات المؤسسة العسكرية في مسألتين هما : مصادر التمويل للمنظمات الإسلامية والشركات الإسلامية ومدارس الإمام **خطيب** التي اعتُبرت مراكز إنتاج مؤيدين لحزب **الرفاه** ومعادين للعلمانية ، فضلاً عن تحفظ الجيش على السياسة الخارجية لحزب **الرفاه** ، وخاصة عندما كان **أربكان** رئيساً للحكومة إبتداءاً من **حزيران/يونيو 1996** وحتى **حزيران/يونيو 1997**، وكان الجيش قد طلب من الحكومة أن تتحقق من نشاط المنظمات الإسلامية وأن تحد من تغلغل الإسلاميين في المؤسسات العسكرية والأمنية، ولكنه لم يطمئن لسير الأمور ، فركز ضغوطه من خلال مجلس الأمن القومي، وطلب من الحكومة أن تعالج مذكرة من **18** توصية أقرها المجلس في **28 شباط /فبراير 1997** تضمنت صون مبادئ العلمانية ، واتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية بشأن التعليم الديني وإشراف وزارة التربية عليه ، ومنع النشاطات الدينية بموجب القانون **677**، ومنع تسلل الأصوليين إلى القوات المسلحة ، وكانت موافقة **نجم الدين أربكان** على هذه التوصيات بمثابة إتمام انقلاب ناعم.

وهكذا فقد تقلص الفصل في العلاقات **المدنية – العسكرية** في تركيا، [7]ومن تم حلّ حزب **الرفاه** بقرار من المحكمة العليا في تركيا في **16 كانون الثاني /يناير 1998** بموجب المادتين **68** و**69** من الدستور الذي أقره نظام انقلاب **12 أيلول/ سبتمبر 1980**.[8]

وأعقب حزب **الرفاه** المنحل حزب الفضيلة الذي تأسس في **17 كانون الأول /ديسمبر 1997** ، وحصل الحزب في انتخابات **18 نيسان/ ابريل 1999** على **15 %** من الأصوات وعلى **102** من المقاعد **550** في البرلمان، [9]وكانت المحكمة الدستورية حلت الحزب في **22 حزيران /يونيو 2001.**

رابعا: العلاقات المدنية العسكرية في فترة حكومة العدالة والتنمية:

تمخض عن حل حزب **الفضيلة** حزبان هما **السعادة** الذي تأسس في **20 تموز/ يويو 2001** برئاسة **رجائي كوتان** ، وكان **أربكان** يقوده من خلف الكواليس ، وحزب **العدالة والتنمية** وتأسس **في 14 آب /أغسطس 2001** برئاسة **رجب طيب أردوغان.**

حقق حزب **العدالة والتنمية** الذي يمثل الجناح المعتدل في الحركة الإسلامية في تركيا فوزاً ساحقاً لا سابق له في تاريخ الانتخابات النيابية بتركيا في **3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001**، محققاً نسبة **34,2 %** من الأصوات و**363** مقعد من أصل **550** ، وحصل حزب **الشعب الجمهوري** بزعامة **دينيز بايكال** على **19,2 %** و**178** مقعداً ، وقد شكل فوز الحزب إشارة قوية إلى تبدل الاستجابة السياسية للناخبين الأتراك الذين صوت الكثير منهم لحزب **العدالة والتنمية** ، الذي رفع شعارات يسارية المضمون إسلامية الشكل.

وهكذا فقد طرح حزب العدالة والتنمية خطاب في غاية الاعتدال ونأى بنفسه عن مفردات التشدد والتطرف ، بل غالى في مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي حتى تجاوز مواقف الأحزاب العلمانية نفسها التي رفعت شعار الأوربة لكنها لم تسع إلى تجسيدها بصورة حقيقية.

ولكن ذلك لم يكن مفاجئاً ، على ما يقول الكاتب **فهمي قورو** ، ذلك أن الناس صوتوا لـ **الإسلام السياسي** رداً على الأحزاب التقليدية من اليسار واليمين ، كما أن حزب **العدالة والتنمية** مارس نقداً علنياً للأخطاء التي وقعت فيها أحزاب **الإسلام السياسي** التي خرج من عبائتها.[10]

وكان حزب **العدالة والتنمية** هيأ نفسه لخوض المعركة الانتخابية بروح جديدة تُفوت على المؤسسة العسكرية محاولة إبعاده والضغط عليه في المرحلة الأولى على الأقل ، كما تعطيه صورة إيجابية أمام الرأي العام العالمي ، ولكن الفوز الانتخابي الكبير طرح تحديات كبيرة ، لم يتأخر ظهورها خاصة مع المؤسسة العسكرية حيث اختلفت اتجاهاتهما بصدد الإصلاح السياسي ، والمسألة الكردية ، ووضعية ودور مجلس الأمن القومي ، وقانون التعليم العالي ، والمدارس الدينية ،والحجاب.

وقد طرأت عدة تحولات على العلاقات المدنية – العسكرية منذئذ ، ومن ذلك مثلاً تصاعد التوتر بين المؤسسة العسكرية والحكومة ودخول القضاء على خط التنافس العسكري – المدني ، بحيث وُجهت اتهامات لعدد من كبار قادة الجيش بتهم تشكيل عصابات مسلحة خارج الأطر القانونية ، وتزوير وثائق وإساءة استخدام السلطة من أجل أهداف سيئة ، وهو الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً ، وثمة من اعتبره مؤشراً مهماً للتغيير بل حدثاً تاريخياً في تركيا، ذلك أن المجلس الشورى العسكري الأعلى كان الوحيد المخول بمقاضاة العسكريين فكيف بتوجيه اتهام إلى رئيس الأركان الجنرال **يشار بويوكانت** وقادة آخرين ، الأمر الذي اعتبره رئيس **الأركان** آنذاك **حلمي أوزكوك** بأنه اعتداء على الجيش،[11] وثمة من يعتبره إنتقاماً من موقف الجيش المعرقل للإصلاح الداخلي ، وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية والأسلمة.[12]

وقد كانت التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء **12 سبتمبر/أيلول 2010** ، بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا ، حيث شلت قدرته على التدخل في الحياة السياسية ، وجردته من الحصانة القضائية ، فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية ، كما فتحت الطريق أمام مقاضاة قادة الإنقلاب العسكري الذي جرى عام **1980** على ما اقترفوه من جرائم بحق الوطن والمواطنين.

ولا ريب أن قرارات المحكمة التي صدرت في **سبتمبر /أيلول 2012** ضد **365** جنرالاً وضابطاً في قضية **المطرقة** بالسجن مدداً تتراوح بين 16 – 20 عاماً ، تمثل نقطة تحول كبرى في طبيعة العلاقة بين العسكريين والحياة السياسية ، ورادعاً لأية محاولة عسكرية لقلب نظام الحكم المدني المنتخب.[13]

كما أن هذه الأحكام سيكون لها تأثيرها القوي على مسار الدعاوى القضائية الأخرى مثل **أرغنكون والقفص** ، وهي قضايا استهدفت التخطيط لانقلاب عسكري على السلطة المدنية ، والإخلال بالنظام العام ، والتحريض على إثارة الشغب والفتنة العرقية والطائفية داخل المجتمع التركي ، وكذلك التخطيط لإلصاق هذه العمليات الإرهابية بجماعة **فتح الله غولن** الإسلامية وحزب **العدالة والتنمية**.

وإن تكن رئاسة الأركان حرصت منذ البداية توجيه الاتهامات للعسكريين عام **2009** على نفي صلتها كمؤسسة بهذه التهم ، محاولة الحفاظ على هيبة المؤسسة العسكرية بين أبناء الوطن التركي وأمام المجتمع الدولي ، وظهور بمظهر ديمقراطي لا يتدخل في الشؤون السياسية ، إلا أن ثمة عدة من مواقف رئاسة الأركان وقادتها تبرهن على تورطها في هذه التنظيمات الإرهابية ، وضلوعها بشكل مباشر في التخطيط لها.

ومن هذه المواقف ، واقعة تقديم كبار قادة المؤسسة العسكرية استقالات جماعية في شهر **أغسطس/آب 2011** للضغط على **أردوغان** من أجل ترقية بعض الجنرالات المتهمين بالضلوع في هذه القضايا الإرهابية ، وكذلك خطاب رئيس الأركان السابق **إيشيق قوشانز** الذي رد فيه استقالته إلى عجزه عن الدفاع عن الجنرالات المعتقلين.

كل هذا يبرز إلى أي مدى لم يعد الجيش التركي قادراً على استغلال نفوذه والقيام بانقلاب عسكري على السلطة المدنية بأية صورة من الصور ، وإلى أية درجة بات عاجزاً عن التصدي لعجلة العملية الديمقراطية التي تضمن بكل سرعة وقوة ، وتدهس في طريقها كل من يحاول ايقافها .[14] وتأكد هذا مرة أخرى بعد فشل المحاولة الانقلابية في **جويلية 2016** ، وبتالي اسطاعت حكومة العدالة والتنمية أثناء فترة حكومة العدالة والتنمية إفشال محاولتين انقلابيتين على التوالي ، وهو ما لم يشهده تاريخ تركيا من قبل.

خامسا: تجربة تركيا في تمدين الدولة (آلياتها وآفاقها).

مع وصول حزب **العدالة والتنمية** إلى الحكم، ورغبته في الإصلاح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان لابدّ من إجراء تعديلات جوهريّة في بنية المؤسّسة العسكريّة ومجلس الأمن القومي ، فكانت على النحو الآتي:

- **عدّلت المادّة 4** من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامّه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهامّ ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامّة قد تحوّلا إلى جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيّته التنفيذية.

- **عدّلت المادّة 5** من من قانون مجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرّة كل شهرين بدلاً من كلّ شهر.
- **عدّلت المادّة 13** من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامّة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسّسات، لتصبح مهمّة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.
- **عدّلت المادّة 15** من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصّة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق، لتنصّ بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنيّة منصب الأمين العام للمجلس.[15]

وبالفعل عيّن **محمد البوجان** في **2004/08/17** ، ليكون بذلك أوّل شخصية مدنيّة تتولى الأمن القومي.

- **عدّلت المادّة 30** من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكريّة من الخضوع للرّقابة الماليّة، لتصبح المؤسّسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.

- **عدّلت المادّة 131** الخاصّة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت عضويّة الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري.
- ألغيت الفقرة الخاصّة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وبهذا أصبح ولأوّل مرة المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسّستيْن مدنيّتين بالمعنى التام، دون وجود أيّ رقيب عسكري.
- شملت التعديلات الدستورية والقانونية، السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد وإلزام العسكريّين بالإدْلاء بالتّصريحات الإعلاميّة في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني فقط، وتحت إشراف السلطة المدنيّة.[16]
- تضمّنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية، و هو ما لم يكن مسموحا به من قبل، مع بقاء فقرات سرّية تعتبر من أسرار الدولة[17].
- وتضمّنت التعديلات أيضًا اختصاص المحاكم المدنيّة بمحاكمة العسكريّين، بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صنوف القوّات المسلحة.

وعلى الرغم من تلك التعديلات التي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السّياسي داخل مجلس الأمن، فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى القول إن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولى، فلا يزال التدخل مكفولا له في دستور **1986** السارية أحكامه حالياً لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك فإنّ **جهود** حزب **العدالة والتنمية** لسنّ **دستور مدني** جديد ترنو إلى وضع المؤسّسة العسكريّة في مكانها الصّحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة.[18]

ولقد نجح حزب **العدالة والتنمية** بعمل متدرج وهادئ على مدى سنوات عديدة في تصحيح العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية وتقليم أظافر الجيش وكف يده عن التدخل في الحياة السياسية أو توجيهها، مستعيناً بمعايير الانضمام للاتحاد الأوروبي والحاضنة الشعبية التي حظي بها، وقضايا محاكمة الضباط الانقلابيين أو الذين خططوا للانقلابات مثل "**أرجنكون**" و"**المطرقة**" وغيرها والتي ثبت لاحقاً أن الكثير منها مُلفق لكنها أضعفت من موقف المؤسسة العسكرية وأساءت لصورتها أمام الشعب في ظل حكومة قوية وذات إنجازات.

ولئن شهدت الفترة الأخيرة عودة التناغم بين الطرفين السياسي والعسكري، وزيادة مساهمة الأخير في القرار السياسي بفعل الحاجة له في ظل التصعيد مع حزب **العمال الكردستاني** والتهديدات الأمنية في شمال سوريا (تنظيم الدولة والفصائل الكردية المسلحة) والتفجيرات الكثيرة داخل البلاد، إلا أن لحظة المحاولة الانقلابية الفاشلة أعادت الجيش كمؤسسة لمربع الاتهام والدفاع والإحراج، وهي فرصة لا تعوض لحزب **العدالة والتنمية** بقيادة **أردوغان**.[19]

على المدى المتوسط والبعيد، يمكن انتظار بعض القرارات الهامة على هذا الصعيد مثل:

- إغلاق الكليات الحربية التي تزود قطاعات الجيش المختلفة بالضباط ووقف الانتساب للجيش مؤقتاً، باعتبار أن هذه المدارس كانت إحدى وسائل جماعة **غولن** للنفوذ إلى المؤسسة العسكرية والسيطرة عليها.

- إلغاء قسم **الدرك/ الجاندرما** التركية أو تسريح أعضائه وتوزيعهم على الأقسام الأخرى باعتباره أحد أهم طرفين (مع القوات الجوية) شاركا في الانقلاب، بعد أن فُصلت تبعيته قبل أشهر عن الجيش وأتبع لوزارة الداخلية ضمن حزمة قرارات أصدرها البرلمان.
- إلحاق رئاسة أركان الجيش بوزارة الدفاع وإلغاء استقلاليتها عنها، وبالتالي إتمام السيطرة **المدنية** على الجيش.[20]

وربما لن تتجه الحكومة مباشرة لكل هذه التعديلات، وبطبيعة الحال فلا نتوقع حصولها بين ليلة وضحاها، لكنها ستكون في ذهن صانع القرار التركي بالتأكيد وفق رغبته بإنهاء استقلال المؤسسة العسكرية عن القيادة السياسية، ووأد فكرة الانقلاب داخلها نهائياً وتماماً.

لكن في كل الأحوال، تبدو الحكومة التركية حريصة جداً على التوازن بين **استثمار** ضعف المؤسسة العسكرية ووقوعها في مظنة الاتهام لإخضاعها للقرار السياسي ، وبين **إضعاف** الجيش الذي لا غنى للدولة عنه مبدئياً وعملياً أيضاً، في ظل التحديات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها مواجهة حزب **العمال الكردستاني**.

ولذلك طالعنا تصريح **أردوغان** بأن الجيش **يخضع لأمر** القيادة السياسية والولاة بعد إعلان حالة الطوارئ ، ورأينا من جهة أخرى الإصرار على **تبرئة** الجيش كمؤسسة من الانقلاب وإلصاقه حصراً بالتنظيم الموازي ، رغم أن عدد الاعتقالات في المؤسسة العسكرية وعمقها وشمولها ومناصبها تظهر بوضوح أن الأمر أكبر من مجرد التنظيم الموازي حتى الآن تم توقيف أكثر من ثلث قيادات المؤسسة العسكرية من رتبة لواء فما فوق، وإبقاء أكثر من ربعهم رهن الاعتقال).[21]

وبهذه الإجراءات تمكنت حكومة العدالة والتنمية من إحكام قبضتها على المؤسسة العسكرية التي أصبحت في نظر الرأي العام المحلي وكذا الإقليمي والدولي متهمة لمحاولة قلب نظام حكم شرعي ، وإخلال النظام والأمن العام ، خاصة بعد خروج الجماهير والحشود الشعبية للدفاع وحماية نظام حكمها الصورة التي لم تشهدها تركيا في كل تاريخها ، مما منح قوة وشرعية أكبر لحكومة العدالة والتنمية في مقابل المؤسسة العسكرية.

حوصلة :

أثرت طبيعة نشأت الدولة التركية التي تأسست على مبادئ علمانية معادية لكل ما له علاقة بالدين أو التدين ، على المشهد السياسي بتركيا حيث جعلت المبادئ والأسس الكمالية التي أُنشئت عليها الجمهورية التركية ، المؤسسة العسكرية المتحكمة في زمام الحياة السياسية وحامية لمبادئ العلمانية التركية ، وهذا ما جعل المؤسسة العسكرية تقف كحجر عثر أو معيق في عملية التحول أو التداول على السلطة ، وتخوف هذه الأخيرة من التيارات الإسلامية ، ولجوئها إلى أساليب عنيفة في التعامل مع التيارات المعارضة ، حيث شهد تاريخ تركيا جملة من الحركات الانقلابية الدموية التي قام بها العسكر والتصفيات الجسدية لشخصيات سياسية كانت تحسب على التيار الإسلامي.

إلا أن الوضع لم يظل على ما هو عليه ، حيث نجح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى الحكم في **نوفمبر 2002** ، عن طريق ممثله **عبد الله غول** ، وبعدها من خلال **رجب طيب أردوغان** ، وقد باشرت حكومة العدالة والتنمية

منذ توليها الحكم إجراءات عدلت من خلالها علاقة المؤسسة المدنية بالمؤسسة العسكرية ، ومحاولة إبعاد هذه الأخيرة عن الحياة السياسية.

وقد نجحت حكومة العدالة والتنمية في عزل المؤسسة العسكرية وإعادتها إلى دورها الدفاعي على مراحل من خلال تعديلات قانونية ودستورية ، ألغت من خلالها سطوة المؤسسة العسكرية وإلغاء تمثيلها في المجالس السياسية ، وذلك من خلال استفتاء البرلمان ممثل الشعب ، أي بطرق قانونية ديمقراطية وشفافة.

وبالتالي استطاعت تركيا أن تنجح في تجربتها الديمقراطية ، وأصبحت نموذجا يحتذى به للانتقال السلمي والهادئ.

الهوامش :

[1] بشير موسي نافع ، *موت الميراث العثماني*،متحصل عليه يوم 2012/09/6 من موقع :
www.aljazeera.net/htm

(*) مصطفى كمال أتاتورك (1938-1_1881) مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مريديه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهوى.

(**) "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم.

(***) سليمان ديميريل ولد في 1 نوفمبر 1924. هو سياسي تركي عمل رئيسا للوزراء سبع مرات قبل أن ينتخب رئيسًا للجمهورية التركية، وهو الرئيس التاسع لتركيا. تولى رئاسة تركيا في الفترة من 16 مايو 1993 إلى 16 مايو 2000.

[2] جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية ، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 118.

[3] علي حسين باكير و آخرون، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص .36.

[4] طارق عبد الجليل، العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر ، ط2 (مصر: دار النهضة للنشر ،2013)، ص ص. 81 – 83.

(****) الانقلابات العسكرية المباشرة: عرفت تركيا في تاريخها الحديث أربعة انقلابات ، في 1960 وقع انقلاب عسكري أزاح الحزب الديمقراطي عن سدة الحكم، ثم تلا ذلك إنقلاب سنة 1971 حيث قاد ممدوح طغماتش إنقلاباً ناجحاً إثر تعاظم قوة المعارضة في تركيا، و أجبر الجيش سليمان ديميرل على الاستقالة إثر موجة العنف السياسي التي عمت البلاد، ثم في سنة 1980 قاد الجنرال كنعان إيفرين إنقلاباً عسكرياً أطاح بالحكومة المدنية و فرض الأحكام العرفية.

[5] جلال عبد الله معوض، "صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية"، المستقبل العربي ، ع. 127 (جانفي 1998)، ص .21.

[6] Metin Haper , « The military and consolidation of democracy : the recent Turkish experience », Armed forces and socity , vol .26 , no .4 (2002) ,pp. 639 – 640 .

[7] Health Lowry , « Betuixt and between » , in : Morton Abramowstz, (ed) , Turkey's transformation and American policy, (New York , NY : foundation press , 2000) , P .44.

[8] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1998)، ص . 113.

[9] محمد نور الدين ، حجاب وخراب : الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ، مرجع سابق ، ص . 218.

[10] فهمي قورو ، "أردوغان : البرنامج والأسلوب" ، صحيفة ويني شفق ، (تركيا : 2002/11/4)

[11] محمد نور الدين ، "الجيش في قفص القضاء المدني "، صحيفة السفير، (بيروت : 8 آذار / مارس 2006)

[12] هدى الحسيني ، "تركيا : عين أردوغان على رئاسة الجمهورية" ، صحيفة الشرق الأوسط ، (لندن : 6 نيسان / أبريل 2006)

[13] طارق عبد الجليل ، الساسة والعسكر في تركيا : واقع العلاقة ومآلها (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2012) ، ص . 6 .

[14] طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص . 7 .

[15] طارق عبد الجليل ، "الساسة و العسكر في تركيا :واقع العلاقة و مآلها"، (تم تصفح الموقع يوم : 2016/06/24)
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/10/201210161111018502194.html.

[16] محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (بيروت :الدار العربية ناشرون، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،2010)، ص ص. 79-81.

[17] هشام حمامي، تركيا الجديدة، وجهات نظر، ع.105(أكتوبر 2007) ، ص .13.

[18] محمد عبد العاطي ، مرجع سابق ،ص ص. 83-84.

[19] سعيد الحاج ،مرجع سابق .

[20] سعيد الحاج ،مرجع سابق .

[21] سعيد الحاج ،مرجع سابق .

الدعاية السياسية للحركة الصهيونية وابعادها الاستراتيجية

قاسم حسين السعدي

استاذ مساعد

كلية الآداب /جامعة بابل -العراق

الملخص

تبين لنا من خلال الدراسة ان الحركة الصهيونية ومنذ نشوءها اهتمت بشكل كبير بالعمل الدعائي لتحقيق اهدافها السياسية ذات الابعاد الاقتصادية والعسكرية والروحية من خلال توظيف العديد من الوسائل والادوات خصوصا في حربها ضد العرب سيما وان تلك الحرب ذات استراتيجية شاملة تحاول ان تحتمي تحت مظلة الدعاية الصهيونية للتعبير عن خططها ورؤيتها مما يجعلها اكثر تأثير في الراي العام ومراكز صنع القرار خصوصا الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاكثر هيمنة على النظام العالمي الجديد .

وبالرغم من وجود جهاز دعائي ضخم متطور ومتكامل له ابعاد سياسية واضحة المعالم الا ان ذلك لم يمنع من التوصل الى حقيقه كون ان الصهيونية حركة عنصرية استيطانية توسعية عدوانية ارهابية امتدادا للاستراتيجية الامبريالية .

وهذه الرؤيا تجلت عبر المراحل الزمنية التي مرت بها الدعاية الصهيونية الذي مثل مجال الدراسة منذ عام 1897 والمتمثل بانعقاد اول مؤتمر للصهيونية العالمية وحتى الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982 ، تمكنت فيها الدعاية الصهيونية تحقيق الكثير من المكاسب لبناء مشروعها المتمثل باصطناع الكيان الصهيوني ورفده بكل عناصر القوة لتمكنيه مستقبلا من تحقيق حلمه (من النيل الى الفرات) .

وقد اعتمدت الصهيونية على فلسفة دعائية ذات ابعاد سياسية تقوم على اسس ايدولوجية ومعرفة تامة بجمهورها المستهدف ثم العمل على تغيير صورة اليهودي امام الراي العام و انتهاج منطق دعائي مزدوج يتجه نحو تأكيد (الشرعية الصهيونية) وتشويه صورة العرب بما يخل بميزان القوى لصالحها تحقيقا لأهدافها المرحلية والمستقبلية .

الكلمات المفتاحية: الدعاية السياسية ، الحركة الصهيونية ، الاستراتيجية الصهيونية .

Abstract

We found through research that the Zionist movement, and since its inception focused largely working propaganda to achieve political, economic, military and spiritual goals by employing various means and tools, especially in the war against the Arabs, especially as the war with a comprehensive strategy that is trying to take shelter under the Zionist propaganda umbrella to express their plans and vision which makes it more influence on public opinion and decision-making positions.

In spite of the existence of a huge propaganda machine developed and integrated his political overtones and clear-cut, but that has not prevented from reaching Hakaiqh the fact that Zionism is a racist movement settlement expansionist aggressive terrorist extension of the imperialist strategy.

This vision manifested itself across time stages through which Zionist propaganda that such

research since 1897 and of the convening of the first Conference of the World Zionist and even the Israeli invasion of Lebanon in 1982, the Zionist propaganda has been able to achieve a lot of gains to build a project of Bastnaa Zionist entity and head with all the elements of power a necessity in the future to achieve his dream (from the Nile to the Euphrates). It is natural that Zionism depends on the relevant political overtones philosophy based on the basis of ideology and full knowledge of the target and then work to change the Jewish image audience with in front of public opinion and pursue propaganda logic of double heading toward confirmation (Zionist legitimacy) and distort the image of Arabs as prejudicing the balance of power in its favor achieve its goals interim and future .

Keywords: political propaganda, Zionist movement, Zionist strategy.

المقدمة

اهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من كون الدعاية السياسية* الصهيونية أصبحت في الوقت الحاضر سلاحاً استراتيجيا بالغ الخطورة يهدف الى التأثير في الرأي العام العالمي ومراكز صنع القرار السياسي في العالم ، لاسيما في الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الوحيدة التي تملك مقومات القوة في كل ميادينها ، مما يؤهلها للانفراد في رسم السياسة الدولية باتجاه مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني " إسرائيل " ** ، الحليف الاستراتيجي لها .

كما ان اهمية الدراسة تنصرف تقديم المزيد من التعليمات التفصيلية حول التجربة الصهيونية في مجالها الدعائي عبر تجنيدها للوسائل وباستخدام وسائل تكتيكة وفقا لما تتطلبه المرحلة بما يخدم المشروع الصهيوني العالمي وبحسب خطة مدروسة مسبقة تعتمد على فلسفة سياسية لها مرتكزاتها الايدولوجية للوصول الى اكبر قدر ممكن من الجمهور وفق خطاب سياسي مستند الى منطق ايجابي مرة ومنطق سلبي مرة اخرى فضلا عن تغيير صورة اليهودي امام الراي العام .

وفيما يتعلق بالأهمية الخاصة للدراسة ، فتكمن بشعور الباحث بخطورة الموضوع كونه يمس الوجود العربي ويهدد امنه بالصميم فضلا عن الاهمية السياسية للدراسة قد تؤدي الى وضع تصور امام صناع القرار السياسي في الدول العربية ، بالإضافة الى القائمين على رسم السياسات الإعلامية العربية للكشف عن التخطيط الاستراتيجي للدعاية الصهيونية الذي يستهدف الأمن العربي، فضلاً عن أن الدراسة تمثل وسيلة لتصعيد درجة الوعي بكافة أشكاله للوقوف ضد المخطط الدعائي الصهيوني بأبعاده السياسية.

اشكالية الدراسة :تجد الدراسة اشكاليتها في أن الحركة الصهيونية تنتهج استراتيجية سياسية دعائية من خلال تجنيد العديد من أدواتها وباستخدام شتى الأساليب الدعائية لوضع منظومة من الخطط والآليات بهدف اختراق الأمن العربي وإحداث تغيرات فيه على المدى المنظور ، مما تسهم تلك التغيرات بشكل كبير وفاعل في صياغة مستقبله تحقيقاً لاستراتيجية المشروع الصهيوني الرامية الى اصطناع الكيان الصهيوني والعمل على تأمين حصوله على اكبر قدر من المكاسب السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية ، وما تحمله هذه المكاسب من دلالات مستقبلية بمثابة تحديات خطيرة تسعى الى غاية نهائية تتمثل بتحقيق الحلم الصهيوني (من النيل الى الفرات) ،وتكمن اشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي الاتي :

ما هي الابعاد الاستراتيجية التي سعت اليها الحركة الصهيونية في سياستها الدعائية للفترة من 1897 والى 1982 ؟ ويتفرع من السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية ، كالآتي:

- كيف نشأت الحركة الصهيونية وماهي اهدافها وطبيعتها ؟

- ما اهمية العمل الدعائي السياسي بالنسبة للحركة الصهيونية ؟

- ماهي مراحل تطور العمل الدعائي السياسي الصهيوني ؟

- ما هي الادوات والوسائل التي جندتها الصهيونية كأدوات دعائية تخدم اهدافها الاستراتيجية ؟

- ما هي المحاور التي اعتمدت عليها الصهيونية لرسم الاطار الفلسفي لدعايتها السياسية ؟

منهجية الدراسة:قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها , وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة عن طريق تجميع المعلومات وتصنيفها ، ثم وضع مخرجاتها كمياً وكيفياً ، لبيان أوجه العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى ، ليتم لاحقاً تأسيس استنتاجات تعطي نضجاً أعمق ، لوعينا بأبعاد الواقع وعوامل تطوره ، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لدراسة الترابط بين الواقع التاريخي والايدلوجيا والأحداث السياسية لاستقصاء الجذور التاريخية للظاهرة وارتباطها بما يتطلبه تتبع الأهداف وتطورات الأحداث وتلاحقها والوقائع المختلفة وصولاً الى نتائج محددة بشأنها .

النطاق الزمني للدراسة:سلطت الدراسة ضوءها على الدعاية السياسية في الحركة الصهيونية وابعادها الاستراتيجية ، منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول عام 1897 والى الغزو الاسرائيلي عام 1982 ، إلاّ أن هذه الدراسة ستدعم تلك الفترة بالتحرك الدعائي الصهيوني الذي خططت له الحركة الصهيونية قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول . والذي ستتطرق إليه هذه الدراسة سعياً وراء كشف المتغيرات الموضوعية على الدعاية السياسية للحركة الصهيونية من حيث توجهاتها وآلياتها واهدافها على مرّ الزمن ، ناهيك عن فائدة أخرى تبغي الدراسة تحقيقها هي منع حصول حالة قطع لمعالجة السياسات الدعائية الصهيونية تنفيذا للاستراتيجية الصهيونية باعتبارها استراتيجية التعاقب، بمعنى القيام بدورها الموسوم لتحقيق أهدافها خلال فترات متلاحقة وعلى مر مراحلها ، إذ أن كل مرحلة تكون بناء لمرحلة سابقة وأساس لمرحلة لاحقة أكثر تطوراً باتجاه الغاية المتوخاة من ذلك .

المبحث الاول : الحركة الصهيونية واهمية العمل الدعائي السياسي

المطلب الاول : الحركة الصهيونية : نشوءها ، أهدافها ، طبيعتها

ظهرت الحركة الصهيونية كرد فعل لعديد من العوامل ، منها العزلة التي كان يعيشها اليهود وعدم اندماجهم في المجتمعات الأوربية بالإضافة الى سيطرتهم على تلك المجتمعات واحتكارهم للسلع والخدمات وتعاطيهم الربا بفوائد كبيرة ، مما ادى الى ظهور النزعة المعادية لليهود ، واستناداً الى هذا الوضع ظهر العديد من المفكرين اليهود ، الذين يعملون في حقل الصحافة والتأليف ، فكان ذلك في بداية القرن التاسع عشر يدعون الى حل المسألة اليهودية على غرار النزعة القديمة التي ظهرت في أوربا وذلك عن طريق دعوة اليهود الى الهجرة من أوربا الى فلسطين وتجميعهم فيها وإقامة المستوطنات تمهيداً لقيام (الدولة اليهودية) التي تأوي جميع يهود العالم ، وعليه فان اتجاهات هؤلاء المفكرين تمثل الأساس النظري لظهور الحركة الصهيونية كتنظيم سياسي في نهاية القرن التاسع عشر[1].

وبعد أن شارف القرن التاسع عشر على الانتهاء ،بدأت الملامح السياسية للحركة الصهيونية تتضح على يد الصحفي النمساوي (ثيودور هرتزل) الذي وضع كتاب (الدولة اليهودية) في عام 1896 ، عالج فيه موضوع إعادة بناء الدولة اليهودية ،وأكد أن:(الدولة اليهودية ضرورة لابد منها للعالم ، لذلك سوف يتم خلقها)

وعلى هذا الأساس ، تمّ الإعداد لعقد مؤتمر صهيوني يوحّد صفوف الحركة الصهيونية العالمية المنبثقة من المؤتمر ، الذي تمّ عقده في مدينة بازل السويسرية عام 1897 [2] ، والذي يمثل اول مؤتمر صهيوني عالمي يرأسه (هرتزل) الذي توجه في دعوته الى أكثر من خمسين جمعية يهودية في اتحاد العالم وحضره (204) مندوباً ، ليشرح لهم أساليب وأهداف قيام السلطة اليهودية ، إذ أعلنت المنظمة الصهيونية العالمية عن برنامجها لتحقيق أهداف المؤتمر المتمثلة بإنشاء المستوطنات الصهيونية في فلسطين من خلال تشجيع الهجرة إليها ، وتنظيم جمعيات صهيونية في أنحاء العالم من خلال مؤسسات محلية موجودة فيها ، وتنمية الوعي القومي الديني لدى اليهود ، كذلك العمل على كسب التأييد السياسي من الدول الكبرى لإنشاء الكيان المزمع إقامته ، وبذلك أصبحت المنظمة الصهيونية هي المرتكز المعبر عن الأهداف الصهيونية المراد تحقيقها.

وبعد تولي (هرتزل) زعامة المنظمة الصهيونية ، قام بالعديد من الزيارات شملت أقطار كثيرة من بلدان العالم بهدف الحصول على التأييد السياسي والمعنوي للحركة الصهيونية ، فبعد انعقاد المؤتمر الأول توجه مباشرة لمقابلة السلطان عبد الحميد لغرض السماح له باستيطان فلسطين من خلال فتح المجال أمام المهاجرين اليهود ، إلاّ أن السلطان رفض ذلك (لا أقدر أن أبيع ولو شبراً واحداً من البلاد) ، وشعر (هرتزل) بخيبة أمل ، بعد أن فشلت جهوده لدى السلطان العثماني ، فتوجه نحو الإمبراطور الألماني (ويلهم الثاني) ، وألقى خطاباً بين يديه على اعتبار انه يمثل العالم بهدف الحصول على مساعدة ألمانيا لاستيطان مناطق معينة في فلسطين ، إلاّ أن جهوده أيضا باءت بالفشل ، مما اضطره الى التوجه نحو روسيا ، وبعد أن قابل وزير الداخلية (بيلفه) عام 1903 ، أكد على عدة أمور منها دعوة الحكومة الروسية التوسط لدى السلطان العثماني لتحقيق مشروعه باستثناء الأماكن المقدسة ، ومنح الحكومة الروسية مساعدات مالية لتهجير اليهود والسماح بتنظيم جمعيات صهيونية حسب برنامج بازل ولكن كانت صرخة في وادٍ سيما بعد تدهور العلاقات الروسية العثمانية ، آنذاك .

وبعد هذا الفشل المتواصل قرر (هرتزل) مقابلة البابا في إيطاليا ، إلاّ انه رفض المشروع (لا نستطيع أن نقبل بهذه الحركة) . وهكذا لم يحقق (هرتزل) ما كان يطمح إليه من التأييد المعنوي من البابا خصوصاً بعد أن سبقتها مقابلات فاشلة مع الإمبراطور الألماني والسلطان العثماني والجهات الرسمية الأخرى في الأوساط الأوربية [3] .

وتوجه (هرتزل) نحو بريطانيا خصوصاً في ظل حصول بريطانيا على جزء من فلسطين حسب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ، فأثمرت جهود الحركة الصهيونية على حصولهم على وعد بلفور عام 1917 ، والذي يمنح بموجبه اليهود الصهاينة حق إقامة (وطن قومي) لهم في فلسطين بهدف كسب ولاء اليهود العالم الى جانب الحلفاء ، خصوصاً وان الوعد صدر في ظل الحرب العالمية الأولى ، إذ سعت الحركة الصهيونية الى استثمار هذا الوعد من خلال مناشدتها عصبة الأمم لدفع بريطانيا رسمياً وبإجماع دولي لاتخاذ التدابير لتنفيذ الوعد إذ اقر مجلس عصبة الأمم نظام الانتداب البريطاني على فلسطين ، والزم بريطانيا بتحقيق الوعد الصادر في 2 / 11 / 1917 ، لتنفيذ فكرة إنشاء (وطن قومي) لليهود في فلسطين [4] .

وخلال اندلاع الحرب العالمية ، تحول مقر الحركة الصهيونية من بريطانيا الى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أدركت الحركة الصهيونية أهمية الدور الذي سوف تؤديه الولايات المتحدة مستقبلاً ، فمن خلال هذه الرؤيا الاستراتيجية للحركة الصهيونية واهتمامها بمراكز القوى في العالم لاسيما وأنها بدأت تشعر ببداية انحسار الدور الاستعماري البريطاني في العالم وبداية ظهور دوراً جديداً للولايات المتحدة الذي يسعى الى السيطرة على العالم [5] .

ومع تقادم الزمن ، تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيق هدفها الاستراتيجي في إقامة الكيان الصهيوني ، والذي أعلن عن قيامه في 14 / مايو / 1948 ، وكانت الحركة الصهيونية تهدف من وراء إقامة هذه الكيان عدة أمور في مقدمتها تأكيد عودة اليهود الى أرض الميعاد – كما يزعمون – ، وكذلك التوسع الإقليمي على حساب الأراضي العربية ، والأمر الثالث هو الانفتاح على المنطقة العربية وما يجاورها للاستحواذ على خيراتها ، إذ بقيت هذه الأمور الثلاثة تغذي الطموحات التوسعية التي يسعى أقطاب الحركة الصهيونية لتحقيقها تلبية لطموحاتهم المستقبلية ، وهذا ما نجده في خطاب (بن غوريون) أمام المجلس العمالي الصهيوني ، والذي يحدد فيه خريطة الكيان الصهيوني المستقبلية ، إذ يبين في خطابه أن الأراضي التي يحتلونها لا تمثل الأهداف الصهيونية ، فالمشكلة اليهودية لا يمكن حلها على هذه الأراضي فحسب [6] .

ويمثل قرار إعلان " إسرائيل " في عام 1948 نقطة تحول في تاريخ الحركة الصهيونية ، إذ تحولت هذه الحركة الى كيان سياسي " إسرائيل " له علاقاته الخارجية ، ويستند الى قوة عالمية عظمى متمثلة بالإمبريالية ، إذ يسعى الكيان الصهيوني الى التحالف معها في إطار المصلحة المتبادلة لتنفيذ أهدافهم الاستراتيجية العليا والتي تصب في غاية أساسية وهي السيطرة على العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ، فالإمبريالية العالمية تسعى من وراء غرس هذا الكيان في قلب المنطقة العربية الى إعاقة توجه الأقطار العربية نحو الوحدة ، وبناء دولة عصرية خاصة في ضوء الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الوطن العربي وازدهاره بالثروات والخيرات مما يجعل لعاب الإمبريالية يسيل له ، وعلى هذا الأساس عمد الاستعمار الى إيجاد موطن قدم له في الوطن العربي متمثلاً بالكيان الصهيوني الذي قدّم له الحل المناسب ، فهو كيان منبثق تحت نفس الأسس التي انبثق عنها الاستعمار الغربي والتي تتمثل بالاحتكار والعنف والعدوان والتمييز العنصري ، لذلك التقى التيارات في مجرى واحد من اجل أن تكون الصهيونية في فلسطين المرتكز الاستراتيجي للإمبريالية العالمية ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني من اجل السيطرة على ثروات الأمة العربية ، وهذا يعني أن الصرع ضد الصهيونية أصبح اكثر تعقيداً وصار يدور في ميادين متعددة على الصعيد السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري والايدلوجي [7] .

إن الحركة الصهيونية ، سعت وتسعى الى تحقيق عدة أهداف تكوين كوسائل لبلوغ غايتها الاستراتيجية (إسرائيل الكبرى) ، وتتمثل الأهداف بالآتي :

1- أهداف سياسية : تتمثل بالتغلغل في الأوساط السياسية وكسب تعضيد الدول العظمى وتأمين تأييد مراكز صنع القرار فيها لتحقيق غاية الحركة الصهيونية لجعلها ادوات سياسية لتحقيق غاية الحركة الصهيونية متمثلة في العمل على تثبيت الوجود " الإسرائيلي " في فلسطين .

2- أهداف عسكرية : وتتمثل بالعمل على إعداد جيش يهودي قوي مزود بأحدث الأسلحة لضمان تفوقه حتى يتسنى تحقيق أهداف الحركة الصهيونية في التوسع والاستيطان [8] .

3- أهداف اقتصادية : وتتمثل بالسيطرة على الاقتصاد العالمي من خلال عدة طرق منها الابتزاز والاحتكار ، وهذا ما أكد عليه البروتوكول السادس : " سنشرع فوراً في إقامة احتكارات ضخمة ، ومستودعات هائلة للثروة " [9] .

4- أهداف روحية : وتتمثل بالقضاء على الأديان ، ففي ذلك يقول التلمود : " إذ أن المسيح كذاب وحيث أن محمد اعترف به والمعترف بالكذاب كذاب مثله فيجب أن نقاتل الكذاب الثاني كما قاتلنا الكذاب الأول " [10] .

وفيما يخص طبيعة الحركة الصهيونية، فهي حركة ديناميكية نشطة تقوم على أساس الترابط المستمر بين أهداف الماضي وأعمال الحاضر ومخططات المستقبل ، إذ قامت على فلسفة أصولها من الفكر اليهودي الذي يتغير حسب الظروف والأحوال ، وكلما اقتضت الضرورة [11] . وهي حركة ليست دينية لأنها تضم عدة اتجاهات ، إذ أنها تضم أحزاب دينية مثل حزب أغوادت " إسرائيل " وحزب خورامحي ، وهناك أحزاب معادية للدين مثل الحزب الشيوعي وحركات علمانية مثل الرابطة الإسرائيلية لليهود العلمانية والحركة الإصلاحية ، كذلك فان الحركة الصهيونية هي ليست حركة قومية لأنها تعمل على هجرة جميع يهود العالم الى فلسطين المحتلة بغض النظر عن قوميتهم ، كاليهود السوفيت والهنود والأثيوبيين والفلاشا وغيرهم ، وهؤلاء جميعهم ليست لهم قومية واحدة .

إن الحركة الصهيونية ليست ذات أهداف اجتماعية فهي تعمل على إنشاء القوى الاشتراكية (الكيبوتز) ، والى جانبها الملكيات الخاصة والإقطاعية القائمة على أسس الاحتكار والاستغلال ، فالغرض من عدم الاعتماد على نظام اجتماعي معين هو استيعاب جميع المهاجرين الذين يأتون من دول ذات أنظمة اجتماعية مختلفة بحيث يجد المهاجر المجتمع الذي تعود عليه في بلده الأصلي مما يساعده على الاندماج والاستقرار [12] .

والصهيونية تعبر عن حركة سياسية عالمية منظمة متمثلة بـ " إسرائيل " تقوم على مبادئ الاستغلال والعدوان وتستند الى فكرة التوسع والسيطرة وتستخدم وسائل العنف في تحقيق أهدافها لإقامة (إسرائيل كبرى) التي تمتد من النيل الى الفرات مستقبلاً والهدف الاستراتيجي الآخر ، هو أن تكون الدولة (الرائدة) والمتقدمة لحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة العربية ، من خلال التعاون مع الاستعمار الغربي والقوى المعادية للامة العربية ، ولهذا فهي حركة استعمارية . وهي أيضاً تعمل على دفع اليهود الى الهجرة لفلسطين وطرد الشعب العربي الفلسطيني ، ولذلك فالصهيونية توصف بأنها حركة استيطانية ، وتعمل الصهيونية على إذكاء روح التعالي لليهود على اعتبار أن اليهود (شعب الله المختار) وتفضيلهم على الشعوب الأخرى وعليه ، فهي ذات طبيعة عنصرية ، وتعمل أيضاً على تحقيق أهدافها الاستيطانية – الاستعمارية من خلال الإرهاب لتشريد الشعب الفلسطيني من جهة ودفع اليهود الى الهجرة الى فلسطين من جهة أخرى ، ولذا فأن سمة الصهيونية تتمثل بكونها حركة إرهابية [13] .

واستناداً الى ما ذكر ، فان الحركة الصهيونية تقوم على استراتيجية عنصرية استعمارية توسعية إرهابية امتداداً للاستراتيجية الإمبريالية [14] .

المطلب الثاني: اهمية العمل الدعائي السياسي في الحركة الصهيونية

اهتمت الحركة الصهيونية منذ بداياتها الأولى بالجانب الدعائي ، إذ وضع الحاخام (يهودا القالي) برنامجاً أطلق عليه (الخلاص الذاتي) والذي يتضمن الدعوة لعقد جمعية عامة كبرى وإيجاد صندوق قومي لشراء الأراضي وإقامة صندوق لجباية الضرائب ، وفي عام 1843 وضع كتابه (الخلاص الثالث) الذي دعا فيه الى تشجيع الاستيطان في فلسطين واقترح أن يكون مجلس للحكماء ينظم اليهود عالمياً ومن هؤلاء العلماء سيظهر المسيح المنتظر.

ويعتبر كتاب (روما والقدس) الصادر عام 1862 للصهيوني (موسى هس) بمثابة مادة دعائية موجهة لليهود من جانب ، إذ يتكلم الكتاب عن الاضطهاد اليهودي من قبل الألمان وعن الطموح القومي اليهودي وحدد اليهودية وتفوقها على البشر [15] ، ومن جانب آخر توجه الكتاب نحو فرنسا ، إذ وصفها بـ (صديقتنا الحبيبة) التي سوف تعيد لليهود مكانتهم في التاريخ ، وان فرنسا سوف تساعدهم على تأسيس مستعمرات تمتد من السويس حتى القدس ومن ضفاف نهر الأردن الى البحر المتوسط . ووجه (موسى هس) نداءات الى اليهود بهدف إقناعهم لما تخطط له الصهيونية ، فيقول : " سنكون مركز اتصال عظيم بين القارات الثلاث لسوف تكونون حملة الحضارة الى شعوب لا تعرفونها وستكونون دليلهم في العلوم الأوربية التي ساهم أجدادكم فيها كثيراً ولسوف تعودون الى فلسطين مستشفون من جميع أمراضكم نهائياً " [16] .

وأيقنت الحركة الصهيونية دور العمل الدعائي لتحقيق أهدافها استناداً الى التوجهات الدعائية للمفكرين الأوائل ، فوضعت نصب عينها أن برامجها السياسية مهما بلغت من قوة فهي لا تتمكن من تحقيق أهدافها من غير إسناد العمل الدعائي ، وعليه اتخذ الإطار التنظيمي الذي نتج عن المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية في مدينة بال السويسرية عام 1897 ، والذي تركز في خمس هيئات من أبرزها مكتب التوجيه المركزي الذي ربطته الحركة الصهيونية برئيس المنظمة الصهيونية العالمية وبشكل مباشر ، إذ سعى العمل الدعائي آنذاك الى

1- تحسين صورة اليهودي السيئة خصوصاً في أوروبا .

2- كسب عطف الآخرين بالشكل الذي يتناسب مع أغراضهم وبشتى الوسائل .

3- تشكيك الآخرين بمعتقداتهم القديمة أو الحديثة خدمة للمخططات الصهيونية [17] .

واهتمت الحركة الصهيونية بأسلوب التعامل النفسي في العمل الدعائي كمرتكز أساسي للوصول الى أهداف الحركة الصهيونية التي أرسى المؤتمر الأول قواعد تنفيذها ، فالعمل الدعائي اتجه الى مراكز صنع القرار في المجتمعات الأوربية اكثر من اتجاهه الى المجتمع الجماهيري بهدف خلق التأييد للتوجهات الصهيونية ، واتبعت الصهيونية عدة أساليب وضيعة كاستغلال النساء الجميلات أو الرشوة وغيرها من الأساليب ، بمعنى اعتمادها على العلاقات العامة ، اكثر من اعتمادها على الاتصال الفكري ، فالعمل الدعائي آنذاك لم يهتم بموضوع تشويه الطابع القومي العربي بسبب ظروف وطبيعة التحرك الدعائي الصهيوني ليس لأنها تريد ذلك [18] .

ومن ابرز الجوانب التي تمحور عليها العمل الدعائي المنظم من قبل الحركة الصهيونية لنشر الأفكار الصهيونية هي مسألة عدم اندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية تحت ذريعة العداء للسامية من قبل تلك المجتمعات غير اليهودية (اللاسامية) ، فزعماء الصهيونية يرون أن هذا العداء هو الأساس في خلق (دولة اليهود) ، وهذا ما ورد على لسان (هرتزل) قائلا:(إن أعداء اليهود اللاساميين وهم الذين جعلونا شعباً واحداً) ، كذلك ركزت الدعاية الصهيونية على ضرورة إبقاء اليهود في حالة عزلة عن مجتمعاتهم الأصلية منطوين على أنفسهم يعيشون تحت ضغط العداء للسامية يمتلكهم الشعور بالاضطهاد وبالتالي سوف يكونون فريسة سهلة الوقوع بين أنياب الدعاية الصهيونية لتحقيق مآربها[19] .

ويلعب العمل الدعائي دوراً مهماً في تحقيق الأغراض الصهيونية ، خصوصاً في مجال توظيف الدين كأسلوب لإثارة واستمالة عواطف اليهود ، فالدعاية تركز على أن اليهود(شعب الله المختار)*** ، حسب ما ورد في نسخة التوراة –

المحرفة – إذ جاء في سفر التكوين (الإصحاح 15 – الآية 18) : " في ذلك اليوم قطع الربّ مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً : لذلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر الى النهر الكبير الفرات " .

فعلى أساس هذه المقولة التوراتية اعتبر اليهود أنفسهم (قومية) نزلت من السماء بناءً على تعاليم الربّ ، وعليه ضرورة احترام تلك التعاليم ، وأن ذلك بمثابة (دعماً إلهياً) يعطيهم الحقّ في سلب أرض فلسطين ونهب خيراتها وطرد سكانها [20] .

واستناداً الى ما تقدم ، نرى أن استراتيجية العمل الدعائي التي توجهت نحو يهود العالم كانت تهدف قبل قيام " إسرائيل " الى تثقيفهم بالأهداف الصهيونية وإعدادهم نفسياً للهجرة الى فلسطين تحقيقاً (للنبوءة) الدينية لإقامة (دولة يهودية) وإنقاذاً لهم من (لعنة اللاسامية) .

أما بعد قيام الكيان الصهيوني استمر العمل الدعائي وفق تلك الاستراتيجية وأضيف لها منجزات " إسرائيل " وتصويرها على أنها (الملجأ الوحيد) ليهود العالم من (الاضطهاد المحتوم) فيما لو استمروا بالعيش خارج " إسرائيل " . وعندما أدركت الصهيونية أن ذلك لم يكن كافياً لضمان استمرار الهجرة بدليل تواجد اليهود في العالم – لا يشعرون بالاضطهاد – لذلك بدأت " إسرائيل " تخاف اندماج هؤلاء في مجتمعاتهم الأصلية ، فبدأت الدعاية الصهيونية تتوجه نحو ممارسة (الاندماج اليهودي) ، بالإضافة الى إن العمل الدعائي الصهيوني سعى لتحقيق :

1- العمل على استمرار الهجرة اليهودية الى الكيان الصهيوني .

2- العمل على ضمان ولاء اليهود في العالم لضمان استمرار دعمهم المادي والمعنوي [21] .

المبحث الثاني : مراحل تطور العمل الدعائي السياسي وادواته التكتيكية

المطلب الاول: مراحل تطور العمل الدعائي السياسي للحركة الصهيونية

وفيما يخص تطور الدعاية الصهيونية ، نجد أن استراتيجية الدعاية الصهيونية في أي مرحلة تجتازها ، تمثل الوجه المعلن او المكشوف من الإستراتيجية السياسية التي تعتبر طور من أطوار الاستراتيجية العليا للحركة الصهيونية ، يمكن أن نتابع مراحل تطورها كالآتي [22] :

أ. المرحلة الأولى : (وتتمثل بانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 حتى صدور وعد بلفور 1917)

تمكّن المؤتمر من وضع قاعدة دعائية بيّنها (هرتزل) في قوله : " كل ما يهمني هو أن تتكلم حتى لو تكلمت ضد الصهيونية " . كذلك يقول : " الصياح هو كل شيء ، حقاً أن للصوت العالي شأناً كبيراً وليس تاريخ للبشر سوى قعقعة السلاح وجعجعة الرأي الزاحف عليكم أن تصيحوا أو تصرخوا " [23] . فكانت هاتان المقولتين بمثابة المبدأ الدعائي الذي انتهجته الدعاية الصهيونية لإثارة المشكلة اليهودية في العالم والتحرك بمقتضاها سياسياً .

وشهدت هذه المرحلة توجه الدعاية نحو مراكز القوى السياسية بهدف الحصول على شرعية التواجد في فلسطين ، كذلك ركزت على (لغة المصالح) بهدف خلق (الإقناع) لدى مراكز القوى لتقبل تلك الشرعية ، إذ عرض (هرتزل) على ألمانيا وعداً يقضي بموجبه جعل فلسطين تحت الحماية الألمانية ، سيما وان ألمانيا تتطلع بسياستها نحو الشرق ، ولوحت الدعاية الصهيونية لألمانيا أن تجعل فلسطين اليهودية مرتكزاً لنشر الثقافة الألمانية في الشرق، وأنها تفضل

ألمانيا على بريطانيا وفرنسا وتحارب الأفكار الاشتراكية ، فالدعاية الصهيونية تهدف من وراء هذه الحجج كسب تأييد الإمبراطورية الألمانية لحل المسألة اليهودية [24] .

وفي عام 1901 توجهت الدعاية الصهيونية نحو السلطان العثماني تحت أسلوب المساعدات المالية لتسديد الديون الخارجية مقابل السماح لليهود باستيطان فلسطين [25] .

وإن هذه الفترة شهدت توجهات الدعاية الصهيونية للتأكيد على (حقّ) اليهود في إقامة (دولة) لهم في فلسطين وتشجيع الهجرة إليها ، فأوحت الصهيونية الى الكتاب والشعراء*** * ، فبدءوا يمجدون الهجرة الى فلسطين ، ويشيعون روح اليأس في الاستقرار خارجها ، وفي المؤتمر الذي عقد عام 1913 ، أوصى المؤتمر بإيقاظ الوعي القومي بين اليهود [26] .

واستناداً الى ذلك فإن الدعاية الصهيونية سعت الى تحقيق عدة أهداف :

1- إيقاظ الوعي القومي بين يهود العالم .

2- تنظيم العناصر اليهودية وتوثيق الروابط بينها بإنشاء المؤسسات المحلية والدولية .

3- السعي لدى الحكومات المختلفة للعطف على أماني اليهود [27] .

وعلى هذا الأساس فان الاستراتيجية الدعائية في هذه المرحلة تتمثل في محاولة إثارة المشكلة وطرحها على الساسة كجزء من تحقيق أحد الأهداف الستراتيجية لمرحلة لاحقة [28] .

ب. المرحلة الثانية : (من صدور وعد بلفور حتى إعلان الكيان الصهيوني عام 1948)

استطاعت جهود الحركة الصهيونية ودعايتها الذكية أن تحقق مكسباً كبيراً ، وذلك بالحصول على وعد بلفور عام 1917 ، والذي يضمن إنشاء (وطن قومي لليهود) ، مما يخدم الإستراتيجية الصهيونية من جهة ، ويؤمن المصالح السياسية والاقتصادية لبريطانيا من جهة أخرى [29] .

إن نجاح الدعاية الصهيونية فيما يخص هذا الوعد المشؤوم ، نلحظه من الحادثة التي وقعت في العشرينات من القرن العشرين ، فعندما طرح الوعد للتصويت عليه كانت الأغلبية في مجلس اللوردات ضده ، لكن في عام 1936 وأثناء مناقشة مصير فلسطين في نفس المجلس كانت الأغلبية ضد العرب ، ومن أسباب نجاح الدعاية الصهيونية في غرب أوربا في تلك الفترة تتمثل بالآتي [30] :

1- وجود خلفية تاريخية من المواقف المتميزة ضد العرب .

2- انسياب اليهود كقوة ضاغطة محلية – أقليات غير مندمجة – الى مراكز القوى الفكرية والإعلامية والاقتصادية .

3- استغلال الأقليات التي تربطها بالمجتمع اليهودي تقاليد تاريخية .

4- عدم وجود دعاية عربية مضادة .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، تحول مقر الحركة الصهيونية من بريطانيا الى الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشهد ضغطاً يهودياً خصوصاً في الجانب الاقتصادي ، إذ استطاعت الدعاية الصهيونية التأثير في مراكز القوى الأمريكية مما جعل (ترومان) – الرئيس الأمريكي آنذاك – يوافق على السماح لـ (100000) مهاجر أن يهاجروا الى فلسطين [31] . واعتبر أن قراره هذا هو الأساس الذي سوف تعتمد عليه سياسته الرسمية ، فقد عملت أمريكيا على تهجير ألفي شخص أسبوعياً أثناء الحرب العالمية الثانية [32] ، والتي لعبت فيها الدعاية الصهيونية دوراً بارزاً في استغلال الاضطهاد النازي لليهود لدفع اليهود الى الهجرة تحت ذريعة تحقيق الأمان والتخلص من ذلك الاضطهاد [33] .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، دخلت الدعاية الصهيونية مرحلة جديدة عندما وجه المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون في كانون الأول 1946 نداءً دعا فيه الأمم المتحدة وجميع دول العالم الى تأييد اليهود في مساعيه لإنشاء دولة لهم في فلسطين وقبوله في عضوية الأسرة الدولية [34] .

وعليه فان اتجاهات الدعاية الصهيونية خلال هذه الفترة ، والتي تمثل المرتكز الأساسي لتهيئة الأجواء الدولية والمحلية تتخلص بالآتي :

1- جلب أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود الى فلسطين وتأمين استيطانهم.

2- التصدي لمقاومة الشعب الفلسطيني .

3- تأمين الحصول على المزيد من الدعم الدولي [35] .

إن المرحلتين السابقتين على ولادة الكيان الصهيوني، عملت فيهما الدعاية الصهيونية على :

1- استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين .

2- ضمان ولاء الشتات واستمرار دعمهم المادي .

3- كسب الأنصار من اليهود ومن غيرهم والموالين لهم .

4- التركيز على كسب عطف مراكز صنع القرار في أمريكيا وأوربا، وذلك بهدف الحصول على الشرعية الدولية وتأسيس كيانهم المغتصب عام 1948 مما يعني تحول أحلامهم الى حقيقة [36] !! .

ج. المرحلة الثالثة : (وتبدأ من إعلان الكيان الصهيوني عام 1948 حتى حرب حزيران 1967)

بعد أن تحولت الأحلام الصهيونية الى حقيقة ، إثر الإعلان الرسمي للكيان الصهيوني " إسرائيل " في 15 / 5 / 1948 ، والاعتراف القانوني الذي ناله من العديد من الدول ، بدأت الدعاية الصهيونية تأخذ طابعاً رسمياً عبر مؤسساتها داخل " إسرائيل " المدعومة من قبل المؤسسات الدعائية الصهيونية خارج الكيان الصهيوني ، إذ يتم التنسيق بينهما اعتماداً على مقررات المؤتمرات الصهيونية لبلوغ الأهداف التي تنتهجا الستراتيجية السياسية الصهيونية . فالدعاية الصهيونية خلال هذه المرحلة تستحوذ الإعجاب " إسرائيل " من قبل العديد من دول العالم ، لاسيما الغربية .

وأخذت " إسرائيل " تتكلم باسم الأقليات اليهودية في جميع أنحاء العالم وحرصت على عدم مهاجمة العرب والتأكيد على نقاء العنصر اليهودي ، وان " إسرائيل " هي (حقيقة تاريخية) منذ أن وجدت الديانة اليهودية [37]

وعلى أثر انتهاء المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون في آب 1951 ، والذي حدد أهداف الصهيونية بتطلعها الى قيادة (شعب إسرائيل) وجمع شتات اليهود وتجميع قلوبهم حولها ، وتعبئة الرأي العام إزاء أهداف زعماء الصهيونية ، فالدعاية ركزت على :

1- التوجه عن مراكز القوى في الأحزاب الرأسمالية بهدف توجيهها خدمة لأهداف الصهيونية المرحلية والبعيدة المدى.

2- التغلغل في مختلف الجمعيات والمؤسسات والنقابات وأجهزة الإعلام والمخابرات وتكوين الكوادر السرية وتعبئتها لخدمة السياسة الخارجية والدعائية لـ " إسرائيل " باعتبارها الوليد الجديد للحركة الصهيونية العالمية.

3- التأكيد على أهمية الكيان المحتل بالنسبة للاحتكارات الاستعمارية في الشرق الأوسط .

4- إبراز الموقف اللاإنساني للعرب ضد الوجود الاسرائيلي والإساءة الى الأنظمة الثورية ، وإظهار الشعب العربي بمظهر التخلف ، فقد كان وراء هذه الدعاية الكاذبة التي تسعى الى تشويه الحقائق حلف الأطلنطي وسياسة أمريكيا المعادية للعرب التي تحاول إيقاف عجلة التاريخ وتعطيل حركة النمو الاشتراكية في الوطن العربي [38].

وقبيل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، بدأت الدعاية الصهيونية وعلى لسان المسؤولين تتحدث عن (إسرائيل الكبرى) ، ففي نوفمبر 1955 ، وجه (بن غوريون) خطاباً شديد اللهجة ، يدعو فيه مصر والأردن مغادرة قطاع غزة والضفة الغربية ، وعندما وقع العدوان في 29 أكتوبر / 1956 ، ركزت الدعاية على أن مصر أعلنت الحرب على " إسرائيل " وبريطانيا وفرنسا ، بطريق الدعاية وسياسة المدفع ، ومن خلال تسلل الجماعات الفدائية ، وان جمال عبد الناصر استولى على قناة السويس مما أدى الى حرمان السفن " الإسرائيلية " من (حقها) في الملاحة ، وان تصريحاته العدوانية العلنية (سنرمي إسرائيل في البحر) ، هو الذي يسعى لإقامة إمبراطورية عربية تمتد من آسيا وأفريقيا ، وتشمل الدول الإسلامية مما يهدد المصالح الغربية [39].

وبعد العدوان الثلاثي على مصر ، بدأت الدعاية الصهيونية تركز على مسألة هزيمة الجيش المصري في سيناء واضطهاد مصر لليهود ، ومحاولة مصر السيطرة على العالم العربي ، وعملها على قلب نظم الحكم الملكي الى نظم جمهوري ، وان مصر تنشر النازية في منطقة الشرق الأوسط كالحركة الهتلرية تماماً ، إذ سعت الدعاية من وراء ذلك الى تشويه صورة مصر أمام الرأي العام العالمي ، بالإضافة الى ذلك قامت طبول الدعاية الصهيونية تدق نغمة أن " إسرائيل " هي المعتدى عليها ، لتحويل أنظار الرأي العام ، كما ظهرت العديد من الكتب التي ترسّخ أهداف الصهيونية ، خصوصاً (الحق الإسرائيلي) للمرور بقناة السويس [40].

ولكي نفهم حقيقة التطور الذي طرأ على الدعاية الصهيونية خلال هذه الفترة ، لابد من المقارنة بين الدعاية الصهيونية خلال عامي (1954 – 1955) ، والتي تمثل الفترة السابقة على تأميم قناة السويس ، وحدوث العدوان على مصر بين عامي (1956– 1967)، وهي الفترة اللاحقة على الحادثتين المهمتين ، فخلال الفترة الأولى عملت الدعاية على تهيئة الرأي العام العالمي تمهيداً لتقبل العدوان على مصر ، إذ برزت خلال هذه الفترة بعض الأحداث مثل بروز حركات التحرر في مصر والثورة الجزائرية والدعم المصري لها ، ثم تأميم قناة السويس الذي جعل دول أوربا بما فيها بريطانيا وفرنسا تشعر بمدى تبعية اقتصادها للوطن العربي . وإذا انتقلنا الى الدعاية الصهيونية أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ، لوجدنا وضوح أهداف الدعاية ، إذ أنها ارتفعت الى القمة من خلال عدة مسالك ، فهي تسعى الى بثّ روح الإعجاب بـ " إسرائيل " ، مقابل تشويه الطابع القومي العربي ، من خلال استغلالها لموضوع انسحاب

الجيش المصري من سيناء أثناء العدوان ، فصورت الدعاية ذلك الانسحاب على أنه هزيمة منكرة ، شوهت به صورة الواقع العربي المصري ، كما ركزت الدعاية الصهيونية على أن المشكلة لم تعد في يدها أو يد مصر ، وإنما في يد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، مما يعني إعطاء مشكلة الوجود الإسرائيلي بعداً عالمياً ، وبالتالي تحقيق هدفين ، الأول : زحزحة أمريكيا لكي تتخذ موقفاً مناهضاً للسياسة السوفيتية ، بالشكل الذي يتناسب مع مصالح الكيان الصهيوني ، والثاني : جعل الزعماء العرب – يتوهمون – بأن أيّ استعدادات ذاتية لا نفع منها ، ثم تصل الدعاية الى هدف استراتيجي آخر ، وهو فصل القضية الفلسطينية عن الوجود الإسرائيلي ، فالقضية محلية ومستمرة ، ولا يمكن حلها إلاّ في الأمد الطويل مما يعني تمييع القضية ، أما الوجود الإسرائيلي فهو مسألة مؤقتة وعالمية ، فهذه المشكلة التي روجت لها دعايتهم تمثل العلاقة بين الشرق والغرب [41] .

وفي بداية الستينات من هذه المرحلة ، شهدت نجاح الثورة الجزائرية ، وتحسن العلاقات العربية - الفرنسية ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بتدعيم قوتها العسكرية ، عمدت الدعاية الصهيونية الى ترديد نغمة اختلال القوى في المنطقة ، وأن اقتصادها لا يمكنه مجاراة نفقات التسلح . واتهمت الجمهورية العربية المتحدة بأنها تتبع سياسة لمصلحة الاتحاد السوفيتي (حينها) ، وبالتالي فإنها تفتح الباب أمام الشيوعية للتسلل الى الشرق الأوسط ، والمبالغة في وصف قوة الجمهورية العربية المتحدة ، ومحاولتها في السيطرة على العالم العربي ، كذلك توجهت الدعاية الصهيونية الى الولايات المتحدة بهدف الضغط عليها بالشكل الذي يخدم المصالح الإستراتيجية الصهيونية [42] .

إن مسألة الاضطهاد اليهودي لم تغب عن توجهات الدعاية الصهيونية كما هو الحال قبل إنشاء الكيان الصهيوني ، إذ صورت الدعاية " إسرائيل " هي الملجأ الوحيد لتخليص اليهود من كل معاناتهم وعليه اتجهت نحو محاربة الاندماج اليهودي في مجتمعاتهم الأصلية بهدف دفع المزيد من الهجرة نحو فلسطين ، إذ أكد (بن غوريون) : " بأن اليهودي لا تكتمل هويته إلاّ بالهجرة الى إسرائيل وأن اليهودي هو الحليف المخلص لإسرائيل " .

وبدأت الدعاية الصهيونية تصور نفسها أمام أوربا وأمريكا ، بأنها امتداد لشعوب أوروبا ، كما أن " إسرائيل " وحدها القادرة على تحويل الأراضي القاحلة الى جنان [43] .

وقبيل حرب حزيران 1967 ، بدأت الدعاية الصهيونية تعمل على كسب الرأي العام العالمي ، من خلال التأكيد على (إسرائيل المسكينة) ، وركزت على مسألة إنقاذ " إسرائيل " الصغيرة وشعبها المسكين [44] .

وأثناء حرب حزيران 1967 ، أظهرت " إسرائيل " من خلال أدواتها الدعائية ، بأن الحرب قد قضت عليهم من قبل العرب ، وإنها تحارب من اجل السلام ، بهدف خلق القناعة لدى اليهود بأنها تدافع عن نفسها ، ولا سبيل لديهم سوى حمل السلاح دفاعاً عن النفس [45] .

إن هذه المرحلة التي امتدت منذ إعلان " إسرائيل " عام 1948 حتى انتصارها عام 1967 ، سعت الدعاية الصهيونية من خلال اتباع سياسات مخططة وهادفة تتناسب وطبيعة الأحداث التي تفرض نفسها لتحقيق هدفاً استراتيجياً يتناسب مع طبيعة المرحلة ألا وهو (تنظيف الطابع القومي اليهودي) ، وتشويه الطابع القومي العربي لدى اليهود ، والرأي العام العالمي [46] . كما سعت الدعاية الصهيونية الى تأمين اعتراف المجتمع الدولي بشرعية الكيان الصهيوني ، وضمان تدفق المهاجرين الى فلسطين المحتلة [47] .

د. المرحلة الرابعة: (من عام 1967 – بعد الحرب – حتى عام 1973 قبل حرب تشرين)

إن نكسة حزيران أتاحت لـ " إسرائيل " محاور ومرتكزات واقعية ملموسة لهجمتها الدعائية ضد العرب ، خصوصاً في ظل العمق الاستراتيجي الذي تحقق لها بعد احتلال سيناء والضفة الغربية والجولان وغزة [48] .

وبعد قيام " إسرائيل " باحتلال أراضي جديدة ، عملت على إحداث جرح نفسي كبير في الذات العربية خصوصاً بعد أن توجهت الدعاية لتكريس مفاهيم القوة (الإسرائيلية التي لا تقهر) ، وواصلت إتباع (سياسة نشر اليأس والتهديد ضد الدول العربية من خلال إطلاق التصريحات المتواصلة بأنها لن تتخلى عن شبر واحد من المناطق التي احتلتها إلاّ بعد إبرام اتفاقية صلح والاعتراف بحدود آمنة) [49] .

ومن الجدير بالذكر أن الدعاية الصهيونية بدأت تتحدد بالسياسة الخارجية الاسرائيلية التي تبين السمات العامة للدعاية ، سيما في الفترة التي أعقبت حرب حزيران 1967 ، وذلك من خلال ثلاث اتجاهات ، لكل اتجاه أبعاده وصفاته .

وهذه الاتجاهات هي :

1- المضمون الدعائي للسياسة الخارجية اتجهت بشكل خاص الى اليهودي بصيغة دعوى لتعميق ايمانه بالارتباط بالعقيدة الصهيونية (اليهودية) من اجل تحقيق حلمهم في إنشاء (إسرائيل الكبرى) .

2- دعاية موجهة الى العرب (داخل إسرائيل) بشكل مباشر وأساليب مدروسة الهدف منها خلق التأييد والمساندة السياسية " إسرائيل " في المنطقة العربية .

3- التركيز في الدعاية والسياسة الخارجية على ربط مصالح المؤيدين لـ " إسرائيل " مباشرة ولهذا نرى أن الدعاية الصهيونية قد حققت الكثير في تنفيذ سياستها على الصعيد الداخلي والخارجي خصوصاً في ظل اعتمادها على وسائل دعائية متقدمة [50] .

وشهدت هذه الفترة قيام الصهيونية باستخدام أساليب شتى من الحرب النفسية ، في دعايتها ضد العرب ، بهدف بثّ روح اليأس ، وجعل العرب يفكرون أنه لا جدوى من قيامهم بشن حرب ضد " إسرائيل " ، سيما وان الدعاية الصهيونية بدأت تتكلم بلغة الدول الكبرى (استفزازية هجومية) ، وهذا ما نجده في تصريح الجنرال (موشي دايان) في تصريح له بعد حرب 1967 ، وبثته الإذاعة " الإسرائيلية " يؤكد فيه : " إننا في إسرائيل نعلم أنه من الصعب على العرب أن يتعلموا كيف يستخدمون طائراتهم ودباباتهم الجديدة ، كذلك الأجهزة الإلكترونية كما أن القيادة العربية المصرية لا تستطيع فهم واستيعاب الحرب المتحركة في الصحراء لأنها ما زالت تفكر بعقلية الحرب العالمية الثانية " . إن الغرض من هذه الدعاية التي جاءت على لسان قائد عسكري صهيوني إنما تمثل حرباً نفسياً ، ضد الجنود المصريين بهدف التشكيك بأنفسهم وبالتالي فقدانهم الثقة بقدرات الأمة العربية .

وبعد حرب حزيران 1967 ، أضافت الدعاية الصهيونية طروحات أخرى ، مثل أنها تحارب من أجل (السلام) ، وأنها تدافع عن مبادئ العالم الحرّ في منطقة يسيطر عليها النفوذ الشيوعي ، وأن وجود " إسرائيل " هو أمر واقع [51] .

ومع اقتراب حرب 1973 ، ركزت الدعاية الصهيونية على عدة محاور . ففي دراسة أجراها الدكتور مختار التهامي في تحليله لمضمون التعليقات السياسية التي قدمها التلفزيون الصهيوني باللغة العربية للفترة من 1 / 7 / 1972 – 31 /

10 / 1972 ، إذ ركزت على تشويه الطابع القومي العربي ، إضعاف العلاقات العربية الروسية ، فرضت وجهة النظر " الإسرائيلية " في عملية السلام على اعتبار أنها (دولة) منتصرة ومتفوقة عسكرياً على العرب وأن " إسرائيل " تمثل أمراً واقعاً على العرب . فالدعاية الصهيونية تهدف من وراء ذلك تحطيم معنويات الشعب العربي والتشكيك بإمكانياته وقدراته على تحطيم الخصم [52] .

وسعت الدعاية الصهيونية خلال هذه المرحلة الى تحقيق هدفاً استراتيجياً يتمثل بتمجيد الطابع القومي لليهود وتجسيد (التفوق) اليهودي الصهيوني وتأكيد نجاح العسكرية الصهيونية وأسطورة (الجيش الذي لا يقهر) [53] ويعود نجاح السياسة الدعائية لـ " إسرائيل " لتحقيق تلك الأهداف الى عدة أسباب وهي: [54] :

1- وجود خلفية تاريخية من المواقف العربية السابقة والتي كانت تتسم في أغلب الأحيان بالارتجال والتهديد لـ " إسرائيل " بالإبادة والقتل .

2- استغلال " إسرائيل " لمشاعر الأقليات التي تربطها بالمجتمع اليهودي روابط قديمة .

3- سيطرة رأس المال اليهودي – قوة ضاغطة – على المجتمعات الخارجية .

4- وجود سياسة دعائية مخططة ومدروسة من قبل وزارة الخارجية الاسرائيلية مبنية على أسس علمية لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى .

5- معرفة الدعاية الصهيونية لخلفية الخصم ، كذلك الشعوب الموجهة إليهم دعايتهم .

6- عدم وجود مخطط إعلامي وسياسي عربي يتناسب مع دهاء الدعاية الصهيونية .

هـ . المرحلة الخامسة : (من حرب 1973 – اتفاقية كامب ديفيد 1979 الى غزو لبنان 1982)

من بين النتائج التي أفرزتها حرب تشرين 1973 ، زعزعة الثقة بالذات اليهودية خصوصاً داخل الكيان الصهيوني " إسرائيل " . وقد عبر هنري فورد عن ذلك بقوله : " إن إسرائيل صعقت بالمفاجأة في حرب (يوم الغفران) ، وأربك رضاها الذاتي " [55] .

وإن حرب 1973 ، أفرزت عدة حقائق جديدة ، في مقدمتها تلك الصفعة التي وجهت الى " إسرائيل " وجعلتها تتقهقر ، خصوصاً بعد عبور القوات المصرية لقناة السويس وتحطيم الخطوط الدفاعية الإسرائيلية ، والتقدم في سيناء وتكبيد " إسرائيل " خسائر فادحة ، سواء في الجبهة المصرية أو السورية ، ومن أهم الحقائق هنا ، هي تحطيم صورة " جيش إسرائيل الذي لا يقهر " ، وفشل نظرية الأمن " الإسرائيلي " ، مما انعكس على اتجاهات الدعاية الصهيونية وأهدافها ، بالشكل الذي يتناسب مع الأحداث الجارية التي جعلت " إسرائيل " تعلن التعبئة في شتى مجالات الحياة [56] .

واتجهت دعايتهم الى التقليل من أهمية الدفاعات الصناعية ، خصوصاً خط بارليف ، وبدأ الحديث عن ثغرة الدفرسوار ، وتعطيها حجماً مبالغاً فيه ، فهذا لم يقلل من شأن الصدمة التي جعلت " إسرائيل " تتخبط يساراً ويميناً في ضوء الخلافات التي دبت بين قيادتها التي تبادلت اللوم بين أفرادها [57] . بل أن اللوم الذي توجهت به الدعاية الصهيونية أخذ بالخروج الى دول أوربا الغربية خصوصاً بريطانيا بسبب حضرها إرسال السلاح الى المنطقة

أثناء اندلاع الحرب ، كذلك بدأ لوم الدعاية الصهيونية يتسلل الى فرنسا لأنها أعطت ليبيا طائرات ميراج ، والتي استخدمها العرب في تلك الحرب ، كذلك هاجمت الدعاية الصهيونية اليابان التي اعتبرتها منحازةً للعرب ، خصوصاً أثناء ما يسمى بـ (أزمة الطاقة) ، كذلك أرجعت مسألة قطع علاقات الدول الأفريقية معها الى دور العرب الضاغط على تلك الدول . إن الدعاية الصهيونية استهدفت من وراء ذلك تحريك الولايات المتحدة لتزجها في أتون الأحداث خدمة لمصالح الكيان الصهيوني [58].

ومن المسالك التي سارت بها الدعاية الصهيونية ، بعد حرب 1973 ، لتبرير مسألة الانتصار العربي ، هو التأكيد على أن " إسرائيل " لم ترد البدء بحرب وقائية ، وأن بإمكانها ضرب القوات المصرية أثناء تقدمها في سيناء ، وان المحافظة على الحياة العادية في أيام السلام داخل " إسرائيل " لا يسمح بالاحتفاظ بعدد كبير من الجنود على خط الجبهة البعيدة . إن التأكيد على هذه التبريرات ، إنما الغرض منه كسب الرأي العام وخصوصاً اليهودي على أساس أن " إسرائيل " لا زالت قوية وان جيشها قادر على النصر في أي معركة [59] .

ومن بين التوجهات التي اعتمدتها الدعاية الصهيونية بعد حرب 1973 ، والتي تمثل جزءً من استراتيجيتها لمرحلة بعيدة المدى ، بالشكل الذي يتناسب مع مخططاتها ، يمكن تلخيصها :

1- التركيز على دور السلاح السوفيتي ودور الطيارين الكوريين لغرض التشكيك بالانتصار العسكري العربي .

2- التلويح بان العرب يبتزون العالم من خلال ورقة النفط .

3- إبراز مصر على أنها ضعيفة ولا يمكنها مواجهة التحدي .

4- تشويه العمل الفدائي .

5- إثارة الخلافات العربية .

6- إظهار " إسرائيل " أمام العالم على أنها الوحيدة القادرة على حل مشاكل المنطقة [60] .

7- التلويح باستخدام السلاح النووي [61] .

ومع مرور الوقت ، وبفضل الجهود المركزة للدعاية الصهيونية ، نرى في دراسة تحليلية لعينة من البرامج الاختبارية والسياسية المقدمة من إذاعة " إسرائيل " ، في آب 1976 ، تتمثل بعدة اتجاهات [62] :

- تشويه موقف بعض الدول العربية واتهامها بالدكتاتورية والإرهاب .

- تغذية الخلافات بين الأنظمة العربية ، من خلال التركيز على تناقض وجهات النظر العربية المطروحة والتأكيد على أن هذه الاختلافات مستمرة بشكل دائمي ولا يمكن حلها .

- إضعاف ثقة المواطن العربي بنفسه وإضعاف ثقة الأمة العربية بقدراتها .

- تشويه العمل الفدائي واتهامه بالإرهاب – إثارة بعض الحكومات العربية ضد الفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية تحت ذرائع مختلفة كذلك إثارة الحومات العربية ضد الاتحاد السوفيتي(حينها) وبعض الدول الاشتراكية

- إظهار قوة " إسرائيل" وخلق الإعجاب بها.

وإزاء ما تقدم ، نجد أن الدعاية الصهيونية بعد الهزيمة التي منيت بها في حرب 1973 ، بدأت تضع المبررات وتسلك عدة اتجاهات لتمويل عوامل الضعف والهزيمة الى مرتكزات (إيجابية) خدمة لأهدافها المرحلية والتي هي جزء من أهدافها الاستراتيجية لمرحلة لاحقة [63] .

وبعد اتفاقية كامب ديفيد ، والتي تمثل انعطافاً كبيراً في مسيرة القضية الفلسطينية ، إذ أحدثت هذه الاتفاقية انعطافاً في مسيرة الصراع العربي الصهيوني ، إذ تمّ لأول مرة اعتراف دولة عربية بـ " إسرائيل " كدولة ، وعلى أثر ذلك توفرت للدعاية الصهيونية مجالات جديدة ، يمكن التحرك فيها ، لاسيما وان خروج مصر من الصراع يمثل حلم من أحلام الاستراتيجية الصهيونية [64] .

فقد نصت المعاهدة على إنهاء حالة الحرب بين مصر و " إسرائيل " ، وإقامة علاقات طبيعية بينهما سواء الدبلوماسية (تبادل السفراء) ، أو علاقات اقتصادية (السماح بمرور السفن في قناة السويس) ، بالإضافة الى الأعمال المشتركة في ميادين البحوث العلمية والسياحية . ويعتبر البند السادس (التزامات مصر لإسرائيل لها الأولوية على التزاماتها مع الدول العربية) مادة دعائية تلوح بها الدعاية في ضوء أي جهود مشتركة بين مصر والدول العربية على أساس أنه إخلال بالمعاهدة ويمس أمن الكيان الصهيوني [65] .

وأعطت بنود المعاهدة حيزاً كبيراً للدعاية الصهيونية للتحرك وبالشكل الذي يخدم الاستراتيجية الصهيونية ، فالدعاية وجدت في مصر الباب للتسلل ثقافياً واقتصادياً على نطاق الساحة العربية . بالإضافة الى ذلك ، فان المعاهدة تمثل مركزاً أساسياً للدعاية الصهيونية للتلويح بأنها امتداد للحضارة الغربية ، وإن " إسرائيل " حامية للمصالح الأمريكية بهدف كسب الرأي العام وخصوصاً الأمريكي [66] .

وعلى أساس هذه المعاهدة ، وما حققته من مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية ، بدأت الدعاية تتخذ اتجاهات متميزة ، ففي دراسة لتحليل مضمون النشرات الإخبارية الناطقة باللغة العربية [67] ، والمقدمة من إذاعة الكيان الصهيوني خلال الفترة من 1979/4/5 حتى 15 / 5 / 1979 ، وبدأت ابرز الاتجاهات تتمحور في الآتي :

1- إظهار قوة "إسرائيل" وقدرتها على ضرب أي تحرك عربي .

2- إظهار "إسرائيل" بمظهر الدولة المحبة للسلام .

3- الإيحاء بان اتفاقية كامب ديفيد ذات مردود إيجابي بالنسبة لمصر والعرب بما فيهم الموجودين داخل "إسرائيل" .

4- التقليل من أهمية الدعم العربي لمصر والقول بإمكانية تعويضيه من خلال تعامل اقتصادي بين مصر وأمريكا وبعض الدول الأخرى .

5- التشكيك بالإجماع العربي حول اتفاقية كامب ديفيد والإيحاء بان دول عربية سوف تتوصل الى عقد اتفاقيات مع " إسرائيل " مماثلة لهذه الاتفاقية ، والإيحاء بان الأنظمة العربية هي التي ترفض الاتفاقية وليست الشعوب .

6- تشجيع اتجاهات التجزئة في الوطن العربي وتبرير العدوان " الإسرائيلي " المتكرر على الوطن العربي .

7- تحميل العرب مسؤولية أزمة الطاقة [68] .

ومع تقادم الزمن ، نجد أن الدعاية الصهيونية بدأت تتخذ المعاهدة ذريعة لتثبيت كيانها المغتصب والتبرير لأي عدوان تشنه ضد الفلسطينيين أو العرب ، ففي دراسة لتحليل مضمون البرامج الإخبارية والسياسية من التلفزيون الاسرائيلي للفترة من 7 – 17 / 9 / 1980 ، تبرز العديد من الاتجاهات التي تؤكد على عدوانية الكيان المغتصب ومحاولته التسلل الى الجسد العربي وأهمها [69] :

1- الإصرار على تنفيذ الصيغة " الإسرائيلية " المطروحة بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين

2- التأكيد على تمسك " إسرائيل " بالقدس كعاصمة أبدية .

3- اثارة الرأي العام حول موضوع حصول العراق على المفاعل النووي .

4- التنديد بالدول الاشتراكية وبعدم جدوى علاقات بعض الدول العربية بها .

5- اظهار الولايات المتحدة بمظهر الدولة ذات الكلمة النافذة في المنطقة وفي العالم .

6- اظهار الشعب المصري بمظهر المتحمس لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني [70] .

وبعد العدوان على لبنان في صيف 1982 ، تحججت الدعاية الصهيونية بمسألة قتل السفير الإسرائيلي في لندن كذريعة لتبرير عدوانها الهجومي على لبنان ، إذ اتهمت " إسرائيل " منظمة التحرير الفلسطينية بتدبير الحادث ، ثم راحت الدعاية الصهيونية تروج لما يسمى : (أسطورة الأمن) و (السلام في الجليل) ، وذلك بهدف إقامة (هامش أمني يمتد بعمق أربعين كيلو متر من الحدود) . فالترويج لهذه الادعاءات إنما الغرض منها هو تحقيق الخطة الصهيونية على الأمد البعيد (إسرائيل الكبرى) على أساس أن لبنان جزءً لا يتجزأ من

(إسرائيل الكبرى) .

فالدعاية الصهيونية ترتكز على كل موقف كأساس للسير نحو تحقيق حلمهم ، فنرى الإرهابي (آريل شارون) يصرح لصحيفة أوروبا – ميلانو في 28 أغسطس 1982 (لم ننجز بعد غير جزء يسير من عملنا) ، إذ بدأت دعاية كيانهم العدواني تطبق حرفياً ما ورد في سفر يشوع : " كل موضع تدوسه بطون اقدامكم لكم اعطيته كما كلمت موسى. " [71] .

وبعد غزو الكيان الصهيوني للبنان ، أخذت الدعاية الصهيونية تؤكد على عدة مسائل تبريراً لعدوانها من جهة ، وامتصاص نقمة الرأي العالمي وخصوصاً العربي وذلك بهدف إيجاد أرضية لتمرير أهدافها التوسعية ،ومن أبرز هذه الاتجاهات :

1- إظهار الاهتمام الأمريكي بالقضية اللبنانية والفلسطينية .

2- الإصرار على إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان .

3- الادعاء بوجود موقف عربي يؤيد إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان .

4- إظهار التناقضات الفلسطينية واستعداء اللبنانيين ضد الفلسطينيين .

5- الادعاءات بأن " إسرائيل " تضرب أهداف عسكرية للمقاومة الفلسطينية وليس الأهداف المدنية [72].

أما بعد الغارة الإسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1985 ، فقد ركزت الدعاية الصهيونية على إظهار قوة الكيان الصهيوني ، وقدرته الفائقة في ضرب أي هدف في الوطن العربي ، مهما بَعُدَ عنه ، وإبراز فاعلية أداته العسكرية [73].

المطلب الثاني : ادوات العمل الدعائي السياسي للحركة الصهيونية

تعد الدعاية الصهيونية الوجه الآخر للحركة الصهيونية السياسية باعتبارها عنصراً مهماً في التخطيط السياسي للكيان الصهيوني التي يعتمد عليها في تنفيذ استراتيجيته ، ولذلك قام المخططون في " إسرائيل " لاسيما العاملون في مجال العمل الدعائي بتوظيف العديد من الوسائل وتجنيدها كأدوات دعائية خدمة لأهدافهم السياسية وهذا ما يفسر عدم وجود وزارة إعلام ، أو دعاية مستقلة في الكيان الصهيوني [74]. وعليه سخرت الصهيونية وسائل الاتصال وجعلتها أدوات دعائية تخدم استراتيجيتها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ويمكن إبراز أهم تلك الوسائل بالآتي [75]:

1. الصحافة: عمدت الصهيونية الى توظيف هذه الوسيلة لإثارة الرأي العام وكسب الحلفاء مرتكزة على نصيحة الحاخام (واشوردن) عام 1869 : " إذا كان الذهب هو قوتنا الأولى للسيطرة على العالم فان الصحافة ينبغي أن تكون قوتنا الثانية " [76]. ولذلك امتدت أذرع الأخطبوط الصهيوني للسيطرة على الصحافة العالمية ، ففي أمريكا على سبيل المثال ، تسيطر الصهيونية على صحيفة الوشنطن بوست ، نيويورك تايمز ، الصن تايمز ، أما في بريطانيا ، تسيطر على التايمز دبلي اكسبريس ، الديلي ميل . أما في فرنسا فنرى أن مجلة الاكسبريس لوكايتديان من أكبر المجلات التي تسيطر عليها الدعاية الصهيونية [77].

وعلى سبيل المثال ، قامت الصهيونية بحكم سيطرتها على صحيفة نيويورك تايمز ، من خلال مالكها (آرثر سولزر) ، بتحويل هذه الصحيفة الى بوق دعائي يخدم أهداف الصهيونية ، والمتمثل بقيام الكيان الصهيوني والعمل على ترسيخ وجوده ، فبعد إنشاء الكيان الصهيوني بدأت وعلى صفحاتها الأولى إبراز أخباره وأوضاعه ، ودعت الى مساندته سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، إذ نشرت إعلان ينص على : " ليس المهم أن تكون يهودياً لكي تهتم بإنقاذ إسرائيل من الأخطار التي تواجهها وتواجه اليهود ، وان الدوافع الإنسانية تحتم على الأمريكان التبرع بالمزيد من الأموال لإنقاذ إسرائيل " [78].

تعتبر الصحافة في " إسرائيل " من أهم وسائل الدعاية الداخلية ، فهي تؤدي دوراً فعالاً في التوجيه ، سواء لمصلحة الصهيونية العالمية أو الحكومة " الإسرائيلية " ، وتعمل على التأثير في تثقيف السكان اليهود وبلورة مشاعرهم ومحاولة الربط بين فئاتهم وعناصرهم ، كذلك ربط المهاجرين بماضيهم [79]. ومن أهم الصحف الناطقة باللغة العبرية :صحيفة ها آرتس (الأرض) ، صحيفة معاريف (صلاة المساء) ، صحيفة دافار (الكلمة) ، وغيرها من الصحف التي تروج لسمومها بهدف كسب ولاء اليهود في الكيان الصهيوني [80].

2. الإذاعة والتلفزيون : تعتبر الإذاعة والتلفزيون من وسائل الاتصال المؤثرة في الرأي العام ، لما تمتلكه هاتين الوسيلتين من خصوصية ، لاسيما وأن الكثيرين يتعذر عليهم الحصول على الصحف ، مما يجعل مخططو الدعاية

يتوجهون إليهم من خلال الإذاعة والتلفزيون ، وهم يدركون أن هناك أعداداً كبيرة تسمعهم وتشاهدهم [81] . إن الكيان الصهيوني يوظف إذاعته التي تمثل هيئة تابعة لمكتب رئيس الوزراء لدفع معنويات السكان وتضخيم الخطر الذي يهددهم من قبل العرب وذلك بهدف تذليل الخلافات الداخلية من خلال توحيد الصفوف حول الحكومة الموجهة لهم ، وكذلك يستغل إذاعته لتوجيه السكان وتعريفهم بمركز " إسرائيل " وموقفها من الأحداث العالمية ، ومحاولة تكذيب المحطات المعادية والتعليق على كل ما يهم " إسرائيل " في علاقاتها الخارجية [82] .

أما بالنسبة للتلفزيون ، فان هذه الوسيلة شأنها شأن بقية الوسائل الأخرى كالصحافة والإذاعة والسينما ترتبط برأس المال ، لاسيما في البلاد الرأسمالية ، إذ أن أغلب محطات التلفزيون تكون أهلية [83] ، مما يسهل التسلل إليها من قبل اليهود والصهاينة ، فعلى سبيل المثال عرض تلفزيون ألمانيا الغربية ، وبقية تلفزيونات أوربا الغربية برامج وأفلام تصور جهود " إسرائيل " لتعديل الصحارى الى أراضي خصبة ، وتحويل المياه المالحة الى عذبة ، وجهودها في الميدان الذري السلمي ، وكذلك تمّ عرض برامج وأفلام سياحية تبين الآثار اليهودية ، إذ تهدف الدعاية الصهيونية من وراء ذلك الإيحاء للعالم أن " إسرائيل " تتفوق على العرب وهي امتداد للحضارة الغربية [84] .

3. السينما والمسرح :أدركت الحركة الصهيونية منذ مؤتمرها الأول عام 1897 الدور الدعائي الخطير الذي يمكن أن تلعبه السينما ، فأكدت على ضرورة استعمال هذه الوسيلة الدعائية كطريق لنقل الفكر الصهيوني الى اليهود وشعوب أوربا ، وتطويرها مع الوقت ، وحسب الحاجة الضرورية المناسبة للاهداف الصهيونية [85] .

ويمكن أن تبرز هنا بعض الأمثلة من الأفلام التي أنتجتها الصهيونية ، وتحمل أهدافاً وأغراضاً سياسية تتمثل في محاولة دفع اليهود الى الهجرة الى فلسطين تحت ذريعة الخلاص من الاضطهاد النازي ، إذ يعتبر فيلم " إسرائيل " الذي أنتج عام 1919 ، أحد الأفلام الدعائية الذي يؤكد على (ضرورة) ميلاد " إسرائيل " ،إشارة للتأكيد على تطبيق (الوعد الإلهي) [86]

وبعد إنشاء " إسرائيل " ، عمدت الدعاية الصهيونية الى إنتاج أفلام ذات أسلوب دعائي بعيد المدى ، يدعو فيه اليهود الى الوحدة والتمسك بـ (أرض الميعاد) . كذلك العمل على تشويه صورة العرب على أنهم (إرهابيون) ويحاولون إبادة اليهود . إن هذا التصوير الدعائي نجده في فيلم (الصليب السابع) الذي انتج بعد ولادة " إسرائيل " مباشرة [87] .

أما على صعيد المسرح ، فان هذه الوسيلة لها مكانة خاصة في تعاليم حكماء صهيون وبروتوكولاتهم لأنهم يرون أن المسرح يمثل دعاية رئيسة لعملية تكييف الرأي العام واستدراجه بالشكل الذي يخدم مخططاتهم [88] . وعليه تستغل الحكومة الإسرائيلية هذه الوسيلة الدعائية لرفع الروح المعنوية بين سكانها أو لمحاربة تقاليد وعادات لا تنسجم مع مصالحها وأمنها ، فالمسرح يتجاوب دائماً مع الأحداث لذلك فهو أداة قومية لمعالجة المشاكل الاجتماعية خصوصاً مشكلة تعدد الجنسيات داخل " إسرائيل " واختلاف العادات والتقاليد ، لذلك تعمل الحكومة " الإسرائيلية " على توظيف هذه الوسيلة من أجل (إقناع) السكان بأنهم (شعب واحد) يعيشون من اجل هدف واحد ، ولذلك نشأت العديد من المسارح داخل الكيان الصهيوني تعمل في هذا الاتجاه [89] .

4. الاتصال الشخصي :تمتد الدعاية الصهيونية الى كل أنواع وسائل الاتصال الشخصي بهدف كسب أكبر عدد ممكن من الأنصار من خلال التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الجهات التي تتصل بهم ، ويمكن إبراز تلك الوسائل بالآتي [90] :

أ. الدعوات والزيارات .

ب. المؤتمرات والمهرجانات .

ج. السياحة والمعارض .

د. تبادل الخبرات والمنح الدراسية .

5. المؤسسات الحكومية :وهذه تعمل بشكل منظم ومنسق خدمة للاستراتيجية الدعائية الصهيونية والتي تمثل مرتكز رئيسي لميدان الدعاية الصهيونية ، ومن أبرزها :

أ. وزارة الخارجية : تمثل هذه المؤسسة جهاز دعائي فعال لتثبيت الوجود الإسرائيلي في الخارج وعلى كافة المستويات من خلال سياسة كسب الأنصار لضمان بقاء واستمرار " إسرائيل " في الداخل ، فدعايتها تركز على الرأي العام لتحويله من موقف المتعاطف الى الشعور بضرورة استمرار " إسرائيل " لأغراض السلام والرفاه والأمن في العالم [91] .

ب. وزارة الحرب : تضع وزارة الحرب " الإسرائيلية " تحت سلطتها (إدارة التعاون والعلاقات الخارجية) ، وذلك بهدف نشر تأثير الايدولوجية الصهيونية والسياسية في الخارج [92] . وتعمل هذه الإدارة على إصدار مجلة أسبوعية (باماحانيا) ، والتي يزيد إصدارها عن (300.000) نسخة ، وتعمل على بعث الخبراء " الإسرائيليين " لإدخال الأنظمة شبة العسكرية في الدول التي تطلب المساعدة ، فكل هذه الإجراءات تساهم في تنشيط أعمالها الدعائية ، لاسيما في دول أفريقيا [93] .

أما داخل " إسرائيل " فان الجيش يلعب دوراً هاماً في غرس القيم الصهيونية بين الشباب الذين وصلوا الى سن الخدمة الإلزامية ، فهو يسعى الى صهر الطوائف المختلفة وتحويلهم الى كتلة واحدة ، كما يعمل على التأثير النفسي في صفوف أفراده (المهاجرين) ، وذلك من خلال تنمية الشعور لديهم بالانتماء الى(وطن واحد) ، إذ يقول بن غوريون : " لم تكن حماية الدولة هي المهمة الوحيدة للجيش بل كان عليه أن يكون مركز تعليم وريادة للشباب الإسرائيلي وأن يخلق من الشباب المبعثرة في " إسرائيل " جيلاً واحداً ، يحقق المهام التاريخية لـ (دولة إسرائيل) من خلال تحقيق الذات أنه المدرسة التي يتعلم فيها المهاجر كيف يكون مواطناً " [94] .

ج. أجهزة الاستخبارات المركزية : تلعب أجهزة الاستخبارات دوراً بارزاً في مجال الدعاية ، لاسيما شن الحرب النفسية وكذلك التخطيط لأعمال العنف وتنظيم المذابح ورمي المنشورات لزرع بذور الفرقة والفتن بين العرب [95] . ومن أبرز هذه الأجهزة هو (الموساد) الذي يعمل عادة خارج حدود (الدولة) ، ويضم العديد من الأجهزة المرتبطة به ، ويديرها عدد من المختصين في مجال العمل الاستخباري والحرب النفسية والدعاية وبمساعدة وسائل الإعلام المختلفة [96] .

6. المنظمات غير الحكومية :يعتمد الكيان الصهيوني في مجال التأثير على الرأي العام ، وتحقيق سياسة كسب الأنصار على العديد من المنظمات غير الحكومية المنتشرة خارج وداخل " إسرائيل " ، والتي لها علاقة بالأحزاب والمنظمات الدولية ، ومن أبرز هذه المنظمات :

أ. الهستدروت (الاتحاد العام للعمال) [97] .

ب.الجنداع [98] .

ج. المنظمات الصهيونية العالمية [99] .

د. المجلس الصهيوني الأمريكي [100] .

هـ. المؤتمرات الاشتراكية الدولية [101] .

7. مصادر دعائية أخرى :كما تقوم الصهيونية السياسية على الاعتماد على الكثير من المصادر في الترويج لمبادئها لتحقيق أغراضها ، ومن أبرز هذه المصادر الدعائية :

أ.الحاخامات: ويمثلون رجال الدين اليهودي وهم يعتبرون أقطاب الصهيونية الذين يعملون على بث أفكارهم المريضة بالأوساط اليهودية للتأثير فيهم وشدهم نحو الولاء لـ " إسرائيل " .

ب. الأدب الصهيوني : يعتبر الأدب الصهيوني سلاحاً دعائياً خطيراً تشهره الصهيونية لتحقيق نواياها السياسية على اعتبار أن الأدب جزء لا يتجزأ من الأيدلوجية الصهيونية العنصرية التوسعية ، إذ تحاول الصهيونية توظيف الأدب خصوصاً في مجال الشعر والرواية ليبين عدة أمور منها الاضطهاد اليهودي في أوربا وبيان (التفوق) اليهودي وإظهار العرب بأنهم أناس لا قضية لهم مع التأكيد على التخلف الحضاري للإنسان العربي بهدف تشويه صورته أمام المجتمع الدولي [102] .

وامتدت أذرع الدعاية الصهيونية من خلال هذه الوسيلة الدعائية الى أطفال اليهود لزرع مفاهيم العنف والكره للعرب (شحن عقولهم) ليجعله في المستقبل فرداً صهيونياً فعال يفكر وفق المخططات الصهيونية التي مورست عليه منذ الصغر تحت تأثير دعايتها المغرضة [103] . ففي قصة (الأميرة والقمر) للمؤلف الصهيوني (يوري ايفانر) الذي يحاول تغذية مشاعر الطفولة بالعداء والكره للعرب على اعتبار أن العرب - كما تصوّره القصة - هم الذين سرقوا القمر وجعلوا أرض " إسرائيل " ظلماء ! ليوحي للأطفال أن العرب لا يتذوقون الجمال ولا يحبون الطفولة [104] .

ج. الماسونية : تستعمل الصهيونية السياسة الماسونية العالمية والتي تمثل جمعيات سرية تعمل تحت ستار من شعارات إنسانية وتكون ذات أهداف ومبادئ ترمي في حقيقتها الى خدمة المخططات الصهيونية ، ومن خلال جمعياتها المنتشرة في العالم - تمارس نشاطها الدعائي - لإثارة الفوضى وتدبير الانقلابات حتى يتمكنوا من تمرير مخططاتهم الدعائية بسهولة ويسر [105]

د. البيت اليهودي : إن البيت اليهودي يمثل مصدراً دعائياً خطيراً فهو يساهم في إعداد الفرد اليهودي إعداداً فكرياً وسياسياً وتنشئته تنشئة صهيونية ، ولأهمية الدور الذي يؤدي البيت اليهودي في نشر الفكر الصهيوني وتغذيته للفرد اليهودي أكدت عليه المؤتمرات الصهيونية (يعتبر المؤتمر أن تحقيق الصهيونية يبدأ في بيت كل صهيوني) ، وعلى أساس ذلك ، فان البيت اليهودي يعمل على خلق الشخصية الصهيونية اليهودية العنصرية الإرهابية ، وربطها بالولاء لـ " إسرائيل " وتعريفها بمدى أهمية التراث اليهودي وفعالية اللغة العبرية وتشجيع الفرد على الانتماء لحركات الشباب الصهيونية [106] .

المبحث الثالث :العمل الدعائي السياسي للحركة الصهيونية : الاساليب والفلسفة

المطلب الاول : اساليب العمل الدعائي السياسي

تقدم الدعاية الصهيونية باللجوء الى العديد من الأساليب التكتيكية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ، فالدعاية الصهيونية تعمل على تغيير أسلوبها التكتيكي من معركة الى أخرى وبشكل يتلاءم مع الأحداث ، وذلك لإحداث إرباك نفسي في الخصم وزعزعة إيمانه ، فالدعاية الصهيونية ، تجسد مبدأ الدعاية النازية : " إننا نستهلك الكثير من القنابل لندمر موقعاً واحداً في يد جندي أليس الأرخص من ذلك أن نوجد وسيلة تسبب اضطراب الأصابع التي تضغط على زناد ذلك المدفع في يدي الجندي " [107] . وعلى هذا الأساس فان للدعاية الصهيونية عدة أساليب تكتيكية ، أبرزها :

1- أسلوب خلق مصادر مختلفة للأخبار [108] وإعطاء مظهر اضافي عليها لتأكيد صحتها ثم الاعتماد عليها على أساس كونها مصدراً خارجياً ، فعلى سبيل المثال ، نلاحظ أن الدعاية الصهيونية بعد معارك 6 تشرين الثاني وتقهقر جيشها الذي لا يقهر . بدأت تذيع الأخبار من مراسليها العسكريين فقط وتقتطف المقالات والأخبار التي تنشر في الصحف الصهيونية في الخارج أو الصحف الغربية الممولة من قبل " إسرائيل " مما دفع العديد من المراسلين الى التشكيك بما تذيعه [109] .

2- أسلوب نشر الشائعات : ويمثل هذا الأسلوب مرتكز أساسي في استراتيجية الدعاية الصهيونية وأساس قامت عليه " إسرائيل " ففي تقرير لأيباك ألون – وزير الخارجية السابق – نشر في كتاب (البالماخ) يذكر فيه أنه طلب من اليهود الموجودين في فلسطين ان يهمسوا في آذان بعض العرب بأن قوة عسكرية يهودية كبيرة قد وصلت الى منطقة الجليل وأنها ستحرق كافة قرى المنطقة ، وما أن انتشرت هذه الإشاعة حتى بدأ آلاف الفلسطينيين يهربون من المنطقة ، كذلك استغلت الدعاية الصهيونية أسلوب الإشاعة في معاركها ضد العرب بهدف التأثير على الرأي العام ولتحقيق أهداف عسكرية وسياسية [110] .

3- أسلوب الإقناع : تستخدم الدعاية الصهيونية هذا الأسلوب لكسب أكبر قدر ممكن من الرأي العام والتأثير فيهم عن طريق عرض المصادر الموثوقة والحقائق الموضوعية، فالدعاية تعمل على إيجاد أرضية تعطي لأخبارها شيء من المصداقية من خلال نشر المعلومات السلبية والإيجابية بهدف كسب ثقة الجمهور مما يسهل عملية الإقناع [111] . فبعد حرب 1967 ركزت الدعاية الصهيونية على تكوين قناعات لدى العرب بان اندحار "إسرائيل" أمر مستحيل وأن الجيش الاسرائيلي هو الجيش الذي لا يقهر ، كما قامت الدعاية الصهيونية عن طريق أدواتها تركز على عدم الكفاية وغياب التنظيم في قيادة الجيوش العربية بهدف خلق عدم ثقة العرب بجيوشهم وإثارة مخاوفهم [112] .

4- أسلوب استخدام عبارات ذات بعد دعائي لأحداث تغيير شديد ، مثل (تشتت الشعب اليهودي) و (حياة المنفى) و (الشعب الذي ذبحته النازية) و (الوطن التاريخي) و (اليهود المضطهدين) و (اليهود المقهورين) وغيرها من العبارات التي تصاغ لتحقيق أغراض سياسية [113] .

5- أسلوب الاستعطاف والاستضعاف : اعتمد هذا الأسلوب لكسب عطف وتأييد شعوب العالم ، لاسيما الدول الأوربية ويقوم على مبدأ (أعطونا لنعيش) بهدف الحصول على المساعدات المالية والاقتصادية ، كذلك إبراز

الشعارات العربية على أنها تريد ان تلقي اليهود في البحر وأنها (أمة) تريد البقاء وسط هذه (الوحوش) التي تحاول افتراسها - كما تزعم [114]-

6- تركز الدعاية الصهيونية في الرمي على هدف واحد وفي فترة محددة بهدف اشغال الرأي العام حول الأمور التي تهم " إسرائيل " من جهة ، وتحاول أن تركز الأنظار حول الأمور التي تريدها من جهة ثانية [115] . فخلال فترة اندلاع معارك 6 تشرين الأول ، بدأت الإذاعة الاسرائيلية تذيع أخبار لا علاقة بها بالحرب ، إذ بدأ الحديث عن قيام الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها ... وهذه الخطة ،تمثل إحدى الأسس الاستراتيجية للدعاية الصهيونية ، فهي تحاول أن تخلق موضوعاً للتحدث فيه ، وفي فترة معينة ثم تختار ظرف معين ووقتاً آخر للتحدث ومهاجمة الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها [116] .

7- أسلوب الكذب : إن الكذب أسلوب فعال من أساليب الدعاية الصهيونية وكثيراً ما تلجأ إليه ، إذ تذهب " إسرائيل " ومن خلال دعايتها الى أن العرب هم الذين بدءوا الحرب عام 1967 . وعندما قامت " إسرائيل " بضرب مدرسة بحر البقر في مصر ادعت أن المدرسة كانت واقعة في منطقة عسكرية ، وعندما قام الكيان الصهيوني بضرب مصنع أبو زعبل في مصر قالت أنه خطأ فني [117] .

8- عرض الرأي على أنه حقيقة : وهذا الأسلوب يقدم الرأي على أنه حقيقة سعياً وراء زيادة التأثير الدعائي [118] ، فعندما قامت مصر بإغلاق مضيق تيران 1967 فهي تتصرف بأرض مصرية ، أما الكيان الصهيوني فقد أعلن أن هذا المضيق ممر مائي دولي وأن مصر لا حق لها في إغلاقه ، كما تذهب " إسرائيل " الى أن طلب مصر سحب قوات الأمم المتحدة من حدود " إسرائيل " هو مقدمة لهجوم عربي متناسق فيما تعلق مصر أن هذا الكلام محض اختلاق وان ما فعلته هو لتحذيرها بعدم البدء في عدوانها ضد " إسرائيل " [119] .

9- اتباع أسلوب مبدأ تحويل أذهان الجماهير من المعركة الناشئة على الحدود الى معركة داخلية ، وهذا المبدأ يعتمد على ما جاء في البروتوكول الثاني عشر ،والذي يذهب الى أن الجماهير تتخلى وتبتعد عن النشاط السياسي إذا ما اشتغلت بأمور أخرى [120] ، إذ قامت الصهيونية بعد الخسائر التي منيت بها في معارك تشرين الأول بالقول أن سبب خسارتها ليس بسبب قوة العرب ولكن بسبب حدوث أخطاء لدى القادة الصهاينة الذين لم يهتموا بتعاليم المخابرات الاسرائيلية ولم يعملوا على تعبئة الجيش لمواجهة الجيوش العربية ، إذ تهدف دعايتهم ومن وراء ذلك اشغال الرأي العام اليهودي بهذه الطروحات [121] .

10- أسلوب الترويج لأسطورة : تعمد الدعاية الصهيونية على ترديد الأساطير التي تثير عطف الرأي العام لتبرير توسعها واستبدادها في الأراضي الفلسطينية ، مثل أسطورة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) وأسطورة (تحويل الصحراء الى جنة) [122] والترويج لأسطورة (شعب الله المختار) [123] ، كما استخدمت في معاركها ضد العرب العديد من الأساطير لبث اليأس في نفوس العرب (جيش إسرائيل لا يقهر) [124]

11- ذكر نصف الحقيقة : أي أن يأخذوا قولاً لشخصية مرموقة ويقتطعوا جزءاً منه بشكل يخدم مصالحهم [125] ، إذ استخدمت الدعاية الصهيونية هذا الأسلوب مع الزعيم السياسي الهندي غاندي والذي كتب في أحد مؤلفاته : " إنني أعتقد أن اليهود قد ارتكبوا خطأ فادحاً عندما فرضوا أنفسهم على أرض فلسطين بمساعدة أمريكيا وبريطانيا وأخيراً اللجوء الى العنف والإرهاب " ، إذ قامت آلة الدعاية باقتطاع بعض المفردات من أحاديثه وتركيبها من جديد

لتبدو وكأنها مؤيدة "لإسرائيل " والتي جاءت كالآتي : " إنني أعتقد أن اليهود قد نالهم أذى كبير من العالم " ، وتم توزيعها بمئات الآلاف من النسخ [126] .

المطلب الثاني : فلسفة العمل الدعائي السياسي .

تعتمد الدعاية الصهيونية في فلسفتها السياسية على عدة محاور لاسيما وأن الدعاية الصهيونية تعد أحد الدعائم الأساسية في الصراع العربي -الإسرائيلي ، ومن أبرز هذه المحاور :

اولا: الأسس الايدلوجية :وتتمثل بالاتي :

1. الإدعاء بأبدية العداء للسامية .
2. القول بحتمية لجوء اليهود الى وطن خاص بهم يكفل لهم الحماية الكامنة .
3. الإدعاء بوجود حضارة عبرية قديمة لها أفضالها على العالم .
4. تمييز العنصر اليهودي على غيره وان العالم مدين له بإنجازاته العلمية والفنية [127]

وهذه العناصر المترابطة يمكن اعتبارها أساساً لأيدلوجية تبريرية تهدف فرض عودة الاستعمار الاستيطاني على فكر وحضارة القرن الواحد والعشرين [128] .

ثانيا: الجمهور المستهدف :تحاول الدعاية الصهيونية الوصول الى أكبر قدر ممكن من الجمهور وإستراتيجيتها الدعائية تقوم على أساس مخاطبة الشعوب وليس فقط الحكومات ، إذ تتوجه الدعاية الى أصحاب المصالح والهيئات العمالية والطلابية للحصول على مناصراتهم بالإضافة الى تأييد الحكومات ، ولذلك فان سياسة كسب الأنصار تمثل ركيزة أساسية من ركائز الصهيونية . ويمكن تقسيم الجمهور الذي تتوجه إليه الدعاية الى [129] :

1. الجمهور المتعاطف : إن هذا الجمهور يتكون من :

أ . يهود المهجر إذ تتوجه لهم (الدعوة) لتعميق إيمانهم بمبادئ الصهيونية وتشجيعهم على الهجرة الى " إسرائيل " وتقديم المعونات والإسناد .

ب. الجمهور غير اليهودي ، إذ تتوجه إليهم الدعاية بهدف تدعيم المواقف الساندة لديه وتحصينه ضد دعاية الخصم ، وتستغل الدعاية الصهيونية في توجهها لذلك الجمهور التناقضات الموجودة في العالم العربي وبعض التصريحات غير المدروسة لبعض المسؤولين العرب . وهذا الجمهور نجده في أمريكا وأوربا [130] . وتستخدم الدعاية الصهيونية الأسلوب الأمريكي في مخاطبتها الجمهور المتعاطف، والذي يسعى الى التحكم في المواطن عن طريق التعليم والتثقيف والتوعية [131] وعليه تجعل من المثقفين الأمريكيين والأوربيين أداة ضغط على حكوماتهم بالشكل الذي يخدم مخططاتهم الاستراتيجية [132] .

2. الجمهور المعادي : تركز الدعاية على هذا الجمهور تركيزاً شديداً ، ويمكن تقسيمه الى :

أ .جمهور عربي معادي للوجود الاسرائيلي والمنطق الصهيوني أساساً .

ب . جمهور غير عربي معادي للكيان الاسرائيلي والمنطق الصهيوني او معارض لمواقف معينة يتخذها الكيان الصهيوني [133] .

وتستخدم الدعاية الصهيونية مع هذا الجمهور الأسلوب النازي الذي هو امتداد لأفكار (فرويد) الذي يرى في الإنسان مجموعة من العقد والنقائض أي تشويه للعقد الكامنة [134] ، بحيث يكون رد الفعل هو الاستجابة الى ذلك الموقف الذي تسعى العملية الدعائية للوصول إليه [135] .

وهذا ما تطبقه الدعاية الصهيونية إزاء الرأي المعادي خصوصاً العربي ، إذ عملت على استغلال الوضع السيئ بعد أحداث 1967 وقامت ببث روح اليأس بين صفوف العرب [136] .

3- الجمهور المحايد : ويمثل هذا الجمهور دول أوربا الغربية والدول الاشتراكية وبعض دول آسيا وأفريقيا [137] . إذ تركز الدعاية الصهيونية على العديد من المحاور عند توجهها الى الدول الغربية أهمها [138] :

- " إسرائيل " هي مشعل الفكر الغربي والقاعدة الديمقراطية الغربية .

- إن " إسرائيل " هي رأس جسر للمصالح الاقتصادية الغربية في الشرق الأوسط وقاعدة مصالح لها .

- إن " إسرائيل " قاعدة لصد أي تغلغل غير مرغوب في المنطقة .

- التأكيد على (الحق التاريخي) لليهود في فلسطين .

وفي الدول الاشتراكية تحاول إيجاد علاقة مفتوحة معها لكسبها وضمان استمرار هجرة اليهود من هذه الدول ، إذ تصور الدعاية على أن " إسرائيل " تستفيد من التجارب الاشتراكية وتقوم بتطبيقها ، وتعمل بالطرق على وتر التحالف ما بين اليهود وشعوب البلدان الاشتراكية في مقاومتها للنازية ، كذلك إظهار مدى كره العرب للشيوعيين في حين أن " إسرائيل " تسمح للأحزاب الشيوعية بحرية العمل بصورة علنية [139] .

وفي آسيا وأفريقيا ، تتوجه البلدان نحو البعض من بلدانها بهدف كسب الرأي العام العربي ، إذ يقول بن غوريون : " أنجح الوسائل للحصول على الصلح مع جيراننا هو أن نكسب أكبر عدد من الأصدقاء في آسيا وأفريقيا أصدقاء يدركون أهمية إسرائيل ومقدرتها على تطوير الدول غير النامية ويقومون بدور إفهام ذلك للقادة العرب " [140] .

واستطاعت الدعاية الصهيونية من فتح بعض الشفرات في المنطقة الآسيوية فهي تخاطب البلدان غير الديمقراطية من خلال إغراء حكوماتها والعمل على إفساد القادة العسكريين لهذه البلدان بالأسلحة والقيام بدور الوسيط بين هذه الأنظمة وتقديم النصائح إليها بهدف تصفية المعارضة وتقديم الوعود بشأن المساعدات الغربية . أما البلدان الديمقراطية ، فان الدعاية تركز فيها على [141] :

- إنها بلاد ديمقراطية وعصرية (المرأة لها مكانة في الحياة السياسية).

- تساهم في العديد من المشاريع التنموية .

- إقناع الدول الآسيوية والأفريقية بأن لهم نفس الأعداء من العرب والمسلمين .

وتستخدم الدعاية الصهيونية الأسلوب الروسي كأساس لفلسفتها الدعائية فيما يتعلق بالمجتمعات النامية بصورة عامة وبوسط أفريقيا بصورة خاصة [142] فالأسلوب الروسي هو امتداد لنظرية (بافلوف) المعروفة باسم (رد الفعل المشروط ، Conditional Reflex) ، وذلك بجعل العملية الدعائية تدور حول التحكم في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمصلحة الفرد في جماعة معينة [143] .

وبصورة عامة فان الدعاية الصهيونية استندت في مخاطبتها الرأي العام على خبرات الثورة الفرنسية من خلال نقل الدعاية من الخطاب الشخصي الى الخطاب الجماهيري ، كذلك استفادت من خبرة الدعاية الشيوعية في فكرة الخطاب المباشر مع مختلف دول العالم دون أن يكون من خلال المسالك الحكومية ، أما فيما يخص الخبرة النازية فأثرها واضح على الدعاية الصهيونية خصوصاً وأن التشابه موجود من حيث الأساليب النفسية المستحدثة [144] .

ثالثا: منطق دعائي مزدوج :تستند الدعاية في مخاطبتها الرأي العام على منطقين هما :

1- منطق (إيجابي) : يدور حول تأكيد (الشرعية الصهيونية) ، .

2- منطق سلبي : ينبع من فكرة تشويه الطابع القومي العربي [145] .

وفيما يتعلق بالمنطق الأول ، التأكيد على (الشرعية الصهيونية) فهو يركز على العديد من المحاور أهمها :

- " إسرائيل " حقيقة تاريخية*****.

- ترتبط " إسرائيل " حضارياً بالوجود الغربي .

- تعتبر " إسرائيل " أيدلوجياً من العقائد السياسية المعاصرة [146] .

- "إسرائيل" دولة عصرية تمثل أقصى درجات التطور التكنولوجي والاجتماعي وهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب بالرغم من أنها (تنتمي) الى منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وحضارياً [147] !

- "إسرائيل" ذات مبدأ عالمي فهي تحاول ربط جميع يهود العالم برابطة التضامن العالمي [148] .

أما المنطق السلبي والذي يمثل تشويه الطابع القومي العربي ، فيتم عبر المداخل التالية :

- النظم العربية متخلفة لا تعبر عن واقع العصر ، والعرب يرفضون جميع صور التقدم فهم – كما يقولون – قبائل ورعاة إبل وجهلة .

- تؤكد الدعاية الصهيونية دائماً على عدم استقرار الأوضاع الداخلية للأقطار العربية [149].

- إن الحضارة العربية والإسلامية (أسطورة) لا أساس لها من الصحة .

- الوحدة العربية (وهم) والدليل فشل الحركات الوحدوية العديدة [150] .

- المجتمع العربي مجتمع استرخاء وكسل [151] .

- المطالبة بالتعايش (السلمي) مع العرب [152] .

رابعا: تغيير صورة اليهودي

ركزت الدعاية الصهيونية على مسألة تغيير صورة اليهودي التي طبعت في أذهان العالم واعتبرت أن هذه المسألة ركن أساسي في فلسفتها الدعائية . إذ اتصفت الشخصية اليهودية بالصفات التالية :

1. اليهودي شخصية عدوانية (تفشي الروح العدوانية لديه) .
2. اليهودي يمتاز بالانفرادية [153] .
3. اليهودي شخصية مادية بخيلة [154] .
4. شخصية تمتاز بعدم احترام القيم وإن الغاية عنده تبرر الوسيلة فهي شخصية قذرة تتلون حسب الحاجة والمصلحة .
5. لها الاستعداد الكامل والدائم على الخيانة والجبن [155] .
6. شخصية تجلب النحس والدمار [156] .

وتحاول الدعاية الصهيونية تحسين تلك الصورة القبيحة المترسخة في أذهان العالم ، فهي تركز على :

1. إن معظم الأسماء التي ساهمت بالتطور الحضاري والعلمي هي أسماء يهودية أمثال (ماركس ، فرويد ، اينشتاين) وهذا دليل على (عبقرية) اليهودي .
2. اليهودي شخصية عالمية ودولية [157] .
3. اليهودي (شجاع) يؤمن بأن مصيره في يده .
4. اليهودي محافظ على التقاليد الاجتماعية [158].

الخاتمة

تبين من خلال الدراسة أن الصهيونية منذ نشوء حركتها اتبعت استراتيجية دعائية مكثفة وواسعة النطاق ، امتدت الى أكثر من جهة وعلى أكثر من صعيد ، واستهدفت أكثر من غاية مستخدمة العديد من الأساليب والأدوات ، وكان محصلة ذلك كله التخطيط لاختراق الامن العربي لصياغة مستقبله وفقاً للاستراتيجية الصهيونية الرامية الى اصطناع الكيان الصهيوني ، ومن ثم العمل على تأمين حصوله على أكبر قدر ممكن من المكاسب ذات الدلالات المستقبلية الخطيرة على الأمن العربي كونها تسعى الى غاية نهائية تتمثل بتحقيق الحلم الصهيوني (من النيل الى الفرات) ، وهو ما يعد أخطر التحديات المستقبلية الهادفة الى تقويض الوجود العربي .

وفي ضوء ما نقدم ، ومن خلال دراستنا لاستراتيجية الدعاية السياسية الصهيونية ، توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والحقائق التي عززت فرضية الدراسة ، نسوقها بالآتي :

- تبين من خلال الدراسة أن الحركة الصهيونية نشأت بسبب ظهور النزعة القومية المعادية لليهود في أوربا ، مما دفع بكبار الحاخامات والمفكرين اليهود بالدعوة الى الهجرة الى فلسطين لإنشاء (الدولة اليهودية) من خلال العديد من الأهداف الاستراتيجية سياسياً وروحياً واقتصادياً وعسكرياً التي كشفت عن طبيعة تلك الحركة كونها حركة ديناميكية ، ليست دينية ، لا اشتراكية ، استعمارية ، عنصرية ، استيطانية ، وهي حركة إرهابية .

- إن أهمية العمل الدعائي السياسي في الحركة الصهيونية تتضح من خلال مرتكزاته التي اعتمد عليها في توجهاته نحو الرأي العام اليهودي والأوربي ، إذ جرى التركيز على مسألة توظيف الدين لتحقيق أغراض سياسية من خلال الترويج لأسطورة (شعب الله المختار) و (الوعد الإلهي) ، كما جرى التركيز على مسألة العداء للسامية ، وتحسين صورة اليهودي ، وركز أيضاً على أسلوب التعامل النفسي سيما في توجهاته نحو مراكز صنع القرار السياسي في أوربا .

-إن نشوء الدعاية السياسية الصهيونية ارتبط بظهور الاطار الفكري للحركة الصهيونية الذي ينطوي تحت نظريات عنصرية تمثل الأساس الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية المستندة على (الوعد الإلهي) (التاريخي) لتبرير إنشاء (الدولة اليهودية) .

- وقد مرت الدعاية السياسية الصهيونية بالعديد من المراحل تبنت فيها توجهات وأهداف أساسية، حسب ما تقتضيه المرحلة ، مما أدى الى تباين منعطفاتها من استدراج وعطف الرأي العام العالمي ، سيما مراكز صنع القرار السياسي في العالم وفي مقدمته الولايات المتحدة بصفتها الدولة الاكثر تحكما بالنظام الدولي الجديد ، وتنقية وتمجيد (الطابع القومي اليهودي) وبالمقابل تشويه الطابع القومي العربي ثم تسليط الضوء على القوة الفائقة للكيان الصهيوني

- إن الدعاية السياسية الصهيونية دعاية ضخمة منظمة وواسعة جندت العديد من الأدوات واستخدمت العديد من الأساليب التكتيكية حسبما تقتضيه طبيعة وتطور الحرب الصهيونية الموجهة ضد العرب لإحداث إرباك نفسي في الخصم خدمةً للاستراتيجية الصهيونية .

- تقوم الفلسفة السياسية للدعاية الصهيونية على أربعة محاور أساسية ، الأول يمثل الأسس الايدلوجية الهادفة الى فرض عودة الاستعمار الاستيطاني على فكرة وحضارة القرن الحادي والعشرين ، أما الثاني ينصرف الى تحديد نوع الجمهور المستهدف لكسب أكبر قدر ممكن من الأنصار ، والمحور الثالث يمثل منطق دعائي مزدوج يركز الأول على (الشرعية الصهيونية) باعتباره منطق (إيجابي) ، في حين ان المنطق الدعائي الثاني يركز على تشويه الطابع القومي العربي وهو منطق سلبي ، وبالنسبة للمحور الرابع ينصرف الى تحسين صورة اليهودي أمام الرأي العام العالمي من كونها شخصية عدوانية ، انعزالية ، مادية ، إباحية ، لا تحترم القيم ، مستعدة للخيانة ، وتجلب النحس والدمار الى كونها شخصية (عبقرية) ، (عالمية) ، (شجاعة) و (محافظة) .

الهوامش

* الدعاية السياسية هي عملية الترويج لمعلومات وآراء من قبل جهة معينة تبعا لتخطيط القائم عليها وبمختلف الاساليب واستخدام الوسائل بقصد التأثير علي الرأي العام وعلي سلوك المجتمع أو المجتمعات وهي اللغة السياسية الموجهة للجماهير والتي تستعمل رموز وكلمات خاصة وهدف دعائي للتأثير على موقف الجماهير إزاء قضية أو (قضايا) معينة. لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الدعاية السياسية ينظر :

– غى دورندان ، الدعاية والدعاية السياسية ، ترجمة د.رالف رزق الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت،1986.

– محمد شومان ، فاطمة القليني ، الدعاية والاعلان بعد 11 سبتمبر، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2006، ص ص 13- 87.
– عبد االرزاق محمد الدليمي، المدخل الى وسائل الاعلام والاتصال ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ، 2011،ص ص 277-299.

** . من الجدير بالذكر أن الباحث قد أورد مصطلح " إسرائيل " في سياق الدراسة لأغراض البحث العلمي فقط ، ولا يعني مطلقاً اعترافه به ، لهذا فقد عمد الباحث الى حصر المصطلح داخل أقواس صغيرة إدراكاً منه بان وجوده أمر غير طبيعي ويتنافى مع كل القيم الحضارية بأبعادها الروحية والتاريخية والثقافية والسياسية والجغرافية ...

[1] . د. سهيل حسين الفتلاوي ، الصهيونية حركة استعمارية استيطانية توسعية ، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع ، مطبعة عصام ، بغداد ، 1990 .ص ص 42 – 43 .

[2] . هيثم الكيلاني،الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية ، 1948 – 1988 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1991 ، ص 24

[3] . لمزيد من التفاصيل حول تحركات (هرتزل) بغية الحصول على التأييد السياسي والمعنوي لإنشاء (الدولة اليهودية) في فلسطين . كذلك ينظر : محمد وجدي الدباغ ، الايدلوجية الصهيونية وإسرائيل ، ط 2 ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1989 ، ص ص 50 – 60 .

[4] . للمزيد ينظر : أنيس صايغ ، يوميات (هرتزل) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ط 2 ، 1973 ، ص ص 180 – 197 .

[5]. John & David Kimche: A Clash of Destinies, New York, 1960, Pp. 46-47.

[6] . Shmuley Boteach,The Israel Warrior: Fighting Back for the Jewish State from Campus to Street Corner, Gefen Publishing House,New York,2016,pp.120كذلك ينظر: خالد رشيد الشيخلي ، جذور الصراع العربي – الصهيوني ودور الإعلام ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1990 ، ص ص 117 – 118 .

[7] . عبد الحميد عارف العبيدي ، دراسات في الصراع العربي – الصهيوني ، وزارة الثقافة والإعلام ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 ، ص ص 30 – 31 .

[8] . عبد السميع سالم الهراوي ، الصهيونية بين الدين والسياسة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977 ، ص 69 .

[9] . وهذا يعني أن الحركة الصهيونية تهدف الى امتلاك بنية اقتصادية متطورة تشكل قاعدة أساسية تنطلق منها وتستند إليها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في التوسع . ينظر : رياض احمد ، الصهيونية العالمية ، نشأتها وطبيعتها ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983 ، ص 102 .

[10] . نقلاً عن : د. خليل إبراهيم العزاوي ، حرب الخليج ومخططات الصهيونية العالمية (العولمة) والإقليمية(النظام الشرق أوسطي) ، بحث منشور في مجلة : شؤون الأوسط ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ع 4 ، 1997 ، ص 19 .

[11] . د. خليل إبراهيم العزاوي ، الأهداف والأساليب الاقتصادية للصهيونية العالمية ومواجهتها ، بحث منشور في مجلة : دراسات الشرق الأوسط ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ع 5 ، 1998 ، ص 9 .

[12] . د. سهيل الفتلاوي ، الصهيونية حركة استعمارية استيطانية ، م.س. ذ ، ص ص 60 – 61 .

[13] . خيري حماد ، أبعاد المعركة مع " إسرائيل " والاستعمار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1967 ، ص 81 . كذلك ينظر : د. سهيل الفتلاوي ، الصهيونية حركة استعمارية ، م . س . ذ ، ص ص 63 – 64 .

[14] . د. محمود عليان عليمان ، تحديات الوطن العربي في القرن الجديد ، مجلة : دراسات دولية ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، ع 12 ، نيسان ، 2001 ، ص 156 .

[15] .جميل جرجس ، تاريخ الصهيونية ، الجزء الأول ، 1861 – 1917 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، بدون سنة طبع ،ص ص 78-79.

[16] . يقصد – موسى هس – في عبارته (ستشفون من جميع أمراضكم) انهم سوف يتخلصون من العزلة والانطواء واحتقار الشعوب ، لأنهم سوف يعيشون بعيداً عن الشعوب ، ففي خطابه يسعى الى التأثير في مشاعر اليهود لجعلهم يفكرون في الخلاص وتكون هي (الملاذ الآمن) لهم والشافي لأمراضهم .

أورد ذلك : د. سهيل حسين الفتلاوي ، الصهيونية حركة استعمارية ، م . س . ذ . ، ص ص 43 – 44.

[17] . عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الدعاية والإعلام الصهيوني ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص 17 .

[18] . د. سعيد جاسم الجابري ، دور رسائل الإعلام في سياسة بناء القوة الصهيونية ، مقال منشور في مجلة الأمن القومي ، بغداد ، ع 4 ، 1985 ، ص 126 .

[19] . د. خالد رشيد الشيخلي ، جذور الصراع العربي – الصهيوني ودور الإعلام ، مطبعة الإرشاد، بغداد ،1990 ، ص ص 90 – 91.

[**] . يدعي الصهاينة من خلال توراتهم بأنهم شعب الله المختار ، وأن الله قد اصطفاهم من بقية الشعوب الأخرى ، إلاّ أن القرآن الكريم العليم بكل شيء يدحض هذا الإدعاء ، إذ يصف لنا أخلاق اليهود فيصفهم بالفساد (وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (البقرة : 60) ، وأشار القرآن الكريم الى تمردهم على الأنبياء ونقضهم للميثاق ، وهذا ما جاء في قوله تعالى (لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ) (المائدة : 70) ، ويبين القرآن مدى تطاولهم على الله عزّ وجلّ ، وهذا ما تشير إليه الآية 64 من سورة المائدة : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) ، فإذا كانت هذه أقوالهم وتلك أفعالهم ، فكيف يكونون شعب الله المختار ؟!

[20] . يعتمد الزعماء الصهاينة على الادعاءات الدينية للترويج لأيدلوجيتهم التوسعية العنصرية بهدف الاستيلاء على ارض فلسطين وطرد شعبها العربي ، استناداً الى (الحق الإلهي) – المزعوم – ففي هذا الصدد صرحت (جولدا مائير) لجريدة لوموند الفرنسية بتاريخ 15 / أكتوبر / 1971 قائلة : " وجد هذا البلد تنفيذاً لوعد الرب ذاته ولهذا لا يصح أن نسأله إيضاحاً عن شرعية ذلك الوجود " . نقلاً عن : روجيه غارودي ، ملف إسرائيلي ، دراسة في الصهيونية السياسية ، ترجمة : أحمد بديع ، دار الشروق ، القاهرة ، 1984 ، ص 78 .

[21] . د. منذر عنبتاوي ، أضواء على الإعلام " الإسرائيلي " ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، 1968 ، ص 47 .

[22] . د. نواف عدوان ، وآخرون ، تحليل مضمون الدعاية الصهيونية عبر الإذاعة والتلفزيون باللغة العربية ، مجلة البحوث ، بغداد ، ع 5 ، أيلول 1981 ، ص 42 .

[23] . نقلاً عن : سعد سلمان المشهداني : الدعاية الصهيونية الموجهة الى العراق خلال الحرب العراقية –الإيرانية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، قسم الإعلام ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص7.

[24] . د. غسان العطية ، الصهيونية حل استعماري وعنصري للمسألة اليهودية، مجلة مركز دراسات فلسطينية، المجلد الأول ، ع 2 ، نيسان 1972 ، ص 27 .

[25] . د. سهيل الفتلاوي ، الحركة الصهيونية حركة استعمارية ، م . س ، ذ ، ص ص 54 – 55 .

[***] . يؤكد الشاعر (تورد بيرون) على تشريد بني إسرائيل في أغانيه العبرية إذ قال : " إن للحمامة البيضاء عشاً صغيراً وللثعلب وكراً ولكل إنسان وطنه إلاّ اليهود فلهم القبور " . نقلاً عن : د. منير بكر ، الإعلام العربي بين الدعاية الإمبريالية والصهيونية ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1977 ، ص 21 .

[26] . د. منير بكر ، الإعلام العربي بين الدعاية الإمبريالية والصهيونية ، م. س. ذ ، ص 21 – 22 .

[27] . نواف عدوان ، الإذاعات الإسرائيلية باللغة العربية وغير العربية ، مجلة البحوث ، بغداد ، ع 16 ،كانون الأول 1686 ، ص 108 .

[28] . زكي الجابر ، نظرة في تطبيقات الإعلام الإسرائيلي ، وزارة الثقافة والإعلام ، المؤسسة العامة للصحافة والطبع ، دار الجمهورية ، بغداد ، 1968 ، ص 7 .

[29] . خالد رشيد الشيخلي ، جذور الصراع العربي الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 158 .

[30] . ينظر : حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز البحوث ، بيروت ، 1970 ، ص 20 . كذلك ينظر : عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الإعلام والدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص ص 37 – 38 .

[31] . عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الإعلام والدعاية ، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص 40 .

[32] . د. كامل أبو جابر ، الولايات المتحدة الأمريكية و " إسرائيل " ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1971 ، ص 70 .

[33] . مختار التهامي ، الأسس العلمية لتخطيط الإعلام العربي ، مطبعة السعدي ، بغداد ، 1970 ، ص 9 .

[34] . فارس منصوري ، الأساليب الصهيونية في الاستراتيجية السياسية ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، ع30 ، 1989 ، ص 38 .

[35] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجهة الى العراق خلال الحرب العراقية – الإيرانية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، قسم الإعلام ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص 8 .

[36] . عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الإعلام والدعاية ، م . س . ذ ، ص 40 .

[37] . للمزيد حول سياسة الكيان الصهيوني العنصرية ينظر : ايلان باية ، التطهير العرقي في فلسطين ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2007 .كذلك ينظر :فداء فايد ، اتجاهات الإعلام الصهيوني خلال حرب الخليج ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2000 ، ص ص 17 – 18 .

[38] . للمزيد ينظر : منير بكر ، الإعلام العربي بين الدعاية الإمبريالية والصهيونية ،مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1977 ، ص ص 26 – 28.

[39] . ينظر : حامد محمود ، الدعاية الصهيونية وسائلها ، أساليبها طرق مكافحتها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون سنة طبع ،ص ص 53 – 55 .

كذلك ينظر : عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الإعلام والدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص ص 82 – 83 .

[40] . حامد محمود ، الدعاية الصهيونية ، وسائلها أساليبها ، م . س . ذ ، ص 56 .

[41] . حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، مركز الابحاث ، بيروت ، 1970، ص ص 105 - 110 .كذلك: عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الإعلام والدعاية الصهيونية ، م. س. ذ ، ص ص 85 - 86.

[42] . حامد محمود ، الدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص ص 57 – 58 .

[43] . د. السيد عليوه ، استراتيجية الإعلام العربي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 ، ص ص 203 – 205 .

[44] . فداء فايد ، اتجاهات الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص ص 18 – 19 .

[45] . حامد ربيع ، الحرب النفسية في المنطقة العربية ، دار واسد للدراسات والنشر والتوزيع ، مطبعة الدار العربية ، بغداد ، 1989، ص 82 .

[46] . د. السيد عليوه ، الدعاية الصهيونية ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978 ، ص 155 .كذلك ينظر: غسان الخطيب ، السياسة الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الاوسط، ترجمة: عارف حجازي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، واشنطن، 2014، ص48.

[47] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجهة خلال الحرب العراقية – الإيرانية ، م . س . ذ ، ص 9.

[48] . لمزيد من التفاصيل حول سياسة الكيان الصهيوني تجاه الاراضي المحتلة سنة 1967 ينظر: احمد حنيطي، السياسة الاسرائيلية تجاه الاغوار وافاقها ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت،2016، ص ص3-7.

[49] .Iscaaes Jacop ,Our People:History of the Jews (Merkos Inyonei Chinuch Inc:New York.1985)

[50] . سياسة " إسرائيل " الإعلامية ، وزارة الإعلام المصرية ، هيئة الاستعلامات ، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، بدون سنة طبع ، ص 28 .

[51] . فالحرب النفسية هي : " نوع من القتال لا يتجه إلاّ للعدو ولا يسعى إلاّ لتحطيم النواحي المعنوية له بجميع الوسائل ، للقضاء على أية صورة من صور الثقة بالنفس التي تولد فيه المقاومة أو عدم الإذعان والاستسلام " . لمزيد من التفاصيل حول الحرب النفسية الصهيونية ضد العرب . ينظر : د. حميدة سميسم ، الحرب النفسية ، م . س . ذ ، ص 331 وما بعدها . عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الإعلام والدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص 68 .

[52] . د. مختار التهامي ، تحليل مضمون الدعاية بين النظرية والتطبيق ، دار المعارف ، القاهرة ، 1974 ، ص 53 .

[53] . د. السيد عليوه ، الدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص 195 .

[54] . عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الإعلام ، م . س . ذ ، ص ص 156 - 157 .

[55] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجهة خلال الحرب العراقية – الإيرانية ، م . س . ذ ، ص 9 .

[56] . فداء فايد ، اتجاهات الإعلام الصهيوني خلال أم المعارك ، م . س . ذ ، ص 20 .

[57] . محمد علي العويني : الدعاية الإسرائيلية والحرب العربية " الإسرائيلية " الرابعة ، مقالات في الدعاية الصهيونية وحرب أكتوبر ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، 1981 ، ص 9 .

[58] . عبد الرزاق الدليمي : تطور أساليب الإعلام ، م . س . ذ ، ص 178 .

[59] . يشيعا هوبن فورات وآخرون ، التقصير (المحدال) ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1973 ، ص 134 .

[60] . شاكر الجوهري وفلاديمير بيفون ، صهاينة الكرملين ، ترجمة : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1973 ، ص 134 .

[61] . محمد وجدي الدباغ ، الأيدلوجية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص 214 .

[62] . د. نواف عدوان وآخرون ، تحليل مضمون الدعاية الصهيونية عبر الإذاعة والتلفزيون باللغة العربية ، مجلة البحوث ، بغداد ، ع 5 ، أيلول ، 1981 ، ص ص 50 – 51 . كذلك ينظر : فداء فايد ، اتجاهات الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 22 .

[63] . د. فارس منصوري ، الأساليب الصهيونية في الستراتيجية السياسية ، مجلة شؤون فلسطينية ، ج 2 ، بيروت ، ع 98 ، 1997 ، ص 18 .

[64] . نواف عدوان : تحليل الدعاية الموجهة ، م . س . ذ ، ص 51 .

[65] . محمد وجدي الدباغ : الأيدلوجية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص 201 .

[66] . للمزيد حول الدعم الامريكي للكيان الصهيوني ينظر: جيرمي م.شارب ، المساعدات الخارجية "لاسرائيل" ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ترجمة:نسرين ناصر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،واشنطن، 2012 ، ص ص 17-61 .

[67] . نواف عدوان وآخرون ، تحليل مضمون الدعاية ، م. س ذ ، ص

[68] . د. عبد الوهاب المسيري ، اليد الخفية ، دراسة في الحركات اليهودية الهدامة ، دار الشروق ، القاهرة ،1998 ، ص 220 .

[69] . فداء فايد : اتجاهات الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 23 .

[70] . عبد الوهاب المسيري : اليد الخفية ، م . س . ذ ، ص 22 . كذلك ينظر : نواف عدوان ، تحليل مضمون الدعاية ، م . س . ذ ، ص ص 61 – 63 .

[71] . نقلاً عن : روجيه غارودي ، حلف إسرائيلي ، دراسة في الصهيونية السياسية ، م .س. ذ ، ص ص 159 – 160 . للمزيد حول التوظيف السياسي للدين لتحقيق الاهداف التوسعية الصهيونية ينظر: امل جمال ، الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت ،2016 ، ص ص 9-19.

[72] . إن هذه الاتجاهات الدعاية الصهيونية تم التوصل لها من خلال إخضاع نشرات أخبار التلفزيون الإسرائيلي للفترة من 27 / 7 / 1982 لتحليل المضمون ، سيما خلال تصاعد الغزو " الإسرائيلي " للبنان وحصار بيروت . ينظر : فداء فايد ، اتجاهات الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 23 .

[73] . للمزيد ينظر : مجلة البحوث ، بغداد ، العدد 9 ، آب 1983 ، ص ص 34 – 44 .

[74] . نستثني من ذلك عام 1974 ، والذي شكلت فيه وزارة إعلام وعين (شيمون بيريز) وزيراً لها ، لكن هذه الوزارة عانت من مشاكل إدارية واستمرت مشاكلها حتى بعد أن تولى (أهارون ياليف) الوزارة إلاّ انه فشل في التغلب على المشاكل مما أدى الى استقالته عام 1975 ، لتلغى بعد ذلك وتوزع صلاحياتها على وزارة الخارجية والمعارف والثقافة ودائرة رئيس الحكومة. ينظر : د. عبد الغفور كريم ، ملاحظات عامة في الإعلام الصهيوني ، نشرة : فلسطين ، مركز دراسات فلسطينية ، بغداد ، ع 4 ، شباط ، 1999 ، ص 7 . كذلك ينظر: د. منذر عنبتاوي ، أضواء على الإعلام " الإسرائيلي " ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ، 1968 ، ص 145 .

[75] . رعد هاشم الشاطئ ، الدعاية الصهيونية في العراق خلال (31) عاماً ، جريدة الثورة ، العراق ، 13 تموز ، 2003 ، ص 10 .كذلك عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الدعاية، م.س.ذ ، ص 104-105.

[76] . نقلاً عن : د. عبد الستار جواد ، التأثير اليهودي في وسائل الإعلام الأمريكية ، محاضرة ألقيت على طلبة الدكتوراه ،كلية الآداب ، قسم الإعلام ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص 7 .

[77] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجهة ضد العراق ، م . س . ذ ، ص 20.

[78] . إن هذا الإعلان نشرته الوكالة اليهودية في صحيفة النيويورك تايمز بهدف جمع التبرعات لصلح الكيان الصهيوني . ينظر : دار الكتب والوثائق وملفات وزارة الإعلام ، رقم الحلف 146 ، صحافة عامة ، وثيقة رقم 137 ، ص 172 . للمزيد حول مدى تسخير الصهيونية لصحيفة

النيويورك تايمز خدمة للأغراض الصهيونية . ينظر: الفريد ليتنال ، الأخطبوط الصهيوني ، ترجمة : د. محمد الحسيني ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979 ، ص 250 وما بعدها .

[79] . حامد محمود ، الدعاية الصهيونية ، وسائلها أساليبها ، م . س . ذ ، ص 225.

[80] . للاستزادة حول الصحف الإسرائيلية. ينظر : حامد محمود ، م . س . ذ ، ص ص 226 – 241.كذلك ينظر: محمد باخريبه ، الصهيونية بايجاز ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت ، 2001، ص179.

[81] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجهة الى العراق ، م . س . ذ ، ص ص 21 – 22 .

[82] . تعمل إذاعة " إسرائيل " الناطقة باللغة العربية بالرد على الأنباء المذاعة من المحطات العربية التي تمس الكيان الصهيوني ، كذلك تعمل على إثارة الخلافات العربية وتشويه صورة العرب . للمزيد حول الإذاعة " الإسرائيلية " ، ينظر : حامد محمود ، الدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص ص 244 – 249 . كذلك ينظر : حلمي عبد الكريم ، لمحة سريعة عن الإذاعات الموجهة في " إسرائيل " ، مجلة البحوث ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ع 19 ، 1987 ، ص 34 وما بعدها .

[83] . حامد محمود ، م . س . ذ ، ص 115 .

[84] . المصدر نفسه ، ص 119 .

[85] . وليد شميط ، السينما وقضية فلسطين ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، ع 41 – 42 ،كانون الثاني – شباط ، 1975 ، ص 389 .

[86] . د. بو غالب يوريكي ، وآخرون ، أساليب السينما الصهيونية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، بدون سنة طبع ، ص 11 – 12 .

[87] . د. بو غالب ، م . س . ذ ، ص 18 .

[88] . هنري فورد ، اليهودية العالمية ، ترجمة : خيري حماد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، بدون سنة طبع ، ص 162 .

[89] . من أهم المسارح في " إسرائيل " هو مسرح (الهابيما) الذي أسس في موسكو عام 1917 ثم انتقل الى " إسرائيل " عام 1946 ، ومسرح (أوهل) الذي أنشأ في تل أبيب عام 1925 ، ومسرح (كاميري) الذي أنشأ عام 1942 ، وكلها تعمل لصالح مخططات الحكومة " الإسرائيلية " . ينظر : حامد محمود الدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص 258 – 259 .

[90] . للاستزادة حول الدور الدعائي لوسائل الاتصال الشخصي ينظر :

– عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الإعلام والدعاية الصهيونية ، م. س. ذ، ص ص 113–115.

– قدري حنفي ، الإسرائيليون من هم ؟ دراسة نفسية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1989 ، ص 25 وما بعدها .

– منذر عنبتاوي ، أضواء على الإعلام " الإسرائيلي " ، م . س . ذ ، ص ص 76 – 77 .

[91] . د. منذر عنبتاوي ، م . س . ذ ، ص 67 .

[92] . د. حميدة سميسم ، الحرب النفسية (مدخل) ، دار الكتب للطباعة ، بغداد ، 2000 ، ص 348 .

[93] . أحمد بدر ، الإعلام الدولي ، دراسة في الاتصال والدعاية الدولية ، م . س . ذ ، ص 338 .

[94] . نقلاً عن : عبد الحميد عارف العبيدي ، دراسات في الصراع العربي الصهيوني ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989،

ص ص 126 – 127 .

[95] . د. عبد الغفور كريم ، ملاحظات في الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 8 .

[96] . للمزيد حول توظيف الاجهزة الاستخباراتية في مجال العمل الدعائي الصهيوني ينظر :

Amos Gilboa, Ephraim Lapid ,Israel's Silent Defender: An Inside look at Sixty Years of Israeli Intelligence, Gefen Publishing House,New York,2012,pp45-50.كذلك ينظر: تسفي عوقرم ، الاستخبارات والأمن القومي ، ترجمة : دار الجليل ، عمان ، 1989 ، ص ص 103–104.

[97] . نسرين محمود حمزة ، وسائل الدعاية والإعلام الإسرائيلي ودورها في المجتمع الصهيوني ، بحث ، مركز دراسات فلسطينية ، بغداد ، 1985 ، ص 31 .

[98] . عبد الحميد عارف العبيدي ، م . س . ذ ، ص 124 .

[99] . ج. م. ن. ، جيفريز ، فلسطين الحلم والحقيقة ، ترجمة : أحمد خليل الحاج ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1971 ، ص 82 .

[100] . عبد الأمير محمود ، الإعلام الصهيوني والإيراني ، التماثل والتطابق ، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بدون سنة طبع ، ص 36 .

[101] . حامد محمود ، الدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص 42 .

[102] . جمال عبد الرزاق البدري ، دراسة في أدب الناشئة الصهيوني ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 ، ص 29 .

[103] . د. ريزا دوب ، صورة العربي في الأدب الصهيوني ، ترجمة : عارف توفيق ، دار الجليل ، عمان ، 1985 ، ص 95 .

[104] . يقول الكاتب الصهيوني في هذه القصة : " قالت لي الصغيرة : من الذي سرق القمر قلت : العرب قالت ماذا يفعلون به ؟ قلت يعلقونه على جدران بيوتهم ، قالت ونحن ؟ قلت نحوله الى مصابيح صغيرة تعني أرض إسرائيل كلها ... " . نقلاً عن: جمال عبد الرزاق البدري ، دراسة في أدب الناشئة الصهيوني ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 ، ص ص 30-31 .

[105] . أصل كلمة الماسونية بالفرنسية (فريمايسون) أي البناء الحر وأول جمعية ماسونية تأسست عام 1717 في لندن ، ووردت في بروتوكولات حكماء صهيون جملة مقررات عن الماسونية ، لأهميتها الدعائية في الترويج للأغراض الصهيونية ، ففي البروتوكول الرابع : " إن المحافل الماسونية المنتشرة في العالم تعمل في السر كقناع لأغراضنا " . للمزيد حول الماسونية ، ينظر : محمد وجدي الدباغ ، الايدلوجية الصهيونية و " إسرائيل " ، م . س . ذ ، ص ص 100 – 110 . كذلك ينظر: احمد عبد الغفور،الماسونية،ط3، بيروت ، 1974 ، ص ص 59-70.

[106] . سعيد إسماعيل ، التربية اليهودية الصهيونية ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، 1974، ص ص 74 – 75 .

[107] . نقلاً عن : زكي الجابر ، نظرات في تطبيقات الإعلام الإسرائيلي، م . س . ذ ، ص 33 – 34 .

[108] . د. حميدة سميسم ، الحرب النفسية ،م . س . ذ ، ص 349 .

[109] . فريد ايار ، دراسات في الإعلام والحرب النفسية ، وزارة الثقافة والفنون ، دار الرشيد للنشر ، سلسلة دراسات (181) ، بغداد ، 1979 ، ص 16 .

[110] . أحمد باسل ، استراتيجية الرعب الإسرائيلية ، م . س . ذ ، ص 252 .

[111] . د. سليمان جاسم ، كيف يوجهون إذاعة " إسرائيل " الناطقة باللغة العربية ، مجلة الفنون الإذاعية ، القاهرة ، ع 18 ، 1995 ، ص 22 .

[112] . أحمد باسل ، استراتيجية الرعب ، م . س . ذ ، ص 251 .

[113] . موسى زناد ، الحرب النفسية ، م . س . ذ ، ص 22 .

[114] .عبد الأمير محمد محمود ، الإعلام الصهيوني والإيراني التماثل والتطابق ، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بدون سنة طبع، ص 31 – 32.

[115] . د. نبيل مسالمة ، أساليب الدعاية الصهيونية ، الرأي العام ، محاضرات ألقيت على كلية قسم العلوم في جامعة بغداد ، 1990 ، ص 4 .

[116] . فريد ايار ، دراسات في الإعلام والحرب النفسية ، م.س.ذ ، ص 17 .

[117] . للمزيد حول الدور الدعائي الصهيوني خلال حرب 1967 ينظر :د. محمد علي العويني ، الاعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1978 ، ص 79 . كذلك ينظر: امل جمال ، النكبة الفلسطينية في الحيز العام الاسرائيلي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت،2017 ، ص ص 120-125 .

[118] . د. محمد علي العويني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، م . س . ذ ، ص 79 .

[119] . أحمد بدر ، الإعلام الدولي ، م . س . ذ ، ص 275 .

[120] . د. عبد الغفور كريم علي ، ملاحظات عامة في الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 10 .

[121] . فريد ايار ، دراسات في الإعلام والحرب النفسية ، م . س . ذ ، ص 20 .

[122] . روجيه غارودي ، دراسة في الصهيونية السياسية ، ترجمة : أحمد بديع ، دار الشروق ، القاهرة ، 1984 ، ص 120 .

[123] . د. بو غالب يوريكي ، أساليب السينما الصهيونية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، بدون سنة طبع . ص 51 .

[124] . محمد وجدي الدباغ ، الأيدلوجية الصهيونية و " إسرائيل " ، م . س . ذ ، ص 214 .

[125] . د. نبيل مسالمة ، أساليب الدعاية الصهيونية ، محاضرات القيت على طلبة البكالوريوس ، كلية الآداب ، قسم الاعلام ، جامعة بغداد ، 1990، ص 1 .

[126] . موسى زناد ، الحرب النفسية ، م . س . ذ ، ص 26 .

[127] . إن ما جاء في التلمود (التعاليم) : " أرواح اليهود عزيزة عند الله بالنسبة لباقي الأرواح ، لأن الأرواح غير اليهودية هي أرواح شيطانية تشبه أرواح الحيوانات " . للمزيد حول عنصرية اليهود . ينظر : محمد وجدي الدباغ : الأيدلوجية الصهيونية و" إسرائيل " ، م . س . ذ ، ص 42 وما بعدها . د. محمد منير حجاب ، الدعاية السياسية ، م . س . ذ ، ص ص 87 – 88 .

[128] . د. مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، دار المعارف ، مصر ، بدون سنة طبع ، ص 79 .

[129] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجهة خلال الحملة العراقية – الإيرانية ، م . س . ذ ، ص 19 .

[130] . عصام فاهم جواد ، الدعاية الإيرانية و(الإسرائيلية) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987 ، ص 136 .

[131] . أحمد بدر ، الإعلام الدولي ، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية ، م . س . ذ ، ص 338 .

[132] . عصام فاهم جواد ، الدعاية الإيرانية و الإسرائيلية ، م . س . ذ ، ص 136 .

[133] . مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ،دار المعارف ، مصر ، بدون سنة طبع ، ص 89 .

[134] . أحمد بدر ، الإعلام الدولي ، م . س . ذ ، ص 338 .

[135] . حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، م . س . ذ ، ص 45 .

[136] . مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، م . س . ذ ، ص 96 .

[137] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجهة ضد العراق ، م . س . ذ ، ص 19 .

[138] . عبد الغفور كريم ، ملاحظات عامة في الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 9 .

[139] . عبد الغفور كريم ، م . س . ذ ، ص 10 .

[140] . نقلاً عن : حامد محمود ، الدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص 71 .

[141] . عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ، م . س . ذ ، ص 72 . ج. هـ . جانس ، تأثير الإعلام الصهيوني على جمهور العالم الثالث ، بحث مقدم الى الندوة الفكرية ، الإعلام الصهيوني ومتطلبات المواجهة ، للفترة من 14 – 18 / أيار / 1985 في تونس ، البحوث ، ع 16 ، 1985 ، ص 124 – 125 .

[142] . للمزيد حول الدور الدعائي الصهيوني في اسيا ينظر : مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، م . س . ذ ، ص 103 كذلك: حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، م . س . ذ ، ص 46 .

[143] . احمد بدر ، الإعلام الدولي ، م . س . ذ ، ص 327 .

[144] . د. حامد ربيع ، نظرة الحرب النفسية الصهيونية الجديدة ، مأزق التناقض الفكري وإمكانيات الدعاية العربية ، نشرة : دراسات الدار العربية للنشر والترجمة ، القاهرة ، ع 4 ،كانون الأول ، 1987 ، ص 11.

[145] . عندما يتوجه المنطق الأول الى الرأي العام اليهودي ، فهو يسعى لتحقيق هدفين ، حددهما بن غوريون (مبدأ بن غوريون) وهما :

أ. التأكيد على أن اليهودية لليهودي لا تكتمل إلاّ بالهجرة .

ب. التأكيد على أن الحليف المخلص والوحيد لدولة " إسرائيل " هو اليهودي . ينظر : عبد الأمير محمد ، الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 28 .

***** تؤكد الصهيونية إن "إسرائيل" حقيقة تاريخية وذلك من خلال الإدعاء بوجود (العنصر اليهودي) بهدف التمهيد لإقامة (دولة إسرائيل) ، إلاّ أن بعض الباحثين دحضوا هذا الإدعاء مستندين الى ذلك على التشكيلة البشرية الحالية للمجتمع في الكيان الصهيوني (توجد العناصر الجرمانية الشقراء والعناصر الإسلامية والبربرية والمنغولية والهندية وبقية العناصر) . وهذا ينفي إدعاء اليهود المتكرر بأنهم يملكون عنصراً واحداً ولذلك فهم ليسو حقيقة تاريخية .ينظر:

Stephen, H. Longrigg, The Middle Fast A Social Geography, London Gerald, Dock Worthond Co. Ltd. 1962, P 190

[146] . عبد الغفور كريم ، ملاحظات عامة في الإعلام الصهيوني،م . س . ذ ، ص 6

[147] . د. مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، ص 88 .

[148] . عصام فاهم جواد ، الدعاية الإيرانية والإسرائيلية ، م . س . ذ ، ص 155 .

[149] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجهة ضد العراق ، م . س . ذ ، ص 16 .

[150] . د. السيد عليوه ، الدعاية الصهيونية ، م . س . ذ ، ص 198 .

[151] . عبد الغفور كريم ، ملاحظات عامة في الإعلام الصهيوني ، م . س . ذ ، ص 7 .

[152] . عصام فاهم جواد ، الدعاية الإيرانية و (الإسرائيلية) ، م . س . ذ ، ص 155 .

[153] . إن مناطق العزلة اليهودية تأخذ أشكال ومسميات متعددة منها الشتتل (كلمة يديديشية تعني المدينة الصغيرة) والقاهل (تعني بالعبرية الجماعة) والجيتو (في أو عدد من الشوارع المخصصة لإقامة اليهودي ، للمزيد حول الشخصية اليهودية ينظر : د. رشاد عبد الله الشامي ، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية ، دار المعرفة ، الكويت ، 1986 ، م . س . ذ ، ص 23 – 26 .

[154] . عبد الحميد عارف العبيدي ، دراسات في الصراع العربي الإسرائيلي ، م . س . ذ ، ص 146 .

[155] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجة ضد العراق ، م . س . ذ ، ص 12 .

[156] . حامد عبد الله ربيع ، فلسلفة الدعاية الإسرائيلية ، م . س . ذ ، ص 191 .

[157] . تنفي الباحثة العربية سوزان رزق في أطروحة دكتوراه مقدمة الى إحدى الجامعات الأمريكية بعنوان (الجذور الأيدلوجية للعبقرية اليهودية) أن تكون هناك عبقرية يهودية ،كما تدعي الصهيونية فلو ولد انشتاين في بومباي على حد قول الباحثة لما كان أكثر من بائع أحجار كريمة ، ولو ولد ماركس في لبنان لعمل مستشار للمتصرف العثماني . ينظر : سعد المشهداني ، م . س . ذ ، ص . عصام فاهم جواد ، الدعاية الإيرانية والإسرائيلية ، م . س . ذ ، ص 154 .

[158] . سعد المشهداني ، الدعاية الصهيونية الموجة ضد العراق ، م . س . ذ ، ص 13 .

المصادر

- ✓ الكتب العربية

– احمد حنيطي، السياسة الاسرائيلية تجاه الاغوار وافاقها ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت،2016.

– احمد عبد الغفور،الماسونية،ط3، بيروت ، 1974 .

– امل جمال ، الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت ،2016

– امل جمال ، النكبة الفلسطينية في الحيز العام الاسرائيلي،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت،2017 .

– أنيس صايغ ، يوميات (هرتزل) ، منظمة التحرير الفلسطينية ،ط2، مركز الأبحاث ، 1973 .

– بو غالب يوريكي ، أساليب السينما الصهيونية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، بدون سنة طبع .

– بو غالب يوريكي ، وآخرون ، أساليب السينما الصهيونية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، بدون سنة طبع .

– جمال عبد الرزاق البدري ، دراسة في أدب الناشئة الصهيوني ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 .

– جميل جرجس ، تاريخ الصهيونية ، الجزء الأول ، 1861 – 1917 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، بدون سنة طبع .

– حامد ربيع ، الحرب النفسية في المنطقة العربية ، دار واسد للدراسات والنشر والتوزيع ، مطبعة الدار العربية ، بغداد ، 1989.

– حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز البحوث ، بيروت ،1970.

– حامد محمود ، الدعاية الصهيونية وسائلها ، أساليبها طرق مكافحتها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون سنة طبع.

– حميدة سميسم ، الحرب النفسية (مدخل) ،دار الكتب للطباعة ، بغداد ، 2000 .

- خالد رشيد الشيخلي ، جذور الصراع العربي – الصهيوني ودور الإعلام ،مطبعة الإرشاد، بغداد ،1990
- خيري حماد ، أبعاد المعركة مع " إسرائيل " والاستعمار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1967 .
- رشاد عبد الله الشامي ، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية ، دار المعرفة ، الكويت ، 1986 .
- رياض احمد ، الصهيونية العالمية ، نشأتها وطبيعتها ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، بيروت ،1983 .
- زكي الجابر ، نظرة في تطبيقات الإعلام الإسرائيلي، وزارة الثقافة والإعلام ، المؤسسة العامة للصحافة والطبع ، دار الجمهورية ، بغداد ، 1968 .
- سهيل حسين الفتلاوي ، الصهيونية حركة استعمارية استيطانية توسعية ، مكتبة الفكرالعربي للنشر والتوزيع ، مطبعة عصام ، بغداد ، 1990.
- سعيد إسماعيل ، التربية اليهودية الصهيونية ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، 1974.
- السيد عليوه ، استراتيجية الإعلام العربي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 .
- السيد عليوه ، الدعاية الصهيونية ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978.
- عبد الأمير محمود ، الإعلام الصهيوني والإيراني ، التماثل والتطابق ، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بدون سنة طبع .
- عبد الحميد عارف العبيدي ، دراسات في الصراع العربي – الصهيوني ،وزارة الثقافة والإعلام ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 .
- عبد السميع سالم الهراوي ، الصهيونية بين الدين والسياسة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977 .
- عبد االرزاق محمد الدليمي، المدخل الى وسائل الاعلام والاتصال ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ، 2011.
- عبد الوهاب المسيري ، اليد الخفية ، دراسة في الحركات اليهودية الهدامة ، دار الشروق ، القاهرة ،1998 .
- فريد ايار ، دراسات في الإعلام والحرب النفسية ، وزارة الثقافة والفنون ، دار الرشيد للنشر ، سلسلة دراسات (181) ، بغداد ، 1979 .
- قدري حنفي ، الإسرائيليون من هم ؟ دراسة نفسية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1989 .
- كامل أبو جابر ، الولايات المتحدة الأمريكية و " إسرائيل " ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1971
- محمد باخريبه ، الصهيونية بايجاز ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت ، 2001.
محمد علي العويني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1978 .
- محمد شومان ، فاطمة القليني ، الدعاية والاعلان بعد 11 سبتمبر، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2006.

- محمد وجدي الدباغ ، الأيدلوجية الصهيونية وإسرائيل ، ط 2 ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1989 .
- مختار التهامي ، الأسس العلمية لتخطيط الإعلام العربي ، مطبعة السعدي ، بغداد ، 1970 .
- مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، دار المعارف ، مصر ، بدون سنة طبع .
- مختار التهامي ، تحليل مضمون الدعاية بين النظرية والتطبيق ، دار المعارف ، القاهرة ، 1974 .
- منذر عنبتاوي ، أضواء على الإعلام الإسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، 1968
- منير بكر ، الإعلام العربي بين الدعاية الإمبريالية والصهيونية ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1977 .
- هيثم الكيلاني،الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية ، 1948 – 1988 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1991 .

✓ الكتب المترجمة

- أيلان باية ، التطهير العرقي في فلسطين ،ترجمة : احمد خليفة ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2007 .
- تسفي عوقرم ، الاستخبارات والأمن القومي ، ترجمة : دار الجليل ، عمان ، 1989 .
- ج. م. ن. ، جيفريز ، فلسطين الحلم والحقيقة ، ترجمة : أحمد خليل الحاج ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1971 .
- جيرمي م.شارب ، المساعدات الخارجية "لاسرائيل" ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ترجمة:نسرين ناصر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،واشنطن، 2012 .
- روجيه غارودي ، دراسة في الصهيونية السياسية ، ترجمة أحمد بديع ،دار الشروق ، القاهرة ،1984.
- روجيه غارودي ، ملف إسرائيلي ، دراسة في الصهيونية السياسية ، ترجمة : أحمد بديع ،دار الشروق ، القاهرة ، 1984 .

- ريزا دوب ، صورة العربي في الأدب الصهيوني ، ترجمة :عارف توفيق ، دار الجليل ،عمان ، 1985
- شاكر الجوهري وفلاديمير بيفون ،صهاينة الكرملين ، ترجمة : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1973 .
- غسان الخطيب ، السياسة الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الاوسط، ترجمة: عارف حجازي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، واشنطن، 2014.
- غى دورندان ، الدعاية والدعاية السياسية ، ترجمة د.رالف رزق الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت،1986.
- الفريد ليتنال ، الأخطبوط الصهيوني ، ترجمة محمد الحسيني ،دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979 .
- هنري فورد ، اليهودية العالمية ، ترجمة : خيري حماد ،دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، بدون سنة طبع .
- يشيعا هوبن فورات وآخرون ، التقصير (المحدال) ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1973 .

✓ البحوث والدراسات والمقالات

- ج. هـ . جانس ، تأثير الإعلام الصهيوني على جمهور العالم الثالث ، بحث مقدم الى الندوة الفكرية ، الإعلام الصهيوني ومتطلبات المواجهة ، للفترة من 14 – 18 / أيار / 1985 في تونس ، البحوث ، ع 16 ، 1985 .
- جهاد الحسيني ، الصهيونية : دراسة في تاريخ أبرز رواد الفكرة وطلائع الحركة ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، ع 24 ، تموز ، 2001 .
- حامد ربيع ، نظرة الحرب النفسية الصهيونية الجديدة ، مأزق التناقض الفكري وإمكانيات الدعاية العربية ، نشرة : دراسات الدار العربية للنشر والترجمة ، القاهرة ، ع 4 ،كانون الأول ، 1987.
- حلمي عبد الكريم ، لمحة سريعة عن الإذاعات الموجهة في " إسرائيل " ، مجلة البحوث ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ع 19 ، 1987 . .
- خليل إبراهيم العزاوي ، الأهداف والأساليب الاقتصادية للصهيونية العالمية ومواجهتها ، بحث منشور في مجلة : دراسات الشرق الأوسط ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ع 5 ، 1998 .
- خليل إبراهيم العزاوي ، حرب الخليج ومخططات الصهيونية العالمية (العولمة) والإقليمية(النظام الشرق أوسطي) ، بحث منشور في مجلة : شؤون الأوسط ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،ع 4 ، 1997.
- رعد هاشم الشاطئ ، الدعاية الصهيونية في العراق خلال (31) عاماً ، جريدة الثورة ، العراق ، 13 تموز ، 2003 .
- سعيد جاسم الجابري ، دور رسائل الإعلام في سياسة بناء القوة الصهيونية ، مقال منشور في مجلة الأمن القومي ، بغداد ، ع 4 ، 1985 .
- سليمان جاسم ،كيف يوجهون إذاعة " إسرائيل " الناطقة باللغة العربية ، مجلة الفنون الإذاعية ، القاهرة ، ع 18 ، 1995 .
- عبد الأمير محمد محمود ، الإعلام الصهيوني والإيراني التماثل والتطابق ، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بدون سنة طبع.
- عبد الستار جواد ، التأثير اليهودي في وسائل الإعلام الأمريكية ، محاضرة ألقيت على طلبة الدكتوراه ،كلية الآداب ، قسم الإعلام ، جامعة بغداد ، 2000 .
- عبد الغفور كريم ، ملاحظات عامة في الإعلام الصهيوني ، نشرة : فلسطين ، مركز دراسات فلسطينية ، بغداد ، ع 4 ، شباط ، 1999 .
- غسان العطية ، الصهيونية حل استعماري وعنصري للمسألة اليهودية، مجلة مركز دراسات فلسطينية، المجلد الأول ، ع 2 ، نيسان 1972. .
- فارس منصوري ، الأساليب الصهيونية في الاستراتيجية السياسية ، مجلة شؤون فلسطينية ، ج 2 ، بيروت ، ع 98 ، 1997
- محمد علي العويني : الدعاية الإسرائيلية والحرب العربية " الإسرائيلية " الرابعة ، مقالات في الدعاية الصهيونية وحرب أكتوبر ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، 1981 .
- محمود عليان عليمان ، تحديات الوطن العربي في القرن الجديد ، مجلة : دراسات دولية ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، ع 12 ، نيسان ،2001.
- نبيل مسالمة ، أساليب الدعاية الصهيونية ، الرأي العام ، محاضرات ألقيت على كلية قسم العلوم في جامعة بغداد ، 1990 .
- نبيل مسالمة ، أساليب الدعاية الصهيونية ، محاضرات القيت على طلبة البكالوريوس ،كلية الآداب ، قسم الاعلام ، جامعة بغداد ، 1990.
- نسرين محمود حمزة ، وسائل الدعاية والإعلام " الإسرائيلي " ودورها في المجتمع الصهيوني ، بحث ، مركز دراسات فلسطينية ، بغداد ، 1985.
- نواف عدوان ، الإذاعات " الإسرائيلية " باللغة العربية وغير العربية ، مجلة البحوث ، بغداد ، ع 16 ،كانون الأول 1686 .

– نواف عدوان ، وآخرون ، تحليل مضمون الدعاية الصهيونية عبر الإذاعة والتلفزيون باللغة العربية ، مجلة البحوث ، بغداد ، ع 5 ، أيلول 1981. .

– وليد شميط ، السينما وقضية فلسطين ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، ع 41 – 42 ،كانون الثاني – شباط ، 1975 .

✓ الرسائل الجامعية

– عبد الرزاق الدليمي ، تطور أساليب الدعاية والإعلام الصهيوني ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة بغداد ، 1986 .

– سعد سلمان المشهداني : الدعاية الصهيونية الموجهة الى العراق خلال الحرب العراقية –الإيرانية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب ، قسم الإعلام ، جامعة بغداد ، 1990 .

– فداء فايد ، اتجاهات الإعلام الصهيوني خلال حرب الخليج ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2000 .

✓ الكتب الاجنبية

- Amos Gilboa ,Israel's Silent Defender: An Inside look at Sixty Years of Israeli Intelligence, Gefen Publishing House ,New York,2012.

- John & David Kimche: A Clash of Destinies, New York, 1960.

- Iscaaes Jacop ,Our People:History of the Jews Merkos Inyonei Chinuch Inc:New York.1985.

- Shmuley Boteach,The Israel Warrior: Fighting Back for the Jewish State from Campus to Street Corner, Gefen Publishing House,New York,2016.

- Stephen,H.Longrigg, The Middle Fast A Social Geography, London. Gerald, Dock Worthond Co. Ltd. 1962.

العُنف الجهادي

محاولة في الفهم

محمّد كشت

ملخص

يمثل هذا العمل مقاربة في فهم عنف الجماعات السلفية الجهادية, من جهة كونه فعلا مؤسسا على تأويل مخصوص لبعض النصوص الدينية, ومن جهة كونه كذلك رد فعل على عنف مركب سابق على مدار التاريخ والجغرافيا, ومن زاوية كونه ركنا أساسيا في استراتيجيات التيار السلفي الجهادي. ومن هذه الزاوية يكون الاختلاف جذريا مع التحاليل المستندة إلى التفسير التآمري للظاهرة , والذاهبة إلى كونها صنيعة "الآخر" الذي لطالما تربص بنا واستعمل أصحاب الرايات السود لتدميرنا .

وتبعا لهذا التمشي فقد قسمنا البحث إلى ثلاثة مفاصل أساسية ; درسنا في أولها ظاهرة العنف البشري, وأكدنا خلاله أن العالم عرف ألوانا من العنف بلغ في مناسبات عدة حدوده القصوى وأن نصيبا مهما من ذلك العنف سلط على شعوب المنطقة العربية الإسلامية بطرائق مختلفة ومن جهات متعددة وهو ما يؤشر إلى أن جزءا مما نرى اليوم من توحش لا يعدو أن يكون رد فعل على توحش قد سبق.

أما الجزء الثاني فقد خصصناه للبحث في أساليب الجماعات الإرهابية في تأويل ومن ثمة إخضاع النص الديني واتخذنا في ذلك نموذج "آية السيف" من سورة التوبة.

وخصصنا آخر أجزاء البحث للوقوف على العنف كجزء مهم ومؤسس في استراتيجيات التيار السلفي الجهادي وقد ركزنا على أثرين هامين هما " إدارة التوحش" لأبي بكر ناجي و"المذكرة الاستراتيجية " لعبد الله بن محمد.

الكلمات المفتاحية: عنف . توحش. عنف بشري.

Abstract :

This work is an approach to understand the violence committed by the salafist-jihadist groups. Such violence is built upon interpretations imposed on some religious texts; justified as reaction to previous violence due to historical and geographical frictions and most crucial as strategic cornerstone of the salafist-jihadist currents. Hence, a significant analysis is provoked in contrast to the conspiracy-based analysis which would explain the case to be made by the “Other” who would have long plotted against us using the black flag bearers.

According to this analytical procedure, we divide the research into three main chapters: The first chapter deals with the issue of the mankind violence. We stress the fact that humanity has witnessed the uttermost forms of violence and that the Arab and Muslim area has been

exposed to a large part of it from different parties. This may explain that a part of the present savagery is a reaction to a previous one.

The second chapter is dedicated to investigate the terrorist groups' styles in interpreting and subduing the religious text to their thinking patterns. As a significant example we applied the verse of the "Sword" in "Tawba" chapter.

The last chapter deals with the violence as a fundamental technique in the strategy of the salafist-jihadist current. We focus on two main resources: "The Administration of Savagery" by Abubaker Naji and "The Strategic Memorandum" by Abdallah Ibn Mohammed.

Key words: Violence, Savage, Human violence

مَدخل

يكفيك أن تضع كلمة "داعش" في محرك البحث "Google" لتجدك أمام ما يقارب الخمسين مليون رابطا دفعة واحدة. وما من شك أن ذلك يؤشر إلى تصدر الظاهرة السلفية الجهادية مجددا سلم الاهتمامات على الصعيد الإعلامي والشعبي والرسمي كذلك .أما على الصعيد الجيوستراتيجي فلقد أضحت "داعش" وحلفاؤها في المنطقة فاعلا سياسيا مهما ومحددا في فهم التحولات والتقلبات على مستوى الخارطة السياسية الشرق أوسطية خاصة ما بعد الثورات العربية.

غير أن أكثر ما يلفت الانتباه في هذه الظاهرة هو اعتمادها على منسوب من العنف فاق المعهود بل والمتخيل في بعض الأحيان, وذلك في سياق مواجهة من يسمونه بالعدو القريب (الأنظمة) و العدو البعيد (الغرب). و لعل صورة الطيار الأردني "معاذ الكساسبة"[1] وهو يحترق داخل القفص كانت لحظة فارقة تؤشر إلى منعطف خطير في مسار طويل لم يخل يوما من الدماء. وإذا انطلقنا من بديهيات علم النفس من أن لكل سلوك دوافع فان ذلك يجعلنا أمام كم هائل من الاستفهامات التي نبحث لها عن إجابات من ذلك :

ما موقع العنف والفوضى من المشروع السلفي الجهادي ؟

هل يمكن النظر إلى العنف السلفي على أنه فعل مؤسس هادف أم أنه كذلك رد فعل عن عنف سبق؟

ما هي المنطلقات الفكرية و الدينية للعنف السلفي ؟

في العنف المضاد والهويات المقاتلة

أجرى عالم الاجتماع الأمريكي "ستانلي ميلغرام" سنة 1963م تجربة شهيرة[2] أراد من خلالها معرفة مدى قابلية بني البشر إلى الانصياع إلى الأوامر إذا ما تعارضت مع مبادئهم . من أجل ذلك كلف مرشحين بأن يطرحوا الأسئلة تباعا على متعلمين, وأن يعاقبوهم كلما أخطؤوا بصعقات كهربائية تتدرج من 30 فولت لتصل إلى 450 فولت. وكانت النتيجة أن 65% من المشاركين (27 من 40) استعملوا الدرجة الأخيرة من قوة الصعقة (450 وات).

ولئن كان الغرض الأساسي لـ"ميلغرام" هو معرفة ما إذا كان من نفذ "الهلوكوست" من الجنود الألمان مجرد مطيع للأوامر العليا أم شريك فعلي في الجريمة, فان التجربة أثبتت بالتوازي مع ذلك أن ثمة استعدادا و جاهزية قد تكون فطرية لممارسة أقدار من العنف تتغير حسب الظروف والملابسات والمنافع المجنية بل إلى الانخراط في عمليات تخريب وتعذيب ومجازر لم تغب طوال التاريخ البشري وهو ما أكده الانكليزي "كولن ولسون" في كتابه "التاريخ الإجرامي للجنس البشري"[3]. أما مواطنه "أرنولد توينبي" فقد أكد في كتابه الشهير "مختصر دراسة للتاريخ"[4] أن نشوء الحضارات الإنسانية وتعاقبها إنما كان وفقا لقاعدة "التحدي والاستجابة" تلك القاعدة التي استلهمها من علم النفس السلوكي و اعتمادا على ذلك يذهب "توينبي" إلى أن سلوك الأفراد والجماعات إنما يكون استجابة لتحديات سابقة , و بهذا الفهم ينظر إلى كل عنف على أنه عنف مضاد لعنف قد سبق.

وقد تعمقت مجموعة من الدراسات الحديثة مثل دراسات التابع Subaltern Studies ودراسات ما بعد الاستعمار *Post*-Colonial *Studies* ونظريّة الخطاب الاستعماري Colonial Discourse Theory في تفكيك أنساق العنف الرمزي والهيمنة والتسلط في ثنايا الخطاب كما الممارسة . ولقد مثلت إسهامات المفكر الفلسطيني "ادوارد سعيد" لحظة تأسيسية في مسار تلك العلوم خاصة من خلال كتابه الشهير "الاستشراق" الذي أثبت فيه أن السرديات الغربية عن الشرق إنما تخفي في طياتها إرادة للهيمنة وعقدة تفوق وتشي بما هو أخطر من التّنميط المستند إلى منطق القوة: إنّه التّنميط المستند إلى منطق عنصريّ صرف يرتقي بعنصر آدميّ وينحدر بآخر.

ولعل المتصفح للتاريخ البشري لا يجده سوى تاريخ الحروب والمجازر وسفك الدماء, وهو الذي انطلق منذ بداياته الأولى بالحدود القصوى للعنف حين أقدم "قابيل" على قتل أخيه "هابيل". وبذلك قد يكون قابيل بفعلته تلك قد قتل نصف العالم وقد نكون نحن البشر من نسل القاتل لا الضحية. بل إن الملائكة كانت قد حاججت خالقها في خلق هذا الكائن الجديد: "قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ"[5]. و قد أحصى المؤرخ والفيلسوف الأمريكي "ويل ديوارنت"[6] سنوات الحرب التي خاضتها البشرية فوق هذه الأرض فوجدها 3421 عاماً. بينما لم تزد سنوات السلام عن 268 عاماً. ومن المعلوم بالإضافة إلى ذلك أن الحرب العالمية الأولى قد أتت على نحو (10)عشرة ملايين نسمة، أما في الحرب العالمية الثانية فقد قتل نحو (40) أربعين مليون نسمة نصفهم من المدنيين.

و لم يكد عالمنا المعاصر يخلو من الوحشية والقمع والتنكيل ومن ذلك ما شاب الحقبة الاستعمارية من ممارسات لا تختلف في شيء عمّا شهدناه في العراق و سوريا. ولقد نالت منطقة شمال إفريقيا ألوانا من القمع والتنكيل تجاوزت حدود الإنسانية حتى رأينا الجنود الفرنسيين يقطعون رؤوس المقاومين ويتسلون بها ويغتصبون النساء ويلتقطون لهن الصور وهن عاريات تماما. و لقد رأينا الأمر نفسه تقريبا في سجن أبو غريب في العراق حديثا.

أما في فلسطين المحتلة فلقد كان العالم شاهدا على المأساة المركبة التي كابدها الشعب الفلسطيني من جراء صنوف التنكيل والتقتيل والتهجير والحصار والتعذيب المستمر طوال ما يزيد عن ستين عاما من الاحتلال الغاشم بتواطؤ معلن من القوى العظمى في العالم. وهو ما يؤكده "ناعوم تشومسكي" عند تحليل العدوان الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنة 1985 من جهة كونه يستهدف "المسؤول عن الإرهاب الدولي" (ياسر

عرفات) حسب الرواية الصهيونية المدعومة أمريكيا بشكل معلن وصريح والحال أن تونس كانت قد استقبلت الفلسطينيين بناء على توصية أمريكية مباشرة بعد المجازر الرهيبة التي تعرضوا لها في لبنان[7].

واللافت أن مصطلحات "العنف" و"الإرهاب" و"التعصب" تلصق عادة بالأفراد والجماعات دون الدول التي تمارس صنوفا من العنف والتقتيل والتنكيل وهو ما يشير إليه الدكتور"عزمي بشارة" في مقال وسمه "في ما يسمى التطرف" إلى أن مصطلح الإرهاب والتطرف تستعمله الدول ضد الأفراد والجماعات "فالدولة القادرة على القصف من الجو هي التي تصنف الأخر إرهابيا و متطرفا, يخرج إذا من هذا الحقل الدلالي للتطرف الجيوش التي تقوم بتدمير واسع النطاق و أعمال قتل جماعي ضد المدنيين"[8].

من كل ما تقدم نستخلص أن تاريخ الإنسان لم يخل يوما من العنف والقتل والتنكيل والتوحش ومن هنا فإن الادعاء بأن ما نراه اليوم من عنف "داعش" وتوحشها سابقة تاريخية صادمة يجانب الصواب.

وعلى صعيد آخر حين أعلن "فوكوياما " "نهاية التاريخ"[9] كان السؤال المطروح: ماذا عن الجغرافيا؟" أو بصيغة أخرى لما كانت الحرب الباردة بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي قد أفضت إلى حسم المعركة لفائدة هيمنة رأس المال بات من الملح التساؤل عن ماهية مشاريع رأس المال المستقبلية. ولعل الإجابة لم تتأخر طويلا فقد برزت إلى الوجود المقولة الشهيرة "رأس المال لا وطن له" و ترجمت عمليا إلى برنامج "العولمة".

وفي اتجاه مواز حاولت الدوائر الفكرية والسياسية المتمثلة خاصة في مراكز الأبحاث المرتبطة أساسا "بالمحافظين الجدد" إعادة إنتاج مقولة "الصراع" لأهداف إستراتيجية غير معلنة. وقد اتخذت هذه المقولة لاحقا اسم "صدام الحضارات" وهو عنوان المقال الشهير للمفكر الأمريكي "صموئيل هنتنغتون" الذي نشر سنة 1993 .

إن مقولة "صدام الحضارات" و"نهاية التاريخ" إذا أردفت بمقولة "العولمة" ليس في وسعها إلا أن تنتج آلية "الهيمنة" التي وجدت طريقها إلى البلورة والتحقق عبر يافطة الأمن العالمي. ولا غرابة والحال تلك أن تعود الهويات الثقافية للشعوب إلى الواجهة لتتخذ كمتاريس للمواجهة أمام إرادة الهيمنة والإلغاء. ولئن اتخذت هذه المواجهة في طورها الأول الشكل الفكري الفلسفي ببروز فلسفة الهوية والاختلاف فإنها سرعان ما انتقلت إلى الشارع في شكل حركات احتجاجية جماهيرية ضد العولمة.

و في هذا السياق ينظر إلى تيار السلفية الجهادية على أنه حامل للواء "الهويات القاتلة"[10] بل والمقاتلة, وإلى العنف الذي يمارسه على أنه عنف هووي بما هو سعي محموم لإثبات الذات بنفي الآخر وأنه صراع أزلي بين إرادات متنافرة ترتكز أساسا على عدم اعتراف متبادل وعلى فهم آحادي للعالم والكون. وفي هذا الإطار تتنزل مقولة جورج بوش ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 "من لم يكن معي فهو ضدي" وحديثه عن الحرب الصليبية الجديدة ونفهم ما خطه "محمد عبد السلام فرج"[11] في مستهل كتابه "الجهاد: الفريضة الغائبة" : "الذي لا شك فيه هو أن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف" وبذلك يكون العنف بتعبيراته المختلفة والمتفاوتة نسقا إيديولوجيا يزداد صلابة وتحنطا كلما تواتر الفعل ورد الفعل.

النصوص منطلقا لوَعي مقلوب: "آية السيف" نموذجا:

وكم من فَقيهٍ خابطٍ في ضلالَةٍ ::: وحُجّتُهُ فيها الكتابُ المنزَّل[12]

لطالما كانت النصوص المقدسة مدارا لمقاربات الفهم والتأويل و الإخضاع أحيانا. ويذكر أن "الهرمنوطيقا" كانت في بداياتها الأولى ملتصقة بالدراسات اللاهوتية في سياق حل شفرات النصوص الدينية قبل أن تتوسع لتصبح مدرسة تعنى بتأويل النصوص على وجه الإطلاق. وإذا كانت المعرفة شكلا من أشكال السلطة كما يؤكد "ميشال فوكو" فإن تأويل النصوص الدينية يكون بالتالي جزءا من عالم المعرفة فيكون بالضرورة جزءا من السلطة. ولما كانت السلطة مدار صراع فان التأويل كان مجالا للتدافع وهو ما يؤكده "بول ريكور" في كتابه الشهير "صراع التأويلات"[13].

لكن السؤال الجوهري هو إن كانت عملية تفسير النصوص الدينية مقصدا في حد ذاتها أم وسيلة للوصول إلى أهداف أخرى غير الفهم. ويزداد التساؤل خطورة حول ما إذا كانت عملية التأويل سابقة أم لاحقة لتلك الأهداف. وفي ما يتعلق باستراتيجيات المجموعات السلفية الجهادية يحق لنا أن نتساءل إن كان قرار الحرب والتقتيل والتنكيل والتوحش نتيجة لفهم مخصوص للنصوص الدينية وامتثالا له أم أن ذلك التأويل كان بعديا لقرار سياسي اتخذ مسبقا. فيكون النص بذلك خادما لمناهج الجماعات ومتساوقا مع خططها و المقصد من استدعائه هو التبرير و الشرعنة.

و يخلص الدارس لأدبيات السلفية الجهادية في تعاملها مع النصوص الدينية إلى مجموعة من الملاحظات لعل أهمها:

= الاعتماد على الناسخ والمنسوخ

= التغاضي عن أسباب النزول

= الالتصاق بحرفية النص

= إهمال تام للفهم المقاصدي

= الانتقائية الممنهجة

ومن النماذج الصادمة لمحاولات إخضاع النص الديني ما تجده في كتاب ضخم (574 صفحة) لـ "أبي عبد الله المهاجر" وسمه بـ" مسائل من فقه الجهاد". فالمتصفح للكتاب ليس في وسعه إلا أن يغرق في بحور الدماء التي ترفل بها صفحاته جميعها فتجد أبوابا من قبيل"مشروعية قطع رؤوس الكفار المحاربين" و"أحكام المثلة" (التمثيل بالجثث) و"مشروعية أعمال التخريب" و "العمليات الاستشهادية" و" مشروعية اغتيال الكافر المحارب"...

و من الآيات التي يعتمدها "أبو عبد الله المهاجر "آية السيف" التي لطالما أثارت جدلا واسعا في الوقت الذي لم يكن حولها إجماع في تحديد موقعها من القرآن. غير أن "الجمهور" يذهب إلى أنها الآية الخامسة من سورة التوبة والطريف أننا بحثنا في آيات القران الكريم جميعها فلم نجد آية وحيدة تحوي كلمة "سيف" مفردة كانت أو جمعا ومعرفة كانت أو نكرة.

ومن المعلوم أن تأويل آية السيف مثل ركيزة أساسية يعتمد عليها السلفيون الجهاديون في تثبيت منهجهم القتالي بل قد تكون حجر الزاوية المؤسسة لمقولات العنف والتوحش و"حرب الكل ضد الكل" التي نشهد فصولها من يوم إلى آخر على امتداد الخارطة الكونية شرقا وغربا.

إذ يقول سبحانه و تعالى في مطلع سورة "التوبة" (براءة):

"بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ * وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ * فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيم"[14]

ويجمع المفسرون على أن سورة التوبة من آخر ما نزل من القرآن إن لم تكن أخره فعلا وسبب نزولها حسب كل المفسرين ومنهم الشيخ "محمد الطاهر بن عاشور" في "التحرير والتنوير" هو نقض قريش وحلفائها لصلح "الحديبية" الذي عقد بين المسلمين وقريش في السنة السادسة للهجرة والذي ضم مجموعة من البنود لعل أهمها الهدنة بين الطرفين مدة عشر سنوات.

ولما كانت "قريش" ومن والاها هم من بادروا بخرق الهدنة عندما أغارت قبيلة "بني بكر" وهي في حلف "قريش" على قبيلة "بني خزاعة" وهي في حلف المسلمين في السنة الثامنة للهجرة, كان موقف المسلمين بأن تبرؤوا من العهد وبذلك فقد افتتحت سورة التوبة بلفظة "براءة" إعلانا لإبطال الصلح وإمهال الذين نقضوا العهود أربعة أشهر قبل أن يكونوا موضوعا للملاحقة.

غير أن الدارس لمجمل الآيات وسياقاتها يتبين أن من هم في دائرة "القتال" ليسوا كل المشركين ولا هم حتى كل مشركي العرب بل هم فقط من نقضوا العهود بدليل الآية "إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ"[15] ولم يكن ذلك هو الاستثناء الأوحد فقد جاءت الآية السادسة لتفتح أبواب الأمان للذين كانوا سببا مباشرا في إشعال نيران الحروب مجددا بعد أن خمدت لسنتين ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾[16]

وعلى خلاف هذا الفهم واعتمادا على"الناسخ والمنسوخ" يذهب منظرو تيار السلفية الجهادية إلى أن آية السيف قد دشنت عهدا جديد أو نهجا مغايرا في التعامل مع "الآخر" العدو الذي لم يعد له من خيار سوى "الإسلام"(حسب فهمهم) أو القتل. وقد أورد "محمد عبد السلام فرج" وهو من منفذي حادثة اغتيال السادات في كتابه الشهير "الفريضة الغائبة": "ولقد تكلم أغلب المفسرين في آية من آيات القرآن وسموها آية السيف وهي قول الله سبحانه وتعالى {فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد...} {التوبة5} قال الحافظ بن كثير في تفسير الآية " قال الضحاك بن مزاحم: إنها نسخت كل عهد بين النبي صلى الله عليه وسلم وأي أحد من المشركين وكل عقد ومدة وقال العوفي عن ابن عباس في هذه الآية (لم يبق لأحد من المشركين عهد ولا ذمة منذ نزلت براءة) . ويقول الحافظ محمد بن احمد بن محمد جزي الكلي صاحب "تفسير التسهيل لعلوم التنزيل" (ونقد هنا ما جاء من نسخ مسألة الكفار والعفو عنهم والإعراض والصبر على أذاهم بالأمر بقتالهم ليغني ذلك عن تكراره في مواضعه فإنه وقع منه في القرآن مائة وأربع عشرة آية من أربع وخمسين سورة نسخ ذلك كله بقوله:(فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)(كتب عليكم القتال). وقال الحسين بن فضل فيما هي آية السيف نسخت هذه كل آية في القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء... فالعجب ممن يستدل بالآيات المنسوخة على ترك القتال والجهاد. وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن حزم ..، في "الناسخ والمنسوخ "(باب الإعراض عن المشركين): "في مائة وأربع عشرة آية في ثمان وأربعين سورة نسخ الكل بقوله عز وجل (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)"[17].

أما من سعى نفسه "أبو جندل الأسدي" في كتابه الموسوم "تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنة الاغتيال" فيتخذ من آية السيف دليلا على مشروعية الاغتيالات حين يقول: "الدليل الأول: قول الله تعالى: (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) ففي هذه الآية إشارة إلى ذلك. قال القرطبي رحمه الله: (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) أي اقعدوا لهم في موضع الغرة حيث يُرصدون وهذا دليل على جواز اغتيالهم قبل الدعوة) ، وقول القرطبي "قبل الدعوة" أي لمن بلغته الدعوة من قبل, وهذه الآية (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) فيها دليل على مشروعية الرصد والاستطلاع والتجسس على العدو. قال ابن العربي رحمه الله:"المسألة السابعة: قوله (واقعدوا لهم كل مرصد) قال علماؤنا: في هذا دليل على جواز اغتيالهم قبل الدعوة". وقال ابن كثير رحمه الله "وقوله (واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد) أي لا تكتفوا بمجرد وجدانكم لهم بل اقصدوهم بالحصار في معاقلهم وحصونهم والرصد في طرقهم ومسالكهم حتى تضيقوا عليهم الواسع وتضطروهم إلى القتل أو الإسلام". يقول الشيخ المجاهد الذي ظلم حيا وميتا عبد الله عزام رحمه الله في تفسيره لسورة التوبة (واقعدوا لهم كل مرصد كمائن وهذا جواز اغتيال الكافر قبل إنذاره (واقعدوا لهم كل مرصد)هذا دليل على جواز الاغتيال فالاغتيالات فرض ."[18]

و بهذا الفهم تكون آية السيف قد نسخت حسب زعمهم ما يناهز المائة والعشرين آية تدعو كلها إلى الحكمة واللين والصبر والصلح ...من قبيل :

"لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي"[19]

"ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة"[20]

" وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"[21]

"لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم" [22]

"وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ"[23]

و قد لاحظ "عبد الجبار الرفاعي" في كتابه: "الدين و الظمأ الأنطولوجي " أن أغلب مفسري القرآن انطلاقا من "السيوطي"و "الطبرسي" مرورا بـ"القرطبي" و "الآلوسي" وصولا إلى "الطبري " و"الرازي" اجمعوا على نسخ آية " لا اكره في الدين" بآية السيف ; وهو ما دفع "الرفاعي" في نهاية تحليله إلى الدعوة الى" استئناف النظر في قواعد التفسير و علوم القرآن و التي هي بدورها تشكلت استنادا إلى مسلمات لاهوتية مستقاة من منطق التفكير و النظام المعرفي المهيمن في عصر الأسلاف" [24].

مشروع الفوضى مشروع الخراب :

من المهم التذكير بأن الحركة السلفية الجهادية قد مرت بعدة مراحل. فقد كانت الانطلاقة مع الجيل الأول فكرا وممارسة مع بداية ستينيات القرن الماضي. ومن ذلك مبادرة الفلسطيني "صالح سرية" بتكوين تنظيم "الفنية العسكرية" وإسنادها بكتاب وسمه بـ"رسالة الإيمان". وكذلك الشأن مع تنظيم "التكفير والهجرة" بقيادة "شكري مصطفى". ثم"محمد عبد السلام فرج" الذي خط واحدا من الكتب المرجعية الهامة للتيار السلفي بعنوان "الجهاد: الفريضة الغائبة". مرورا بمدونة "سيد قطب" و خاصة في كتابه الشهير "معالم على الطريق" . ثم تبلورت الهوية الإيديولوجية للسلفية الجهادية مع الجيل الثاني في أواخر الثمانينات من القرن الماضي وبروز تنظيم "القاعدة" بزعامة "أسامة بن لادن" الذي تبنى مجموعة من العمليات الكبرى لعل أهمها على الإطلاق أحداث سبتمبر 2001 قبل أن نصل إلى الجيل الثالث الذي يحمل لواءه ما بات يعرف بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش).

واللافت أن التدرج التاريخي للجماعات الجهادية تبعه تطور في منسوب العنف فبعد أن كانت العمليات الأولى معزولة وغير مؤثرة ومحدودة في الزمان والمكان تطورت شيئا فشيئا في اتجاه مزيد من الدماء والدمار والتوسع في الجغرافيا. وقد كانت لحظة سقوط برجي مركز التجارة العالمية في "نيويورك" بعد أن انهالت عليهما طائرتان بقيادة مجنونة نقطة تحول دراماتيكية وتاريخية من سياق إلى آخر مخالفا تماما أدى إلى ما نشهده اليوم من صنوف وتلوينات من التنكيل والتوحش فاقت كل ممكن ومتخيل.

ولئن يذهب البعض إلى نسبة التيار السلفي الجهادي فكريا إلى"ابن حنبل" و"ابن تيمية" و"ابن القيم الجوزية" أو من بعد ذلك "المودودي", فإن واقع الحال يثبت تواتر مجموعة الانقطاعات بين السابقين واللاحقين مما أدى إلى ميلاد جيل جديد بفكر جديد وملامح مغايرة لما سبق بل نحن أمام "براديقم" غير مسبوق في التاريخ إنه "براديقم" العنف المطلق.

و لقد أسست لهذا النهج مجموعة من الكتابات الحديثة منها ما هو تأصيلي ومنها ما هو عملي ومن ذلك مثلا المؤلف الضخم الذي تجاوزت صفحاته الألف وست مائة صفحة والموسوم "دعوة المقاومة الإسلامية العالمية" لـ "أبي مصعب السوري" دون أن ننسى ما حبره كل من "أسامة بن لادن" و"أيمن الظواهري" و"عبد الله عزام" و"أبو قتادة الفلسطيني" وغيرهم.

غير أن كتابين اثنين كان لهما الأثر الأكبر في رسم معالم المشروع السلفي الجهادي على الأرض إنهما "إدارة التوحش" لـ"أبي بكر ناجي" و"المذكرة الإستراتيجية" لـ"عبد الله بن محمد". وقد اكتشف الكتاب الأول سنة 2008 وترجمته الإدارة الأمريكية إلى الانكليزية بعد أن تفطنت إلى تداول فصوله بين قيادات القاعدة. و"أبو بكر ناجي" اسم حركي مستعار لشخصية بقيت غير محددة الهوية على وجه الدقة. أما الكتاب الثاني فهو أحدث عهدا فقد نشر سنة 2011 و يعد كاتبه من أهم منظري التيار الجهادي.

و يقسم "أبو بكر ناجي" المشروع الجهادي إلى ثلاث مراحل أساسية هي: "مرحلة النكاية والإنهاك" ثم مرحلة "التوحش" وأخيرا مرحلة "التمكين". والمقصود ب"التمكين" هو إقامة الخلافة الإسلامية العالمية. أما "التوحش" فالمقصود به مرحلة سقوط الدولة, وبالتالي العودة إلى ما قبل عصور التمدن. ومن هنا "تعرف إدارة التوحش باختصار شديد بأنها إدارة الفوضى المتوحشة"[25] فتكون بمثابة الفترة الانتقالية التي يديرها بالضرورة من سيحتكر القوة و السلاح و التدريب بعد أن كان ذلك كله حكرا على الدولة.

أما مرحلة "شوكة النكاية والإنهاك" فهي المرحلة التي ستكون الأداة الأساسية فيها هي العنف والتنكيل والتدمير بكل الصنوف الممكنة من أجل مزيد إرباك المؤسسات القائمة دفعا نحو الوصول إلى مرحلة الفوضى العارمة: "التوحش". ومن هنا تفهم العمليات العنيفة من هنا وهناك من قتل وتفجير وتدمير وذبح... على أنها وسيلة وأداة للدفع نحو المرحلة الموالية للمشروع وهي مرحلة الفوضى والتوحش كمقدمة ضرورية "للنصر": "ان الذي كان يقوم به طائفة من العلم والجهاد (عمليات الاستنزاف) هو الذي حقق النصر في المعارك الكبرى لا المعارك الكبرى ذاتها "[26].

وقد قسّم "أبو بكر ناجي" الدول المرشحة "مبدئيا" لعمليات النكاية إلى دول رئيسية وأخرى ثانوية أما الرئيسية فهي:"الأردن وبلاد المغرب ونيجيريا وباكستان وبلاد الحرمين واليمن"[27], ويؤسس "ناجي"اختياره تلك المناطق على معطيات مثل التضاريس وضعف الدولة ونسب التديّن وانتشار السلاح.

ولئن كان تركيز "ناجي" على المناطق المذكورة آنفا فإن ذلك لم يمنعه من أن يدعو بقية المناطق إلى الانخراط: "علينا أن تبدأ في النكاية بل هي بدأت بالفعل كما في تركيا وتونس وغيرهما".[28]

والواضح أن المعطيات الاستراتيجية قد تغيرت منذ سنة 2008(سنة اكتشاف الكتاب) إلى اليوم بشكل جذري خاصة بعد اندلاع الثورات العربية وهو ما يؤكده صاحب "المذكرة الاستراتيجية": "أصبح الجميع يدرك الآن أهمية هذه الثورات في دعم وتثبيت المشروع الجهادي وإعطائه قفزة ماراطونية لم تكن لتخطر على قلب بشر"[29] ولم يكن ذلك إيمانا منه بنجاح "الثورات العربية" وإنما هو على العكس تماما يجزم بفشلها فيلتقي في ذلك موضوعيا مع من

نظر لمقولة "الاستثناء العربي" فهو يعتبر أن العرب لا يمكن أن تناسبهم الديمقراطية إطلاقا :" فالمشكلة ليست في النظام الديمقراطي . على مساوئه . على وجه التحديد ولكن في طبيعة العرب وخصائصهم الاجتماعية التي لا تنقاد إلا للقوي"[30]. من هنا يفهم تغير الأولويات ومناطق الفعل لدى الجماعات الجهادية من جهة كونه استثمارا لمعطيين اثنين توفرهما بلدان الربيع العربي: المعطى الأول منسوب الفوضى المرتفع إبان الفعل الثوري وبعده، والمعطى الثاني والأهم هو الضعف المتفاوت لأجهزة الدولة خاصة في ما يتعلق بأدائها الأمني والعسكري و الاستخباراتي وتبعا لذلك فقد غير "عبد الله ابن محمد" منطقة التحرك في ما اسماها "نظرية الذراعين" إلى "الشام" و"اليمن" بما تتوفر فيهما من معطيات:

1 كونهما منطقتان استراتيجيتان

2 قربهما من مناطق التأثير الديني

3 كونهما يتوفران على تضاريس تسهل التحرك العسكري

4 توفر الكفاية من الغذاء

5 توفر خصائص سكانية مساعدة مثل التدين والشجاعة...

و يفهم عنف الجماعات الإرهابية في أيامنا على أنه وسيلة للدفع إلى مزيد من الفوضى خدمة للمشروع. وكذلك على أنه أداة لترهيب العسكريين والأمنيين والمدنيين. ففي حوار مع مجلة "دابق" أجاب الإرهابي التونسي "أبو بكر الحكيم" حين سئل عن سبب اغتيال " شكري بلعيد " و"محمد البراهمي": "أردنا خلق حالة من التوحش في البلاد تسهل تنقل الإخوة وجلب السلاح وتحرير إخوتنا المعتقلين في السجون التونسية".[31]

وقد أسهب "أبو بكر ناجي" في الفصل الثالث الموسوم بـ"اعتماد القواعد العسكرية المجربة" في جرد الاستراتيجيات العنيفة, منطلقا من قاعدة عسكرية تقول:"الجيوش النظامية إذا تمركزت فقدت السيطرة وإذا انتشرت فقدت الفاعلية"[32]. واعتمادا على الشطر الثاني من هذه القاعدة فهو يدعو الى توزيع الضربات على أوسع مدى جغرافي ممكن لتشتيت جهود القوات النظامية. وتتوزع الأهداف كذلك بين ما هو عسكري وما هو اقتصادي: " أقرب وسيلة لهزيمة العدو الأقوى عسكريا هي استنزافه عسكريا واقتصاديا".[33] أما عن نسق العمليات فيرى أنها قد تكون في شكل تصاعدي من العمليات الصغرى إلى ما هو أكبر تباعا أوتكون في شكل أمواج أوعلى وتيرة واحدة حسب اختلاف المعطيات والملابسات من واقع إلى آخر.

و يعرض "ناجي" قاعدة عسكرية أخرى تقول "اضرب بقوتك الضاربة وأقصى قوة لديك في أكثر نقاط العدو ضعفا... بغرض الاستعراض وإرهاب العدو عندما يتحدث الناس والصحف عما حدث... مما يعلي من أسهم المجاهدين إعلاميا ويرجف القلوب من مواجهتهم"[34]. وكمثال على ذلك "استخدام كمية من المتفجرات لا تهدم المبنى فقط أوحتى تسويه الأرض ولكن لنجعل الأرض تبتلعه ابتلاعا وفي ذلك تتضاعف كمية الرعب لدى العدو و تتحقق

أيضا أهداف إعلامية جيدة"[35]. و في السياق ذاته يؤكد "ناجي" على اعتماد الحدود القصوى من "الشدة": "ومن مارس الجهاد من قبل علم أن الجهاد ما هو إلا شدة وغلظة وإرهاب وتشريد وإثخان"[36] ولمزيد الفاعلية لم يفت صاحب "إدارة التوحش" أن يؤكد على أهمية العمل الاستخباراتي داعيا إلى"اختراق قوات الشرطة والجيوش والأحزاب المختلفة والصحف والجماعات الإسلامية وشركات البترول وشركات الحراسة الخاصة والمؤسسات المدنية الحساسة..."[37]

واللافت أن"عبد الله بن محمد" لم يخف استئناسه بل وإعجابه بتجربة الكيان الصهيوني في مراحل بناء دولته مبررا ذلك بحديث الرسول (صل) "الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها". وتتمثل "حكمة" الصهاينة حسب صاحب "المذكرة الإستراتيجية "في كونهم: "تمتعوا بواقعية كبيرة في تنفيذ أحلامهم على أرض الواقع وفق الظروف المحيطة بأرض المشروع وطبقا للشروط اللازمة لذلك ومراعاة المناخ السياسي الذي أحسنوا توظيفه والعمل من خلاله وهذا بالضبط ما يجب

أن يتمتع به أصحاب الأحلام الكبيرة أو المستحيلة في نظر الناس"[38]. وقد أطنب "عبد الله بن محمد" في ذكر تفاصيل ممارسات "الصهاينة إلى الحد الذي جعله يعتذر للقارئ: "وأرجو أن يعذرني القارئ بكثرة استشهادي بتجارب اليهود فهم قد مروا بحالة مشابهة لما نحن مقدمون عليه إلا أن قضيتنا أضخم وأكبر وبدون دعم خارجي"[39].

الخاتمة

لقد أثبتت الوثائق والوقائع أن التيار السلفي الجهادي يمتلك مشروعا واضح المعالم يرتكز على مخططات دقيقة تستفيد من تعقيدات الوضع الجيو-استراتيجي الإقليمي والعالمي وتستفيد كذلك من التناقضات والتجاذبات المحلية والإقليمية والدولية. و هو ما يتنافى جوهريا مع الرأي الذاهب الى أن الجهاديين هم صنيعة صرفة في أيادي الاستخبارات العالمية و إن كنا لا ننفي سهولة إختراقهم . و بذلك يكون العنف الذي يميز أداءهم ليس سوى أداة يرومون من خلالها الوصول الى غايتهم الأسمى ألا وهي"التمكين" أي إقامة الخلافة الاسلامية .

إننا أمام فهم مغاير للحضور في العالم ليس العنف المتوحش سوى تعبيرة من تعبيراته بل هو أداة من مجموعة أدواته أخرى كما هو شأن النص الديني الذي طوّع و أخضع من أجل أن يخدم مشروع 'التوحش'.

لكن السؤال الجوهري بل والمصيري هو في كيفية التعاطي مع مثل العنف المتوحش و مع المشروع برمته .هل فقط بمنسوب قوي من العنف الموازي؟. لقد اثبتت الوقائع أن ظاهرة التيار السلفي الجهادي هي ظاهرة مركبة و معقدة. يتداخل فيها السياسي مع الديني و الثقافي مع الاجتماعي. و لاشك ان التعامل الآحادي معها بإعتماد الأدوات الامنية والعسكرية دون سواها قد أثبت فشله .

كما الظاهرة السلفية الجهادية هي ظاهرة معولمة بامتياز. لها امتدادت كونية بل هي لا تعترف أصلا بالحدود القطرية, و من هنا فإن أي تعامل موضعي محدود في المكان سيبقى قاصرا بل عاجزا و بعيدا عن أي إختراق حقيقي للتيار .

ولا سبيل إلى لملمة هذا الجرح النازف دون الوقوف على مدى عمقه. ولعل الخطوة الأولى اللازمة والأكيدة هي التعمق الجدي في فهم الظاهرة فهما علميا لا تخترقه التجاذبات السياسية أو الإيديولوجية ولا محاولات التوظيف. ثم بعد ذلك لابد من مكاشفة الذات ومصارحتها بل و مساءلتها عن المسؤولية في ما وصلنا اليه . من المسؤول عن توجه كل هذه الآلاف المؤلفة من الشباب اليافع نحو هذه الهوة السحيقة؟ و الى تبني مثل هذه الأحلام السوداء التي لا تؤدي بالضرورة الا الى المصير الأسود؟.

ألا يؤشر ذلك إلى فشل ما؟ : "فالتوحش هو صنيعتنا جميعا وبالأخص الطاغية، والمرشد، والمثقف الداعية، إن كل واحد منهم أسهم في صنعه بلغته وعلى طريقته. واحد يصنعه باستبداده وفساده, وآخر بتألهه ونرجسيته, وثالث بعجزه وإخفاقه أو بكل هذه الآفات معا".[40]

الهوامش:

[1] معاذ الكساسبة : طيار أردني, أسقطت طائرته قرب الرقة , أسرته "داعش", ثم قتله حرقا.

[2] **تجربة ميلغرام** :اختبار شهير في علم النفس الاجتماعي، ، قدمه ميلغرام سنة (1963) في مقال بعنوان: «دراسة سلوكية للطاعة»، ثم في مقال مطول بعنوان: «الانصياع للسلطة: نظرة خارجية» سنة(1974) .

[3] كولن ولسن : التاريخ الإجرامي للجنس البشري , ترجمة رفعة السيد علي,جماعة حور الثقافية , القاهرة , 2001 .

[4] توينبي أرنولد، **مختصر دراسة للتاريخ** ، ترجمة: فؤاد محمد شبل ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1965 .

[5] سورة البقرة, الآية 30.

[6] ولد يورانت، قصة الحضارة، ترجمة: محمد بدران، الإدارة الثقافية جامعة الدول العربية، 1969.

[7] نعوم تشومسكي: "قراصنة و أباطرة الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي" , دار حوران للطباعة والنشر و التوزيع ,دمشق ,1996 ,ص55 .

[8] عزمي بشارة : "في ما يسمى التطرف ", مجلة سياسات عربية ,عدد 14 ,ماي 2015, ص7.

[9] فرانسيس فوكوياما - نهاية التاريخ والإنسان الأخير - ترجمة د. فؤاد شاهين ود.جميل قاسم، رضا الشابي - إشراف ومراجعة وتقديم مطاع صفدي - مركز الإنماء القومي - بيروت 1993.

[10] عنوان كتاب لامين معلوف

[11] محمد عبد السلام فرج: (1942- 1982) , مفكر و منظر جهادي مصري, أدين ثم اعدم في عملية اغتيال السادات.

[12] بيت للمعري

[13] بول ريكور: صراع التاويلات , ترجمة منذر عياشي , دار الكتاب الجديد المتحدة ,بيروت 2005,

[14] سورة التوبة , من الآية الأولى إلى الآية الخامسة.

[15] سورة التوبة , الآية 4 .

[16] سورة التوبة , الآية 6.

[17] محمد عبد السلام فرج : "الفريضة الغائبة" , نسخة غير رسمية , ص 16,

[18] أبو جندل الأزدي : " تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنة الاغتيال" طبعة غير رسمية , ص 10, 9 .

[19] سورة البقرة , الآية 256.

[20] سورة النحل , الآية 125.

[21] سورة الأنفال, الآية 161.

[22] سورة الممتحنة , الآية 8.

[23] سورة يونس , الآية 99.

[24] الرفاعي عبد الجبار: الدين و الظمأ الانطولوجي , دار التنوير, بيروت ,2016 , ص 199 .

[25] أبو بكر ناجي , "إدارة التوحش : اخطر مرحلة ستمر بها الأمة "طبعة غير رسمية , ص 11 ,

[26] نفسه ,ص13 .

[27] نفسه , ص15 .

[28] نفسه ,ص 16 .

[29] عبد الله بن محمد : ا"المذكرة الإستراتيجية" مؤسسة الماسة الإعلامية طبعة غير رسمية , ص 4 .

[30] نفسه ص 5

[31] حوار أجراه "أبو بكر الحكيم"(أبو مقاتل) مع مجلة "دابق" في عددها الثامن , 30 مارس 2015 ,

[32] " إدارة التوحض" ص 28 .

[33] نفسه ص 30,

[34] نفسه, ص 29.

[35] نفسه ص 30.

[36] "إدارة التوحش" ص 31.

[37] نفسه ص 52.

[38] المذكرة الإستراتيجية 31.

[39] نفسه30

[40] علي حرب :"الإرهاب و صناعه : المرشد , الطاغية , المثقف" ,الدار العربية للعلوم ناشرون , بيروت , 2015 ص 35 .

علاقة الدولة بالمجتمع في المغرب العربي: مظاهر التأزم ومتطلبات الإصلاح.

بن عمراوي عبد الدين
أستاذ محاضر قسم ب
كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية.
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر

ملخص عام:

في ظل مجموعة من التغيرات الداخلية والعالمية المتعلقة بتغيير أدوار الدولة وبروز مؤسسات المجتمع المدني، أصبحت أنظمة دول المغرب العربي بحاجة ماسة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة ومواطنيها، الصياغة التي من شأنها أن تغير من طبيعة ودور الدولة في ضوء انسحابها من التزامات الدولة الراعية، إلى الدولة الشريكة في عملية التنمية مع مختلف الأطراف التي يحتضنها المجتمع، أي الحاجة إلى إعادة توزيع الأدوار بين المجتمع والدولة ككل، وإعادة تأسيس النظام العام، و ترتيب معادلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع، تفضي إلى تصحيح معادلة الشرعية السياسية، يكون أساسها حاكمية الشعب على نفسه، بدل التضخم المفرط للدولة والسلطة، والتحكم في كل مساحات المجتمع لإضعافها.

ولترتيب معادلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع في حال دول المغرب العربي على هذه الأخيرة إعادة النظر في هويتها ودورها وموقعها في أنساقها الإجتماعية ككل، وعلى الأنظمة السياسية المغاربية أن تستنبت وتستند إلى أسس ومقومات الشرعية الديمقراطية، تلك الأسس التي عن طريقها يمكن الولوج إلى ما يعرف بالحداثة السياسية: دولة حديثة ومجتمع مدني حديث، والتي هي شرط من شروط إعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع على أساس ديمقراطي.

الكلمات المفتاحية:

علاقة الدولة بالمجتمع، الأنظمة السياسية المغاربية، أزمة بناء الأسس الحديثة للشرعية، الحداثة السياسية.

Abstract:

In light of a series of internal and global changes related to changing the roles of the state and the emergence of civil society institutions, the regimes of the Arab Maghreb countries have become in dire need of re-shaping the relationship between the state and its citizens, which would change the nature and role of the state in light of its withdrawal from the obligations of the sponsoring state. The partner country in the process of development with the various parties embraced by society, ie the need to redistribute roles between society and the state as a whole, re-establish public order, and arrange a new equation in the relationship of state to society, The rule of the people over itself, instead of excessive inflation of the state and power, and control all the forces of society to weaken them.

And to arrange a new equation in the relationship between the state and society in the case of the Arab Maghreb countries to reconsider their identity and role and position in their social structures as a whole, and the Maghreb political systems to be built and based on the foundations and elements of democratic legitimacy, the foundations through which access to what is known as modernity Political: a modern state and a modern civil society, which is a condition of re-shaping the relationship of state to society on a democratic basis.

Key word:
The relationship between the state and the society, the Maghreb political systems, the crisis of building the modern foundations of legitimacy, political modernity.

مقدمة

لقد خلُصَت العديد من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع العلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع في العالم العربي عموما، والمغاربي منه بالخصوص، إلى وجود فجوة كبيرة بينهما، وهي فجوة آخذة في الاتساع والتعمق المستمرين، وتقترب أغلب تلك الدراسات في تفسيرها لسبب هذا الخلل من الحكم القائل بهشاشة كيان الدولة وعدم تمثيلها لمختلف القوى الاجتماعية المكونة له، ويعود ذلك إلى التكوين الغير سوي لتلك الدول، وهو أنها لم تنشأ في حضن المجتمع وتعبيرا عنه، فبعد الاستقلال كانت الإيديولوجية والممارسات الشعبوية تنظر إلى الشعب وكأنه إبن قاصر أبوه الدولة (دولنة المجتمع)، وعلى ذلك قيدت المبادرة الخاصة فلا وجود سياسي للمجتمع، وهذه الطبيعة العلائقية المتأزمة بين الدولة والمجتمع التي تميزت بها المراحل الأولى من عملية بناء الدول(منذ استقلال الدول إلى غاية منتصف الثمانينات وأواخرها) لم تتغير إلى اليوم، رغم مختلف الإصلاحات التي عرفتها الدول المغاربية لاسيما الأقطار الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر) منذ منتصف الثمانينات وأواخرها إلى فترة ما بعد الربيع العربي (المرحلة الثانية من عملية بناء الدولة).

تجاوز هذه الأزمة المتمثلة في الإنفصام والإنفصال بين الدولة والمجتمع، يحتاج إلى تركيب جديد يسعى إلى إعادة النظر في هوية الدولة ودورها وموقعها من النسق السياسي والاجتماعي العام، وهذا التركيب الجديد الهادف إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، يتطلب مجموعة من الشروط والمتطلبات.

على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة للإجابة على **الإشكالية** التالية:

فيما تتمثل مظاهر أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع في حال الأنظمة السياسية المغاربية؟ و ما هي أهم الشروط والمتطلبات اللازمة من أجل إعادة صياغة تلك العلاقة الغير سوية على أساس ديمقراطي؟.

للإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة واختبار **الفرضيتين** التاليتين:

01: استعصاء ولادة أسس الدولة الحديثة، وعدم انجاز تحول ديمقراطي حقيقي في حال دول المغرب العربي هي من بين أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق علاقة متوازنة بين دول المنطقة ومجتمعاتها.

02: تجاوز أزمة الانفصام والانفصال بين الدولة والمجتمع في المغرب العربي مستقبلا، متوقف في الأساس بمدى قدرة دول المنطقة أن تحقق ما قد تقتضيه عملية إعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع على أساس ديمقراطي من شروط ومستلزمات، وأول هذه الشروط هو وضع عقد اجتماعي وسياسي جديد ينزع روح التسلط، والأخذ بمبادئ الديمقراطية التي هي الوجه السياسي للحداثة في الوقت الراهن على المستوى العالمي.

فيما يخص المقاربة المنهجية المستخدمة تم الإعتماد **في التحليل على اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع** الذي جاء به " جويل ميجدال "Joel Migdal بعد انتقاده للدراسات التي تناولت دول العالم الثالث في شأن عملية التغير، فقد انتقد نظريات التحديث والتنمية، والنظرية الماركسية، لافتقارها إلى تفسير علمي للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث، فأسس ميجدال هذا الاقتراب الذي أولى فيه اهتماما كبيرا لفهم طبيعة النظام وتغيراته، وكيفية قياس درجة تنمية الدولة، فجويل مقدال يرى أن تنمية مستويات الضبط الاجتماعي لأي دولة تنعكس في مقياس له ثلاثة مؤشرات: **الإذعان والمشاركة والحصول على الشرعية**، وهذه الأخيرة هي أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة.

تم الإستعانة بهذا الاقتراب من أجل تحليل ديناميكية العلاقة بين التنظيمات المختلفة المجتمعية والسلطة، خاصة وأن هذا الاقتراب يمدنا بمؤشرات تساعدنا على فك الغموض والتعقيد الذي يسود العلاقة بين الدولة والمجتمع ككل.

كما تم الاستعانة أيضا **بمقترب الثقافة السياسية** بحيث أنه يساعدنا على إدراك درجة وعي المجتمع وطبيعة تنشئته السياسية والاجتماعية، وعن مدى وجود القيم داخل المجتمع والدولة، حتى يتسنى لنا قياس درجة الشرعية، لأن النظام السياسي يستمد شرعيته من مجموع الرموز السياسية والثقافية، التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات، كما أن تلك القيم ضرورية لبناء الشرعية الديمقراطية التي تعتبر من الشروط الأساسية لبناء علاقة سوية ومتوازنة بين الدولة والمجتمع ككل.

وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيتين تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين كالآتي:

أولا: مظاهر أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الأنظمة السياسية المغاربية.

ثانيا: متطلبات إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي.

أولا/ مظاهر أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الأنظمة السياسية المغاربية.

01: أزمات الحكم السياسية الداخلية (أزمتي الشرعية والثقة، أزمتي المشاركة والهوية، أزمتي المواطنة والمساواة).

أ/ أزمتي الشرعية والثقة وضعف أداء قنوات المشاركة السياسية غير الرسمية.

يعتمد استقرار أي نظام سياسي – بدرجة كبيرة – على مدى القبول الشعبي لشرعية المسؤولين المحكومين، وكذلك القواعد التي تنظم النظام السياسي نفسه، كما أن الحكومة الديمقراطية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة الشعبية للقيام بأداء مهامها، حيث أن القادة السياسيين يمكن أن يعملوا بصورة أفضل إذا كانت هناك قناعة شعبية بأنهم يعملون من أجل تحقيق المصلحة العامة أو من أجل الصالح العام، وليس لخدمة فئة معينة في المجتمع.

ومن ثم فالثقة ترتبط بدرجة كبيرة بشرعية النظام السياسي وبتأييده من قبل المواطنين، فكلما كانت هناك ثقة من جانب المواطنين في النظام السياسي كلما كان أكثر تمتعا بالشرعية من جانبهم، كما أن انخفاض الثقة السياسية يرتبط بدرجة كبيرة بانخفاض الثقة الاجتماعية، فضلا عن أن انخفاض الثقة قد يؤدي بدوره إلى اغتراب وعزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة العامة، والعكس صحيح أي بمقدور الثقة أن تزيد من المشاركة السياسية للمواطنين[1]، وما يلاحظ على حال دول المغرب العربي هو أنها تعيش أزمة ثقة بامتياز وعلى ذلك أزمة " المشاركة السياسية التي تعتبر إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسياجا أمينا للديمقراطية"[2]، فالمشاركة السياسية يساهم تشجيعها في تطبيق الشرعية السياسية[3]، أي أن أزمة المشاركة مظهر من مظاهر أزمة الشرعية التي تعتبر هي الأخرى مظهر من مظاهر أزمة علاقة الدولة بالمجتمع.

كما تعتبر أزمة المشاركة السياسية من أهم أسباب المؤدية لحدوث أزمة شرعية، تعد أزمة الثقة بالقيادة وقصور عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية من مسببات أزمة الشرعية أيضا ويتبين ذلك بشكل واضح حينما: يتعذر على القادة السياسيين إيجاد سند منطقي ومقبول لامتداد سلطتهم أو عندما يتبين لهم أن الدعاوي التي يؤكدون بها شرعية سلطات الدولة الجديدة تتعارض مع السلطات الأخرى في المجتمع، وحينما لا تكون هناك مؤسسات سياسية مستقرة وقادرة على توجيه وتنظيم العملية السياسية ويتحول التنافس السياسي إلى صراع من أجل القوة تكون النتيجة هي تداعي قواعد السلطة وانهيار وحدة الصفوة وظهور أزمة شرعية المتمثلة في عدم الرضى الشعبي.

وعندما يرفض الناس أيضا ما تدعيه القيادة من أسانيد تاريخية لسلطتها، وأفعالها أو ما تعد بتحقيقه من رعاية للمؤسسات السابقة أو خلق لأوضاع جديدة، ومستقبل أفضل تسقط الثقة بالقيادة وتبرز أزمة شرعية، وكان هذا حال قادة دول المغرب العربي الذين أكدوا على الإيديولوجية الواعدة بمستقبل أفضل، وانصرفوا لإحياء ذكريات النظام القديم، كما استخدموا الإيديولوجية كأداة لإثارة مشاعر الجماهير وتعزيز سلطتهم من دون الوفاء بوعودهم في الواقع[4].

إن الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي قد سمحت منذ إعلانها عن تبني المسار الديمقراطي بمشاركة سياسية للاتجاهات المختلفة داخل المجتمع لكي تؤكد ديمقراطية الممارسة السياسية فيها، منطلقة من قناعتها بكون المشاركة السياسية تعد أحدى الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية، ومعيارا أساسيا من المعايير التي تقاس بها التجارب الديمقراطية[5]، و في أبسط معانيها هي أيُ فعل طوعي يستهدف التأثير في اقتناء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي، محلي كان أو وطني، وهو ما يلاحظ غيابه في العالم العربي عموما والمغاربي بالخصوص، وإن وجد فإن مظاهره بعيدة عن التعبئة تتروح بين الفتور والعزوف، وذلك راجع لجملة من الأسباب المرتبطة باختلالات بنية الحياة السياسية المغاربية، والتي من أهمها هشاشة المعارضة السياسية وتهلهل الظاهرة الحزبية، وأزمة الحياة الدستورية[6].

فالملاحظ إذا أن الدول المغاربية لا تعرف مشاركة سياسية فعالة، بل تشهد عزوف سياسي راجع لأزمة الهوية و الشعور بالاغتراب داخل نفس الوطن[7]، إضافة إلى انتشار ظاهرة الولاء القبلي أو الولاء لجماعة معينة، هذا من شأنه أن يضعف إقبال المواطنين على المشاركة في وضع السياسات العامة للدولة أو الانتخابات، كما أن نسبة قبول الشعوب المغاربية للحكومات القائمة ضئيلة، إذ لا نلتمس التفاف شعبي كبير[8]، فحسب الباحث المغربي مونشيح محمد فإن مؤشرات الوضع الراهن فيما يخص ضعف المشاركة ترجع إلى " **أزمة الثقة في النخب السياسية من لدن الساكنة غير المبالية، المتعبة من السياسيين والتي (الساكنة) ظل لديها إحساس عميق بالضيق وغير معنية بأي تنافس وفي كثير من الحالات مجرد متفرجة موسمية إزاء ممارسات زبونية سادت الحياة المحلية والوطنية، لمدة تجاوزت نصف قرن، كما كان لسيادة الإجماع الوطني دور ساهم في كبت التنافس الحر وجعل الناخبين أمام سياسة تقترح عليهم حلولا متشابهة واختيارات مماثلة على الصعيد العملي**"[9].

كما أن ضعف المشاركة السياسية في دول المغرب العربي هو نتاج تعامل الناخب المتسم باللامبالاة اتجاه الحملات الانتخابية، فجل المعطيات تشير إلى أنه هناك عزوف أعمق من العزوف عن المشاركة الانتخابية، وهذا بسبب أن العديد من مظاهر المشاركة السياسية ليست متاحة، وتتم تحت قيود قانونية وأمنية[10]، ضف إلى ذلك ضعف المؤسسات السياسية وعدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة وبين المواطن كل ذلك أضعف من عملية المشاركة السياسية، حتى أضحت أنها مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلّا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الانتخابي.

بالإضافة إلى أن المشاركة السياسية في دول المغرب العربي تتخذ شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام بما يجري في المجتمع السياسي، وكذلك الحفاظ على الوضع القائم سواء

في المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب والجمعيات وغياب التداول على السلطة في حياتها الداخلية، أو في المؤسسات الرسمية، لقاء نفس الأشخاص والسياسيات[11].

في هذا السياق نشير إلى رأي عبد الباقي الهرماسي فيما يخص الخبرة المتواضعة لدول المغرب العربي بالمشاركة السياسية، حيث يرى أنها تراوحت بين نمط المصالحة والنمط التعبوي للمشاركة، يميل النمط التصالحي (المغرب) إلى التأكيد على الوفاق والمصالحة بين المجموعات والأراء على اختلافها على الوضع القائم، ويحاول أن يصنع لنفسه نظاما من المعايير يدور حول الشرعية والتعددية والانتشار الايديولوجي، أما النمط التعبوي (الجزائر وتونس) فإنه يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير أسسه بما يؤدي إلى ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار تصبح هي الإطار المعياري للمجتمع الجديد، ويتحول الحزب والحكومة إلى أدوات مركزية للتغيير، ويعمل التوجه الجديد إلغاء كل منافسيه سواء باحتوائها أو إفسادها[12].

نشير هنا أيضا إلى سمة مهمة صبغت جل أنظمة دول المغرب العربي وهي عدم الرغبة الحقيقية للنخب الحاكمة في إشراك كل القوى الموجودة في المجتمع في العملية السياسية، سواء أكانت إسلامية أو علمانية، وذلك في سبيل المحافظة على مصالحها لهذا تتميز دول المغرب العربي بأن مشاركة المعارضة فيها غالبا ما تكون مشاركة متواضعة ولا ترقى إلى مرتبة الاقتسام، كما أنها تقتصر على الدولة والأحزاب ذات الشرعية الواقعية وذات الشرعية القانونية.

أما فيما يخص المشاركة التي سمحت بها الحكومات المغاربية للحركات الإسلامية فقد تميزت بخاصيتين أساسيتين[13]:

1/ مشاركة محدودة وهدف السلطة السياسية من هذا الشكل من المشاركة هو تحقيق غايتين: عدم إقصاء الحركات الإسلامية بالكامل حتى لا يشكك في تجربتهم الديمقراطية ويعطي فرصة للحركات الإسلامية لاتخاذ سبيل العنف/ بالمقابل عدم إعطاء الفرصة للحركات الإسلامية ليكون لها الوزن الذي يمكن أن يتحقق من خلال صناديق الاقتراع والذي يمكن أن يوصلها إلى السلطة.

2/ مشاركة مشروطة بأن تنبذ العنف، وقبول التعددية الحزبية، وتحويل الشعارات إلى برامج سياسية مثل باقي الأحزاب لأن الدستور يمنع إقامة حزب على أساس ديني.

إن ابتعاد الأحزاب السياسية عن العمل الاجتماعي وعن المجتمع المدني وتحولها إلى أحزاب انتخابية، تركز على التسويق السياسي ولا تهتم بالتزاماتها السياسية حيث تتولى مقاليد السلطة أو تشارك في الائتلافات الحكومية حيث أصبحت تدين بولائها الظاهر للسلطة والعمل على تدعيم شرعيتها، ويزداد الأمر بغياب القوة المؤسسية لهذه الأحزاب، وافتقارها إلى المرجعية التاريخية والحزبية والايديولوجية...، زيادة على استخدامها منطق القبلية والعروشية في الممارسة السياسية، وضعف دورها في المشاركة السياسية على المستوى المحلي وعلى المستوى الحكومي وضعف حصيلتها وأدائها، وعدم ديمقراطيتها....، كلها عوامل جعلت معسكر العزوف الانتخابي يتعزز اكثر[14]، وازدياد عدم ثقة المواطنين بالأحزاب والساسة والمرشحين خاصة مع انتشار ظاهرة فساد العملية السياسية[15]، وعلى ذلك عدم إقدام المواطن وتفضيله أسلوب المقاطعة، وعدم الانخراط في الأحزاب التي هي الأخرى تعاني من أزمة شرعية داخلية.

ب/ أزمة الهوية:

إنه لِشرعنة أي حكم لابد من خلق أسطورة للنشأة وخطاب حول الأصول والذي هو في نفس الوقت حسب تعبير فيري f. furest خطاب حول الهوية[16]، التي تمثل رابطة روحية ضميرية بين الفرد وأمته[17]، في حين تعني أزمة الهوية أن الولاء السياسي للفرد إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية، وبذلك انتفاء الولاء السياسي الموحد، الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تتعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد، وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكلة للمجتمع، تحت تأثير العوامل الآتية: التباين العرقي، التخلف الاقتصادي، التفاوت الطبقي، فأزمة الهوية تحدث إذا عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على أثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه[18].

عانت المجتمعات المغاربية ولا تزال تعاني من أزمة هوية، التي تعود اليوم – حسب الباحث محمد صالح الهرماسي – في جانب منها إلى الصراع الذي تفجر عقب الاستقلال بين الدولة الحديثة التي تبنت مشروعا (تحديثيا) شديد التماثل مع الغرب، وبين المؤسسة الدينية التقليدية التي أصبحت مهمشة، ونخبتها الثقافية معزولة ومقصاة من المشاركة الثقافية والسياسية، والجماهير العريضة المسكونة بالإسلام والعروبة[19].

وهذا يعني أن أزمة الهوية هي نتاج **الأزمة الثقافية** التي تتميز بغياب التوازن بين القيم والمعايير التي تشكل محتوى الثقافة، ومما يلاحظ على كل الدول الثلاث أن هناك انزلاقا خطيرا وهو تبني السياسيين لهذه العناصر، وتسييس عناصر الهوية يؤدي حتما إلى مزيد من التشرذم والتفكك الذي يهدد في نهاية المطاف الوحدة الوطنية[20]، فلقد أضحى كل من الدين واللغة من أهم الآليات التي يوظفها السياسيين لإضفاء الشرعية على السلطة، يقول في هذا الشأن الباحث المغربي عبد الإلة سطي: " إن اللغة والدين كرمز له تأثير سحري على العامة باستمالة شعورهم والاستعانة بها في تغذية الشرعية السياسية للحاكم"[21]، كما تعتبر اللغة حسب الباحث جون لوتز: " الرابط الذي يكون المجتمع"[22]، فالدين واللغة هما أهم العناصر للإدماج الاجتماعي للأفراد الذي هو جوهر الشرعية.

فأي انقسام اجتماعي أو صدام أهلي يشهده المجتمع، يؤدي إلى فقدان الدولة سلطانها السياسي وتستفحل أزمتها وتفقد تماسكها ووظائفها وقد تنهار[23]، وهذا ما عرفته دول المغرب العربي محل الدراسة حيث شاهدت ولا تزال تشاهد صراعات ثقافية وسياسية لها تأثير في نوعية أداء الدولة الوطنية ومؤسساتها وعلى ذلك شرعيتها في أعين الكثير من فئات المجتمع المغاربي، وهذا ما أشار إليه الأستاذ الباحث الجزائري ناصر جابي في الحالة الجزائرية -الغير مختلفة عن الحالتين المغربية والتونسية- في إحدى دراساته حول المسألة اللغوية في الجزائر انقسامية النخبة وقطاعية الدولة، أي أن الصراع الثقافي قبل الاستقلال وبعده لعب دورا كبيرا في نوعية أداء الدولة الوطنية الجزائرية[24].

فأزمة الهوية - حسب الدكتور عمر هشام ربيع- أثرت على بناء الأنظمة المغاربية التي تعاني التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل في إطار موحد[25]، خاصة مع عدم أخذ سلطات دول محل الدراسة بعين الإعتبار أصالة وقيم الشعب وهويته، فعدم قدرة القيادات السياسية في هذه الأنظمة على الحفاظ على قيم الشعب، بسبب تبنيها

قيم أخرى غير قيم الثقافة التقليدية، خلق نوع من العزلة بينها وبين القاعدة قادت إلى إفراغها من الشرعية*، ومما قوى من الأزمة الهوياتية في هاته الأنظمة هو تهميش المجتمع، وجعله غير قادر على ترجمة الأفكار الضرورية للإجماع الاجتماعي والاتفاق، لذلك لا تزال الجهوية والقبلية والعشائرية منتشرة في أوساط المجتمعات المغاربية وبقوة.

مما سبق يتضح أن مسألة الهوية مرتبطة إرتباطا كبيرا بمسألة الإندماج السياسي الإجتماعي للتكوينات الاجتماعية والاتجاهات المختلفة، فإبعاد أحد التكوينات الإجتماعية والاتجاهات الإيديولوجية عن المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة، واستبعاد مشاركة فئة أو فئات دون أخرى في الجدل السياسي قد تؤدي بالمستبعدين منهم إلى الانسحاب والتقوقع أو إلى التمرد والعصيان، وفي كلتا الحالتين لا يتوقع منهم ولاء للدولة، لذلك فقد ارتبطت أزمة الهوية بأزمة الشرعية، إذ على سبيل المثال يرى البعض أن أزمة الهوية كانت عاملا مباشرا في الإسراع بانهيار النخبة والمؤسسات الحاكمة في الجزائر، حيث لا وجود لشرعية سياسية حقة إلاّ بوجود شرعية ثقافية، ولا وجود لشرعية ثقافية إلا بوجود هوية ذاتية حقة[26].

ج/ أزمتي المواطنة والمساواة.

إن المواطنة شرط الشرعية ومصدر الديمقراطية، وهي الفعالية الاجتماعية والسياسية للحياة الديمقراطية، وبدون هذه الفعالية المتمثلة والممارسة سيتعرض مبدأ التنظيم الديمقراطي للخطر، وستنعدم الفعالية الديمقراطية للمواطن، والمتتبع لحال ووضع المواطن المغاربي يكتشف مدى انعدامه للفعالية الديمقراطية، فدول المغرب العربي تعيش أزمة مواطنة التي هي تعبير مباشر عن أزمة الشرعية من جهة، وأزمة المشروع الديمقراطي من جهة أخرى[27]، وهذا ما أشار إليه العديد من الباحثين السياسيين المهتمين بالشأن المغاربي.

وعلى سبيل المثال يحدد الأستاذ المغربي أمحمد مالكي وفي مواقف مختلفة العديد من نقاط غائبة في رصيد الدولة المغاربية، التي هي بمثابة مكامن التكلس التي طالت المجال السياسي الاجتماعي المغاربي جزء العلاقة غير الطبيعية التي حكمت الدولة بالمجتمع وهي: عسر استنبات قيمة الحرية و غياب العدالة الاجتماعية ومبدأ السيادة الوطنية، وغياب المساواة والمواطنة[28]، ويرى أن هذا الغياب راجع إلى عدة عوامل أبرزها طبيعة الدولة الوطنية الحديثة، ونوعية النظم السياسية الحاكمة، والصعوبات التي حالت دون مراكمة ثقافة سياسية ديمقراطية.

فالدولة المغاربية الحديثة لم تُوفق في التحول إلى إطار إجتماعي سياسي مولّد للمواطنة، وحاضن لاستقرارها وتوطُنها، بل دلت التجربة على ديمومتها قوة قهرية، مهيمنة على الجميع، لذلك جاءت نتائج هذا الوضع مضِرة بالمواطنة فكرة وممارسة، فعلى الرغم من تنصيص دساتير الدول المغاربية على مصفوفة من الحقوق والحريات منذ صدور الوثائق التأسيسية الأولى بعد الاستقلال، إلاّ أن الوضع ضل عصيا على تحويل هذه الحقوق والحريات إلى حقائق في الممارسة[29]، كما أن القوانين المغاربية تعيش حالة تناقض وإزدواجية المعايير، وتداخل غير مفهوم بين القانون الوضعي المدني ، وبين الأحكام الدينية ، وغالباً، بل القاعدة هي سيادة النص الديني على القانون الوضعي فيما يتعلق بحقوق المواطنة ذكراً أم أنثى[30].

كما أن الأنظمة المغاربية والتي استطالت في الحكم لم تسمح بتشكل مجالات وآليات تمكن المواطنة من الاستقامة في المجال السياسي والثقافي المغاربي، فهكذا صعب تكون مجال عمومي يقدِر الناس من خلاله على التعبير عن آرائهم وإدارة إختلافاتهم حول تدبير الشأن العام، فالنسيج الاجتماعي في دول المغرب العربي كان -ولا يزال نسبيا- نسيجا تقليديا يتميز بالفئوية العشائرية أو القبلية أو الدينية أو المحلية أو اللغوية* أو العرقية، وقد انعكس ذلك ضعفا في الشعور بالانتماء الوطني وللولاء الوطني وهشاشة المؤسسات الوطنية المشتركة وتمييزا بين أبناء البلد الواحد في التشريعات والممارسات على السواء[31].

في هذا السياق نشير إلى أن الشرعية والمواطنة والديمقراطية كل متكامل لا يتجزأ، فعلاقة أزمة الشرعية بأزمة المواطنة وعلى ذلك أزمة الديمقراطية علاقة طردية، وذلك ما يمكن استنتاجه من خلال معاينة ما قد عرفته دول محل الدراسة مع منتصف الثمانينات من أزمة مواطنة حادة متعددة الأبعاد كمظهر من مظاهر أزمة شرعية أدخلت الدولة الجزائرية في دوامة أمنية بعد انتكاسة التحول الديمقراطي، ومن مؤشرات تلك الأزمة(أزمة المواطنة مع نهاية الثمانينات) في الحالة الجزائرية شعور الإسلاميين وبعض فئات المجتمع الأخرى بالإقصاء السياسي نتيجة توقيف المسار الإنتخابي، وتراجع العديد من الحقوق الاقتصادية نتيجة سوء التسيير واضطراب أسعار النفط، وفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومؤشر تغليب مختلف الأطراف لمصالحها الشخصية على حساب الوطن وبقية المواطنين، وكان لسنوات العنف والإرهاب الأثر الحاسم في تعميق أزمة المواطنة في الجزائر.

ومن بين مؤشرات غياب أو اهتزاز المواطنة في الدولة المغاربية أيضا انتشار الفساد الذي يعد في حد ذاته علامة دامغة على الواقع المتردي للمواطنة في المجتمعات المغاربية، كما كانت المواطنة في حال دول المغرب العربي إحدى ضحايا الثروة النفطية،حيث أحدث الاقتصاد الريعي إختلالات في معادلة المواطنة على عدة مستويات، أهمها التمييز بين المواطنين ومناطق الوطن، من حيث غياب العدالة والمساواة، كما يكرس الريع ثقافة سلبية على المواطنة ثقافة الحاكم والرعية، التقسيم الطبقي للمجتمع، تهميش الأجانب والوافدين، تكريس المواطنة المادية، السلبية (ارساء روح التوكل)، كما يمنح الريع للحاكم دور المانح المانع الذي يحق له المطالبة بالولاء في ظل ذهنية العصبية من رعاياها، أي يكون الحاكم أو السلطة هي بمثابة المانح والراعي، فتكتسب شرعيتها بشراء الولاءات والذمم[32].

من خلال ما سبق يمكن القول أن عدم التسليم بمبدأ المواطنة وعدم تحقيق المساواة السياسية بين الافراد في دول المغرب العربي، جعل من الفرد المغاربي ينظر إلى السلطة بعدم قناعة كاملة، كونه لم يشارك بصفة حقيقية في بلورتها، الشيء الذي جعله يعيش حالة الإغتراب السياسي، أي بعدم الرضاء، وهذا الاغتراب وعدم الرضاء مظهر من مظاهر أزمة الشرعية التي تمخض عنها أزمة الديمقراطية في حال الدول المغاربية، بحكم أن هذه الأخيرة لم يكرس فيها مبدأ المواطنة وكذا إقرار مبدأ المساواة كشرط أساسي لعملية التحول السلمي إلى الديمقراطية، بل إن مبدأ المواطنة وتحقيق المساواة هو القوة المحركة لعملية التحول الديمقراطي.

02: هشاشة الدولة وانعدام الاستقرار السياسي في ظل تصاعد ظاهرة الحراك الجماعي.

أ/ هشاشة الدولة المغاربية/ تكوين سياسي غير سوي.

خلُصَت العديد من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع العلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع في العالم العربي عموما، والمغاربي منه بالخصوص، إلى وجود فجوة كبيرة بينهما، وهي فجوة آخذة في الاتساع والتعمق

المستمرين، وتقترب أغلب هذه الدراسات في تفسيرها لسبب هذا الخلل من الحكم القائل بهشاشة كيان الدولة وعدم تمثيلها بمختلف أجهزتها وممارساتها وسياساتها لمصالح وأهداف وطموحات مختلف القوى الاجتماعية المكونة لها[33]، ونستدل على هذا بقول عبد الإله بالقزيز: " **فسبب هشاشة كيان الدولة – وهي هشاشة ناجمة عن التداخل التكويني بينها وبين المجتمع العصبوي- وبسبب انعدام حالٍ من الاستقلال لديها عن ذلك التكوين الاجتماعي تختزل الدولة من كيان عامٍ مجرد (....)، إلى مجرد أداة في يد فريق اجتماعي محدود ونخبة سياسية ضيقة تعبر عنه، إن ضيق نطاق تمثيلها الاجتماعي والسياسي، واستيلاء قسم من المجتمع والنخب صغيرٍ عليها، يضعها أمام حالٍ من الاعتراض الاجتماعي والسياسي عليها، ويتحول إلى سبب دائم في أزمتها**"[34]

فالأستاذ عبد الإله بالقزيز يرى أنه بمقدار ما تبدي الدولة في البلاد العربية الحديثة، ذلك القدر الهائل من الشدة في ممارسة سلطانها على المجتمع أو في حفظ ذلك السلطان من الأخطار التي تهدده، تكشف عن نقص فادح لديها في القوة وعن قدرٍ غير يسير من الهشاشة في بُناها ومن الارتباك وعدم التوازن في وظائفها وفي نظام اشتغالها.

تعاضدية الدولة المغاربية وهشاشتها مظهر من مظاهر أزمة شرعيتها، كما أن تلك الهشاشة والنمط التعاضدي حصة كبيرة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فيها، في ما يخص أنها مظهر من مظاهر أزمة الشرعية هو أن الدولة التي لا تمتلك قوة الشرعية – التي مصدرها المجتمع وولائه بإرادة حرة حيث يرى فيها دولته لا كيانا برانيا مفروضا عليه بالقسر والإكراه- تسعى في التعويض عنها بشرعية القوة، ولا تزيد شرعيتها بذلك إلاّ تأزما، وهذا هو حال الدولة المغاربية، وفي ما يخص العلاقة التي تربط كوربوراتية هذه الدولة وأزمة شرعيتها بحالة التعثر الديمقراطي فيها، هو أن أسباب هشاشة الدولة العربية*، والدول المغاربية منها هي التي تُحد من قدرتها على ممارسة وظائفها والتي في جملتها وظيفة إعادة بناء علاقات الولاء السياسي على مقتضى عصري، وهو الأمر الذي يجعلها تستمر في البحث على إيجاد التنظيمات الموالية وتوظيفها، وهذا ليس إلاّ سمة من سمات نمط الحكم التعاضدي الذي يعتبر كأهم عائق من عوائق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي[35].

كما أن التماهي بين الدولة والمجتمع الحاصل في الأقطار المغاربية الثلاث هو مظهر من مظاهر مشكلة الشرعية السياسية، وبالتالي مشكلة الديمقراطية والدولة الوطنية ككل، وحسب الدكتور برهان غليون مشكلة الشرعية في مثل هذه الحالة ليست إلاّ أحد الوجوه البارزة لأزمة الدولة

التحديثية* تتحكم في الواقع بكل العملية الاجتماعية، بدءا بالمسائل الاقتصادية وانتهاء بالتكوين العقيدي والثقافي، مرورا بوضع معايير ونظم التراتب الاجتماعي، أي أن الدولة هي المصدر الوحيد للشرعية والقوة، وهي الضامن والكافل الوحيد لوحدة المجتمع وشرعية وجوده، ولهذا فإن العلاقة مع الدولة هي التي تتحكم هنا بالعلاقات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، وبسبب افتقار المجتمع للاستقلال الذاتي إزاء السياسة، يكفي أن تنقطع هذه العلاقة أو تتدهور حتى تهدد الروابط والتوازنات الاجتماعية كلها بالانحلال[36].

كما يرى الدكتور برهان غليون أيضا أنه إذا كانت هناك علاقة تربط بين الدولة والمجتمع في العالم العربي فهي علاقة صراع، واستمرارية هذا النمط العلائقي هو سبب استمرارية أزمة الدولة وشرعيتها، إذ يقول مشخصا العلاقة: " **بدلا أن تحاول الدولة أن تدرك مخاطر الشرخ الذي يفصلها عن المجتمع حماية نفسها عن طريق الحوار والتقرب من القوى الاجتماعية والسعي نحو الإصلاح، يدفعها الشك في إخلاص المجتمع وولائه والخوف منه، إلى الدفاع عن نفسها من خلال مناهضته والوقوف ضده والفتك بقوى المعارضة(..)، ويشكل هذا المنطق السائد في الحياة السياسية العربية المصدر الأول للتوتر والدفع في اتجاه الحرب الأهلية وإفساد فرص الخروج من الأزمة**"[37].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المعادلة التي تربط العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي، والمغاربي منه، هي "مجتمع ضعيف جدا ودولة قوية متغولة على المجتمع متحكمة في كل المجالات"، وهذه المعادلة هي ما أطلق عليها -من طرف بعض الباحثين العرب أمثال برهان غليون وكذا الأستاذ المغربي سلمان بونعمان - تسمية "نموذج الدولة ضد الأمة"، وهذا النموذج مظهر من مظاهر أزمة الشرعية، بمعنى أن الدولة ضد المصدر الذي تستمد منه شرعيتها الحقيقية الديمقراطية والمتمثل في المجتمع، حيث في الرؤية الحضارية تشكل الأمة " مصدر الشرعية، لا السلطة، والشرعية تسبق السلطة، وتتحدد بها من حيث هي نظامٌ وحكام، ومن خلال الشرعية التي تؤسسها الأمة، تتحدد القواعد العامة التي يبني عليها الدستور والقانون والنظام العام، ومن ثم تتحدد الأدوار والمؤسسات التي تقوم بهذه الأدوار، كما تتحدد الواجبات وتوزع بين عناصر البنية الاجتماعية والمؤسسية للأمة وبين الدولة"[38].

ب/ انتشار الفساد وانعدام الاستقرار السياسي في ضل تصاعد ظاهرة الحراك الجماعي.

من مظاهر أزمة الشرعية في دول المغرب العربي انتشار الفساد بمختلف أشكاله، خاصة الفساد السياسي الذي يؤثر سلبا على عملية التطور الديمقراطي، كما يعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى إضعاف شرعية الأنظمة السياسية، لأنه (أي الفساد السياسي) يؤدي في الأخير إلى فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين نتيجة ارتباط ممارسات الحكام السياسية بالفساد، كما يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفقر، وانتشار حالة الاغتراب السياسي، وزعزعة سلم القيم المجتمعية، إلى غير ذلك من التداعيات التي تعود بالسلب على دمقرطة الأنظمة وشرعيتها.

ففي دول المغرب العربي للفساد دور كبير في المساهمة في تآكل شرعية الأنظمة، وهذا ما أشار إليه الباحث الجزائري هواري عدي في الحالة الجزائرية، إذ يرى أن الدول الجزائري ومنذ الاستقلال وهي تشاهد ضامرة الفساد السياسي الذي كان بمثابة العامل الرئيسي الذي أدى إلى تآكل الشرعية في مرحلة الأحادية الحزبية، وحتى بعد أحداث 1988، الأحداث التي كان من أسباب اندلاعها هشاشة الدولة بفعل انتشار الفساد في جهاز الحزب الواحد والإدارة[39]، كما يعد ملف الفساد في الحالة الجزائرية حسب الباحث محمد حليم لمام أحد عوامل عدم استقرار القيادة السياسية، وعرقلة التنمية الاقتصادية، وتعميق أزمة العدالة التوزيعية وزيادة حدة التفاوت الاجتماعي، وتزييف المشاركة السياسية، إلى غير ذلك من العوامل التي ساهمت في انتشار الظاهرة على مختلف المستويات، وارتفاع درجتها بسبب عمق الأزمة المركبة(بيئة متأزمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) التي ألغت آليات العمل النزيهة والعقلانية، واستبدلتها بأخرى شخصية فاسدة أفرزت نتائج سلبية ضرت بالمجتمع[40].

ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن مظاهر الفساد العديدة في دول محل الدراسة ذات الأنظمة التسلطية، وخاصة الجزء المرتبط بالحياة السياسية من أعمال التزوير والتحايل على الإرادة الشعبية، لا تخرج عن نطاق مظاهر أزمة فقدان الشرعية الديمقراطية، حيث تلك المظاهر تشوه المناخ الديمقراطي وتشجع عن انتشار العنف والإرهاب والتسلط، وهذا ما يمكن أن نستشفه من هذا القول: **" يجد الفساد السياسي تبريرا له في نظام الحكم التسلطي الذي يعتمد القمع، ويفرض سيطرته على المواطنين، ويفقر الحياة السياسية والثقافية، ثم إنه نظام يعجز عن وضع حد لفساد النخبة، وعن تطهير المؤسسات من العناصر الفاسدة، وهو ما يعبر عن الوضع الأتي: هناك حكم**

غير شرعي يوظف الفساد للحفاظ على استقراره، ولضمان مصالح الفئات المرتبطة به، وللدفاع عن زبائن الدولة من جهة، ومن جهة ثانية يبقى الفساد ملازما للقمع المنظم الذي تمارسه السلطة، بما يمنع امكانية تثبيت آليات الحكم الديمقراطي التي تحظر احتكار الحكم، وبموجبها تخضع السلطة للمحاكمة"[41].

المظهر الأخر لأزمة شرعية الأنظمة المغاربية، هو مظهر عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته –ولا تزال تعرفه- دول المغرب العربي الثلاث محل الدراسة، خاصة في الفترات الأخيرة من بناء أنظمتها السياسية، ومؤشرات عدم الاستقرار عديدة منها ما هو مرتبط بمستوى الهيئة التنفيذية، ومنها ما هو مرتبط بالعنف وحالة الطوارئ ومختلف مظاهر الاحتجاج الشعبي ضد الأنظمة، ولاشك أن تلك الإحتجاجات ضد الأنظمة والحكام تششير إلى فقدان هذه الأخيرة إلى الشرعية[42].

نخلص في الأخير على أن ما تعرفه أنظمة الحكم في دول المغرب العربي من أزمات سياسية داخلية (أزمة هوية، أزمة ثقة، أزمة ثقافة، أزمة توزيع، أزمة مشاركة، أزمة مواطنة، أزمة مساواة، أزمة العدالة...)، وانتشار الفساد، وغياب التداول السلمي على السلطة، وانعدام الاستقرار السياسي بفضل تصاعد الحركات الاحتجاجية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، والأزمة البنيوية للدولة وهشاشتها، وضعف علاقتها بالمجتمع.، هي بمثابة مظاهر أزمة الشرعية السياسية من جهة، ومن جهة أخرى كانت بمثابة عوامل معيقة حالت دون تحقيق عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي أزمة الديمقراطية والدولة ككل.

03: انتشار الاغتراب السياسي لغياب المبادئ الثلاثة(المواطنة، الحرية والعدالة).

في ظل تصاعد فردانية السلطة وتظاؤل مستوى المشاركة السياسية، وانعدام ركائز النظام الديمقراطي: الشعب الذي تتحكم إرادته في سلوك الحاكمين، وترسيخ مفهوم سلطة المؤسسات التي تحول دون الاستبداد بالسلطة، وغياب مبدأي الحرية والمساواة السياسية...، نجد في هذه الحالة الأنظمة السياسية المغاربية أمام عجز تام في بناء مقومات الشرعية الديمقراطية واستحالة استنباتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استحالة الإقرار بوجود – في ظل التفرد بالسلطة- عن مبدأ الفصل بين السلطات، نظرا للترابط الموجود بين جميع المقومات.

لا معنى للإقرار عن وجود فصل مرن بين السلطات في تجارب دول محل الدراسة، لأن مبدأ الفصل يقتضي التسليم بتجزئة السلطة على أساس توزيع الصلاحيات في الدولة، وإسناد جزء منها إلى جهاز يسمى السلطة التشريعية، والعمل على استقلالية القضاء، عندئذٍ يكون الفصل بين السلطات معناه احترام كل سلطة لمجالها المحدد دستوريا[43]، وهذا هو الغياب الموجود في حال الدول الثلاث إذ ليس ثمة تجزئة للسلطة، وتغول السلطة التنفيذية (الملك/ الرئيس، والحكومة) بدون شك هو الأمر الذي تسبب في إعاقة بروز المؤسسات والأجهزة الوسيطة، وعدم فعالية واستقلالية مؤسستي البرلمان والقضاء، وأكثر من ذلك اللجوء إلى توظيف هذه المؤسسات كواجهة ديمقراطية، واستخدامها في نفس الوقت كوسيلة من وسائل الهيمنة وفرض الاستبداد[44]، إذا تلك الفردانية ومنطق إقصاء الأخر هي التي تأكد في الأخير معطى استعصاء ولادة الشرعية الديمقراطية[45].

كما أن تلك النزعة التسلطية وإقصاء الأخر في النظم السياسية المغاربية أدت إلى خلق شعور خاص لدى المحكومين والمتمثل في جزئه الكبير في عدم الرضا بمن يحكم، وفي طريقة الممارسة للحكم، وهذا ما يُعرف في قاموس علم الاجتماع السياسي بحالة الاغتراب السياسي، أي أن المحكوم ينظر إلى السلطة بعدم قناعة كاملة وعدم توجهاتها السياسية، كونه لم يشارك بصفة حقيقية في بلورته[46]، هذا الشعور لدى أفراد المجتمعات العربية، والمجتمعات المغاربية منها، هو الذي يؤدي إلى ظاهرة التبلد السياسي أو ما يعرف بالعنف، والذي تمظهّر في عدم الاكتراث

بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والتجاهل السياسي العام، والعزوف عن الأداء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا، وشيوع روح عدم الاهتمام، إلى غير ذلك من التمظهرات التي تعكس شعور الفرد المغاربي المتمثل في الإحباط المستمر والذي يؤدي في لحظة توسعه -نتيجة الحرمان الاجتماعي- إلى انتشار ظاهرة العنف والاحتجاج.

وعلى سبيل المثال إطلاق ديناميات الحراك المغاربي، والعربي عموما، والذي انطلقت شرارته من تونس كان سببه الرئيسي ولادة شعور جماعي – الذي سببه الاحتكار بالسلطة والاستبداد بالثروة- بـ الإذلال والغُمة والقهر، وهذا ما تعكسه القراءة الفاحصة في حمولة الشعارات (ارحل، لا للفساد، الشعب يريد..الخ) المرفوعة في الساحات العامة لبؤر الحراك نفسية الإنسان المغاربي/العربي المقهور[47]، ذلك القهر السياسي والاجتماعي الذي سحق الفرد العربي بعقود طوال، فاللاعدالة الاجتماعية ترسخت كشعور وكواقع دفع الشارع العربي للثورة على هذا الواقع اللاآدمي[48]،

شعور يتمثل في الممانعة النفسية الجمعية ضد الاعتراف بشرعية ذلك القهر والإخضاع المادي[49].

فالفرد المغاربي اليوم يشعر بمدى التهميش الذي يعانيه، وحالة الاغتراب التي يعيشها، إذ يعتقد أنه سوف يضيع إذا انقطع عن العائلة أو العشيرة أو الطائفة الدينية، وهذا هو حال الفرد في المجتمع البطريكي الحديث حسب الدكتور هشام شرابي، حيث الدولة بالنسبة للفرد لا تستطيع الحلول كليا محل هذه البنى الأولية التي توفر له الحماية، والواقع أن الدولة غريبة عنه وتظطهده، كما أن المجتمع المدني في مثل هاته المجتمعات - حيث لا اعتراف إلاّ بالأغنياء وذوي السلطة ولا احترام إلاّ لهم- قد يضطهده أيضا بشكل مماثل، مما يجعل سلوك الفرد في ممارسته العملية، لا يكون أخلاقيا إلاّ داخل تلك البنى الأولية(العائلة، العشيرة، الطائفة)[50].

النزعة البطريكية للنظام السياسي إذا، وما يترتب عن سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع، تقود إلى انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع، والتي هي الأخرى تؤدي إلى استفحال الكثير من الظواهر المرضية، كظاهرة الفساد حيث لا الدولة تهتم بالقضية، ولم يعد يعنيها استشرائها، ولا المجتمع يهتم بانحراف السلطة والنخبة الحاكمة[51].

ووفقا لما سبق يتضح أن انتشار الاغتراب السياسي في دول محل الدراسة سببه الرئيسي راجع إلى غياب بعض مبادئ الشرعية الديمقراطية، والتي على رأسها المواطنة والحرية والعدالة، حيث لا مكانة لهاته المبادئ الثلاثة في ظل الأنظمة ذات النزعة التسلطية التي لا يمثل الشعب فيها شيئا ولا يراعي فيه لإرادته، أو رضاه الحر في اختيار السلطة التي تحكمه[52]، واستمرارية النزعة التسلطية هي التي جعلت من الفرد المغاربي لا يزال يستمر في ناضله من أجل تحقيق هذه المبادئ أي الحرية، والعدالة الاجتماعية، وانتزاع الاعتراف بالمواطنة الكاملة وتوظيفها في الممارسة، تلك هي الفروض الثلاثة الغائبة في بلاد المغرب الكبير، بغض النظر عن تباين الخطابات الأيديولوجية والسياسية، وبمعزل عن حجم الموارد والثروات المتاحة لكل قطر من أقطار المغرب العربي.

04: الإخفاق السياسي وعسر قيام مجالٍ سياسيّ حديث.

يرى الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز أن أعظم المعضلات التي تواجه تكوين الدولة وتطورها في البلاد العربية المعاصرة هو عسر قيام مجال سياسي حديث، يقع بقيامه الاستقلال لحيز الدولة عن المجال الاجتماعي، وهذا شرط لأن تكون دولة ذات شخصية تمثيلية وسيادية (دولة حديثة)، قادرة على أداء وظائف التحديث والتنمية للمجتمع، أي أن تكون دولة العموم، لا مجرد سلطة سياسية تمثل فريق أو طائفة أو مذهب من دون أخر، وهذا بالضبط ما يعانيه تكوين الدولة في البلاد العربية اليوم[53]، أي أن تكوينها تكوينا عصبويا، وعلى ذلك فهي " دولة النخبة وليست دولة المجتمع، لذا فهي منفصلة عنه ومرتبطة بالخارج، فهي دولة الخارج ضد الداخل"[54].

بعبارة أخرى التكوين السياسي العربي، والمغاربي منه، يعاني من غياب معنى الإجماع، وهو الأمر الذي جعل من السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي، واستفحال ظاهرة رفض وجود الأخر، أي العجز عن تحقيق ما يسميه محمد جابر الأنصاري بـ " المفاهيمية" السياسية على أساس العطاء والأخذ وخدمة المصلحة العامة، فالدولة العربية لم تتجاوز بعد العقبة القبلية المسيطرة على منطق السياسة، ففي الجزائر مثلا أدت الأحداث في منطقة القبائل (احتجاج واسع ضد السلطة بين شهري أفريل وجويلية 2001)، إلى عودة البنى التقليدية القبلية (لجان القرى والعروش) إلى الساحة السياسية، وهذا يعبر عن محنة السياسة في الجزائر، وعن غياب دولة القانون والمؤسسات، بل تطرح أيضا إشكالية الدولة في هذا البلد، وفي باقي الدول المغاربية والعربية عموما.

إن هذا المضمون التسلطي للدولة في المغرب العربي، أي تكوينها الاجتماعي العصبوي، وتأسيس الأنظمة السياسية عبر تسويغات عصبوية، يعتبر من أهم عوائق ميلاد الشرعية الديمقراطية، ونستدل على هذا برأي الأستاذ عبد الإله بالقزيز إذ يقول: " لا نملك الحديث في أزمة ميلاد الشرعية في البلدان العربية المعاصرة، وعوائق ذلك الميلاد، من دون أن ننبه إلى أن واحدًا من عواملها التحتية يقع في داخل التكوين الإجتماعي بقسم كبير من المجتمعات العربية، وفي داخل بنية النظام السياسي الذي يعيد إنتاجه"[55].

وفقا لما سبق يمكن القول على أنه يكاد لا يخلو كيان سياسي عربي من لوثة العصبوية التي تعبر عن أزمة عميقة في شرعية الدولة والسلطة معا، وعجزًا واضحا عن تأسيس مجال سياسي حديث، بل وإقامة أركان الدولة على مقتضى السياسة المدنية، حيث الدولة والسلطة حق عام، وحيث مبدأ الشرعية القبول الطوعي والحر للمواطنين بالنظام القائم الممثل للإرادة العامة، واستمرار اشتغال الدولة على الآليات (العصبوية) نفسها في التكوين والممارسة يهدد بإعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي[56].

وهذا ما يعاب على حال دول محل الدراسة حيث لا تزال تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي المتميز بانعدام سلطة سياسية مدنية، وبغلبة الطابع التقليدي في النظام، فعلى سبيل المثال في الحالة الجزائرية لا يزال الطابع العسكري هو المسيطر على النظام، مع العلم أن تلك الطبيعة العسكرية للنظام ولدت مع ولادة جبهة التحرير الوطني التي فجرت العمل المسلح، ومنذ تلك الفترة إلى اليوم لم تتبدل قاعدة خضوع السياسي للعسكري[57].

استبعاد التنصيص على صفة الدولة المدنية بارز للعيان أيضا في الحالة التونسية نظرا لاستمرارية احتكار الفضاء السياسي، وتأميم المجتمع لصالح نخبة معينة وتهميش فئات عريضة فيه[58]، وفي الحالة المغربية بالخصوص، حيث الاكتفاء فقط بصيغ محافظة تحيل إلى الاستمرارية ولا تنحوا إلى التغيير والقطيعة مع نظام الخضوع والولاءات السائد إلى حد الآن[59]، فحسب الأستاذ المغربي نور الدين جلال فإن الخطاب الحداثي الذي روج له النظام منذ الاستقلال لم ينفذ البتة إلى جسم المنظومة السياسية المغربية التي ظلت تحكمها تناقضات المرحلة الاستعمارية عبر ازدواجية القديم والحديث والموروث السياسي الديني وغياب ضوابط قانونية متفق عليها[60]، إنه الأمر الذي يجعل من الصعب على أي باحث إيجاد جواب مقنع عن السؤال التالي: **متى كانت لحظة الحداثة السياسية في دول المغرب العربي؟.**

ما يدل على عدم ولوج دول محل الدراسة لحظة الحداثة السياسية، واستمرار المنطق العصبوي في مجتمعاتها هو ما تعانيه من نقص شديد في الإندماج الاجتماعي، فعلى الرغم من المنجزات التي تحققت في ميادين مختلفة على امتداد العقود الخمسة الأخيرة، لم تستطع نظمها السياسية توفير الشروط اللازمة لتحقيق الاندماج بشقيه الأفقي والعمودي، أي التحام الأفراد بجماعاتهم واندماجهم في مجتمعاتهم، بتمثل القيم الجماعية وانصهارهم في الروح العامة للجماعة، واندماجهم في مؤسسة الدولة، وولاؤهم لها، عدم تحقيق هذا الاندماج يجد تفسيره في زيادة وتيرة التآكل المتصاعد لشرعية الدولة الوطنية، خاصة مع تضاؤل مستوى تحكم النظام في القدرة التوزيعية

المادية والرمزية، مثلما حدث مع بداية الثمانينات ومنتصفها، حيث تكونت قوى جديدة لم تعد تقنعها الخطابات المؤسسة على الشرعية التاريخية والنضالية، كما لم تستهويها جاذبية الحكام، أي الشرعية الكاريزمية بحسب تعبير فيبر[61].

ومنذ تلك الفترة إلى اليوم والدولة المغاربية تعيش حالة الانفصام في علاقتها مع قوى المجتمع، وأكثر من ذلك دخولها كطرف في الصراع الاجتماعي، وعدم حياد دول محل الدراسة في الصراع الاجتماعي بين القوى الاجتماعية، ولاسيما الفاعلة منها، يمثل السبب الحقيقي وراء أزمة الشرعية الديمقراطية، لأن هذه الأخيرة أي الشرعية الديمقراطية " تستلزم أن تكون الدولة حيادية وحاضنة للجميع، ومعترفة بوجود مجال عام يتيح للفاعلين السياسيين والاجتماعيين فرص التعبير والتنافس الحر والشفاف، ويفتح الباب أمامهم للتعاقب على السلطة وتحمل المسؤوليات، والخضوع للمسائلة والمحاسبة، بيد أن مجمل هذه المتطلبات ظلت عصية على المنال في بلاد المغرب الكبير"[62]، وهذا ما يراه أيضا الأستاذ وضاح شرارة في حال الدولة العربية عموما، حيث مرجع أزمة الشرعية يعود إلى عدم امتلاكها القدر الكافي من الاستقلالية النسبية عن القوى الاجتماعية القائمة[63].

من نافل القول أضحى تحديث الدولة المغاربية، والعربية عموما، ليس مطلبا سياسيا وحسب وإنما خيارا حاسما على صعيد أمة الحكم، التي نجمت أصلا عن عدم اكتساب هذه الدولة، القدر الكافي من الشرعية السياسية، وعجزها عن تطوير أطر وقنوات قانونية مؤسسية للشرعية، بفعل النشأة والتكوين العصبوي لها، واشتغالها على البنى العصبوية في الحصول على الشرعية[64]، وهذا ما يؤكد صحة قول الأستاذ صالح بلحاج وهو أن: " الشرعية الديمقراطية بمقوماتها الأساسية لا يمكن أن تنشأ وتعمل إلاّ في رحمها الطبيعي، أعني الدولة الحديثة التي أنجبت الديمقراطية ووفرت مجال نموها وتوسعها"[65].

واستنادا لهذا القول فإنه لا يمكن الحديث عن شرعية ديمقراطية في حال الدول المغاربية الثلاث، لأنها تفتقد للتربة الخصبة التي تنمو فيها والمتمثلة في الدولة الحديثة، أو المجال السياسي الحديث على حد تعبير الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز، وما زاد من عسر نمو أو ولادة تلك الشرعية الديمقراطية هو **استمرارية الثقافة السلطوية والإخفاق السياسي من أجل التحول نحو الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات**.

فقضية بناء ثقافة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تساعد أي نظام سياسي في تحقيق وبناء الشرعية الديمقراطية، كما أن غيابها يعد من أهم العوامل المعرقلة لعملية التحول الديمقراطي، وبالتالي فوهن الثقافة السياسية الديمقراطية يعتبر كمصدر من المصادر المفسرة لمحدودية أداء الأنظمة السياسية المغاربية وفاعليتها وعدم تحقيقها للشرعية الديمقراطية.

في الأخير يجب الإشارة إلى أن عملية الإصلاح السياسي لا تكتمل بدون إصلاح مجالات أخرى كالمجال الثقافي الاجتماعي والمجال الاقتصادي بالخصوص، حيث يرتبط تدعيم المسار الديمقراطي وفاعلية عناصره بالتنمية الاقتصادية[**]، لأن العلاقة بين النمو السياسي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية متكاملة، فمثلا حتى يكون للمجتمع المدني حضور فعال لابد من وجود حركة اقتصادية، إذ لا معنى لمجتمع مدني حديث كمقوم من مقومات نظام الشرعية الديمقراطية في ظل الإقتصاد الريعي، ومهما بلغ حجم هذا الريع[66].

كما أن تحسين الظروف الإجتماعية للفرد المغاربي بما يسمح له بالمشاركة في المجهود الحكومي لإعادة بناء الدولة والاقتصاد، جانب مهم في قضية الإصلاح الديمقراطي وبناء الشرعية بأسس حديثة وذلك عن طريق مكافحة الفساد[67]، وتحقيق قدر من التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي، إذ يقول في هذا الشأن سيمور ليبست " كلما كانت الأمة في رخاء وسعة عيش عظمت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية"[68]، فالتحديث والثروة والعدالة الاجتماعية عوامل مواتية لتحقيق الشرعية الديمقراطية.

وتحقيق التنمية والثروة هنا يبقى يعاني نوع من الخلل وغير كافي لبناء الشرعية الديمقراطية بدون تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، فـ "الحكومة التي تعجز عن توفير العيش الكريم لمواطنيها وفق مبدأ العدالة الاجتماعية ستضل حكومة فاقدة للشرعية مهما كانت الأسس التي تستند إليها هذه الشرعية، بل هناك من يذهب إلى القول بأن افتقار النظام السياسي في الدولة إلى الديمقراطية التي تستهدف تحقيق مطالب الشعب قد يعود أصلا إلى عدم تحقق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية(...) والمساواة"[69]، لتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية يقتضي في حالة دول المغرب العربي وجود إرادة سياسية مستقلة، وتغيير المقاربة الاقتصادية على نحو ما يخدم مصالح المواطنين عامة.

ثانيا/ متطلبات إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي.

01: عقد اجتماعي سياسي جديد وخلق ثقافة سياسية ديمقراطية.

من أجل بناء دولا ذات نظم الشرعية الديمقراطية، علاقتها بالمجتمع علاقة متوازنة ومتكاملة في حال دولة المغرب العربي، الحاجة ملحة إلى وضع عقد اجتماعي وسياسي جديد ينزع روح التسلط ويؤهلها لأن تصبح إطارا مقبولا وشرعيا للعيش المشترك[70]، فالدولة الحديثة تستمد قوتها من قوة المجتمع وفاعليته وحيويته ومن انخراطه في الحياة العامة في سياق تكاملي بين الدولة والمجتمع، إذ لا يعني تقوية المجتمع ومؤسساته الاستغناء عن الدولة وانكفاءها، بل الحاجة ملحة باستمرار إلى إبداع تركيب خلاق بين النموذجين معا، لا يستغني أحدٌ فيها عن الأخر، ويتطور في الممارسة والتدافع المجتمعي[71].

يتطلب على هذا العقد الاجتماعي السياسي الجديد بين نموذج الدولة ونموذج المجتمع أن يتأسس على الخيار الديمقراطي، بوصفه تنافسا سلميا، وعلى تدبير للاختلاف والتعددية والتنافسية السياسية بين تطورات وأراء وبرامج وسياسات لمصلحة المجتمع ككل، مؤسس على المواطنة، ولتحقيق هذا يجب أن تكون الدولة حديثة ذات نظام ديمقراطي من جهة[72]، ومجتمعا متقدما على صعيد ثقافته السياسية ومدركاته لما له وما عليه من جهة أخرى، وهذا ما تفتقر إليه المجتمعات المغاربية، وما زاد من ذلك الفقر واتساع الفجوة بين المجتمع والدولة هو أن هذه الأخيرة لم تتأسس شرعيتها على عنصر الرضا والقبول الطوعي لها، والاستعداد الواعي للمساهمة والمشاركة في مؤسساتها، والحال أن لفرط افتقاد الدولة المغاربية، والعربية في العموم، لهذين المقومين استمرت في المخيال الجماعي كيانا قهريا ليس إلاَّ، لتتعمق في الأخير أزمة الثقة بين الطرفين[73].

لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، كشرط أساس لقيام العقد الاجتماعي والسياسي الجديد في حال دول محل الدراسة يتطلب ذلك ما يلي:

01/ **مصالحة وطنية:** التأييد حول فكرة المصالحة الوطنية القادرة على إطلاق دينامية التغيير الديمقراطي السلمي، بما يعمل على إمكانات إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، تلك المصالحة المؤسسة على العدالة والنزاهة، خاصة بين المعارضة المتمثلة في الأحزاب الإسلامية (حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية، وحزب النهضة التونسي، حركة العدل والإحسان المغربية) والدولة.

ولبناء الثقة بين الدولة والمجتمع وما يجعل الطرفين في طريق المصالحة السليمة والمسؤولية، يشترط على دول المغرب العربي إنجاز المعالم الكبرى لعملية الإصلاح (من إطلاق الحريات العامة، وتنقية مفاصل الدولة من الفساد...الخ)، فمنطق الإصلاح والتغيير الديمقراطي يقطع مع تسلط الدولة ويجعل المجتمع طرفا مستقلا وفاعلا في الشأن المدني والمشاركة السياسية[74].

02/ ثقافة سياسية جديدة: إن للثقافة السياسية تأثير كبيرا على النظام السياسي بوجه خاص، والحياة السياسية بوجه عام، إذ تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الإنخراط في النظام السياسي وتأييد مخرجاته، أو تدفعهم باتجاه

اللامبالاة والسلبية السياسية، وحسب تقدير غابريال ألموند فإن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتحقيق الشرعية، واستمرار النظام السياسي، وإذا حصل التفاوت بينهما، يتعرض النظام للزوال.

وعلى هذا الأساس دول المغرب العربي في حاجة ماسة إلى إحداث قطيعة مع الثقافة السياسية السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة، بمعنى أن تأسس ثقافة سياسية جديدة تؤطر العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية، وذلك من خلال الاستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات تجديد الثقافة السياسية، وهي استنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وتكريس دولة الحق والقانون، ومأسسة السلطة، وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى الجميع[75]، على مستوى الدولة حيث تحررها من الطابع التسلطي لتجعلها إطارا للعيش المشترك، وعلى مستوى المجتمع حيث تقوي فيه روح الانتماء الجماعي، وتنمي شعوره بالمسؤولية والولاء للدولة – الأمة[76].

من نافل القول لا سبيل إلى بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية من دون ثقافة ديمقراطية مجتمعية، كما لا سبيل إلى تأسيس العلاقة الجديدة بدون استكمال عملية بناء الدولة الحديثة، واستحضار ما يكفي من مقومات الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع، الجديرة بتحويله طرفا وندا في دينامية صياغة العقد الاجتماعي الجديد، عقد يحفظ للدولة وجودها واستمرارها، ويضمن للمجتمع استقلاله بذاته.

02: الحداثة السياسية: دولة حديثة ومجتمع مدني حديث.

تتطلب العلاقة الجديدة بين الدولة والمجتمع للتجارب المغاربية الثلاث، الحداثة السياسية: دولة حديثة، قادرة وعادلة، ومجتمع مدني حديث، مستقل وقوي، إذ مهما كانت قوة الدولة إن لم يتزامن معها، مجتمع مدني حديث، وتوافق على أساليب وآليات التداول السلمي على السلطة، ستظل العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة صراعية، وسوف تسود حالة من عدم الاستقرار، وأزمة الشرعية الديمقراطية[77].

إن الشرعية الديمقراطية هي بمثابة النبتة التي لا تُنبت إلاّ في التربة الخصبة المتمثلة في الدولة الحديثة، وكما لا تنموا النبتة بدون ماء، لا يمكن بناء ونمو الشرعية الديمقراطية بدون مجتمع مدني حديث، فالدولة الحديثة والمجتمع المدني الحديث شرطين أساسيين من شروط استنبات الشرعية الديمقراطية ونموها في أنظمة دول محل الدراسة وغيرها من أنظمة دول العالم الثالث، كما يمثلان مطلب من مطالب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي.

على أساس ديمقراطي أي أن تزول فكرة الأبوة و الوراثة، هذا الزوال هو أساس ولادة الدولة الحديثة[78]، إذ الخطوة الأولى لبناء هذه الأخيرة هي الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية، أو ما يسميه ماكس فيبر بالبقرطة، حيث السلطة السياسية هي سلطة بيروقراطية بعامة، وليست شأنا خاصا يخضع لعلاقات المجال الخاص، وهو ما يؤكده عالم الاجتماع الفرنسي جورج بوردو الذي يرى أن بناء الدولة يتم من خلال مأسسة السلطة السياسية، أي فصل السلطة عن الأشخاص الذين يمارسونها[79]، كما يقتضي الأمر هنا أن يكون مصدر تلك السلطة وشرعيتها هو الشعب المتجسد في هيئة الناخبين[80].

وفي هذه الحالة على دول المغرب العربي إعادة النظر في معادلة الدولة والمجتمع أُحادية الطرف، حيث مجتمعاتها تابعة للدولة، ودولها تابعة لذوي النفوذ، والمؤسسة المسيطرة على الحكم: المؤسسة العسكرية (الحالتين الجزائرية والتونسية)، أو المؤسسة الملكية (حالة المملكة المغربية)، لهذا ينبغي أن تعوض هذه المعادلة بأخرى تتضمن طرفين: مجتمعا مستقلا نسبيا ودولة منبثقة من مجتمع[81].

كما على دول المغرب العربي أن لا تكتفي بعملية بناء أسس الدولة الحديثة بل عليها أن تسعى أيضا إلى بناء أمة ومجتمع مدني حديث، فالاكتفاء ببناء الدولة يؤدي إلى دولة تسلطية تجرد المجتمع من قوته وتحوله إلى مجتمع

حشود، وهذه الدولة على الرغم من امتلاكها قوة الغول هي دولة هشة، تحمل في أحشائها عوامل انهيارها، فهي تملك السيادة وتفتقر إلى الشرعية اللازمة لاستمرارها، وبالتالي بناء الدولة القابلة للاستمرار يتطلب بناء مجتمع مدني حديث يعمل على بناء الأمة وتحقيق الدمج الاجتماعي، أي تنفيذ عمليتين متوازيتين ومتزامنتين، بناء السيادة وبناء الشرعية[82]، بمعنى أن هذه الأخيرة لا يمكن لأي دولة بناءها على أساس ديمقراطي بدون وجود مجتمع مدني مستقل، يضم مواطنين تربطهم علاقات المواطنة وعلاقات قانونية تتضمن حقوقا وواجبات نحو الدولة وضمانات ضد تعسفها، وحق المشاركة المنظمة في الحياة السياسية بواسطة اختيار ممثليهم في مؤسسات الدولة[83].

كما لا يمكن بناء شرعية سياسية حسب العديد من الباحثين السياسيين إلاّ من خلال ترسيخ الثقة، فهذه الأخيرة هي البعد الأساسي لعملية انتشار الدعم السياسي، كما أن مفهوم الثقة يرتبط بالاستقرار السياسي، حيث ينتشر الاستقرار مع رضى المواطن عن النظام السياسي في الدولة، أي أن ترسيخ الثقة السياسية وانعدامها متغير مستقل، وبناء الشرعية أوتناقضها متغيرا وسيطا، وزيادة الاستقرار السياسي أو انخفاضه متغيرا تابعا، بمعنى أنه عملية بناء الدولة الحديثة تتطلب قدرا من الشرعية المجتمعية، كما تتطلب هذه الأخيرة درجة من الثقة والاستقرار السياسي.

على أساس ما سبق يمكن القول أنه لا يمكن فصل الدولة الحديثة عن المجتمع المدني الحديث، حيث قدرة هذا الأخير مرتبطة بقدرة الدولة، بمعنى أن الدولة القوية سياسيا تتفاعل مع مجتمع مدني قوي، ولكلاهما مسؤولية مشتركة في تشكيل المجال العام، وتحقيق المكتسبات وتطبيق العدالة، ورسم المخططات والتوجهات العلائقية، والمعاهدات والالتزامات، هذا هو الاستثمار السياسي الحقيقي الذي يضمن للدولة الشرعية الديمقراطية الحقيقية والاستمرار على أساس الثقة، كما يضمن للمجتمع الاستقرار على أساس العدالة الواقعية[84]، مثلما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (14): يوضح التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني ضمن قواعد المسؤولية المشتركة.

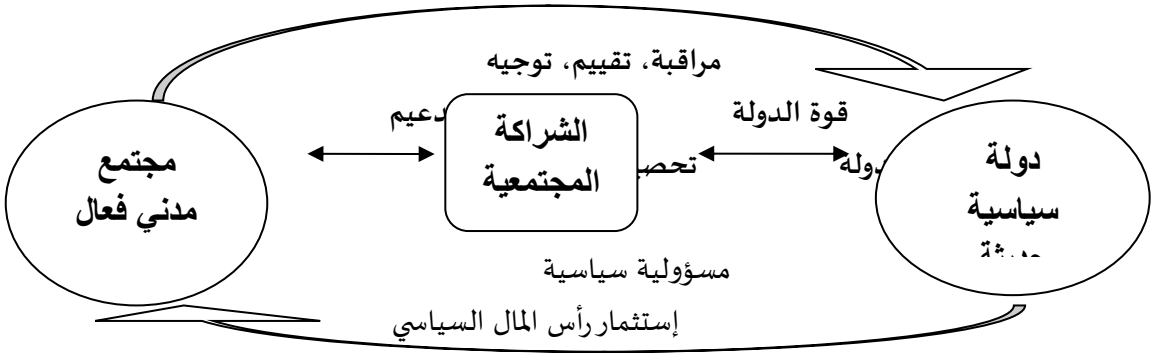

المصدر: محمد عبد الكريم الحوراني **المجتمع المدني مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2013)،. ص50.

استنادا إلى الشكل أعلاه نسجل ملاحظة أساسية جديرة بالذكر وهي أن في الدولة الديمقراطية الشرعية كعملية تبادلية تنكمش وتتضخم وفق عدالة الدولة في العملية التبادلية، خلافا للدولة التسلطية التي تتخذ فيها الشرعية نسقا ثابتا، ينهار مرة واحدة (وهي من بين النتائج المتوصل إليها في الفصل الأول)، الأمر الذي يجعل من دول المغرب العربي في حاجة ماسة إلى: أولا: بناء دولا حديثة وعادلة[85]، وثانيا: بناء مجتمع مدني عقلاني ومنظم، حيث يُعتبر بمثابة الماء الذي يجعل من نبتة الشرعية الديمقراطية تنمو وتزداد درجتها، كما يعمل على عقلنتها وديمقراطيتها.

وبمقتضى ذلك يكون المحتوى التفاعلي بين الدولة والمجتمع مكشوفا ويخضع للتقييم والمراجعة المستمرة في إطار المسؤولية الجمعية، الأمر الذي يحول دون تطور البُنى التقليدية وبنى الفساد السياسي والاجتماعي، وفي هذا السياق تبرز الصلة الوثيقة بين المجتمع المدني وما يطلق عليه هابرماس "الديمقراطية الرسمية" التي تؤكد حاجة الدولة المتزايدة للشرعية في سياق تفاعلها مع البنى المدنية[86].

وفي الأخير لا بد من التأكيد أن التحول الديمقراطي لا يتحقق في غياب مجتمع مدني حديث، وهذه مهمة لا تتحقق بدورها في ظل غياب دولة حديثة، بيد أن بناء الدولة الحديثة يحتاج بدوره إلى نخبة عصرية متشبعة بأفكار الحداثة في جوانبها وأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

خاتمة:

أصبحت أنظمة دول المغرب العربي في الوقت الراهن بحاجة ماسة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة ومواطنيها، الصياغة التي من شأنها أن تغير من طبيعة ودور الدولة في ضوء انسحابها من التزامات الدولة الراعية، إلى الدولة الشريكة في عملية التنمية مع مختلف الأطراف التي يحتضنها المجتمع، أي الحاجة إلى إعادة توزيع الأدوار بين المجتمع والدولة ككل، وإعادة تأسيس النظام العام، و ترتيب معادلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع.

ومن أجل بناء دولا علاقتها بالمجتمع علاقة متوازنة ومتكاملة في حال دولة المغرب العربي، الحاجة ملحة لما تقتضيه العملية البنائية من شروط ومستلزمات، وأول هذه الشروط هو وضع عقد اجتماعي وسياسي جديد ينزع روح التسلط ويؤهلها لأن تصبح إطارا مقبولا وشرعيا للعيش المشترك، ولن يتأتى ذلك إلاّ بوضع قطيعة مع كل ما يتنافى مع المصادر التقليدية للشرعية، أي إعادة صوغ مصادر الشرعية على النحو المتعارف عليه عالميا، وتحكيم العقل في تدبير الشأن السياسي والأخذ بمبادئ الديمقراطية التي هي الوجه السياسي للحداثة في الوقت الراهن على المستوى العالمي، كما تتطلب العلاقة الجديدة بين الدولة والمجتمع للتجارب المغاربية، الحداثة السياسية: دولة حديثة، قادرة وعادلة، ومجتمع مدني حديث، مستقل وقوي.

الهوامش :

[1]- صدفة محمد محمود، **العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة**(القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، موجز سياسات رقم 3، جانفي 2009)، ص04.

[2]- لعجال أعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الانسانية**، ع12(جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2007)، ص244.

[3]- سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**(القاهرة: جامعة عين الشمس، 2005)، ص17.

[4]- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**(القاهرة: دار المعرفة الجامعية، الجزء2، 2002)، ص63-65.

[5]- نغم محمد صالح، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب- تونس-الجزائر) دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية**(عمان: الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص348.

[6]- فوكة سفيان، **تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي قيود وفرص التحول الديمقراطي**، أطروحة لدكتوراه(جامعة الجزائر: قسم التنظيم السياسي والاداري، 2014)، ص152.

[7]- بشير مصطفى، "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الراشدة**"، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، تنظيم:جامعة ورقلة، ، 2005. ص 29.

[8] - ايري بلقاسم، "**الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية**"، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، تنظيم: جامعة ورقلة، 2005. ص ص 99- 100.

[9] - مونشيح محمد، الانتخابات المغربية: أزمة تمثيلية، **وجهة نظر**، ع. م 33-34(صيف وخريف 2007)، ص21.

[10] - عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**(الدوحة، 2012)، ص06.

[11] - ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007**(عنابة: جامعة باجي مختار)، ص12. في الموقع: https://www.fichier-pdf.fr/2014/12/30/fichier-sans-nom/fichier-sans-nom.pdf.

[12] - عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999)، ص87.

[13] - نغم محمد صالح، **مرجع سابق**، ص352.

[14] - عبد القادر عبد العالي، **مرجع سابق**، ص07.

[15] - محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والأثار والإصلاح**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص226.

[16] - ج كرانكيوم، "التعريب وشرعنة الأنظمة المغاربية"، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**،ع 4(خريف 1987)، ص166.

[17] - أحمد محمد وهبان، **الهوية العربية في ظل العولمة**(الرياض: سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، رقم 09، 2014)، ص05.

[18] - كبير محمد، مشروعية السلطة في المجتمع العربي المعاصر الجزائر نموذجا مقاربة سوسيو انثربولوجية(جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان): كلية الأداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، مذكرة ماجستير، 2001)، ص281.

أنظر أيضا: محمد عامر أبو ضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري**(ليبيا: دار الرواد، ط1، 2002)، ص62.

[19] - محمد صالح الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية في المغرب العربي المعاصر**(دمشق: دار الفكر، ط1، 2001)، ص 119.

[20] - كبير محمد، **مرجع سابق**، ص 281.

[21] - عبد الإله سطي، "الرمز والسلطة: دراسة في آليات الشرعنة في النظام السياسي المغربي"، **وجهة نظر**، ع63(شتاء 2015)، ص30.

[22] - قنيفة نورة، **"الإشكال الهوياتي اللغوي الجزائري...أو إشكالية أزمة الإنتماء"**، ص3. متحصل عليه في الموقع: http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/386/kenifa.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

[23] - عبد الإلة بالقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2007)، ص57.

[24] - ناصر جابي، **الجزائر: الدولة والنخب**(الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)، ص13.

[25] - عمر فرحاتي، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع02(جوان 2002)، ص05.

[*] - هناك علاقة وطيدة بين أزمة الشرعية و أزمة الهوية حيث هذه الأخيرة عادة ما تكون عائق من عوائق تحقيق الشرعية، فأزمة هوية تؤدي إلى غياب الإجماع الشعبي الذي من شأنه أن يقرب بين الشعب والسلطة وأن يعزز علاقة الترابط والتلاحم بين المواطن والدولة والذي يعتبر أساس وجوهر الشرعية، فعادة ما نجد وجود شرائح داخل الدولة تتمسك بهوياتها الخاصة وترفض غيرها، وهو الأمر الذي يعزز الشرخ واتساع الهوة في علاقة الحاكم بالمحكوم وعلى ذالك فقدان الشرعية.

[26] - كبير محمد، **مرجع سابق**، ص282.

[27] - سيدي محمد ولد يب، **الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية**(عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص17.

[28] - امحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع13(شتاء 2007)، ص149-152.

[29] - امحمد مالكي، "من أجل تصورات جديدة في المواطنة"، في: أحمد إدريس (وآخرون)، المواطنة في المغرب العربي، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع09(2012)، ص2. العدد موجود في الموقع: http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf.

[30] - سيمون خوري، أزمة المواطنة في العالم العربي مواطن درجة أولى ومواطن درجة ثانية؟، في الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=180111 تاريخ التصفح: 2016/10/10.

[*] - عامل اللغة يلعب دور مهم في استقرار الدول، أو تفككها بفعل الصراعات الإثنية ذات البعد اللغوي، وذلك عبر آليات إجرائية تسمح بإعادة صوغ مفهوم المواطنة الذي يُعد المعطى اللغوي من مكوناته الرئيسية، ولهذا فدول المغرب العربي مطالبة لاكتساب شرعيتها في نفوس مواطنيها أن تحقق العدالة اللغوية، من خلال تعاملها بالاعتبارات ذاتها مع مواطنيها كافة بواسطة التوزيع العادل للمنافع، بغض النظر عن انتماءاتهم اللغوية، لمزيد من التفصيل في غياب العدالة اللغوية والمساواة في المواطنة اللغوية في حال دول المغرب العربي أنظر: احمد عزوز ومحمد خاين، **العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، 48 وما بعدها.

[31] - محمد العجاتي وشيماء الشرقاوي، "**المواطنة والحراك العربي.. قراءة في الدساتير والواقع والبنية ما بعد الانتفاضات العربية**"، مداخلة ضمن: ملتقى دولي حول "أثر الانتفاضات العربية على المواطنة في العالم العربي"، تنظيم: جامعة البلمند – لبنان نوفمبر 2014، ص15. متحصل عليها في الموقع: https://elagati.wordpress.com .

[32] - منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)، ص 203-216.

[33] - أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة،متحصل عليه في الموقع:
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=269U21T21TU. تاريخ التصفح: 2018/01/10.

[34] - عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، **مرجع سابق**، ص52.

[*] - يحدد الأستاذ عبد الإله بالقزيز الأسباب الكامنة وراء هشاشة الدولة في المجتمعات العربية، في ثلاث أسباب رئيسية أولها حداثة ميلاد الدولة حيث يعود ذلك الميلاد إلى بضعة عقود لا تتجاوز جيلين أو ثلاثة وبمقدار حداثتها إلاّ أنها لا تزال مثقلة بمواريث الدولة السلطانية التقليدية المنحدرة من التاريخ الوسيط، وثاني أسباب الهشاشة ضعف وعصبوية التمثيلية الاجتماعية لدى الدولة، وثالث تلك الأسباب هشاشة المجتمع نفسه، إذ لا دولة حديثة نشأت أو تنشأ في مجتمع تقليدي عصبوي، لمزيد من التفصيل، أنظر: **المرجع نفسه**، ص70-72.

[35] - لمزيد من التفصيل فيما يخص انعكاسات الدولة التعاضدية على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، أنظر: محمد شلبي، "انعكاسات الدولة التعاضدية على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، **فكر ومجتمع**، ع10(أكتوبر2011)، ص113-140.

[*] - الدولة التحديثية التي يصف بها الدكتور برهان غليون الدولة العربية هي الدولة التعسفية تختلف عن الدولة الاستبدادية التقليدية في أنها على عكس الأخيرة لا تنطلق من وضع السلطة المطلقة في خدمة العدل والاستقرار، لكن من أسطورة الدولة التي يخولها الشعب نفسه، سعيا وراء تحقيق أقصى التقدم، جميع السلطات والصلاحيات، كما أن هذا النوع من الدولة تعتمد في إنتاج سلطتها على القوة المجردة والعنف بدلا من الشرعية، إلاّ عندما ينسحب المجتمع بسبب خيبته منها وإخفاقها في تحقيق الأهداف التي رسمها لها ثقته منها. لمزيد من التفصيل أنظر: برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ط4، 2015)، 264.

[36] - **المرجع نفسه** ، ص68-69.

[37] - **المرجع نفسه**، ص267.

[38] - رفيق حبيب، "الأمة والدولة: بيان من أجل تحرير الأمة"، نقلا عن: سلمان بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج استعادة نهضة الأمة**(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013)، ص59.

[39] - *Lahouari Addi, **L'algérie et la démocratie Pouvoir et crise du politique dans L'algérie contemporaine** (aller : edition el maarifa, 2014), p104.*

[40] - لمزيد من التفصيل فيما يخص نطاق الفساد السياسي في الحالة الجزائري وتداعياته منذ الاستقلال إلى عام 2010، أنظر: محمد حليم لمام، **مرجع سابق**، ص197-216.

[41] - **المرجع نفسه**، ص130.

[42] - غريغوري غوس، "ملوك لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي"، **مركز بروكنجز**، ع08 (قطر: 2013)، ص08.

[43] - صالح بلحاج،**أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش –EPA -، ط1، 2012)، ص32.

[44] - على سبيل المثال: الرئيس التونسي السابق بن علي من أجل فرض استبداده وسيطرته على السلطة وتحقيق الاستمرارية فيها، سيطر على المجال السياسي عن طريق التلاعب بالدستور(تغيير الدستور بإلغاء اقتصار مدة الرئاسة على دورتين على غرار ما حدث في الجزائر في تعديل 2008)، والتحكم في السلطة التشريعية(تزوير الانتخابات وخلق مجلس ثاني أعضاؤه معينين)، وجعل المجلس القضائي تحت الطلب (كان جل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء يخضعون للتعيين)، لمزيد من التفصيل أنظر: - الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي**(تونس: دار محمد علي للنشر، ط2، 2013)، ص58-60.

[45]- الفردانية التي تأسست على منطق إقصاء الأخر -حسب الباحث المغربي امحمد مالكي – في البلاد العربية هي التي تسببت في حدوث أزمة شرعية الأنظمة. لمزيد من التفصيل، أنظر: - أمحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع13 (شتاء 2007)، ص150.

[46] - احتل مفهوم الاغتراب السياسي مكانة هامة في فكر علماء الاجتماع السياسي، وبالضبط – بالخصوص في العصر المعاصر- في علم النفس السياسي، فظهر هذا المفهوم في كتابات اجتماعية مختلفة لدى ماكس فيبر وإميل دوركايم وغيرهما، ويأخذ في العديد من الأحيان عدة اصطلاحات مثل فقدان القوة في النظرية الماركسية، وفقدان المعايير عند دوركايم، وكذا العزلة وصولا إلى الاصطلاح القائل بغربة الذات، ومهما يكن اصطلاحه فهو شعور مجتمعي يوحي بعدم شرعية النظام السياسي كما يهدد استقراره واستقرار المجتمع ككل، يمكن حصر اهم مكونات الاغتراب السياسي في : الشعور بالعجز(أي إحساس الفرد بأنه لا يستطيع تقديم أس شيء داخل نطاق دولته)، والشعور بالاستياء (وذلك بسبب رؤيته للحكومة على أنها غير قادرة على تحمل عبئ جميع الأفراد وتحقيق مصالحهم كلية)، والنفور(وذلك عندما يجد المواطن أن الحكام الذين يحكمونه لا يمتون له بصلة، أي حصولهم على السلطة بدون رضاءه وإرادته الحرة). للمزيد من التفصيل، أنظر: - ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص92.

- لمزيد من التفصيل في ما يخص مفهوم الاغتراب السياسي وصوره في الواقع العربي، أنظر: أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص171-174.

- في ما يخص التعاريف المقدمة من طرف بعض المفكرين الغربيين للإستيلاب السياسي أنظر: - ناظر عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص58-59.

[47] - امحمد مالكي، " الاندماج والمواطنة في المغرب الكبير"، في: بلعبكي أحمد (وآخرون)، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص 724.

[48] - هند عروب، "ما بعد الثورة: في شروط إعادة البناء"، **وجهة نظر**، ع50(خريف 2011)، ص48.

[49] - وفق مفاهيم غرامشي وألتوسير، فإن شرعية الدولة لا تتحصل من خلال علاقات السيطرة وإنما أيضا من خلال علاقات الهيمنة، بمعنى أن استعمال أنظمة دول المغرب العربي أدوات السيطرة، وهي أدوات القمع المادي، قد يفيدها في إجبار مجتمعاتها على التسليم بالسلطان السياسي، لكنها لا تملك إقناع تلك المجتمعات بشرعية ذلك السلطان، لأن تسليم المواطنين بالدولة ليس محصلة اقتناع ورضا وإنما نتيجة إخضاع وقهر، وعليه فإن استراتيجية السيطرة تصطدم بحاجز الممانعة النفسية الجمعية ضد الاعتراف بشرعية ذلك الخضوع المادي، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق نوع من الانتقال من الشرعية القائمة على العنف إلى الشرعية القائمة على الأفكار والقيم(شرعية الدولة = العنف + الإيديولوجية). لمزيد من التفصيل أنظر: عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام، **مرجع سابق**، ص43-44.

[50]- هشام شرابي، **البنية البطريكية بحث في المجتمع العربي المعاصر**(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1987)، ص45.

[51]- محمد حليم لمام، **مرجع سابق**، ص165-166.

[52]- جون جاك جوفالي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، **تاريخ الفكر السياسي**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1998)، ص92.

[53] - عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام، **مرجع سابق**، ص51.

[54] - يرى الأستاذ الجزائري عبد النور بن عنتر إذ كان الفقهاء قد حددوا الكفاية والشوكة، الكفاية في الداخل، والشوكة في مواجهة الخارج، كسمتين أساسيتين للدولة، فإن الدولة العربية عكست هذا المنطلق، حيث لم تحقق الكفاية في الداخل، بل حققت الشوكة في

مواجهته بدلاً من التصدي للخارج، لمزيد من التفصيل، أنظر: عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، ***المستقبل العربي***، ع273(اكتوبر 2001)،ص60.

[55] - عبد الإله بالقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013)، ص206-207.

[56] - حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص124.

[57] - صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول اليمقراطي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص28.

[58] - *Sadri Khiri, le renouveau du mouvement démocratique tunisien, in : olfa lamloum et bemard ravenala,* ***La Tunisie de Ben Ali : la société contre le régime*** *(Alger : Mitidja , impression, 2002),p167.*

[59] - عبد المجيد أيت حسين، "دستور 2011 أو عندما يلبس التغيير جبة الاستمرارية"، **وجهة نظر**، ع50(خريف، 2011)، ص23.

[60] - نور الدين جلال، "التوافق السياسي: أو ممارسة السلطوية بطريق أخرى الإصلاحات الدستورية بين التنميط والتطويع وأزمة التمثيلية السياسية"، **وجهة نظر**، ع50، (خريف 2011)، ص32.

[61] - امحمد مالكي، الاندماج، **مرجع سابق**، ص669.

[62] - **المرجع نفسه**، ص693.

[63] - وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**(بيروت: دار الحداثة، 1980)، ص121.

[64] - حسين علون، **مرجع سابق**، ص123.

[65] - صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، **مرجع سابق**، ص32.

[66] - أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000)، ص218.

[67] - محمد حليم لمام، **مرجع سابق**، ص275.

- حسب الباحث الاقتصادي رشيد بالنذيب فإن المقصود بالتنمية الاقتصادية اللازمة لإحداث تحول ديمقراطي هي التنمية الرأسمالية بمعنى سيادة مبدأ التوسع الرأسمالي والسوق الحر على حساب الاقتصاديات الوطنية. لمزيد من التفصيل أنظر:

Rachid Bendib, ***L'eta rentier en crise elements pour une économie politique de la-transition en Algérie*** *(Alger : office des publications universitaires, place centrale de Ben-Aknoun,2006 , P.59.)*

[68] - نقلا عن: غيورغ سورنسن، ترجمة: عفاف البطانية، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورة والمأمول في عالم متغير**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015)، ص52.

[69] - مصباح الشيباني، "الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية"، **العميد**، ع01(مارس 2014)، ص224-225.

[70] - محمد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، **مرجع سابق**، ص154.

[71] - سلمان بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة**(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013)، ص177.

[72] - **المرجع نفسه**، ص178.

[73] - امحم مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية، **مرجع سابق**، ص154.

[74] - **المرجع نفسه**، ص155-156.

[75] - عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **مركز الجزيرة للدراسات**(الدوحة، 2015)، ص6-8.

[76] - **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[77] - تعقيب عادل الشرجبي على مقال: عبد الإله بالقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، في: عادل مجاهد الشرجبي (وآخرون) : **أزمة الدولة في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص356.

[78] - ثمة اتجاه بارز في الدراسات الاجتماعية العربية برجع عوائق التحول الديمقراطي في البلدان العربية إلى طبيعة البنيات العصبية والقبلية التي تشكل في منظوراتها عقبات جوهرية دون تشكل وتجذر الدولة الحديثة وقيام المؤسسات المدنية، وأمثال هؤلاء المفكرين هشام شرابي النقد الحضاري للمجتمع العربي)، ومحمد جابر الأنصاري (الجدلية المأساوية بين البداوة والحضارة)، ومحمد عاب الجابري (نقد العقل السياسي العربي)، وقبلهم بكثير ابن خلدون، إلى غير ذلك من المفكرين، لمزيد من التفصيل أنظر: - سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي** (دمشق: دار الفكر، ط1، 2006)، ص106-108.

- لمزي من التفصيل في كيفية تأثير المواريث التاريخية التي يعاد انتاجها في الاجتماع السياسي للدولة العربية، والمغاربي منها، في أنماط العلاقة بين مكونات المجتمع الأهلي وأهل الدولة، وعلى ذلك عل شرعية الأنظمة، أنظر: وجيه كوثراني، "أزمة الدولة في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، ع 390(اغسطس 2011)، ص97-100.

[79] - عادل مجاهد الشرجبي، أزمة عجز الدولة وخطر إنهيارها حالة اليمن، **مرجع سابق**، ص126-127.

[80] - صالح بالحاج، أراء التحول ، **مرجع سابق**، ص35.

[81] - عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية، في: عادل مجاهد الشرجبي (وآخرون)، **مرجع سابق**، ص99.

[82] - عادل مجاهد الشرجبي، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها حالة اليمن، **مرجع سابق**، ص128.

[83] - صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص35.

[84] - محمد عبد الكريم الحوراني، **مرجع سابق**، ص44.

[85] - يقدم الأستاذ المغربي سلمان بونعمان نموذج بديل لنماذج دولة ما قبل الربيع العربي الفاشلة (نموذج دولة ما بعد الاستعمار، نموذج الدولة المستورة التابعة، نموذج الدولة القطرية التحديثية)، وهو نموذج الدولة العادلة، والقادرة الفاعلة، نرى فيه الكثير من الموضوعية، حيث في ثنايا هذا النموذج الجديد يمكن لأنظمة المغرب العربي بناء الشرعية الديمقراطية وصياغة علاقة جديدة تربط بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، لمزيد من التفصيل في ما يخص هذا النموذج الجديد أنظر: سلمان بونعمان، **مرجع سابق**، ص147-177.

[86] - حضور البنى الوهمية للشرعية وغياب المجتمع المدني، يعمق الفهم بأبعاد انحطاط العلاقة بين الدولة والمجتمع، لمزيد من التفصيل في مشروطية المجتمع المدني الحديث لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على أساس ديمقراطي أنظر: محمد عبد الكريم الحوراني، **مرجع سابق**، ص 60-66.

وضع القوات الأجنبية والمجموعات المسلحة في سورية حسب القانون الدولي

أ. قتيبة قاسم العرب

ملخص

يعالج البحث ظاهرة عدوان واحتلال حسب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وجود القوات الأجنبية في سورية منها بشكل قانوني بموافقة الحكومة السورية وتم تجاوزها كروسيا وإيران ومنها ما هو غير قانوني كأمر واقع بأجندات مختلفة كأمريكا وتركيا وكذلك عدوان إسرائيلي متكرر ترافق مع ازدياد القواعد العسكرية للدول الأجنبية ضمن وجود دولة ذات سيادة عضو بالأمم المتحدة مما أدى لصراع إقليمي دولي بمنطقة الشرق الأوسط بالإضافة لظاهرة وجود مجموعات مسلحة أجنبية إرهابية وحرب بالوكالة ممولة والإشكاليات التي طرحتها ضمن نظام روما الأساسي في ظل انتهاك للقانون الدولي الإنساني وارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية من كل الأطراف وازدياد عدد الضحايا المدنيين ونزيف مستمر للدم السوري دون وجود حلول جدية للأزمة في ظل انسداد الأفق وفشل محادثات السلام بين جميع الأطراف حيث أصبح الشعب السوري مسلوب الإرادة ولا يملك قراره في ظل انقسام بين مؤيد ومعارض وتدويل الملف السوري مما أفقد الحكومة السورية قرارها وسيادتها على أراضيها وأصبحت البلاد مقسمة كأمر واقع وفي ظل هذه الأزمة المعقدة والظروف الإنسانية الصعبة يطرح البحث عدة مقترحات منها صدور قرار ملزم بوقف القتال ونزع السلاح وتشكيل لجنة استقلال مكونة من غالبية شرائح المجتمع السوري للمفاوضات مع الأمم المتحدة من أجل الاستقلال وخروج كافة القوات الأجنبية والذي يشكل بدوره تحدي كبير لميثاق الأمم المتحدة ويضعه على المحك بوجود تهديد للأمن والسلم العالميين.

الكلمات المفتاحية

العدوان . الاحتلال . جرائم الحرب . الإرهاب . الضحايا . الاستقلال

Outline

The research deals with Legal form aggression and occupation according to international law and the Charter of the United Nations, The presence of foreign forces in Syria . with the consent of the Syrian government and surpassed by Russia and Iran, Including what is illegal as a fait accompli in various agendas such as America and Turkey. As well as repeated Israeli aggression accompanied by the increase in military bases of foreign countries, Within the existence of a sovereign State Member of the United Nations which Leads to an international regional conflict in the Middle East, In addition to the phenomenon of foreign terrorist armed groups, and a proxy war funded, and the problems it posed within the Rome Statute in violation of international humanitarian law and the commission of war crimes and crimes against humanity by all parties. The increase in the number of civilian casualties and the continuous bleeding of Syrian blood without serious solutions to the crisis, In a shadow in the horizon of the failure of peace talks between all parties, where the Syrian people with a stolen willing and do not have a decision, In the split between supporters and opponents, with the internationalization of the Syrian file, which has lost the Syrian government's decision and sovereignty on its territory and the country became a de facto partition.

In the context of this complex crisis and difficult humanitarian circumstances, the investigation put forth several proposals, including a binding resolution to stop fighting and disarmament. And the formation of an independent committee composed of the majority of the Syrian society to negotiate with the United Nations for independence, the withdrawal of all foreign forces, which in turn constitutes a major challenge to the Charter of the United Nations, and puts it at stake with a threat to global peace and security.

Key words : Aggression . Occupation . War crimes . Terrorism . Victims.Independence .

مقدمة.

إن الجرائم الدولية هي خرق لكل الأعراف والمواثيق كما أنها تشكل التزامات قانونية وإنسانية اتجاه الدول والمنظمات الدولية لذلك فإن منع ارتكاب الجرائم والحد منها هي من مسؤولية الجميع وخاصة المجتمع الدولي وخصوصا ما ورد في الباب السادس والباب السابع المواد 39 و50 والمتضمنة اتخاذ كافة الإجراءات ضد الجرائم الدولية وخاصة جريمة الحرب والعدوان المسلح التي ترتكب ضد دولة أخرى

وضع القوات الأجنبية

نلاحظ أن ما يرتكب بسورية الآن جرائم حرب وعدوان ضد الدولة السورية ونبدأ بذلك بالعدوان الأمريكي والعدوان التركي فهو حسب القانون الدولي عدوان مسلح من جهة لم يدخل بطلب من الحكومة السورية حسب القانون لمساعدتها على محاربة الإرهاب ولم تدخل حسب قرار مجلس الأمن المنقسم والذي لم يستطيع حسم أي أمر بخصوص الوضع السوري وبالتالي في حال تهديد الأمن والسلم العالميين لا قرار موحد بمجلس الأمن مما يعرض ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها لبداية فشل كبير سيحتاج لمراجعة كبيرة نتيجة هذه التطورات.

وقد خول مجلس الأمن الصلاحيات اللازمة لاتخاذ تدابير عسكرية أو غير عسكرية وفقا للمادتين 41 و42 المتضمنتين تصرف مجلس الأمن بما يحفظ الأمن والسلم الدوليين باعتباره ومن الناحية القانونية لا يجوز للنائب أن يتصرف في نيابته إلا في حدود الصلاحية المخول بها في تلك النيابة.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات أدانت بموجبها استخدام القوة من بينها القرار الذي اتخذته في دورتها الرابعة والثلاثين لعام 1986 بشأن إدانة العدوان والناحية القانونية يلزم الدول أن تمتنع عن الاعتراف بشرعية الحرب والعدوان والآثار المترتبة عنها.

كما يجب على الدول وفقا للميثاق أن تمتنع عن تقديم المساعدات من شأنها الإبقاء على الحالة التي أوجدتها تلك الجرائم. أما المسؤولية الفردية عن ارتكاب الجرائم الدولية التي تترتب على الأشخاص بغض النظر عن صفاتهم أو الحصانات التي يتمتعون بها سواء كانوا رؤساء أم قادة عسكريين.

وبناء عليه نرى إدانة واضحة لجرائم الحرب والعدوان وبنفس التوقيت نرى صمت من قبل المجتمع الدولي وعجزه عن اتخاذ أي قرار حول تلك الجرائم ونرى أيضا أن هناك تقديم لمساعدات عسكرية لمجموعات من قبل أمريكا أدت إلى الإبقاء على الحالة التي أوجدتها تلك الجرائم إذا من الناحية القانون الدولي التواجد والتدخل العسكري الأمريكي والتركي عدوان على سورية . ومن الناحية الحقوقية تم انتهاك القانون الدولي الإنساني من خلال قتل ضحايا مدنيين من كلتا الدولتين سواء من قامت به قوات التحالف بقيادة أمريكا بمدين الرقة والتي أبيدت بالكامل وقتل الآلاف من

المدنيين واستخدمت الأسلحة المحرمة دوليا كالفسفور الأبيض من اجل تحقيق نصر سريع على الإرهاب وفق مصالح وأجندات . بالإضافة لدعم وحدات الحماية الكردية (قسد) حيث ارتكبت جرائم حرب بسورية وتهجير عرقي .

وأما تركيا فدخلت الأراضي السورية لهدف أخر فالإرهاب لديها مختلف عن أمريكا والتي بالنسبة لها ما يسمى (داعش) وبالنسبة لتركيا وحدات الحماية هي الإرهاب حيث تم قتل عدد من الضحايا المدنيين بالتدخل التركي ويعتبر عدوان حسب القانون الدولي أعلاه والمفارقة بدعم المجموعات المسلحة فتركيا تدعم مجموعات مسلحة إرهابية تحت مسميات جيش حر لمساعدتها بحربها على الأكراد وبالمقابل أمريكا تدعم وحدات الحماية الكردية بمنطقة غربي الفرات ولا تدعمها بعفرين وبالنهاية لا نرى سوى الدماء والمتضرر هو المدنيين العزل من اجل صراع مصالح دولية.

أما بشأن الدول الأخرى المتدخلة مثل روسيا الاتحادية وإيران هل يعتبر تدخلها عدوان آم لا ومن اجل ذلك للعودة للقرارات الدولي وقوانين ومواثيق الأمم المتحدة نبين مايلي

إن الجمعية العامة أولت هذا الموضوع اهتماما كبيرا وشكلت العديد من اللجان لوضع تعريف محدد لمصطلح العدوان والتي وضعت تقاريرها المختلفة والتي أصدرت على هديها قرارها الأشهر رقم 3314 في 14 ديسمبر 1974 بشأن تعريف العدوان.

والذي جاء فيه "أن العدوان يعني استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى أو بأية طريقة لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة."

وقد أورد القرار مجموعة من الأعمال اعتبرها عملا عدوانية ومنها:

- قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو أو شن هجوم على أراضي دولة أخرى أو أي احتلال عسكري مهما كان مؤقتا ينجم عن هذا الغزو أو الهجوم أو أي ضم عن طريق استخدام القوة لأراضي دولة أخرى أو جزء منهاوطبعا هذا البند ينطبق على تركيا وأمريكا بشن هجوم على أراضي دولة أخرى.

- قيام القوات المسلحة لدولة ما يقصف أراضي دولة أخرى أو استخدام دولة ما لأية أسلحة ضد أراضي دولة أخرى أيضا ينطبق للمذكورين أعلاه .

وينطبق ذلك أيضا على العدوان الإسرائيلي بالقصف والصواريخ المتكرر والمتواصل وهكذا لم يبقى احد إلا وقصف بسورية وجرب كافة أنواع السلاح وارتكب عدوانا وانتهك القانون الدولي الإنساني أدى لسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين

أما الحالة الروسية والإيرانية فالبند يقول مبدئيا:

- إن استخدام القوات المسلحة لدولة ما والتي تكون متواجدة داخل أراضي دولة أخرى بموجب موافقة من الدولة المستقلة استخداما يعد انتهاكا للشروط المنصوص عليها في الاتفاق بين الدولتين أو أي مدة لوجود هذه القوات في تلك الأراضي بعد انتهاء لهذا الاتفاق

إذا وحسب النص أعلاه فان إيران وروسيا متواجدتان بموافقة الدولة السورية وللنظر في تجاوز الاتفاق . هل تجاوزت شروط الاتفاق (برأينا)طبعا نعم لقد تم تجاوز الاتفاق حيث يعتبر تجاوز الاتفاق عدوانا على سورية حسب

القانون الدولي فالتجاوز الأول برأينا لروسيا حصل من خلال انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وتم قتل مدنيين أثناء الغارات الروسية على مدار سنوات محاربتها للإرهاب وموثقة لدينا وحتى لو كانت بخطأ إحداثيات القانون يحملها مسؤولية عن قتل الضحايا فالقانون الدولي الإنساني يحرم الهجوم على أي موقع يحتمل به أن يقتل مدنيين ومن جهة أخرى برأينا أيضا تم التجاوز من خلال تمرير دخول دولة أخرى للقيام بالعدوان على سورية والمقصود تركيا فلم تمنع روسيا التي دخلت بموجب موافقة الدولة السورية لحماية سيادتها قوات الاحتلال التركي نتيجة صفقات أستانة وغيرها بمقابل ضمان مجموعات مسلحة إرهابية تأثر عليها تركيا

وأيضا قامت بتوسيع القواعد بسورية ومطامع اقتصادية بغاز المتوسط ومواجهة الناتو وبالتالي نعود لنفس التناقضات مع الأمريكان وتركيا والمجموعات المسلحة الكردية

وبالنسبة لإيران كذلك قامت بالتسهيل لدخول القوات التركية كونها من ضامني أستانة وتتحمل أيضا مسؤولية بالإضافة إلى تجنيدها الآلاف من المواطنين السوريين تحت رايات جهادية أخذت منحى أخر وغايات بعيدة لمصالح بالإضافة لتدخلها بالنسيج الاجتماعي السوري وفق أدلة وبراهين موثقة ناهيك عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني بحق مدنيين

وبالتالي يعتبر ذلك تجاوز للاتفاق والقانون الدولي واضح في حال التجاوز يعتبر عدوان.

وإما التوصيف النهائي لهم هو برسم الحكومة السورية وهل الاتفاق كان يتضمن ما نعتبره تجاوزات وعدوان هذا ما سيعرف من خلال موقفها بالمراحل القادمة .

وضع المجموعات المسلحة

- إن قيام دولة ما بإرسال أو إيفاد جماعات مسلحة أو جند غير نظامين أو مرتزقة لارتكاب أعمال بالقوة المسلحة ضد دولة أخرى وتكون على نفس خطورة الأعمال التي ورد ذكرها أو مشاركة الدولة الفعلية في هذه الأعمال.

وبالعودة لبند أخر من بنود ما يعتبر عدوان حسب القانون الدولي أعلاه هل قامت دول أخرى بإرسال مجموعات مسلحة إلى سورية الجواب واضح فهم كثر من دول إقليمية وغيرها معروفة كالسعودية وقطر وتركيا بالإضافة لجنسيات أجنبية شملت عشرات الدول وآلاف المقاتلين الأجانب ارتكبت جرائم بشعة وجرائم ضد الإنسانية وحسب نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية يمكن محاكمتهم حسب جنسيات دولهم إذا كانت موقعة على نظام روما الأساسي وهناك العديد منهم موقعين وهذا الأمر يحتاج لقرار من مجلس الأمن .

خاتمة

ويبقى من مهمات المجتمعات المدنية على الصعيد العالمي البقاء في حالة ترقب من أجل عزل كل أخطار جريمة العدوان على صعيد الرأي العام فليس سرا أن الدول التي تمارس العدوان اليوم إما تقاطع المحكمة الجنائية الدولية كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية أو تقيد صلاحياتها غير ما يمكن تسميته امتياز الفيتو الذي يسمح لها بوقف التحقيق في أية مقاضاة خلال فترة عام، إن وجود مجموعات ضغط قوية لمحاسبة مرتكبي جريمة العدوان يسمح بوضع المحاسبة القانونية على أجندة أي قضاء مستقل في أي بلد ديمقراطي يعمل بفقه الاختصاص الجنائي العالمي ويحترم العرف القانوني الدولي الذي يعتبر جريمة العدوان من الجرائم الجسيمة الكبرى في المجتمعات البشرية

والسؤال الأخير الذي يطرح نفسه هل نحن (مستقلون في سورية)وهل نحن حاليا بحاجة لحوار سوري سوري أم أصبح صراع دولي وحروب مباشرة وبالوكالة بين الدول لتصفية حساباتها كما هو حال (السعودية وإيران) (و إيران وأمريكا) (وروسيا والناتو)وصراع إيديولوجي وهل بقي للسوريين رأي بقضيتهم كل هذا يوصلنا إلى نتيجة واحدة إننا أصبحنا بحاجة للاستقلال أولا وأخير وان ميثاق الأمم المتحدة أمام لحظة تاريخية لبقائه وتعديله بعد الحروب وحل الأزمة السورية من اجل الإنسانية والشعب الذي يموت .أم سيتحرك ضمير هذه الدول المحتلة بعد ثمانية سنوات هذا ما ينتظره الشعب السوري .

المقترحات

- أولا . لا بد من تجنب العمل خارج إطار الأمم المتحدة وتضافر الجهود الدولية بإشراف مباشر على الملف السوري
- ثانيا . تحديد أولويات العمل بشكل جماعي وحيادي بمكافحة الإرهاب من قبل المجتمع الدولي مع رقابة مستمرة من الأمم المتحدة
- ثالثا . تقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف معاناة المدنيين ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن
- رابعا . إصدار قرار دولي ملزم لوقف القتال بسورية
- ودخول القبعات الزرق لتنفيذ وقف القتال ونزع السلاح وتطبيق القرارات الدولية بوقف التمويل والتسهيل للإرهاب
- خامسا . خروج كافة القوات الأجنبية من سورية وحفظ وحدة وسلامة الأراضي السورية والمطالبة باستقلال سورية وفق لجنة غير حكومية تمثل كل أطياف الشعب السوري عبر مفاوضات مع الأمم المتحدة.
- سادسا . العمل وتضافر الجهود الدولية للتصدي لأي صراع إيديولوجي محتمل ومتوقع.
- سابعا .عقد مؤتمر للسلام بسورية بإشراف الأمم المتحدة من اجل مسار ديمقراطي وضمان حماية حقوق الإنسان لجميع مكونات الشعب السوري وتقريره لمصيره وفق القرارات الدولية ولاسيما القرار2254 .
- ثامنا . محاسبة مرتكبي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بسورية من أي طرف كان وتعويض الضحايا وتطبيق مبدأ العدالة الانتقالية.

صراع النفوذ الإقليمي السني-السني في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي.

د. صادق حجال

جامعة الجزائر3.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على دور ذلك التنافس والصراع الإقليم الذي أصبح يعرف باسم الصراع السني-السني بقيادة كل من السعودية وقطر،في إعاقة عملية بناء الدولة الليبية، وفي تقويض الأمن الإقليمي المغاربي لفترة ما بعد سقوط نظام "معمر القذافي" وانهيار الدولة الليبية، حيث نجادل بأن ذلك الصراع السني-السني هو العامل الأول المساهم في إفشال كل العمليات السياسية الانتقالية،وفي انزلاق ليبيا إلى براثن الحرب الأهلية التي كانت لها تداعيات أمنية ليس فقط على ليبيا لكن أيضاً على كافة دول الجوار.

الكلمات المفتاحية:الصراع الإقليمي، السعودية، قطر، الحرب الأهلية الليبية، المغرب العربي.

Abstract :

The purpose of this paper is to examine the role of the regional competition and conflict wich has become known as the Sunni-Sunni conflict led by Saudi arabia and Qatar in hindering the libyan state-building process and undermining Maghreb regional security in the period after the fall of the Muammar Gaddafi regime and the collapse of the Libyan state.We argue that the Sunni-Sunni conflict is the main factor in the failure of all political transitions in Libya, and that the rival regional powers are primarily responsible for the country's slide into civil war, Which had serious security implications not only for Libya but also for all neighboring countries.

Keywords: Regional Conflict, Saudi Arabia, Qatar, Libyan Civil War, Maghreb.

مقدمة:

لاشيء دمّر دول ومجتمعات المنطقة العربية أكثر من الصراع السني- الشيعي الذي تقوده كل من السعودية وإيران في المنطقة؛إذ جعلت من دول المنطقة مجرّد ميادين لحروبهما بالوكالة، ومن مكونات مجتمعات تلك الدول المستهدفة عبارة عن وسائل تتحكم فيها كيفما شاءت، كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى انزلاق العديد من الدول العربية الضعيفة إلى براثن الحرب الأهلية المدمّرة. في هذا السياق، استطاعت دول المغرب العربي أن تتجنّب الصراع السني-الشيعي بفضل تجانس مجتمعاتها من حيث المذهب الديني، ولكن أيضاً بفضل قيم التسامح الديني التي تمتاز بها، لكن بعد الحراك العربي لعام 2011م، برز صراع إقليمي آخر لا يقلّ خطورة عن الصراع السني-الشيعي على دول المنطقة، ألا وهو الصراع السني-السني الذي تقوده كل من العربية السعودية وقطر. هذه المرة سوف يمتدّ هذا الصراع حتّى لدول شمال إفريقيا والمغرب العربي، وقد كانت ليبيا لفترة ما بعد سقوط نظام "معمر القذافي" مثالاً بارزاً على امتداد هذا الصراع، الذي كان من شأنه أن يؤثّر سلباً على العملية الانتقالية الليبية، وعلى الأمن الإقليمي المغاربي.

بناءً على ذلك، الإشكالية التي نحاول تناولها في هذا البحث، تتمثل في: إلى أي مدى ساهم الصراع الإقليمي السني-السني في إعاقة عملية بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد إسقاط نظام "معمر القذافي"، وفي التأثير على الأمن الإقليمي العربي عموماً والمغاربي خصوصاً؟.

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية، المتمثلة في:

1. ما هو منطق وآليات التنافس الإقليمي والدولي؟
2. فيما تتمثل خلفية وطبيعة الصراع الإقليمي السني-السني في المنطقة العربية؟
3. ما أثر الصراع السني-السني على العملية الانتقالية في ليبيا؟

الفرضية الأساسية التي ننطلق منها في دراستنا، تتمثل في أن الصراع الإقليمي السني-السني في المنطقة العربية ساهم في تعميق الأزمة الليبية وفي إعاقة أي عملية انتقالية من شأنها أن تؤدي إلى بناء الدولة الليبية المنشودة، وذلك من خلال استغلال تلك القوى المتنافسة للانقسامات القبلية والجهوية والإثنية للمجتمع الليبي. كان من شأن ذلك أن ينعكس على أمن ليبيا وعلى أمن كافة دول الجوار.

أولاً: منطق التنافس الإقليمي والدولي.

لفهم كيف يتمّ تدمير الدول وتمزيق المجتمعات عبر التنافس أو صراع النفوذ الإقليمي والدولي، علينا أولاً فهم الهدف الأساسي من وراء ذلك التنافس، والآليات المستعملة في سبيل ذلك الهدف. بالنسبة لهدف القوى الإقليمية والدولية المتنافسة فهو يكمن أساساً في محاولة اختراق الدول الضعيفة من أجل ما يلي: الاستيلاء على موارد الطاقة المربحة والسيطرة على الأسواق والحصول على العمالة الرخيصة، وإنشاء موقع عسكري متقدم من أجل التوسع، وإنشاء قواعد عسكرية من أجل السيطرة على الممرّات الإستراتيجية المهمة، والقيام بعمليات استخباراتية وسرية ضد الخصوم.[1] وللإشارة، قد تكون تلك

القوى الإقليمية مجرّد وكلاء في يد قوى دولية؛ بحيث يصبح هدف تلك القوى الإقليمية مجرّد تنفيذ للتعليمات مقابل بقاء واستمرار أنظمة حكمها، لكن مع ذلك يبقى هدف القوة الدولية الموجّهة لتلك القوى الإقليمية يكمن في أحد الأهداف التي ذكرناها.

تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى اختراق الدول الضعيفة عبر محاولة إيجاد نظام موالي لها داخل الدولة المستهدفة، كهدف محوري من أجل تحقيق بقية الأهداف، وعليه نجد القوى المتنافسة تنقسم إلى قسمين أساسيين. قسم يعمل من أجل الحفاظ على النظام القائم، والقسم الآخر المقابل يعمل على إسقاط النظام غير الموالي له واستبداله بآخر، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال العديد من الحالات المتبلورة في سياق الحراك العربي لعام 2011م، مثل الحالة البحرينية عندما قامت قوات "درع الجزيرة" بالتدخل في مارس 2011م من أجل الحفاظ على حكم عائلة "آل خليفة" السنية، في حين يتم اتّهام إيران بدعم المحتجين ضد النظام بغية استبداله بنظام موالي لها[2]. ولدينا أيضاً الحالة السورية، أين سلّحت وموّلت دول إقليمية مثل قطر والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية ما سموهم بـ"الثوار" من أجل إسقاط نظام "بشار الأسد" المعادي لهم، في المقابل قامت دول مثل روسيا وإيران بدعم النظام السوري الذي يعتبر حليف أساسي لهما في المنطقة. ولدينا مثال آخر عن الحالة المصرية، أين قامت دول مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة بجهد كبير في سبيل دعم الانقلاب العسكري لعام 2013م على أوّل رئيس مصري منتخب بطريقة ديمقراطية، في حين راحت قوى إقليمية منافسة لها على غرار قطر وتركيا تدعم الرئيس المنتخب وجماعته. وأحياناً القوى المتنافسة رغم تنافسها إلاّ أنّها تتوافق وتتفق مؤقتاً على إسقاط نظام حكم في دولة ما يكون غير موالي لهم جميعاً، والحالة الأبرز على ذلك هو الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي والإعلامي الذي قدمته كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والسعودية، وباقي الدول الغربية على غرار فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إسقاط نظام "معمر القذافي"، لتفكّ تحالفها المؤقت لفترة ما بعد إسقاط النظام، وتبدأ تتنافس فيما بينها من جديد، بغية إيجاد نفوذ لها على الأراضي الليبية، جاعلةً من الدولة الليبية بمثابة غنيمة حرب.

في سياق التنافس الإقليمي، فإنّ هدف إيجاد نظام حكم موالي، يكون عبر سعي القوى الإقليمية لإيجاد حلفاء محليين داخل الدول المستهدفة، مستغلين لذلك ورقة الطائفية (شيعي/سني/ علوي) أو العرقية (عربي/أمازيغي/ فارسي) أو القبلية، وغيرها من الانقسامات الاجتماعية التي يمكن استغلالها، إلاّ أنه تبقى ورقة الطائفية في المنطقة العربية هي الأنجع في اختراق الدول وكسب الدعم المحلي والتعبئة الشعبية. الأمر لا يتوقف على إيجاد حلفاء محليين داخل الدول المستهدفة، بل تعمل القوى المتنافسة على دعم تلك الحلفاء (سواء كان نظام قائم، أو جماعات تهدف لإسقاط نظام قائم، أو جماعات تتصارع فيما بينها للوصول إلى السلطة) بالمال والسلاح والإعلام والدبلوماسية، يدخل هذا في إطار ما يسمى "الحروب بالوكالة" التي يمكن ملاحظتها في العديد من دول الحراك، على غرار سوريا والعراق واليمن وليبيا. في بعض الأحيان، تتجاوز القوى المتنافسة سياسية الحروب بالوكالة إلى درجة التدخل عسكريا بطريقة مباشرة لدعم حلفائها المحليين، مستندةً في ذلك على حجج هاوية مثل مكافحة "الإرهاب" أو الدفاع عن النفس أو الدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من الحجج.

يكون من شأن هذا التنافس القائم على هذا المنطق، أن يدمّر تلك الدول المستهدفة الضعيفة، وأن يفكك مجتمعاتها إلى قبائل وعرقيات وطوائف متناحرة فيما بينها. وحتى وإنّ تتفق تلك القوى المتنافسة على تقسيم النفوذ داخل الدول المعنية بطريقة مرضية وإيجاد نظام حكم توافقي -بالنسبة لها-، فإنّ ذلك لن يؤدي في أغلب الحالات سوى إلى إيجاد دولة هشة وهامشية ومغتربة عن مجتمعها، لأنّ ذلك النظام أوجدته قوى خارجية وبالتالي أكيد سوف يعمل على تحقيق مصالح تلك القوى الخارجية التي بالطبع تتناقض مصالحها في الكثير من الأحيان مع مصالح المجتمع. وعموماً، يبقى التنافس الإقليمي والدولي أكبر معيق لعملية بناء الدول، سواء كان هناك توافقاً بين تلك القوى (الذي قد يعمل فقط على تجنيب البلاد من أن تصبح ميدانا للحروب بالوكالة) أو لم يكن.

ثانياً : الصراع الإقليمي السني-السني في المنطقة العربية: خلفية تاريخية.

تراجع القوى المركزية التقليدية في المنطقة العربية المتمثلة في كل من مصر وسوريا والعراق لأسباب متعددة، جعل العربية السعودية تطمح إلى لعب دور القوة الإقليمية المركزية والوحيدة التي تقود دول المنطقة العربية نحو تحقيق مصالحها وتوجهّهم ضد خصمها الأساسي المتمثل في إيران. لكن طموحها هذا اصطدم ببروز دولة عربية أخرى لديها تطلعات إقليمية وتسعى بدورها للعب دور إقليمي بارز في المنطقة، وهي دولة قطر، فرغم صغر مساحتها وقلّة عدد سكانها (في عام 2017م قدّر عدد سكانها بـ 2.285.238 نسمة علماً أن المواطنين القطريين لا يتجاوزن 11% من إجمالي عدد السكان، أما مساحتها تقدر بـ 11.685 كلم^2، في المقابل عدد سكان السعودية وهم معظمهم مواطنين قدّر بـ 28,160,273 نسمة، ومساحتها تبلغ 2,149,690 كلم مربع)،[3] إلاّ أنها استطاعت أن تنافس الدولة السعودية على النفوذ الإقليمي بفضل الموارد المالية الضخمة التي تجنيها من إنتاجها وتصديرها للغاز الطبيعي (تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز وتعتبر رابع أكبر منتج للغاز في العالم)؛[4]فبفضل الموارد المالية الكبيرة، استطاعت قطر تمويل حلفائها المحليين في العديد من الدول العربية، وتمكنت من استقطاب أكبر قدر ممكن من النشطاء السياسيين، وتكريس العديد من مراكز البحوث والمنابر الإعلامية لحفائها المحليين. إلى جانب الموارد المالية، هناك أيضاً دور قناة الجزيرة كقوة ناعمة؛بحيث استطاعت قطر من خلالها، توجيه الرأي العام العربي وفق مصالحها وتوجهاتها.

إلى جانب قطر، راحت تركيا تطمح إلى لعب دور إقليمي في المنطقة العربية منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى سدة الحكم بزعامة "رجب طيب أردوغان". مثل قطر، اختارت تركيا أن تعتمد في تنافسها مع السعودية على ورقة الإخوان المسلمين في المنطقة العربية. في هذا السياق، فإن أحد الأسباب الرئيسية التي أدّت بالإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية إلى دعم الانقلاب العسكري المصري لعام 2013م على الرئيس المصري، المحسوب على حركة الإخوان المسلمين، يكمُن في تخوفهما من الإخوان المسلمين الذين يشكّلون بايديولجيتهم وتوجّهاتهم الفكرية والسياسية أكبر تحدي لشرعية أنظمتهم الحاكمة المهتزّة، خاصةً بالنسبة للسعودية التي يعتمد نظامها على إيديولوجية دينية وهابية تُشرعن له السيطرة على كافة مقاليد الحكم، وتعمل باستمرار على تبرير سياساته الداخلية والخارجية تبريراً دينياً. لذا تسعى الدولة السعودية للقضاء على نفوذ الإخوان المسلمين، والقضاء على كافة النماذج السياسية التي توافق بين الدين والديمقراطية داخل دول المنطقة، التي من شأن نجاحها أن يُلهِم الشعب السعودي، وبالتالي يساهم في نزع الشرعية على نظامها. في المقابل، عملت

دول مثل قطر وتركيا (في إطار الصراع الإقليمي السني-السني) على دعم الإخوان المسلمين في مصر وفي باقي الدول العربية، كون أنّ آراء الإخوان المسلمين حول الإسلام والديمقراطية والسياسية، تتقاطع في الكثير من الأحيان مع ما هو قائم في قطر وتركيا خاصةً.[5]

في سياق التنافس السعودي-القطري، انقسم المحور السني إلى محورين؛ محور تقوده السعودية التي عملت على جرّ دول مثل الإمارات العربية ومصر بعد الانقلاب والبحرين إلى صفّها. ومحور تمثّله قطر إضافةً إلى قوى إقليمية أساسية كالسودان وتركيا. هذا الصراع الإقليمي السني-السني بات ظاهراً للعيان منذ عام 2011م، عندما راح كلا المحورين يستغلان الحراك الشعبي داخل الدول العربية الضعيفة سعياً للنفوذ الإقليمي. التداعيات الأساسية لذلك التنافس الإقليمي تمثّلت في: انحراف الحراك عن مساره، وجرّ تلك الدول المستهدفة إلى الحرب الأهلية وتمزيق مجتمعاتها، وتقويض عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك، وزعزعة الأمن الإقليمي العربي بشكل عام و الأمن الإقليمي المغاربي بشكل خاص. وقد مثّلت الحالة الليبية أبرز مثال على تداعيات ذلك التنافس السني-السني المدمّر.

ثالثاً : دور الصراع الإقليمي السني-السني في تمزيق المجتمع الليبي وزعزعة الأمن الإقليمي المغاربي.

على إثر الحراك الليبي لعام 2011م سارعت كل من دولة قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة إلى جانب القوى الغربية على رأسهم فرنسا وبريطانيا، إلى استغلال ذلك الحراك وجعله يأخذ منحى الحرب، من خلال دعمهم المالي والعسكري والدبلوماسي والإعلامي لمجموعة من القبائل الليبية المنتفضة على نظام "معمر القذافي". بالنسبة للإمارات وقطر والسعودية لم تكتفي بذلك فقط، بل راحت تضفي الشرعية على تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا وتعطي تصوّر للرأي العام العربي والعالمي بأنّ ذلك التدخل لم يكن تدخلاً إمبريالياً غربياً بل كان رغبة "عربية إنسانية". كان ذلك، من خلال تمريرها للقرار رقم 7360 في 2017/03/12م بجامعة الدول العربية المتضمّن لدعوة صريحة لمجلس الأمن بتحمل مسؤوليته واتخاذ ما يلزم من أجل إقامة منطقة حظر جوي ومناطق آمنة[6]، وهذا ما كان يعني إضفاء الشرعية اللازمة على قرار مجلس الأمن رقم 1973 لعام 2011م، الذي بموجبه تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا عام 2011م.[7]

بعد إسقاط نظام "القذافي" وانهيار الدولة الليبية، تحوّلت تلك القوى المتحالفة مؤقتاً من أجل إسقاط النظام الليبي كقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والسودان، إلى قوى تتنافس فيما بينها من أجل توسيع نفوذها على حساب بعضها البعض فوق الأراضي الليبية. التنافس الإقليمي تجسّد في سعي تلك القوى الإقليمية المتنافسة إلى إيجاد حليف محلي داخل ليبيا -الممزقة قبليا وجهوياً واثنياً-، ومن ثمّ العمل على ترجيح كفّته من خلال دعمه بالسلاح والمال وتوفير المحطات الإعلامية والتحرك الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي، هذا الدعم يجري في إطار سياسة الحروب بالوكالة التي اتبعتها تلك القوى الإقليمية المتنافسة. كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى انهيار العملية السياسية الانتقالية، وأن تنزلق البلاد إلى حرب أهلية مدمّرة؛ بحيث انقسمت الأطراف الليبية إلى كتلتين أساسيتين تحصل على الدعم من القوى الإقليمية المتنافسة. كتلة محلية ليبية تضم قبائل وميلشيات مسلحة معروفة باسم "قوات فجر ليبيا"، تحصل على الدعم من المحور الإقليمي القطري والتركي والسوداني. في المقابل، كتلة محلية تضم مجموعة من القبائل والميلشيات تسمي نفسها "قوات كرامة ليبيا"، تلقى الدعم من المحور الإقليمي الذي يضم أساساً كل من السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة.[8] في هذا السياق، اتّهم

الرئيس الأمريكي السابق، "باراك أوباما" *barack obama*، دول الخليج بتغذية الصراع في ليبيا، كان ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد في 17 أفريل 2017م في البيت الأبيض؛ حيث قال:"... علينا أن نشجع بعض الدول داخل الخليج، الذي أعتقد بأن لديهم نفوذ على مختلف الفصائل داخل ليبيا، ليكونوا أكثر تعاوناً. في بعض الحالات، كنت قد رأيتهم يشجعون لهيب الصراع العسكري (في ليبيا) بدلاً من المحاولة للحد منه.[9]

بخصوص مسألة توفير الأسلحة من قبل الأطراف الإقليمية للإطراف المحلية الليبية، هناك العديد من التقارير الأممية التي تضمّنت كيفية قيام القوى الإقليمية بانتهاك قرار حظر الأسلحة على الأطراف الليبية، وكان التقرير الأخير "لفريق الخبراء بشأن ليبيا" التابع لهيئة الأمم المتحدة،الصادر في 2017/06/04م، قد أشار صراحةً للإمارات العربية المتحدة ولقوى إقليمية أخرى، لم يذكر اسمها، على أنّها انتهكت حظر الأسلحة المفروض على ليبيا في إطار دعمهم لحفائهم المحليين من القبائل والميليشيات[10].

في خضم الأزمة الخليجية، التي تصاعدت حدتها بإعلان كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر بعزل قطر ومقاطعتها بحجة دعمها لما تصفه تلك الدول بـ"الإرهاب"، فإنه من المتوقع أن يكون ذلك له علاقة مباشرة بالصراع الدائر في ليبيا؛ حيث هناك جماعات وشخصيات ليبية جدّ معروفة اعتبرتها الدول المقاطعة بأنها جماعات إرهابية لها صلات مباشرة بقطر، على غرار "عبد الحكيم بلحاج" الذي لعب دوراً بارزاً في إسقاط نظام معمر القذافي، و"الصادق عبد الرحمن علي الغرياني"، و "على محمد محمد الصلابي"، بالإضافة إلى "تنظيم سرايا الدفاع عن بنغازي".[11] في الحقيقة، هؤلاء الأفراد هم أطراف سياسية وعسكرية مناهضة للطرف المحلي الذي يدعمه المحور السعودي-الإماراتي -المصري، لذا من المتوقع أن يؤدي تزايد حدة الأزمة الخليجية إلى تأجيج الصراع العسكري الليبي وإلى إفشال كافة مسارات التسوية.[12]

القوى الإقليمية المتنافسة لم تخترق ليبيا عبر ثنائية سني-شيعي، كون أن المكّون الشيعي غائب في المجتمع الليبي،بل دخلت من باب ثنائية ليبرالي/إسلامي؛ فالمحور القطري-التركي-السوداني راح يدعم التيار الإسلامي في ليبيا الممثل سياسيا في "المؤتمر الوطني العام"، وذراعه العسكري"قوات "فجر ليبيا"، بينما قام المحور السعودي-الإماراتي-المصري بدعم من يسمي نفسه بالتيار الليبرالي المدني، الذي واجهته السياسية تتمثل في "حكومة طبرق"، وذراعه العسكري قوات "كرامة ليبيا"، هذا التيار يسمي نفسه بـ"الليبرالي المدني"،فقط من أجل تقديم صورة مغالطة على أن خصمه استبدادي وثيوقراطي، وفي الحقيقة، صفة الليبرالية والمدنية لا يمكن إعطائها لمن يحمل السلاح ويدخل في حرب أهلية مع خصومه.

الحروب بالوكالة التي يقودها كلا المحورين السنيين في ليبيا، لم تساهم فقط في إفشال عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك وتمزيق المجتمع الليبي إلى ميليشيات متناحرة، بل ساهمت أيضاً في تقويض الأمن الإقليمي المغاربي؛بحيث أصبحت دول مثل تونس والجزائر تواجه العديد من التهديدات الأمنية المترتبة عن التنافس الإقليمي السني-السني الذي يجري فوق الأراضي الليبية، وحتى دول الساحل تأثرت بذلك أيضاً. فالجزائر كدولة مركزية في المغرب العربي أصبحت كل نخبها الأكاديمية والسياسية تسعى بإلحاح إلى إيجاد السبل الكفيلة لمواجهة تلك التهديدات المترتبة عن انهيار الدولة الليبية، وهناك اتفاق عام سواء داخل الجزائر أو بين دول الجوار الليبي عامةً ودول المغرب العربي خاصةً،بأنّ إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية هو أفضل السبل لدرء التهديدات الأمنية الحالية. لكن كيف يمكن إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية ودول

إقليمية متنافسة مازالت تأجج الصراع الليبي وتعمل على تعميق حدّة الانقسامات السياسية والاجتماعية داخل ليبيا، عبر استمرارها في تسليح الأطراف الليبية المتقاتلة، وانتهاكها لكافة قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن؟.

اليوم، دول الجوار الليبي وفي مقدمتهم الجزائر كدولة إقليمية في المغرب العربي وفي منطقة الساحل، لديها مقاربة سياسية سلمية كفيلة بأن تحل الأزمة الليبية، والتي تقوم أساساً على: عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي تحت أي ذريعة،واحترام سيادة البلاد، والعمل مع المجتمع الدولي من أجل إنجاح الحوار السياسي الليبي-الليبي.لكن على الجزائر أن تعمل على جرّ باقي الدول الإقليمية إلى تبني مقاربتها، وأن تسعى بشكل حثيث إلى جعل القوى الإقليمية المتنافسة تتوقف عن التدخل في الشأن الليبي. ما عدا ذلك، سوف لن يكون هناك حلاً للأزمة الليبية، وسوف يتأثر أكثر الشعب الليبي ومعه شعوب باقي دول الجوار بالتداعيات الأمنية المترتبة عن الأزمة.

الخاتمة:

إذا كانت دول المغرب العربي قد تجنبت، من حسن حظّها، التنافس الإقليمي السني-الشيعي الذي دمّر العديد من الدول العربية الواقعة في الجزء الشرقي من المنطقة العربية،فإنّه بعد الحراك وجدت تلك الدول ومجتمعاتها نفسها أمام تحدي التنافس الإقليمي السني-السني الذي تقوده كل من قطر والسعودية.ذلك التنافس كان شديد الحدّة في ليبيا؛حيث عمل – ولازال- على تأجيج الحرب الأهلية الليبية وساهم في تعميق حدة الانقسامات بين مكونات المجتمع الليبي. لم تتوانى تلك الأطراف الإقليمية المتنافسة في انتهاك القرارات الأممية، بتقديم شحنات السلاح للأطراف المحلية الليبية المتحاربة، بل أكثر من ذلك، لم تجد حرجاً في التدخل عسكرياً بطريقة علنية لدعم الحلفاء المحليين تحت ذريعة محاربة الإرهاب.الصراع الإقليمي السني-السني من المحتمل أن يستمر في ليبيا وأن يتوسع إلى دول أخرى، لذا على دول المغرب العربي وفي مقدمتهم الجزائر أن تتحمل مسؤوليتها هي والأمم المتحدة، بأن تعمل بجهد من أجل مواجهة السياسات التدخلية لتلك القوى الإقليمية المتنافسة التي تعبث بأمن ليبيا ولكن أيضاً بأمن دول الجوار الليبي، كما على الأطراف المحلية الليبية المتصارعة أن تدرك بأنه لا يمكن أبداً بناء دولة عبر الاعتماد على قوى خارجية، وعبر إقصاء الطرف الآخر المنافس، وعليها أن تدرك أيضاً بأن الحل الوحيد لا يكون إلاّ بإجراء حوار ليبي-ليبي،تكون مخرجاته مرضية لكافة الأطراف الليبية في المقام الأول وليس للأطرف الإقليمية المتنافسة التي ترى في ليبيا مجرد غنيمة حرب.

الهوامش:

[1]- جيمس بتراس (ترجمة: فاطمة نصر)، الثورة **العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع**. مصر: مكتب صدور للنشر، 2012، ص ص 103- 104.

[2]- حول هذه النقطة وللمزيد من التوسع حول الحراك البحريني ومساراته، انظر على سبيل المثال لا الحصر: غنية عليوي، "البحرين بين الكماشة وحلم الديمقراطية". في: مجموعة مؤلفين، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات**. (دون ذكر اسم البلد): شرق الكتاب، 2013، ص ص 179-210. وأيضاً:

Simon Mabon, "The Battle for Bahrain: Iranian-Saudi Rivalry**". Middle East Policy Journal**, vol 19, N°2, summer 2012.

[3]- Central Inteligence Agency, The world factbook, in :

https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/qa.html (10/01/2018).

[4]- للمزيد من التفاصيل حول الموضوع، أنظر:

ناصر التميمي، **طفرة الغاز القادمة: الموقف القطري في أسواق متغيرة**. تقرير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 01 ديسمبر 2015.

[5]- حول الخلاف الإيديولوجي بين الوهابية والإخوان المسلمين وعلاقة ذلك بشرعية النظام السعودي: محمد عفان، **الوهابية والإخوان: الصراع حول مفهوم الدولة ومشروعية السلطة**. لبنان: جسور للترجمة والنشر، 2016. أنظر أيضاً: محور غريغوري غوس، **ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط** . الدوحة: مركز بروكنجز، دراسة تحليلية، رقم 11، جانفي 2014م، ص ص 15-17 (محور الحرب الباردة السنية-السنية).

[6]- حول مضمون هذا القرار، أنظر في:

جامعة الدول العربية، أمانة شؤون مجلس الجامعة، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 2011/2/22-2016/9/21.**ملف وثائقي. القاهرة، 2016/09/25.

[7] - حول مضمون القرار رقم 1973 انظر في:

الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، **قرار رقم (2011) 1973/ res /S**،17 مارس 2011.

[8] - للمزيد حول الحروب بالوكالة في ليبيا، أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

Mark lynch, **the new Arab Wars : uprising and anarchy in the Middle East.** USA : public Affaires, pp 108-116 (Libya Fractures) ;

Karim Mezran and Elissa Miller**, Libya from Intervention to Proxy War**. Atlantic Council, July 2017 ;And

Frederic wehrey, Is Libya a proxey War ?.**The Washington Post**, 24 October 2014.

[9]- The White House, **Office of the Press Secretary,** "Remarks by President Obama and Prime Minister Renzi of Italy in Joint Press Conference." In :

https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/04/17/remarks-president-obama-and-prime-minister-renzi-italy-joint-press-confe (27/01/2018).

[10]- الأمم المتحدة- لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، **التقرير الختامي s/2017/466، 2017/06/04**. في:

http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/2017/466&referer=/english/&Lang=A (10/01/2018).

[11]- للمزيد حول قائمة الأفراد والمؤسسات التي صنفتهم الدول الأربع في قائمة الإرهاب التي ترعاهم قطر، أنظر في:عربية سكاي نيوز، "بيان مشترك: حظر على أفراد ومؤسسات إرهابية تراعها قطر"، 9 جانفي 2017م،في:

https://www.skynewsarabia.com/web/ (27/01/2017).

[12]- منصف السليمي، "ليبيا عدسة مكبرة تكشف الصراع بين أطراف أزمة قطر". إذاعة صوت ألمانيا (DW)، 14.06.2017، في:

http://www.dw.com/ar/(27/01/2018).

دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي بالظاهرة الإرهابية.

حنان خرباشي

باحثة دكتوراه- مخبر الدراسات السياسية والدولية،

جامعة أمحمد بوقره- بومرداس/ الجزائر

الملخص:

تروم الورقة البحثية إلى معالجة موضوع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي بالظاهرة الإرهابية، التي ما فتأت تتصاعد وتيرتها في بلدان الشرق الأوسط، بعد تدهور الوضع الأمني في أعقاب موجة "الربيع العربي" وظهور تنظيمات وجماعات إرهابية نخرت كيان المجتمعات العربية بعملياتها الإرهابية.

هذا العمل الإجرامي استدعى تكثيف الجهود وتوحيد السياسات للتصدي له، ليس فقط من قبل الحكومات وإنما استلزم تظافر جهود الأفراد الذين أضحوا على وعي تام بمخاطر هذه الظاهرة الإرهابية، وهو ما نلمسه من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي كانت منبرا للفرد العربي للتعبير والتنديد بالظاهرة الإرهابية ومحاولة التصدي لها قدر المستطاع عن طريق الحملات التوعوية وغيرها، عبر انشاء صفحات أو مجموعات خاصة أو من خلال الحسابات الشخصية بالاعتماد على ما توفره الشبكات الاجتماعية من خدمات وتقنيات.

الكلمات المفتاحية:

شبكات التواصل الاجتماعي- وعي الأفراد- الظاهرة الإرهابية- التفاعل الافتراضي

Summary :

The paper aims at addressing the role of social networks in shaping the awareness of the terrorism phenomenon , which is increasing in the the Middle East countries after the deterioration of the security situation after the Arab spring wave and the emergence of terrorist organizations and groups that have destroyed Arab societies.

This criminal act called for intensifying efforts and standardizing policies to address it, not only by governments, but also by bringing together the efforts of individuals who became fully aware of the dangers of this terrorist phenomenon, which we have seen through the social networking sites that served as a platform for the Arab individual to express and denounce the terrorist phenomenon as much as possible through awareness campaigns and others, through the creation of pages or special groups or through personal accounts depending on the availability of social networks of services and technologies.

Key words :

Social media- individual’s awareness- Terrorist phenomenon- Virtual interaction

مقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة نوعا من التواصل الاجتماعي الافتراضي بين المجتمعات البشرية، قرّب المسافات بين الشعوب، وزاوج بين الثقافات، تمثّل بالأساس في شبكات التواصل الاجتماعي، التي اكتست مع توسع نطاق انتشارها طابعا اجتماعيا، حيث عُرفت كوسائل للتواصل بين الأفراد في عالم افتراضي اختزل بتقنياته وخدماته الحدود الزمكانية. بيد أن هذه الوسائل شهدت في الآونة الأخيرة تغيرات في مجالات استعمالها؛ بحيث اتسعت شريحة مستخدميها بشكل كبير على المستوى العالمي عموما والصعيد العربي على وجه التحديد. ما كان له دورا في تشكيل الوعي السياسي لدى الفرد العربي، ومنحه فرصة التحرر والإنعتاق من قيود النظام في مجال حرية التعبير؛ إذ مثلت إطارا جديدا لمناقشة القضايا السياسية كبديل عن وسائل الإعلام التقليدية. وعلى رأس هذه القضايا تأتي الظاهرة الارهابية التي ما فتأت تتصاعد وتيرتها خاصة بعد موجة الربيع العربي في كثير من الدول، بعد ظهور عديد الجماعات والتنظيمات الارهابية خاصة "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، (أو ما يطلق عليه اختصارا "داعش") وخطورته البالغة التي مست كيان الأمة العربية. اعتبارا لذلك اتخذ الفرد العربي شبكات التواصل الاجتماعي منبرا لتناول هذه الظاهرة ومن ثم صارت هذه التكنولوجيا الحديثة وسيلة للتوعية والتنويه بالظاهرة الارهابية والتنديد بها.

على ضوء ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي:

إلى أي مدى تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي بالظاهرة الارهابية لدى الفرد العربي؟

اقتضت معالجة الموضوع تقسيمه إلى المحاور التالية:

1. مدخل لدراسة شبكات التواصل الاجتماعي
2. مجالات استخدام الشبكات الاجتماعية في الوطن العربي
3. نمو الوعي بالظاهرة الارهابية في المجال الالكتروني

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إثراء موضوع في غاية الأهمية وهو موضوع الظاهرة الإرهابية ومحلها من اهتمامات الشباب العربي في الفضاء الالكتروني (شبكات التواصل الاجتماعي). وتسليط الضوء على مدى إسهام منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي بظاهرة الإرهاب التي عصفت بالمجتمعات العربية، ومن ثم محاولة التصدي لها والتنديد بمخاطرها.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من حداثة الموضوع في حد ذاته؛ فلطالما اقتصرت الدراسات الأكاديمية على مناقشة دور شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية منذ نهاية سنة 2010. بيد أن مجالات استخدام هذه الوسائط التكنولوجية الحديثة لم يقتصر فقط على ذلك الحدث وإنما تعداه لقضايا متعددة كان لها الأثر البالغ على البلدان العربية، تأتي في مقدمتها الظاهرة الإرهابية التي نخرت كيان المجتمعات العربية.

أولا: مدخل لدراسة شبكات التواصل الاجتماعي

تعد شبكات التواصل الاجتماعي أحد افرازات ما يعرف بال2.0 web أو الموجة الثانية من الانترنيت التي تعتبر أهم ملامح الثورة الاتصالية في القرن الماضي. فهذه الأخيرة قد أفرزت تغيرات كبيرة في المجال الإعلامي فظهر معها الإعلام الجديد الذي يعتمد على تقنيات كثيرة وهو محصلة اندماج كل من الكمبيوتر والشبكات والوسائط المتعددة. ويستخدم مصطلح web 2.0 كمرادف للإعلام الجديد، صاغه الأمريكي **Tim O'Reilly** وشرحه في محاضرة بعنوان "**What is web 2.0**" في أكتوبر 2004[1]، فشكّل ذلك تطورا مهما بالنسبة للأدوات المتاحة في الويب. ويشير المصطلح إلى شبكة تتميز بالديناميكية والتفاعلية تحظى بمشاركة واسعة لمستخدمي الانترنيت من خلال تبادلهم للمعلومات في مضامين مختلفة من خلال خصائص الاتصال والمشاركة والانفتاح والحركية والفورية والتنوع والخصوصية.[2] يضاف إلى ذلك سمة الشيوع والانتشار والكونية واللاتزامنية. ويعرّفه **ليستر** بأنه: مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت من التزاوج بين الكمبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام، الطباعة والتصوير والصوت والفيديو.[3]

إن الإعلام الجديد هو وليد عصر المعلومات الذي يتميز بسمتين أساسيتين هما تفجر المعلومات والاتصالات عن بعد فكان الإعلام الجديد نتيجة مزاوجة بينهما، واعتمِد عليهما في توفير المعلومات للجمهور المتلقي شأنه في ذلك شأن الإعلام التقليدي، إلا أن الميزة التي ينفرد بها هي التفاعلية والتي تعني الاستجابة لحديث المستخدم، إضافة إلى كونه إعلام متعدد الوسائط يعرض معلوماته بالنص والصورة والفيديو.[4] ويشتمل الإعلام الجديد على تطبيقات حديثة كان أشهرها المدونات ومواقع بث الفيديو والمواقع التشاركية ومواقع التواصل الاجتماعي موضوع دراستنا، التي مثّلت طفرة حقيقية في 2008، وكانت الأسرع نموا من بين جميع أدوات الإنترنت. وكانت كلمة "فيس بوك" سادس أكثر كلمة مطلوبة على google في 2008.[5]

شبكات التواصل الاجتماعي هي عبارة عن مواقع أو تطبيقات أخرى تتيح لمستخدميها إمكانية التواصل فيما بينهم عبر تقنياتها المتعددة وأهمها وضع المعلومات والتعليقات والرسائل والصور وغيرها.[6] تميزت بمعالم جديدة أبرزها سهولة تشكيل الجماعات الافتراضية وتحقيق المشاركة وتبادل الآراء بين الأعضاء.[7]

لاقت الشبكات الاجتماعية استجابة واسعة من قبل المواطن العربي، وفي مقدمتها "الفايس بوك". فعدد مستخدمي الانترنيت في الوطن العربي في ارتفاع ملحوظ. وحسب تقرير الإعلام الاجتماعي العربي في إصداره الرابع فإن مستخدمي الفايس بوك في الوطن العربي قد بلغ عددهم 45.2 مليون مستخدم في جوان 2012 بزيادة قدرها 50% عن عام 2011، 50% منهم من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي.[8]

تحظى الشبكات الاجتماعية باهتمام كبير لدى الفئات الاجتماعية نظرا لدرجة الأهمية التي تكتسبها من خصائصها المختلفة. لاسيما وأنها تميل إلى أن تصبح أحد المصادر الرئيسية للمعلومات بالنسبة للمواطنين، تختلف عن تلك التي يقدّمها الإعلام التقليدي؛ ففي وسائط الاعلام التقليدية يتم اختيار المعلومات وتحديد ما ينبغي اطلاع الجمهور عليه، أما على الشبكات الاجتماعية فكل المعلومات متاحة ويمكن للجميع التعبير عن أنفسهم وآرائهم.[9]

ثانيا: مجالات استخدام الشبكات الاجتماعية في الوطن العربي

بعدما عُرفت كمنصات للتواصل بين الأفراد في عالم افتراضي من خلال الدردشة والتفاعل وتبادل الآراء والاهتمامات، شهدت شبكات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة تغيرات في مجالات استعمالها. فقد تمكّنت في ظرف

وجيز من أن تكون وسيلة إعلامية وآلية حديثة تعبّر عن هموم وانشغالات المواطنين، والتعبير عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعاتنا العربية، وذلك في ظل القيود المفروضة على حرية التعبير والتضييق الإعلامي. فيتم اتخاذ تلك الشبكات كوسيلة لإبلاغ الصوت لتكون بمثابة إعلام بديل. واقتنصت إضافة لذلك دورا سياسيا ذو قدر من الأهمية. حيث اتضح اهتمام المواطن العربي بالقضايا السياسية على مستوى منصات التواصل الاجتماعي؛ فبعدما كان الرأي العام بعيدا عن الشأن السياسي نتيجة التضييق الأمني والانغلاق السياسي، جاءت وسائل التواصل الاجتماعي لتنتج شكلا جديدا في التعاطي مع قضايا الشأن العام من قبل النشطاء الالكترونيين.[10] فحسب دراسة أصدرها مركز" بيو" للأبحاث في 2012 شملت 22 دولة منها مصر وتونس والأردن ولبنان، فإن مناقشة القضايا السياسية في تلك الدول تأتي على رأس اهتمامات 64.5% من مستخدمي الإعلام الاجتماعي.[11]

برز الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي تحديدا مع قيام الانتفاضات الشعبية التي اكتسحت بعض البلدان العربية منذ نهاية سنة 2010، لاسيما في تونس ومصر. حيث تميز هذا الحراك الشعبي بميزات أساسية جعلته محط أنظار العالم، أبرزها الاعتماد على التكنولوجيا بالدرجة الأولى، من خلال دفع عجلة الثورة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي اتخذوها منبرا للتعبير عن واقعهم المعاش والسخط على الأنظمة الحاكمة. خاصة بعدما ضاقت الشعوب العربية ذرعا بالإعلام التقليدي الذي بات لسان حال السلطة. كما هو الحال في تونس أين فقدت وسائل الاعلام الثقة والمصداقية لدى الشعب بعد أن صارت خاضعة لسياسة الحكومة وتوجهاتها.[12]

وبذلك شكّل ارتباط وسائل التواصل الاجتماعي بثورة شعبية - وفي عالم عربي لا يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا آنذاك- ظاهرة جديدة من منطلق أن الثورات التي يذكرها لنا التاريخ قامت في ظل غياب التكنولوجيا، فجاءت الثورات الأخيرة مواكبة لعصرها: عصر "الفايسبوك" و"تويتر" . فقد استخدم النشطاء الالكترونيين تلك الوسائل في حشد وتعبئة المتظاهرين ضد الحكام عبر نقل الصور والمشاهد الحية متجاوزين قيود السلطات الحاكمة. كما استطاعت هذه التكنولوجيا تحقيق وحدة المجتمع التي عملت الأنظمة الحاكمة العربية على تفتيتها وقطعها لعقود طويلة.[13]

ناهيك عن النضال الالكتروني سابق الذكر، ظهرت أيضا على شبكات التواصل الاجتماعي ظاهرة المعارضة الالكترونية التي أتاحت للمواطن حرية معارضة السياسات الحكومية ومواقف النظام الحاكم، والأداء السياسي للنظام الحاكم بشكل عام.

كما أصبحت وسيلة هامة بيد حتى السياسيين لتمرير الرسائل السياسية واستقصاء آراء ومطالب المواطنين، ويتم استخدامها في التعبئة الشعبية في الحملات الانتخابية.[14]

إن ما سبق تحقيقه على مستوى الشبكات الاجتماعية لم يكن ليتحقق لولا بروز الوعي السياسي بعديد القضايا التي اجتاحت الوطن العربي، فلعل أهم إنجاز لهذه التكنولوجيا الحديثة هو اسهامها في تشكيل الوعي السياسي لدى الفرد العربي بمختلف القضايا التي لم يعد بإمكانه أن يكون بمنأى عنها.

ثالثا: نمو الوعي بالظاهرة الإرهابية في المجال الالكتروني

عصفت الظاهرة الإرهابية بالشرق الأوسط بشكل خطير في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، من خلال الأعمال الإرهابية التي نفذها "تنظيم القاعدة الإسلامية"، وما ترتب عنها من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية في بلدان الشرق الأوسط.

وتعد القاعدة واحدة من أكبر المنظمات الإرهابية العالمية، التي يقدر عدد أعضائها بالآلاف، يمتد وجودها من الشرق الأوسط إلى الدول الغربية. وهو التنظيم الذي شكله أسامة بن لادن في أوت 1988.[15]

وصولا إلى سنة 2011 التي مثلت منعرجا حاسما في تاريخ الشرق الأوسط. ففي ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك سياسي واجتماعي كان من أخطر تبعاته تنامي التهديدات الأمنية وازدياد بؤر التوتر في المنطقة، لم تتعرض المجتمعات العربية لأزمات أمنية بقدر ما تشهده اليوم، بعد أن تحولت إلى ساحات للقتال وممارسة العنف بأشكاله في ظل بروز كيانات إرهابية شديدة الخطورة.

ظهرت على الساحة تنظيمات مسلحة عديدة مثل جماعة "أنصار بيت المقدس"، و"جند الإسلام"، و"كتيبة النصرة"، و"التكفير والجهاد" في مصر، و"درع ليبيا"، و"ميليشيات الزنتان" القبلية، و"كتائب مصراتة"، و"لواء شهداء 17 فبراير" في ليبيا، وتنظيم «أنصار الشريعة»، في تونس و«جبهة النصرة».[16] إضافة إلى ظهور تنظيم إرهابي له من القوة والنفوذ والتنظيم والوسائل ما يخوله لتحويل الخريطة الجيوستراتيجية للشرق الأوسط، وهو "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش). وهو امتداد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق التي أسسها أبو عمر البغدادي في تشرين الأول 2006، ليقودها في 2010 أبو بكر البغدادي ويبدأ نشاطها في سوريا منذ ذلك الحين، ثم تتخذ تسمية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في 8 أبريل 2013.[17]

حسب Human Rights Watch ارتكبت الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل جبهة النصرة وداعش انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان. ففي 31 آذار فقط من عام 2015 قتلت داعش عمدا 35 مدنيا على الأقل وما بين 233 و262 مدني في حزيران في مناطق سورية، وبحلول أيلول هربت أكثر من 2000 فتاة وامرأة إيزيدية، وبقيت أكثر من 5200 في أيدي داعش. إضافة إلى عمليات التمييز والاغتصاب والإعدام وغيرها.[18] ومسئولة أيضا عن القصف المتعمّد للأهداف المدنية، وعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والإعدام والحصار غير القانوني.[19] هذه الأرقام تعد مثالا بسيطا عما تقوم به الجماعات المتطرفة من أعمال إجرامية يندى لها الجبين.

مع تنامي وتيرة العنف والفكر المتطرف في الشرق الأوسط، بتنا نلمس ارتفاع درجة الوعي وإدراك خطورة الظاهرة من خلال ما يقدمه الأفراد في الفضاء الافتراضي. فقد استلزم الأمر تكثيف الجهود لمواجهة الفعل الإرهابي على منصات التواصل الاجتماعي.

يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التصدي للظاهرة الإرهابية من خلال توعية الناس بمخاطر الانخراط في صفوف الجماعات المتشددة وتبعات الإرهاب، عبر إطلاق حملات على فيس بوك وتويتر، كتلك التي أطلقها بعض المدونون العراقيون تزامنا مع العمليات العسكرية لتحرير المدن من داعش.[20]

فكما تزايد عدد الصفحات التي تحرّض على الإرهاب، انتشرت في المقابل صفحات ومجموعات أخرى في مواجهة الظاهرة الإرهابية. نذكر من بينها صفحة الإرهاب لا دين له التي أطلقها ناشطون عراقيون، عملوا على مواجهة الفكر الإرهابي عبر صفحتهم. وصفحة "تحيا مصر الارهاب لا دين له"، ومجموعة "كفاية كفاية اضطهاد الأقباط"، انطلقت

على فايس بوك على إثر العمليات الارهابية التي طالت الأقباط، حيث عملت على التنديد بالعمل الاجرامي وحث المسيحيين والمسلمين على التكاتف في مواجهة الارهاب وجعل مصر فوق كل الاعتبارات. وغيرها من الصفحات والمجموعات التي يتزايد عددها مع تنامي العمل الإرهابي في الوطن العربي، وتعمل على توعية الأفراد بمخاطر العمل والفكر الإرهابي على حد سواء. من خلال نشر فيديوهات وصور وشعارات وتحث المستخدمين على ضرورة التبليغ عن أي عمل إرهابي أو شخص مشتبه فيه، وكذا التبليغ عن الصفحات الإرهابية، وعدم الانجراف وراء المجموعات الإرهابية. ناهيك عن الشعارات في شكل "Hashtag" كان أشهرها "الإرهاب لا دين له".

كما يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل متخصصين في الإعلام في توجيه رسائل إعلامية شخصية تنشر الفكر المناهض للفكر الإرهابي وتفضح إدعاءاته في كل الوسائل التكنولوجية.[21] فقد باتت أهمية الحلول الإلكترونية تضاهي أو تفوق الحلول السياسية والعسكرية والأمنية، للتصدي للإرهاب في ظل انتشار الدعاية المتطرفة، وهو ما تناوله ملتقى "مغردون 2017" المنعقد في الرياض في 21 مايو 2017. حيث ركز الملتقى على ضرورة بناء حلفاء رقميين ضد التطرف.[22] ليس فقط في ضوء تنامي الخلايا الإرهابية وعملياتها الشنيعة، بل أيضا نتيجة انتقال الظاهرة إلى شبكة الانترنيت وتفشي الفكر المتطرف على صفحات الشبكات الاجتماعية التي صارت مواقع لتجنيد المتطرفين. الأمر الذي دفع بالحكومات إلى الضغط المكثف على شركات الإعلام الاجتماعي لضبط المحتويات غير المرغوب فيها على مواقعهم، بعد أن أدركوا خطر الظاهرة.[23]

في هذا الصدد أعلنت شبكات التواصل الاجتماعي العملاقة (فايس بوك، تويتر، يوتيوب، مايكروسوفت) في شهر أغسطس أنها تعمل على توحيد جهودها لحذف المحتوى المتطرف من منصاتها،[24] وهو ما تجسد بتحالف تلك الشركات في 5 كانون الأول ضد نشر المحتوى الإرهابي من خلال إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لجمع البصمات الالكترونية من الصور أو أشرطة الفيديو.[25] فوفقا لما ذكرته تلك الشركات في بيان لها فإن الطابع الرسمي سوف يضفى على مجالات التعاون الحالية والمستقبلية بينها ويعزز التعاون مع شركات التكنولوجيا الصغيرة ومجموعات المجتمع المدني والأكاديميين والحكومات والهيئات فوق الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة".[26] جاء ذلك في سياق ضغوط الدول الغربية على شركات الإعلام الاجتماعي بعدما أصبحت هذه الأخيرة منبرا للفعل الإرهابي. وقد أعلن "فايسبوك" في شهر يونيو الماضي أنه قام بتطوير تقنية جديدة تعرف ب"الاستخبارات الافتراضية"، وتوظيف 150 خبيرا لجعل المنبر "مكانا معاديا للإرهابيين".[27]

إن هذه الجهود والاستراتيجيات إن دلّت على شيء فإنما تدل على تنامي خطورة ظاهرة الإرهاب يوما عن يوم، وكذا إدراك درجة الخطورة من قبل الحكومات والجماعات والمنظمات والشركات في العالم أجمع، فهذه الظاهرة هي ظاهرة عابرة للحدود، تستدعي توحيد العمل على جميع الأصعدة لمكافحتها والتصدي لها.

الخاتمة:

إن شبكات التواصل الاجتماعي قد شهدت تغيرات في مجالات استخدامها؛ فمن منصات للتواصل بين الأفراد وتوطيد العلاقات بينهم، تحولت إلى أدوات وحلول سياسية واجتماعية تعمل على مجاراة مختلف القضايا التي يشهدها العالم. لعل أبرزها وأخطرها كان الظاهرة الإرهابية. هذه الأخيرة التي نخرت كيان الوطن العربي، وجدت منصات التواصل الاجتماعي مسرحا لها، حيث اتخذتها الجماعات الإرهابية كآلية حديثة لتجنيد الشباب وضمهم إلى صفوفها. وفي المقابل ساهمت الشبكات الاجتماعية بشكل كبير في تشكيل الوعي بالظاهرة الإرهابية من خلال

الاستراتيجيات والسياسات الكثيفة لمواجهة الظاهرة. وجهود الأفراد مستخدمي الانترنيت بالاعتماد على التقنيات والخدمات التي توفرها الشبكة العنكبوتية. الأمر الذي كان له نتائج ملموسة وفعالة في هذا الشأن.

الهوامش:

[1] . Thomas Chaimbault, «Web 2.0 : l'avenir du web ? », *école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques (enssib)*, septembre 2007, p. 2

[2] .Lucie Audet, « wikis,blogues et web2.0 opportunités et impacts pour la formation à distance », *Le réseau d'enseignement froncophone àdistance(REFAD),* Mars 2010. P P.7,9 ,10,11.

[3]. يوسف ازروال، "الإعلام الجديد ودوره في الحراك الديمقراطي العربي–شبكات التواصل الاجتماعي نموذجا–" **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، 21ديسمبر 2012.

[4]. سميرة شيخاني،"الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، **مجلة جامعة دمشق**، 2010. ص. 442

[5] . Farah Mokhtari, «L'impact des réseaux sociaux », *Telecom SudParis* .P. 3

[6]. جمال السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك**، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 3، 2014). ص. 20

[7]. محمد عبد الحميد، **المدونات الإعلام البديل**، (القاهرة: عالم الكتب، ط 1، 2009). ص. 129

[8]. خالد الرويتع، "التأثيرات السياسية للإعلام الجديد"، **جريدة الشرق الأوسط**، 10 يناير 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27 سبتمبر 2017.

http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=712486&issueno=12462#.WbLPQPkZPIU

[9] . Romain Badouard, «Le rôle des réseaux sociaux en politique », *Université de Cergy-pontoise*, 11 Janvier 2017 .Vu : 30september 2017.
https://www.u-cergy.fr/fr/recherche-et-valorisation/actualites-recherche/ucp2017/le-role-des-reseaux-sociaux-en-politique.html

[10]. جمال السويدي، مرجع سابق، ص. 121

[11]. خالد الرويتع، مرجع سابق.

[12]. عز الدين عبد المولى، "الإعلام في ثورة الشعب في تونس، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012). ص. 308

[13]. حبيب الخباز، **أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي**، (ب. ب. ن: ط 1، 2011). ص. 68

[14] . Amanda Clarke, « Les médias sociaux : 4. Utilisations politiques et conséquences pour la démocratie représentative », *Bibliothèque du parlement*, Canada, 2010. P. 1 , 2.

[15] . Arie C. Kuipers, «The Root Causes of Terrorism in the Middle East », *POL*, september 2009. P.6

[16]. صفاء عزب، " تبعات {الربيع العربي}.. ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار"، **جريدة الشرق الأوسط**، 03 يونيو 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01 فبراير 2018

https://aawsat.com/home/article/109511

[17]. هشام الهاشمي، **عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**، (لندن: دار الحكمة، ط 1، 2015). ص ص. 132، 133

[18]. هيومن رايتس واتش، "التقرير العالمي 2016: سوريا أحداث 2015"، **Human Rights Watch**، 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 فبراير 2018.

https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285669

[19] . Human Rights Watch, «Syrie Événements de 2016 », *Human Rights Watch*, 2016. Viewed : 06 february 2018
https://www.hrw.org/fr/world-report/2017/country-chapters/298287

[20]. إلسي ملكونيان، " التصدّي للإرهاب عبر الإنترنت ومراكز الأبحاث"، **ارفع صوتك**، 14 ديسمبر 2016. تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 فبراير 2018

https://www.irfaasawtak.com/a/confronting-terrorism/339311.html

[21]. مركز المزماة للدراسات والبحوث، "مواجهة خطر التطرف وفكر الإرهاب في شبكات التواصل الاجتماعي"، **مركز المزماة للدراسات والبحوث**، 25 يوليو 2017. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 08 فبراير 2018

http://almezmaah.com/2016/07/25/مواجهة-خطر-التطرف-وفكر-الإرهاب-في-شبك/

[22]. العرب اللندنية، "ملتقى مغردون 2017 يضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب بـ140 حرفا"، **العرب اللندنية**، 22 مايو 2017. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 08 فبراير 2018

http://www.alarab.co.uk/article-ميدياواونلاين/109868/ملتقى-مغردون-2017-يضع-استراتيجية-لمكافحة-الإرهاب-بـ140-حرفا

[23] . Danny Vena, «How Social Media Is Using AI to Fight Terrorism », *The Motley Fool*, 26 June 2017. Viewed : 31 january 2018
https://www.fool.com/investing/2017/06/26/how-social-media-is-using-ai-to-fight-terrorism.aspx

[24]. جورج طريف، "شبكات التواصل العملاقة تتفق على حذف المحتوى المتطرف من منصاتها"، **موقع أبونا**، المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام، الأردن، 1 يوليو 2017. تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 فبراير 2018

http://www.abouna.org/content/شبكات-التواصل-العملاقة-تتفق-على-حذف-المحتوى-المتطرف-من-منصاتها

[25] . Justine Lafferrière, «Les réseaux sociaux s'allient contre la propagande terroriste », *GRAZIA*, 06 décembre 2016.
https://www.grazia.fr/news-et-societe/news/les-reseaux-sociaux-s-allient-contre-la-propagande-terroriste-837081

[26] . Reuters, « Facebook, YouTube, Twitter and Microsoft join to fight against terrorist content », *CNBC*, 26 June 2017.
https://www.cnbc.com/2017/06/26/social-media-companies-join-to-fight-against-terrorist-content.html

[27] . Lisa Vaas, « How social media companies are using AI to fight terrorist content », *naked security*, 20 June 2017.
https://nakedsecurity.sophos.com/2017/06/20/how-social-media-companies-are-using-ai-to-fight-terrorist-content/

يقظة الشعبوية

أ. **سيدي محمد حيماد**

باحث في العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة سياسية قديمة-حديثة،ألا وهي ظاهرة الشعبوية، من خلال تتبع تجلياتها، ورصد انتشارها داخل المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء، ثم البحث عن جذور وأسباب عودة هذه الظاهرة إلى الحياة السياسية الحديثة.

Summary :

This study aims to shed light on an old-modern political phenomenon, the phenomenon of populism, by tracking its manifestations and monitoring its spread within democratic and non-democratic societies alike, and then searching for the roots and reasons for the return of this phenomenon to modern political life.

الكلمات المفاتيح:الشعبوية،النخبة،النظام السياسي، العدالة،الأزمة،الشعب.

تشهد التيارات الشعبوية انتشارا منقطع النظير في مساحات واسعة من الجغرافية السياسية العالمية ، مرد ذلك إلى تنامي الإستياء الشعبي من الحكومات الضعيفة و الفاسدة و الأزمات الاقتصادية والمالية المتتالية ، ناهيك عن ازدياد الإستياء من تعاظم وجود الأجنبي بصفة عامة في البلدان المستضيفة. (تزايد اعدد المهاجرين واللاجئين بسبب الحروب).

ورد مفهوم الشعبوية في السنوات القليلة الماضية للدلالة على مناهضة المؤسسة والنخبة، في معزل عن المضمون السياسي لتلك المناهضة. هكذا اندرج في الشعبوية "دونالد ترامب" و"ماري لوبين" و"غيرت فيلدز"، وكذلك "بيرني سندرز" و سيريزا اليونانية و بوديموس الاسبانية، فضلا عن "هوغو تشافيز" و "يفو موراليس" وسواهما. وهو ما يحيل في نظر الألماني "جان فيرنر مولر" الاستاذ في جامعة برينستون، إلى الأمزجة والعواطف أكثر مما يحيل إلى المضمون[1].

عرف عالم الإجتماع الأمريكي "ادوارد شيلز" الشعبوية أنها ايديولوجية الإستياء الموجهة ضد نظام إجتماعي مفروض من قبل طبقة مضى على وجودها في وضع الهيمنة فترة زمنية طويلة، ويفترض أنها تحتكر السلطة والثروة والامتيازات والثقافة.

تزعم الشعبوية أنها تتحدث بلغة الغالبية الصامتة عن اللإهانات القومية والنظم المزورة، كما أنها ترفع الشعارات من قبيل "نحن الشعب"، مثل حركة "بيغيدا" المعادية للإسلام في ألمانيا، وأيضا "استعادة السيطرة"، وهو الشعار الذي يرفعه المؤيدون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، و"هذه بلادنا" الشعار الذي ترفعه الجبهة الوطنية في فرنسا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك شعار "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"[2].

ما هي أسباب عودة الموجة الشعبوية؟ وما هي أهم تجلياتها في المشهد السياسي الغربي والعربي ؟

1 : التيارات الشعبوية : البعثة الثانية

اطلق مراقبون على سنة 2016 سنة الشعبوية بامتياز، بسبب حصول التيارات الشعبوية على مراكز متقدمة في الإستحقاقات الإنتخابية في جل البلدان الأوربية. ففي اليونان برز حزب "سيريزا" اليساري الراديكالي الذي تصدر نتائج الإنتخابات التشريعية الأخيرة، وفي ايطاليا فازت حركة "النجوم الخمسة" في الإنتخابات البلدية بالعاصمة روما، كما وورد في دراسة للمركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الإستخبارات أن استطلاعات الرأي في ايطاليا تشير إلى حصول الحركة على ما يقرب من 30% من الأصوات، وهي أكبر نسبة من الأصوات سيحصل عليها حزب منفرداً[3]. أما في إسبانيا فقد حصل حزب "بوديموس" المحسوب على اليسار المتشدد على المركز الثالث في تشريعيات يونيو 2016، أما في النمسا و وهولندا فتشير إستطلاعات الرأي إلى تقدم ملموس لهذه التيارات الشعبوية كما هو الحال مع حزب الجبهة الوطنية و حركة الواقفون ليلا في فرنسا.... فبالرغم من عدم فوز مرشحة اليمين المتشدد "ماري لوبين" إلا أن نجاحها في الدور الأول للانتخابات الفرنسية تجلي من تجليات انتشار المد الشعبوي، وهي التي تتميز بمواقفها السياسية المتطرفة المستندة أساسا على إستغلال ورقتي محاربة الارهاب و الإسلام فوبيا و الحد من الهجرة ، كما تسعى من خلال ذلك إلى إستغلال مشاعر الغضب لدى الناخب الفرنسي من تزايد أعداد المهاجرين بفرنسا و تأثير ذلك على اليد العاملة الفرنسية ، كما تعد بتنظيم استفتاء للتصويت على بقاء فرنسا في الإتحاد الأوروبي على غرار "البريكست" في المملكة المتحدة.

هذا "البريكست" الذي جاء احتجاجا على ارتفاع عدد الهجرة وضد مدينة المصرفيين في لندن وضد مؤسسات الإتحاد الأوروبي، وهناك توقعات أن خروج بريطانيا لن يكون الوحيد. إذ من المحتمل انتقالها إلى ايطاليا، هولندا و اسكتلندا.

في حين تأتي الدورة 19 للبرلمان الألماني لتشهد ولأول مرة مذ 1949 حضورا قويا لحزب البديل من أجل المانيا؛ وهو حزب شعبوي يميني يركز في برنامجه على رفض الإسلام والمهاجرين؛ إذ نجح في الوصول إلى "البوندستاغ" أو مجلس النواب الإتحادي الألماني، واحتلال المرتبة الثالثة بنسبة 12,7%، وعن ذلك كتبت صحيفة"زود دويتشه تسايتونغ" : دخول حزب البديل من أجل المانيا كثالث أقوى حزب البرلمان، يعتبر خطوة تاريخية إلى الوراء بالنسبة إلى المجتمع الألماني، إنه لا أمر مرير بالنسبة للثقافة الديمقراطية،وضربة ضد أول مادة في القانون الأساسي(الدستور الألماني) التي تحمي كرامة جميع الناس بما في ذلك اللاجئين.

و في المجر يحكم الحزب اليميني الشعبوي بزعامة فيكتور اوربان منذ فوزه في انتخابات 2010 وبأغلبية ساحقة، لجأ إلى بناء سياج حديدي على حدود البلاد، الأمر االذي جوبه بالرفض لكنه جلب له تأييداً شعبيا كبيرا. بالإضافة الى حزب يميني متطرف يدعى حركة "مجر أفضل" وهي ثالث أقوى كتلة حزبية داخل البرلمان. وكذلك هو الحال في بولندا، هولندا، النمسا، النمارك و اليونان حيث تشهد فيها التيارات الشعبوية زخما متناميا.

يمكن القول أن حملة الرئيس الامريكي المنتخب "دونالد ترامب" أعطت زخما كبيرا لهذه الأصوات الشعبوية عبر العالم ، و اثرت بشكل مباشر في استفتاء بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد الاوروبي في 23 يونيو 2016 ، ففي تصريح له في ابريل نيسان 2016 كتب الرئيس الامريكي المنتخب "دونالد ترامب" مقالة في صحيفة "وول ستريت " جورنال قال فيها : "إن الترياق الوحيد لعقود من الحكم المدمر من قبل حفنة صغيرة من النخب هو فرض الارادة الشعبية في كل قضية رئيسية تؤثر على هذا البلد ...ان الناس على حق والنخبة الحاكمة على خطأ "[4] . أسلوب

"دونالد ترمب"هذا الجريء جعله يرقى لأن يكون نموذجا للأحزاب الشعبوية الأوروبية في الحملات الإنتخابية. حسب "دانييلا شوارزر" مديرة قسم الأبحاث في المجلس

عموما، بالرغم من عدم فوز التيارات الشعبوية بالمراكز الأولى في الإنتخابات الأخيرة، إلا أنها فرضت أفكارها على منافسيها، إذ يلاحظ وبشكل واضح ميول بعض الأحزاب السياسية غير الشعبوية إلى تبني جزء من الطرح السياسي الشعبوي، معتقدة انها بذلك تفوت الفرصة على الأحزاب الشعبوية، إلا أن عدم دخول الساسة الشعبويين في التشكيلة الحكومية لا يعني عدم تأثيرهم في السياسات العامة لبلداهم؛ بل يكفي دخولهم إلى البرلمان للتأثير في تلك السياسات كما هو الحال مع أحزاب الخضر.

لا يحتاج الشعبويون إلى الفوز بالانتخابات لينشروا أفكارهم و سياساتهم فيمكنهم القيام بذلك عبر الأحزاب الأخرى التي تخشى على شعبيتها منهم. الألماني للعلاقات الخارجية.

أما في الوطن العربي،فتضج المجتمعات العربية بالشعبوية وبالشعبويين، وكأنها أصبحت لاهوتا سياسيا في مجتمعاتنا ويرى عبد الإله بلقزيز بأنه وفي بلادنا العربية كان شعبويو الأمس يساريين (وأكثرهم كان ماديا ولم يكن لينينيا أو تروتسكيا) وتصوروا الشعب على مثالهم، معاديا للرأسمالية،مناهضا للبورجوازية شغوفا بالثورة الاجتماعية وبالاشتركية، مالكا للحقيقة، متمسكا بحقوقه الاجتماعية، ومدركا لمصالحها الموضوعية والطبقية، ولكن انكسار الطوبى الثورية، أخذ الشعبويين اليساريين إلى حتف الأحلام، وتفرقت بهم السبل، فمنهم من قضى نحبه السياسي، ومنهم من بدل وانتقل، ومنهم من ينتظر. ثم صار الشعبويون اليوم إسلاميين، أعني حركيين سياسيين يلبسون لأدوارهم لباس الإسلام[5]. ففي الحالة المغربية تبرز مجموعة من الفاعلين الشعبويين ربما أبرزهم الأمين العام لحزب العدالة والتمية، ذلك أن معظم التحليلات التي إهتمت بموضوع الشعبوية تبرز طغيان التفكير السياسي الشعبوي لدى رئيس الحكومة المغربية، الذي بنى خطابه على إبراز عيوب الاخر ويعتبره سببا في تدهور الأوضاع الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مستعملا في ذلك لغة بسيطة وعامية.

و في تونس فقد سجل نصر نداء تونس في الانتخابات البرلمانية والرئاسية سنة2014 نجاحا للطابع القديم للشعبوية الوطنية، التي استندت إلى سياسات الخوف ووعد إعادة سلطة الدولة. كانت صرخة الحزب الحماسية بسيطة وصارمة: كل شيء في البلاد محطم، وفي الحملات الانتخابية اتهم السبسي النهضة بترك البلاد نهبا لمخاطر الانهيار بعد أن تزعم النهضة الحكومة من نوفمبر 2011 إلى يناير 2014 وقال بتفجع إن عدم كفاءة الحزب، وغروره وتجاوزاته و خروقاته، تركت التونسيين مكشوفين أمام مخاطر الإرهاب وزعزعة الأوضاع الإقتصادية.[6]بدوره استخدم النهضة الدعوات الشعبوية لأغراض إنتخابية، وفي حين أن بعض ناخبيه دعموا الحزب انطلاقا من دواع إنتخابية، تحرك اخرون بدافع الخوف من عودة السلطوية[7].

أما الحالة المصرية ، فتنفرد فيها الشعبوية عن قريناتها في باقي انحاء العالم،بكونها تتحرك تحت سقف نيوليبرالي، لا يكترث لحاجة الشرائح البسيطة، والتي يبدو نصفها . على الأقل . المنافح الأشرس عن التجربة الشعبوية لإدارة الثالث من يوليو[8]. و هذا ما يتضح من خلال الحضور الواضح لوزراء من خلفيات مؤسسات أعمال كبرى في حكومات إدارة 3 يونيو المختلفة، من استمرار هشام رامز نائب رئيس مجلس إدارة "البنك التجاري الدولي" إلى طارق عامر رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، ومن وزير الاستثمار اشرف سلمان مالك شركة " القاهرة كابيتال للاستثمارات

المالية"، و غيرهم من رجال الأعمال ،و بينما كانت الشعبوية الغربية تقف مع المواطن الغربي في مواجهة مصالح متصورة اعتبرها البعض غير حقيقية، فإن الشعبوية المصرية ناصبت المواطن المصري عداءاً حقيقيا.[9]

إذا كانت الشعبوية الغربية تتحرك عكس اتجاه المؤسسة السياسية أو ماعرف اصطلاحا باسم ال Establishment ، فإن الشعبوية المصرية جاءت بقرار من ال Establishment، وتعمل لتحقيق مصالحها، سواء في المسار الديني للشعبوية الذي كرس طاعة الحاكم كجزء من نمط التدين أولا، وجعل الحاكم محتكرا حراسة تأويل الخطاب الديني، ما جعل غيره من الخطابات متطرفا، وختاما؛ فإنه أضفى على الحاكم صفة حامي التدين.أما المسار الثاني،المسار ذي الطابع السياسي القومي،فإن نمط الشعبوية بما تضمنه من "وطنية بدائية" أعاد نسق بطريركية النخبة الحاكمة[10].

الشعبوية: بحث في الدوافع و الجذور

يرجع أغلب الباحثين جذور الشعبوية إلى ثلاثينيات القرن الماضي وبالتحديد إلى التجارب الشعبوية في أمريكا اللاتينية، وهي الأكثر شهرة في هذا المجال، وإذ ارتدت ثوب الأمل المعقود على الأمة والعدالة الإجتماعية، فإن بروز وجوهها الأكثر شعبية جاء نتيجة سياسات حكومات ضعيفة فاسدة، والأكثر شهرة هي التجربة التي خاضها الزعيم المحبوب "خوان دومنكو بيرون والخطابات النارية لزوجته"ايفتا".[11] وقد توالت الحركات الشعبوية في سياق البيرونية ولكن باسم مبادئ منتاقضة وصولا إلى الزمن الراهن، حيث اقترح رئيس الاكوادور عبد بو كرم (مايو1996فبراير1997) تشكيل حكومة من الفقراء وهو محاط باكبر أثرياء البلاد. وفي البيرو مع حكومة السيد "البيرتو فوجيموري" الليبرالية[12]، وعلى هذا المنوال ظهرت لنا الشعبوية "الفارغية" نسبة إلى الرئيس البرازيلي "غيتوليو فاركاس" 1930~1945 و 1959~1954 ثم "الكاردينية" نسبة إلى الرئيس المكسيكي "لاثارو كارديناس دي ريو"1934~1940.

والحقيقة أن الظاهرة الشعبوية قد ظهرت قبل ذلك بكثير،ففي فرنسا مثلا وإبان الجمهورية الثالثة، كان الجنرال "جوج بولانجيه" نموذجا فاقعا للقائد الشعبوي، وفيما بعد عرفتها ايطاليا من خلال موسوليني ونظامه الفاشي، كما عرفتها المانيا مع هتلر ونظامه النازي كذلك عرفها الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، وتجلت بأبهى صورها في حقبة "ماوتسي طونغ" وحركته الثقافية[13].

لا تبرز الشعبوية من العدم لأنها مرتبطة بأزمة إجتماعية وبوجود عوارض الإحباط العام، فالجمود لدى النخبة الحاكمة يؤدي إلى المراوحة السياسية فيتفسخ الايمان بالأمة ويصبح المستقبل محفوفا بالمخاطر.[14] ويشير انبعاث الشعبوية حسب "أليكسندر لودنا" منذ عشرين سنة إلى أزمة تجتاح الديمقراطية التمثيلية. والأزمة كونية لا سابق لها ويبدو أن تأثيرها النفسي تصاعدي إعلاميا، فالاضطراب المفاجئ(وغير العنيف بالضرورة) في البنى الاجتماعية والسياسية بفعل العولمة الليبرالية، يترافق مع تشويش مواز في البنى النفسية و العادات والتخيلات.فالكبت المتراكم يولد شيئا فشيئا خيبة أمل كبرى.فالقدماء لايجدون أنفسهم في جمهورية المحدثين الحزينة والمستسلمة، ولا في المجتمع الاجتماعي الليبرالي السلطوي والمنغلق بشكل متزايد.من هنا يكبر القلق إلى درجة أن البديل ليس مفرحا: إما الانفجار الثوري أو الانبجاس الامتثالي .[15]

يعزو محللون أسباب ظهور هذه الحركات بشكل عام إلى فترات الاضطراب و التغيير ، سواء كانت أزمة اقتصادية لها تداعيات إجتماعية واسعة، أو بسبب سيطرة نخبة فاسدة تهتم بتحقيق مصالحها الخاصة على حسابا المصلحة

العامة ؛ كما تظهر في حالات الحروب و الكوارث الطبيعية. وكثيرا ما تصعد هذه الحركات قيادات سياسية جديدة تتميز بالكاريزما و الجاذبية ، تنجح في اقناع انصارها بأن وصولها إلى الحكم سوف يؤدي إلى تحقيق الإرادة الشعبية الحقيقية .

ومن وجهة نظر الخبراء الاقتصاديين فإن الارتفاع الحالي للتيارات الشعبوية يرجع إلى الإفراط في العولمة منذ تسعينيات القرن العشرين مع تحرير التدفقات المالية الدولية وانشاء منظمة التجارة والتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

ساهمت الأزمة المالية وتدفق أعداداً كبيرة من اللاجئين في حدوث إرتفاع ملحوظ في الشعبوية، لكن الشعبوية داخل المجتمع الأوروبي شهدت نمواً مطرداً بالفعل منذ ثمانينيات القرن الماضي. ووفقاً لدراسة جديدة أجرتها "ياشكا مونك" من جامعة هارفارد بالتعاون مع اخرين من معهد توني بلير، كان التصويت الشعبوي في دول الاتحاد الأوروبي في المتوسط بنسبة 8,5 % في عام 2000 ولكنه بلغ 24,1 في عام 2017. مذ العام 2000 ارتفعت أعداد الحكومات الأوروبية التي تضم في مجالسها الوزارية وزراء ينتمون لأحزاب شعبوية. لتصل إلى 14 حكومة[16].

يرى "روبرت ريش" وهو وزير العمل الامريكي السابق في دراسة اعدها حول الشعبوية ، أن تركيز الدخل و الثروة في الشريحة العليا من المجتمع الامريكي أصبح يضع قيودا على امكانية الطبقات الأقل حظا في تحقيق التقدم الاجتماعي. و تولد عنه تصاعد مشاعر الغضب والتوتر في المجتمع الامريكي و احساسه بالحرمان النسبي من حقوقه خصوصا لدى الطبقة المتوسطة.

بينما يرجع استاذ العلاقات الدولية الامريكي " ولتر رسل ميد" في مقاله "حزب الشاي و السياسة الخارجية الأمريكية" الجذور التاريخية للحركات الشعبوية إلى الفترة الإستعمارية، و بحسبه عادة ما تعاود هذه الحركات الظهور عند انتشار شعور بالإستياء العام من النخبة المميزة سياسيا و اقتصاديا ، مع تفاقم الشكوك تجاه دوافع و ممارسات النخبة الحاكمة[17].

في حين يرى البعض أن ظهور الحركات الشعبوية مرتبط بعجز العملية عن تحقيق عالم أفضل و أكثر عدالة للشعوب ،أو عندما ترفض النخبة الحاكمة تحقيق الإرادة الشعبية ؛ هنا تبرز الحركات الشعبوية لإستبدال النخب السياسية بأخرى أكثر تحقيقا لإرادتها . و بالتالي فإن ظهور هذه الحركات مؤشر على وجود خلل في العملية الديمقراطية[18].

إن أهم ما في الشعبوية عند "مولر" هو عداؤها للتعددية، وزعمها أنها هي وحدها ما يمثل الشعب "الحقيقي". لقد أعلن "رجب طيب أردوغان"مثلا في مؤتمر حزبي انتقد فيه نقاده: "نحن الشعب، من أنتم؟" كذلك صرح "نايجل فارج" بعد البريكست، أن النصر تحقق للشعب الحقيقي، طارداً من الجماعة السياسية وعضويتها 48% من البريطانيين الذين صوتوا ضد البريكست[19].

ختاما، من الواجب على صانعي السياسات داخل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية دراسة وفهم الظاهرة الشعبوية، التي أصبحت تشكل قوة رئيسية في الحياة السياسية العالمية يصعب تجاهلها، ذلك أنها أعمق من أن تكون مجرد صورة نمطية أو حدث عابر خارج عن المألوف.

إن فكرة الشعب الواحد المتجانس لا تعدو كونها فونتازيا، فالشعب حسب "يورغن هابرماس" لا يحضر إلا في صيغة الجمع. إن الإقبال على الشعبوية لا يفهم من دون ما أسماه"نوربيرتو بوبيو" الوعود المكسورة للديمقراطية. فهناك غياب الديمقراطية الحزبية بعدما كانت الأحزاب تتوسط بين المجتمع التعددي والنظام السياسي. ويلاحظ اليوم أن الشعبوية تكون أقوى حيث تكون الأحزاب أضعف، أو حيث تضعف بعد قوة[20].

وعلى العموم ينبغي التعاطي مع هذه الأحزاب الشعبوية مادامت تشتغل في إطار القانون، ولا يحضون على العنف. ذلك أنه ينبغي الكلام مع الشعبويين، لا مجرد الكلام عنهم،لأن هذا يهدد بجعل المتكلم يتكلم مثلهم. إذ لا بد من الإقرار بوجود المشاكل لتي يطرحونها مع توكيد الاختلاف عنهم في طريقة طرحها، والحلول المقدمة لها.

الهوامش :

[1] . حازم صاغية،... لكن ماهي الشعبوية ومن هو الشعبوي وكيف يدار الصراع ضدهما؟،جريدة الحياة 1 سبتمبر 2017،متوفر على الرابط:http://www.alhayat.com

[2] . الشعبوية في أوروبا..تيار يجرف حتى الأحزاب المعتدلة، فريق تحرير موقع "الترصوت" متوفر على الرابط www.ultrasawt.com

[3] . الشعبوية لم تفقد امل الوصول إلى كرسي الحكم في أوروبا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الاستخبارات،المانيا وهولندا. 5 فبراير 2018 الرابط:www.europarabct.com

[4] . الشعبوية تيار سياسي يرسم ملامح مستقبل الغرب. متوفر على رابط الجزيرة نت www.aljazeera.net

[5] . عبد الإله بلقزيز، الشعبوية وميتافيزيقيا الشعب، عن مجلة الحياة، متوفر على الربط http://albaud4.net/news/391

[6] . أنوار بوخرص،ساعة الحساب:مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، 2ابريل 2015.متوفرة على موقع المركز http://carnegie-mec.org

[7] . نفس المرجع

[8] . وسام فؤاد،مصر: الشعبوية التائهة وأهمية الثقافي، ،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية. اسطنبول، تركيا، 9 فبراير 2017.

[9] . وسام فؤاد،مرجع سابق

[10] . نفس المرجع

[11] - الكسندرا دورنا،هل يجب أن نخاف من الشعبوية، دراسة متوفرة على الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=12358

[12] -نفس المرجع

[13] . منى خويص،رجال الشرفات دراسة تحليلية لظاهرة الشعبوية،دار الفارابي، الطبعة الأولى،بيروت لبنان، 2012.

[14] . الكسندرا دورنا، مرجع سابق.

[15] . نفس المرجع

[16] . الشعبوية في أوروبا..تيار يجرف حتى الأحزاب المعتدلة، فريق تحرير موقع "الترصوت" متوفر على الرابط www.ultrasawt.com

[17] . كارن أبو الخير، الشعبوية تعود إلى المجتمعات الغربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ،6يوليوز 2011.متوفر على الرابط: http://www.siyassa.org.eg

[18] . كارن أبو الخير،مرجع سابق

[19] . حازم صاغية،... لكن ماهي الشعبوية ومن هو الشعبوي وكيف يدار الصراع ضدهما؟،جريدة الحياة 1 سبتمبر 2017،متوفر على الرابط:http://www.alhayat.com

[20] . حازم صاغية،مرجع سابق